

الجمهورية التونسية



محكمة المحاسبات

التقرير العام حول

نتائج مراقبة تمويل الحملات الانتخابية

للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها

والانتخابات التشريعية

لسنة 2019

ومراقبة مالية الأحزاب

أكتوبر 2020

توطئة

تمثّل الانتخابات في كل الديمقراطيات الوسيلة الشرعية المعبرة عن مشاركة المواطنين في الشأن العام واعترافا بسيادة الشعب في اختيار ممثليه لتسيير شؤون الدولة وتوطيد التداول السلمي على الحكم في إطار التنافس الحر والنزيه.

واعتبر دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014، في هذا الإطار، الانتخاب والاقتراع والترشح وحرية تكوين الأحزاب حقوق مضمونة وآلية ديمقراطية تعمل على تحقيق الاستقرار وتدعم مشاركة المواطنين في الحياة العامة.

ونظم القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 والقانون الأساسي عدد 76 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أوت 2019 (فيما يلي القانون الانتخابي) العملية الانتخابية وأقر مبادئها الأساسية فأوجب بخصوص الحملة الانتخابية حياد الإدارة وأماكن العبادة وحياد وسائل الإعلام الوطنية واحترام الحرمة الجسدية للمترشحين والناخبين وأعراضهم وكرامتهم والحفاظ على حرمة الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية للمترشحين وشفافية مصادر التمويل وطرق صرف الأموال المرصودة لها.

وأوكل إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (فيما يلي الهيئة) تنظيم الانتخابات وإدارتها ومراقبتها والسهر على ضمان انتخابات ديمقراطية وحرّة وتعددية ونزيهة وشفافة واتخاذ التدابير الكفيلة بالمحافظة على احترام مبادئها.

كما كلف الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (فيما يلي هيئة الاتصال) بضمان الحق في النفاذ إلى وسائل الاتصال السمعي والبصري لكل المجموعات السياسية على أساس التعددية والإنصاف.

وأناط إلى البنك المركزي التونسي (فيما يلي البنك المركزي) مهمة الإشراف على عملية فتح الحسابات البنكية واتخاذ الإجراءات اللازمة بمعوية وزارة المالية بما يحول دون التمويل الأجنبي للانتخابات.

وأسند إلى القضاء بمختلف تفرعاته العدلي والإداري والمالي مهام ضمان مبادئ النزاهة وشفافية العملية الانتخابية وحماية تكافؤ الفرص بين المترشحين. وفوض إلى محكمة المحاسبات زيادة على مشمولاتها الأصلية باعتبارها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة والتي تعنى بمراقبة حسن التصرف في المال العام مهمة مراقبة موارد ومصاريف القوائم المترشحة والمترشحين والأحزاب السياسية لغاية التأكد من إنجاز كل المصاريف المتعلقة بالحملة الانتخابية من خلال الحساب

البنكي الوحيد المفتوح للغرض ومسك حسابية ذات مصداقية تتضمن بيانات شاملة ودقيقة حول كل عمليات القبض والصرف المتصلة بتمويل الحملة والتحقق من أنّ مداخيل القوائم المترشحة أو المترشح أو الحزب متأتية من مصادر مشروعة ومن احترام سقف الإنفاق الانتخابي فضلا عن النظر في الطابع الانتخابي للنفقات وعدم ارتكاب القوائم المترشحة أو المترشح جرائم انتخابية إضافة إلى التثبت من احترام المترشح أو القائمة المترشحة للواجبات القانونية المتعلقة بالحملة الانتخابية وتمويلها وضبط قيمة المصاريف الانتخابية التي ستعتمدها المحكمة في احتساب مبلغ المنحة العمومية المستحق وتسليط العقوبات على المخالفين.

ولغاية مزيد إحكام تمويل الحملات الانتخابية شهد القانون الانتخابي خلال سنة 2017 تعديلات تولى من خلالها المشرع الاستجابة لتوصيات محكمة المحاسبات حيث تم إقرار نظام صرف المنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية عوضا عن نظام التمويل المسبق المعتمد في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011 والانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014 القائم على صرف منحة بعنوان مساعدة عمومية لمجابهة المصاريف الانتخابية قبل انطلاق الحملة الانتخابية واسترجاعها في حالة عدم استيفاء شروط استحقاقها. كما تم مراجعة الأحكام المتعلقة بالعقوبات المالية للمخالفات الانتخابية نحو التقليل في الخطية المتعلقة بعدم إيداع الحساب المالي لدى محكمة المحاسبات في الأجال القانونية وذلك بالنزول بمبلغ الخطية من 25 ضعف سقف الإنفاق إلى 10 مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية وهو ما جعل هذه العقوبات أكثر واقعية وتناسبا مع درجة المخالفة.

ولمجاهة هذه المهام حرصت محكمة المحاسبات على توظيف التجربة المتراكمة لديها لتنظيم العملية الرقابية وإضفاء النجاعة عليها وإحكام التنسيق بين مختلف تشكيلاتها من خلال إعداد أدلة إجراءات الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية وفقا لما يراعي تطور التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي. كما طوّرت منظومة إعلامية تضمن دقة وشمولية أعمال الرقابة رغم الارتفاع المتزايد لعدد القوائم المترشحة والمترشحين.

ونتيجة ضعف الموارد المتاحة إلى المحكمة تضطر محكمة المحاسبات بمناسبة كل رقابة تمويل الحملات الانتخابية إلى تعليق أعمالها الرقابية والقضائية الجارية وتعبئة كل طاقتها حيث تتوفر كل مواردها البشرية لإنجاز هذه الرقابة وفق معايير الجودة والشفافية والمساواة بين القوائم المترشحة والمترشحين.

وتعمل محكمة المحاسبات وفقا لهدفها الاستراتيجي الرامي إلى انفتاحها على محيطها في تعاون مباشر مع مختلف الهياكل العمومية المعنية بتمويل الحملات الانتخابية وتتلقى باهتمام إفادات المجتمع المدني المختص وذلك في إطار صلاحياتها القانونية واستجابة لمتطلبات المبادئ

الدولية (المبدأ الخامس 12 INTOSAI-P) و(GUID5270). وتجري الأبحاث والتحقيقات اللازمة بما أسند إليها من سلطات بخصوص ما تتضمنه هذه الإفادات من وقائع حول تمويل الحملات الانتخابية بما يضمن بها درجة معقولة من الموضوعية والنزاهة والشفافية والحياد للوثوق بها.

ومثلت الانتخابات التشريعية والرئاسية السابقة لأوانها إثر وفاة رئيس الدولة المغفور له محمد الباجي قايد السبسي تحدياً بالنسبة إلى محكمة المحاسبات باعتبار تقاطع فترات حملاتها الانتخابية وما تقتضيه أعمال الرقابة في شأنها من موارد بشرية ولوجستية تفتقر لها المحكمة. فضلاً عن تزامن فترة الرقابة المستندية مع الحجر الصحي العام الناجم عن مجابهة جائحة الكوفيد 19 وما تطلبه ذلك من تعديل لطرق العمل إذ حرصت المحكمة على مواصلة مهام مختلف تشكيلاتها وسخرت كل ما أتيج إليها من وسائل تقنية لتوفير القدرة على القيام بالأعمال الرقابية عن بعد وفقاً لما تقتضيه المعايير الدولية المعتمدة في المجال ومستعينة بالإمكانات التكنولوجية والرقمية المتاحة لتأمين التواصل الآمن بين مختلف فرق الرقابة وتشكيلات المحكمة.

وتمكنت المحكمة نتيجة لذلك من القيام برقابتها على تمويل الحملة الانتخابية للقوائم المترشحة للانتخابات التشريعية والمترشحين للانتخابات الرئاسية بدورتها طبقاً لأحكام الفصل 91 من القانون الانتخابي.

وشملت الأعمال الرقابية للمحكمة وبصفة متزامنة مع رقابة القوائم الفائزة بمقاعد بمجلس نواب الشعب مالية 16 حزب فائز وذلك وفقاً لأحكام الفصل 92 من القانون الانتخابي.

وأجريت أعمال الرقابة المستندية على الحسابات المالية ووثائق الإثبات المؤيدة لها وشملت جميع القوائم التي أودعت حساباتها في الأجل القانونية وتحصلت على الأقل على 3% من الأصوات بالدائرة الانتخابية المعنية وجميع المترشحين للانتخابات الرئاسية بدورتها.

ولم تكتف المحكمة في رقابتها على المعطيات المضمّنة بالحسابات المالية للقوائم بل اعتمدت مختلف مصادر البيانات المتاحة وفقاً لما تخوله لها سلطاتها عملاً بقانونها الأساسي<sup>(1)</sup> والقانون الانتخابي وفي حدود ما تم الاستجابة إليه من طلبات المعطيات الموجهة من قبل المحكمة إلى الجهات المعنية مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج أعمال مختلف الهياكل العمومية المتدخلة في المجال وإجراء المقاربات والتقاطعات الضرورية وتقييم وتحليل المخاطر.

(1) القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أبريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات.

وتولت المحكمة عقد جملة من جلسات العمل مع هيئة الانتخابات وهيئة الاتصال السمعي والبصري والقطب القضائي الاقتصادي والمالي وتوجيه طلبات إرشادات إلى البنك المركزي والبريد التونسي واللجنة التونسية للتحاليل المالية ووزارة العدل والمحاكم العدلية ووزارة المالية والمؤسسات البنكية وهيكل عمومية أخرى فضلا عن إجراء معاينات لوثائق ذات علاقة بتمويل الحملات الانتخابية والإذن بإجراء اختبارات فنية بشأنها وتكليف خبراء لتقدير قيمة بعض المصاريف.

وتجسيدا للمنهج التحويري الذي يعتبر مبدأ أساسيا في أعمال المحكمة، تم توجيه الملاحظات التي أفرزتها الأعمال الرقابية إلى القوائم المترشحة والأحزاب السياسية المعنية والمترشحين وتم أخذ الإجابات الصادرة عنهم بعين الاعتبار في إعداد هذا التقرير في صورة استيفائها للشروط القانونية.

ولا تقتصر أعمال المحكمة بخصوص الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية على ما ورد بهذا التقرير وإنما تتبعه أعمال قضائية تتعلق بضبط المنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية وزجر المخالفات المتعلقة أساسا بعدم إيداع الحسابات في الأجال القانونية وتجاوز سقف الإنفاق الانتخابي وبكلّ الإخلالات التي تندرج تحت طائلة العقوبات المالية المنصوص عليها بالقانون الانتخابي.

الجمهورية التونسية



محكمة المحاسبات

التقرير العام حول

نتائج مراقبة تمويل الحملة الانتخابية الرئاسية

السابقة لأوانها

لسنة 2019

أكتوبر 2020

# الفهرس

01	المقدمة
04	أبرز الملاحظات
09	الجزء الأول : مراقبة تقديم حسابات الحملة الانتخابية
10	I- تقديم الحسابات
11	II- الوثائق المكونة للحسابات المالية
11	أ- كشف الحساب البنكي أو البريدي الوحيد
12	ب- سجل المداخيل والنفقات
13	ج- قائمة التظاهرات والأنشطة والمتقيات
14	د- القائمة التأليفية للمداخيل والمصاريف
16	الجزء الثاني : مراقبة موارد الحملة الانتخابية
22	I- شرعية مصادر تمويل الحملة
22	أ- مخاطر تمويل غير شرعي للحملة الانتخابية الرئاسية 2019
22	1. المنظومة الرقابية
26	2. التعاقد مع أطراف أجنبية
28	3. التمويل المقنن للجمعيات
30	ب- الدعاية عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية والوسائط الإلكترونية
31	1. التقيّد بمبادئ الحملة الانتخابية وقواعدها عند التغطية الإعلامية



31	1-1 وسائل الإعلام السمعية والبصرية
33	2-1 وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية
34	2. التمويل الدعائي
34	1-2 الدعاية عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية
36	2-2 الدعاية عبر وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية
37	3-2 الدعاية عبر وسائل التواصل الاجتماعي
38	1-3-2 الحسابات التي تمّ اعتمادها للقيام بالدعاية لفائدة المترشحين للانتخابات الرئاسية
40	2-3-2 عمليات الاستشهار عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتحديد تكلفتها وكيفية خلاصها
43	ج- استعمال وسائل الإدارة العمومية في أنشطة الحملة الانتخابية
44	<b>II - شفافية تمويل الحملة الانتخابية</b>
44	أ- موارد غير مصرّح بها
46	ب- عدم احترام إجراءات قبض الموارد
46	ج- تبرعات عينية تم اسنادها لأسماء مختلفة بنفس عدد بطاقة التعريف الوطنية أو إسناد نفس الاسم أعداد بطاقات تعريف مختلفة
47	د- تحصيل موارد دون إيداعها بالحساب البنكي الوحيد أو التأخير في تنزيلها
48	هـ- تبرعات من قبل ذوات معنوية
50	و- تجاوز سقف التمويل الخاص من قبل الذوات الطبيعيّة
52	الجزء الثالث : مراقبة نفقات الحملة الانتخابية
57	<b>I - الطابع الانتخابي للنفقات</b>
58	<b>II - شرعية نفقات الحملة الانتخابية</b>

- 58 أ- الإشهار السياسي عبر الوسائط الإشهارية الثابتة أو المتنقلة
- 61 ب- إنجاز نفقات على خلاف الصيغ القانونية
- 61 ج- تسديد المصاريف الانتخابية نقدا
- 63 د- إثبات الصرف الفعلي للنفقات
- 64 **III- شمولية النفقات ومصداقية وثائق إثباتها**
- 64 أ- شمولية النفقات المصرح بها
- 64 ب- غياب وثائق إثبات النفقات
- 65 ج- نقائص بوثائق إثبات النفقات
- 67 د- تقدير القيمة الحقيقية للنفقات
- 69 الجزء الرابع : استحقاق المنحة
- 70 **I- الحرمان من المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية**
- 70 أ- الحصول على الأقل على 3 % من الأصوات
- 71 ب- نشر الحسابات المالية
- 72 ج- التزكيات
- 75 **II- تقدير المبلغ الأقصى للمنحة العمومية بعنوان الانتخابات الرئاسية 2019**
- 78 الملاحق

# المقدّمة

تولت محكمة المحاسبات في إطار رقابتها على تمويل الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 السابقة لأوانها، على غرار ما قامت به بمناسبة الانتخابات الرئاسية 2014، التّظر في شمولية الحسابات البنكية الوحيدة المفتوحة بعنوان الحملة ومصداقية الحسابات المالية المودعة لدى كتاباتها المركزية والجهوية والتأكد من تحقيق المداخل من مصادر مشروعة ومن الطابع الانتخابي للنفقات التي تم التصريح بها بعنوان الحملة وعدم تجاوزها لسقف الإنفاق الانتخابي القانوني فضلا عن عدم ارتكاب المترشحين لمخالفات أو جرائم انتخابية و مقاضاة مقترفيها، وذلك طبقا لأحكام الفصل 93 من القانون الانتخابي. وتكريسا لمبدأ حسن استعمال المال العام ستولى المحكمة إضافة إلى ذلك وفي إطار أعمالها القضائية ضبط مبلغ المنحة العمومية المستحقة بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية وقائمة المنتفعين بها من المترشحين الذي التزموا بأحكام القانون الانتخابي.

وشملت هذه الرّقابة الحسابات التي تم إيداعها لدى محكمة المحاسبات من قبل المترشحين الذين تم قبول ترشحاتهم نهائيا وعددهم 26 مترشحا التزموا جميعهم بالأجال القانونية. وبذلك بلغت نسبة المترشحين الذين تولوا إيداع الحسابات المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجل القانونية إلى 100 % مقابل نسبة في حدود 77,77 % في الانتخابات الرئاسية 2014.

وبلغ عدد المترشحين الذين تحصلوا على نسبة لا تقل على 3% من الأصوات المصحح بها 10 مترشحين وهو ما يؤهلهم عند استيفائهم للالتزامات التي نصت عليها الفصول 83 إلى 86 من القانون الانتخابي للتمتع بمنحة عمومية تقديرية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية تضبطها محكمة المحاسبات وفق الشروط القانونية التي ضبطها الفصل 78 (جديد) من القانون الانتخابي وأحكام الفصول 3 و4 و5 من الأمر عدد 754 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أوت 2019 والمتعلق بتحديد السقف الجملي للإنفاق على الحملة الانتخابية وسقف التمويل الخاص وتحديد سقف التمويل العمومي وضبط شروطه وإجراءاته بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية لسنة 2019.

وامتدّت رقابة المحكمة إلى النّظر في الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل مختلف الأطراف المتدخّلة في المجال على غرار هيئة الانتخابات وهيئة الاتصال والبنك المركزي التونسي ووزارة المالية والبريد التونسي والهيئة الوطنية مكافحة الفساد. كما تولت المحكمة الاطلاع على نتائج الأعمال المنجزة من قبل عدد من هيكل المجتمع المدني والملاحظين للعملية الانتخابية (الوطنيين منهم والأجانب) للإحاطة بمختلف أنشطة الحملة.

وعملت المحكمة على جمع المعطيات التي من شأنها أن تساعد على الوقوف على مدى مصداقية الحسابات المودعة لديها من خلال الولوج إلى صفحات التواصل الاجتماعي ومواكبة الصحافة المكتوبة والالكترونية للوقوف على الأنشطة التي تم القيام بها فعليا خلال الحملة الانتخابية حتى يتم تحديد كلفة التظاهرات وقياس تأثيرها على سقف الإنفاق الانتخابي وعلى مدى انتفاع المترشحين بموارد غير مشروعة. كما اعتمدت المحكمة مختلف مصادر البيانات المتاحة لها وفقا لما خوله لها القانون الانتخابي حيث تم استقصاء معلومات لدى لجنة التحاليل المالية وبعض البنوك<sup>(1)</sup> والوكالة الفنية للاتصالات وطلب معلومات لدى عدد من الجمعيات<sup>(2)</sup> وكذلك مسدي خدمات خواص<sup>(3)</sup>. كما تم التنسيق مع وزارة العدل والقطب القضائي الاقتصادي والمالي والمحكمة الإدارية بهدف تامين تدخلات القضاء بمختلف أجنحته في ردع المخالفات والجرائم ذات الصلة بتمويل الحملات الانتخابية.

وقد أفضت الأعمال الرقابية للمحكمة إلى الوقوف على جملة من الملاحظات يستعرض هذا التقرير أبرزها ضمن محاور تناول مراقبة الحسابات المالية للحملة الانتخابية ومراقبة مواردها ونفقاتها. وقد تمت صياغة الملاحظات بعد احترام مبدأ الإجراءات التحاورية وعرضها على المترشحين والأخذ بعين الاعتبار للإجابات التي تحصلت عليها إلى غاية إعداد هذا التقرير وللأهمية النسبية للملاحظات التي تم الوقوف عليها ومدى تواترها.

كما قامت المحكمة بموافاة هيئة الانتخابات وهيئة الاتصال والبنك المركزي التونسي بالنتائج الأولية لرقابتها وتلقت في شأنها توضيحاتها.

ولا تقتصر أعمال المحكمة في مجال رقابة تمويل الحملة الانتخابية الرئاسية على ما ورد بهذا التقرير وإنما تتبعه أعمال قضائية للبت في مدى استحقاق المترشحين للمنحة العمومية التقديرية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية وفي الصبغة الانتخابية للنفقات وضبط مبلغ المنحة العمومية المستحق فضلا عن البت في المخالفات الانتخابية التي نص عليها القانون الانتخابي وأوكلت للمحكمة مهمة تسليط عقوبات بشأنها.

(1) الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي وبنك الزيتونة.

(2) 64 جمعية.

(3) 6 مؤسسات وسيطة لخدمة الاعلانات على صفحات التواصل الاجتماعي.

## أبرز الملاحظات

تعلّقت أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها محكمة المحاسبات أساسا بالوثائق المكوّنة للحسابات المالية وبتمويل الحملة الانتخابية وتأدية النفقات المتعلقة بها وباستحقاق المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية.

### • الوثائق المكوّنة لحسابات الحملة

- لم يتولّى أحد المترشّحين فتح حساب خاص بالحملة الانتخابية الرئاسية ولم يتولّى بالتالي تنزيل الموارد النقدية التي صرّح بها بالحساب وقدرها 8.500 د. كما تولّى 9 مترشحين تقديم كشوفات بنكية لا تغطي كامل الفترة الانتخابية ولا تتضمن جميع العمليات البنكية المنجزة بعنوان الحملة الانتخابية.

- شاب مسك سجل المداخيل والنفقات نقائص متعددة تعلّقت أساسا بعدم التزام 15 مترشحا بضوابط قيد عمليات تحصيل الموارد وتأدية النفقات على غرار عدم شمولية العمليات المدرجة وتجميع عدد من العمليات عند تسجيلها دون قيد كلّ عمليّة على حدة وعدم التنصيب على مراجع وثائق إثبات النفقات فضلا عن تسجيل معطيات بسجل المداخيل والنفقات مغايرة لوثائق الإثبات.

- لم يلتزم مترشح بتضمين حسابه المالي قائمة في التظاهرات والأنشطة. ولم يضمّن ثلاثة مترشحين جميع التظاهرات المنجزة خلال الحملة الانتخابية بقائمة التظاهرات والأنشطة.

- شاب مسك القائمة التاليفيّة للمداخيل والمصاريف الانتخابيّة لما عدده 6 مترشحين نقائص تعلّقت أساسا بعدم إمضاءها وعدم تضمينها كل البيانات المتعلقة بالإيضاحات المستوجبة وفقا لنموذج الحساب المالي. علاوة على الوقوف على فوارق بين القائمة التاليفيّة للمداخيل والمصاريف الانتخابيّة وبين قيمة الموارد والنفقات وفق وثائق إثبات المداخيل والمصاريف.

### • تمويل الحملة

أفضت الأعمال الرقابية إلى الوقوف على ملاحظات تعلّقت أساسا بشرعية مصادر الموارد وشفافية تمويل الحملة.

## ❖ شرعية مصادر تمويل الحملة

- محدودية منظومة الرقابة على التمويل الأجنبي للحملة الانتخابية الرئاسية السابقة لأوانها حيث لم يتقيد البنك المركزي التونسي من جهته بأحكام الفصل 90 من القانون الانتخابي الذي أوكل له مهمة الإشراف على عملية فتح الحسابات البنكية والسهر على عدم فتح أكثر من حساب لكل مترشح واتخاذ الإجراءات اللازمة بما يحول دون التمويل الأجنبي للانتخابات،
- لم يتبين وضع مصالح وزارة المالية إجراءات للحيلولة دون التمويل الأجنبي للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 بدورتها. ومن جهته لم يحدّد البريد التونسي آليات متابعة التحويلات من الخارج إلى الحسابات البريدية الجارية التي تم تأمينها ومستوياتها.
- تعاقد مترشح للانتخابات الرئاسية مع شركة ضغط أجنبية بقيمة حوالي 2,85 م.د. قصد الضغط وكسب التأييد تتقاطع فترة تنفيذه مع الحملة الانتخابية الرئاسية. وفي هذا الإطار تمّ تحويل جزء من قيمة العقد بمبلغ 427,5 أ.د. بتاريخ 23 سبتمبر 2019 من الحساب البنكي غير المصرح به لدى البنك المركزي التونسي الراجع لزوجته المترشح والقائمة على حملته الانتخابية. وأفرزت الأعمال الرقابية أنّ المبلغ الذي تمّ تحويله لفائدة الشركة الأجنبية لم يكن مصدره تونسياً.
- مشاركة مترشح لأحد الأحزاب في الانتخابات الرئاسية 2019 في إنجاز أنشطة إحدى الجمعيات خلال سنة 2019 وهو ما من شأنه أن يخفي انطلاق حملته الانتخابية قبل الفترة المحددة قانوناً للغرض وقيام الجمعية بالترويج بصفة غير مباشرة للمترشح.
- عدم كفاية آليات ضمان التقيد بالمبادئ الأساسية للحملة المتعلقة بالتغطية الإعلامية.
- استئثار مترشحين للانتخابات الرئاسية 2019 بنسبة تغطية هامة بوسائل الإعلام بجميع أنواعها مقارنة ببقية المترشحين وهو ما يتنافى والمبادئ العامة المنظمة لتغطية الحملات الانتخابية وخاصة منها المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المترشحين.
- قيام قنوات تلفزيونية وإذاعية بإشهار سياسي خصّ 6 مترشحين تراوحت كلفتها التي تمّ تقديرها بالنسبة إلى القنوات التلفزيونية دون اعتبار تكلفة الانتاج بين 9.350 أ.د. و171.000 أ.د..
- قيام قناة تلفزيونية وأخرى إذاعية بدعاية خلال الصمت الانتخابي لفائدة 3 مترشحين.
- بثّ 4 قنوات تلفزيونية وقناة إذاعية نتائج سبر آراء أو استطلاعات الرأي تخصّ حظوظ بعض المترشحين للانتخابات الرئاسية وذلك ضمن برامجها أو تقاريرها.
- تسجيل 35 مخالفة ارتكبتها وسائل الإعلام خلال الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية تتوزّع بحساب 9 مخالفات تم ارتكابها من قبل وسائل الإعلام المكتوبة و26 مخالفة مرتكبة من قبل وسائل الإعلام الالكترونية. وتمّ تسجيل 15 مخالفة مرتكبة خلال فترة الصمت الانتخابي.

- تسجيل ارتكاب وسائل الإعلام 23 مخالفة خلال الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية وذلك بنشر محتوى دعائي خلال فترة الصمت الانتخابي.

- استعمال 16 مترشحا للانتخابات الرئاسية منشورات مدعومة (اعتمدت تقنية الاستشهار) ضمن الصفحات المصحّح بها من قبلهم تراوح عددها بين منشورين و37 منشورا مدعوما مع عدم تقديم 11 مترشحا من بينهم لهيئة الانتخابات ما يثبت تحمّلهم نفقات دعم هذه الصفحات الإلكترونية أو الترويج لها.

- مثّلت الصفحات غير الرسمية التي تولّت الدعاية للمترشحين والتي لم يتمّ التصريح بها لدى هيئة الانتخابات المصدر الرئيسي للاستشهار.

- القيام بالدعاية الانتخابية خلال فترة الصمت الانتخابي على صفحات التواصل الاجتماعي المصحّح بها وغير المصحّح بها. وبلغ في هذا الإطار عدد المخالفات بالنسبة إلى الصفحات المصحّح بها 73 مخالفة في حين بلغ عدد المخالفات على الصفحات غير المصحّح بها 551 مخالفة.

- ارتفاع مخاطر التمويل الأجنبي للمترشحين الذي استفادوا بعمليات الاستشهار في غياب وسيلة مباشرة تخول للمشرفين التونسيين على الصفحات التعامل مع فيسبوك.

- صعوبة حصر المنشورات التي استعملت كأداة للقيام بالحملة الانتخابية بصفة شاملة ودقيقة وصعوبة إثبات الصلة المباشرة بين بعض الصفحات والمترشحين المنتفعين بالدعاية عبر منشوراتها وهو ما لم يمكّن المحكمة من التصريح بشأن مصادر تمويل هذه الخدمات وشرعيتها.

- استعمال أحد المترشحين للانتخابات الرئاسية موارد الإدارة العمومية أثناء قيامه بأنشطة حملته الانتخابية.

### ❖ شفافية تمويل الحملة الانتخابية

- لم يتولّى 4 مترشحين تسجيل موارد بقيمة 143,697 أ.د رغم تحصيلهم لموارد تم ضبطها من قبل المحكمة بما قيمته (1.517 أ.د).

- لم تتضمن وصولات تبرّعات تخص 13 مترشحا خلال الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية 2019 بقيمة جمالية تناهز (1789 أ.د) التنصيصات الوجوبية.

- لم يتولّى 6 مترشحين خلال الدورتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية 2019 اقتطاع وصولات مقابل تلقيمهم مساهمات بلغت قيمتها ما يقارب 437 أ.د.

- وجود ضمن قائمة المتبرعين لأحد المترشحين نفس أرقام بطاقات التعريف الوطنية مسندة لأشخاص مختلفة بمبلغ جملي قدره 1846,880 د.



- لم يتولّى 12 مترشح إدراج موارد نقدية بلغت قيمتها 803.955 د بالحساب البنكي الوحيد  
تمثّل نسبة 45,92 % من مجموع مواردهم النقدية.

- حصول 5 مترشحين على مساعدة أحزابهم في القيام بحملاتهم الانتخابية قيمتها على  
التوالي 25 أ.د و 2,500 أ.د و 1,196 أ.د و 23.803 أ.د و 0,992 أ.د.

- استفاد مترشح بتمويلات بقيمة جمالية قدرها 992 د متأتية من تحالف تونس أخرى وتلقى  
مترشحين اثنين تبرعات من قبل ذوات معنوية.

- تجاوز سقف التمويل الخاص والبالغ 12.093,120 ديناراً من قبل 3 متبرعين (ذوات  
طبيعية) لفائدة مترشح خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

### • تأدية النفقات المتعلقة بالحملة

- إنجاز 18 مترشح للانتخابات الرئاسية خلال الدورة الأولى نفقات لا تكتسي صبغة انتخابية  
تمتّ خارج الفترة الانتخابية أو كانت لا تهدف إلى نيل ثقة الناخب والحصول على صوته بما قيمته  
208,519 أ.د من النفقات المنجزة.

- بلغت النفقات التي لا تكتسي صبغة انتخابية المنجزة خلال الدورة الثانية من الانتخابات  
الرئاسية 3,762 أ.د تعلّقت كلّها بنفقات تمّ تأديتها خارج فترة الحملة الانتخابية من قبل أحد المترشحين.

- عدم تويّي 11 مترشحا للانتخابات الرئاسية مدّ هيئة الانتخابات بقائمة مفصّلة في  
الوسائل الإخبارية المستعملة من قبلهم خلال الحملة الانتخابية وهو ما من شأنه أن يحول دون أخذ  
كافة النفقات المنجزة بهذا العنوان بعين الاعتبار عند مراقبة تجاوز السقف الجملي للإنفاق.

- لم يصرّح 16 مترشحا بنفقات تعلّقت أساسا بإنجاز تظاهرات واستغلال سيارات وكراء  
فضاءات.

- أداء مترشح نفقات بقيمة 8,620 أ.د على خلاف الصيغ القانونية لفائدة أشخاص  
طبيعيين بعنوان كراء سيارات دون أن تتوفر فيهم الشروط القانونية لممارسة هذا النشاط.

- تأدية نفقات نقدية تجاوزت قيمة الواحدة منها 500 د من قبل 9 مترشحين خلال الدورة  
الأولى للانتخابات الرئاسية وبلغت قيمتها الجمالية 104,883 أ.د أي ما يمثل 6,43 % من جملة المصاريف  
النقدية للمترشحين المعنيين.

- ارتفاع المبلغ الجملي للديون المتخلّدة بذمة 9 مترشحين للانتخابات الرئاسية خلال الدورة  
الأولى إلى ما قيمته 410,593 أ.د وذلك دون أن يتولّى المترشحون المعنيون تقديم ما يفيد رصد بالحساب  
البنكي الوحيد مبالغ مالية كافية لتغطيتها.

- لم يضمن 12 مترشحا خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية بحساباتهم المالية الوثائق المثبتة لنفقات بلغت قيمتها الجمالية 143,522 أ.د. ولم يقدم مترشح خلال الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية وثائق إثبات نفقات بقيمة 10 أ.د تعلقت بنفقات تنشيط.

- قدم بعض المترشحو فواتيرا لا تتضمن الموجبات القانونية المذكورة بالفصل 33 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار وذلك بقيمة جمالية قدرها 1,041 م.د خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية تعلقت بما عدده 11 مترشحا و20,618 أ.د خلال الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية تعلقت بكلا المترشحين.

### • استحقاق المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية

- تولى 5 مترشحين نشر حساباتهم المالية خارج الأجال القانونية ولم يتولى 3 مترشحين القيام بذلك على نحو ما اقتضاه القانون الانتخابي. ومن شأن عدم نشر ملخص للحساب المالي في الأجال القانونية أو مخالفة النشر للصيغ القانونية أن يؤثر في استحقاق المترشحين للمنحة العمومية.

- تولى 7 مترشحين من ضمن 10 مترشحين تحصلوا على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصحح بها بعنوان الدورة الأولى إيداع حساباتهم ونشر ملخص منها في الأجال القانونية ووفق النموذج المعد في الغرض.

- بلغت النفقات غير الانتخابية التي أنجزها 7 مترشحو بعنوان الدورة الأولى ومترشحان بعنوان الدورة الثانية الذين استجابوا للشروط الأولية لاسترجاع النفقات الانتخابية والمذكورة سالفًا ما قدره 120,230 أ.د وهو ما من شأنه أن لا يمكنهم من استرجاعها عبر المنحة العمومية.

- يقدر بصفة أولية المبلغ الأقصى للتمويل العمومي المخول لسبعة مترشحين بالنسبة إلى الدورة الأولى ومترشحين للدورة الثانية الذين أودعوا حساباتهم المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجال القانونية وتحصلوا على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصحح بها واحترموا الأحكام المتعلقة بنشر حساباتهم المالية وتولوا تمويل جزءا من حملاتهم بتمويل ذاتي إلى حوالي 440 أ.د.

الجزء الأوّل  
مراقبة تقديم حسابات  
الحملة الانتخابيّة

أخضع القانون الانتخابي الحملات الانتخابية إلى عدد من المبادئ الأساسية تمثلت خاصة في شفافية مصادر تمويلها وطرق صرف الأموال المرصودة لها. وتجسيما لمبدأ المساءلة، أوجب المشرع على كلّ مترشّح للانتخابات الرئاسية موافاة المحكمة بجملة من الوثائق والسجلات تتمثّل وفق الفصول 83 و84 (جديد) و86 من القانون الانتخابي خاصة في كشف الحساب البنكي الوحيد المفتوح بعنوان الحملة وفي قائمة تأليفية للمداخيل والمصاريف الانتخابية أعدت محكمة المحاسبات بشأنها نموذجاً وضعته على ذمة المترشحين بموقعها للوالب وقائمة تفصيلية للتظاهرات والأنشطة والملتقيات المنجزة خلال الحملة الانتخابية فضلاً عن سجلّ مرقيم ومختوم من قبل هيئة الانتخابات مدوّن به كلّ المداخيل والتفقات.

## I- تقديم الحسابات

اشتراط القانون الانتخابي على المترشحين أن يتولوا بعنوان كل دورة إيداع الوثائق المحاسبية دفعة واحدة لدى الكتابة العامة للمحكمة أو لدى كتابة إحدى هيئاتها المختصة ترابياً في أجل أقصاه خمسة وأربعون يوماً من تاريخ التصريح النهائي بنتائج الانتخابات. وفي صورة الإخلال بهذا الواجب من قبل أحد المترشحين خوّل المشرع للمحكمة تسليط عقوبة تساوي بالنسبة إلى كلّ مترشّح 10 مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة المعنية كما تم احتسابها من قبل هيئة الانتخابات وفق أحكام الأمر عدد 754 لسنة المؤرخ في 22 أوت 2019 سالف الذكر.

ولئن أودع كل المترشحين الستة والعشرون المبيّنون بالملحق عدد 1 حساباتهم المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجل القانوني المحدّد لذلك وفق أحكام الفصل 86 من القانون الانتخابي بتاريخ 18 نوفمبر 2019، فقد اتسم نسق إيداع الحسابات خلال الأربعين يوماً الأولى بالبطء حيث لم تتعد نسبة الإيداع خلال هذه الفترة 23,07% من مجموع الحسابات.

وإزاء هذه الوضعية، بادرت المحكمة بإصدار بلاغات بتاريخ 8 و13 نوفمبر 2019 وتنظيم لقاء صحفي بتاريخ 8 نوفمبر 2019 لحث المترشحين للانتخابات الرئاسية على إيداع الحسابات المالية للحملة في الأجل القانونية وتذكيرهم بقيمة الخطية المالية التي نص عليها القانون الانتخابي والتي يمكن أن تبلغ 1.768.640 د في صورة عدم الإيفاء بإيداع حساباتهم في الأجل المذكورة.

أمّا بالنسبة إلى الدورة الثانية فقد قدّم المترشحان المعنيان<sup>(1)</sup> اللذان تحصلا على التوالي على نسبة 72,71% و27,29% من الأصوات المصريح بها خلال الدورة الثانية للرئاسية السابقة لأوانها لسنة 2019 حسابيهما إلى المحكمة في آخر أجل للإيداع أي يوم 2 ديسمبر 2019.

(1) قيس سعّيد ونبيل القروي.

## II- الوثائق المكوّنة للحسابات الماليّة

نصت الفصول 83 و84 (جديد) و86 من القانون الانتخابي على ضرورة مسك المترشحين حسابا ماليا يتضمّن جميع العمليات قبضا وصرفا بناء على وثائق إثبات أصلية وذات مصداقية.

وأفضت أعمال الرقابة في هذا المجال إلى الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالوثائق المكوّنة للحساب المالي التي تمّ إيداعها لدى المحكمة على غرار كشف الحساب البنكي أو البريدي الوحيد وسجل المداخيل والنفقات وقائمة التظاهرات والأنشطة والملتقيات.

### أ- كشف الحساب البنكي أو البريدي الوحيد

اقتضى الفصل 83 من القانون الانتخابي فتح كل مترشح لحساب بنكي وحيد ترصد فيه المبالغ المخصصة للحملة. وأوجب الفصل 86 من القانون الانتخابي على المترشحين إرفاق حساباتهم المالية المودعة لدى محكمة المحاسبات بكشف الحساب البنكي الوحيد المفتوح بعنوان الحملة الانتخابية، إلا أنّ أحد المترشحين (سليم الرياحي) لم يتولّى فتح حساب خاص بالحملة الانتخابية الرئاسية ولم يتولّى بالتالي تنزيل الموارد النقدية التي صرّح بها وقدرها 8.500 د. ويرجع ذلك حسب ما ورد بالتصريح المرفق بالحساب المالي للمترشح إلى عدم تمكن كل من الممثل القانوني والوكيل المالي للمترشح من فتح حساب جاري خاص بالحملة بسبب رفض البنوك فتح هذا الحساب بحجة عدم حضور المترشح شخصيا بالنظر لتواجده خارج البلاد وتجميد أمواله من طرف القضاء وعدم السماح له بفتح حسابات بنكية أي كان نوعها. مع الإفادة بأنّه تمّت مراسلة هيئة الانتخابات بهذا الشأن بتاريخ 13 سبتمبر 2019 دون تلقي أي إجابة في الغرض.

كما تولى 7 مترشحين<sup>(1)</sup> تقديم كشوفات بنكية لا تغطي كامل الفترة الانتخابية ولا تتضمن جميع العمليات البنكية المنجزة بعنوان الحملة الانتخابية.

ولا تمكّن هذه الوضعية المحكمة من التأكد من أنّ جميع مداخيل المترشحين المعنيين ومصاريفهم تمت من خلال الحساب البنكي/البريدي الوحيد وأنّ جميع مواردهم تتأتى من مصادر مشروعة.

(1) محمد لطفي المرابي ومحسن مرزوق واليامس الفخفاخ وأحمد الصافي سعيد وسعيد علي مروان العابدي وسيف الدين مخلوف وعمر منصور.

## ب- سجل المداخل والنفقات

ينصّ الفصل 83 من القانون الانتخابي على أنّه يتعيّن على كلّ مترشح مسك سجل مرّقم ومختوم من قبل الهيئة لتسجيل كلّ المداخل والنفقات بصفة متسلسلة حسب تاريخ إنجازها دون شطب أو تغيير مع التنصيص على مرجع وثيقة الإثبات، إلّا أنّه تبين بالرجوع إلى الوثائق المودعة لدى المحكمة أنّ المترشح حمّة الهمامي مسك سجل للمداخل والنفقات غير مؤشّر عليه من قبل الهيئة.

وشاب مسك سجل المداخل والنفقات نقائص متعددة تعلّقت أساسا بعدم التزام 15 مترشحا بضوابط قيد عمليات تحصيل الموارد وتأدية النفقات. حيث لم تشمل العمليات المدرجة بسجلات المترشحين محسن مرزوق والمهدي جمعة وحمادي الجبالي ومنجي الرحوي كل المداخل والنفقات المنجزة من قبلهم. من ذلك لم يتول المترشح منجي الرحوي على سبيل المثال تسجيل 58 وصل تبرع نقدي بالحساب المالي بمبلغ 6,040 أ.د.

وقد أفاد المترشح منجي الرحوي في إجابته الواردة على المحكمة بتاريخ 17 جويلية 2020 أنه قد تولى تنزيل مبلغ 10,000 أ.د بتاريخ 09 ديسمبر 2019 بالحساب البنكي الوحيد بما فيه مبلغ 6,040 أ.د أي خارج فترة الحملة الانتخابية ودون بيان مصادر تمويل مبلغ الفارق البالغ 3,960 أ.د.

وتولى كل من أحمد الصافي سعيد ومنجي الرحوي تجميع عدد من العمليات عند تسجيلها دون قيد كلّ عمليّة على حدة حيث تولى على سبيل المثال المترشح منجي الرحوي تجميع مبلغ تبرعات نقدية وتنزيل مورد بمبلغ 150 أ.د دفعة واحدة بالحساب البنكي الوحيد دون تفصيل مصادره بوثيقة التحويل البنكي وبسجل المداخل.

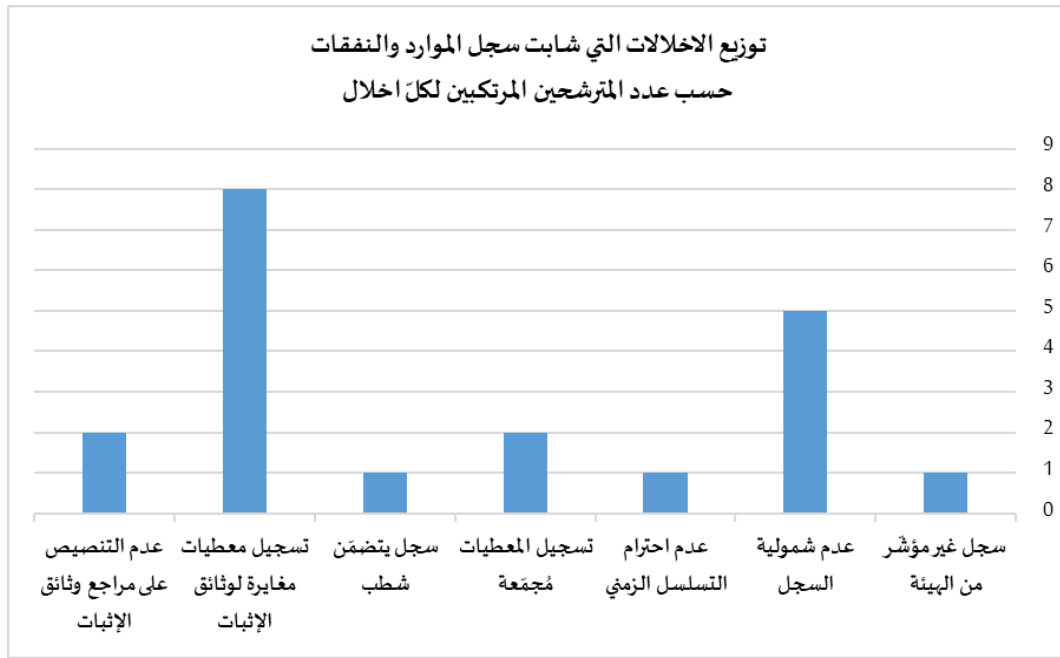
وفيما يتعلق بإجراءات تسجيل النفقات، لم يتول المترشح سعيد علي مروان العايدي تسجيل نفقاته المنجزة ضمن سجل الموارد والنفقات والتنصيص ضمن السجل على مراجع وثائق إثبات النفقات.

وتولى 7 مترشحين<sup>(1)</sup> للدورة الأولى تسجيل معطيات بسجل المداخل والنفقات مغايرة لوثائق الإثبات. كما لم يتول المترشح محسن مرزوق التنصيص على مراجع وثائق الإثبات بهذا السجل.

(1) محسن مرزوق والناجي جلول ومحمد منصف المرزوقي وأحمد الصافي سعيد وسلمه اللومي وعبد الكريم زيدي وعبيد بريكي.

كما شاب السجل المدلى به من قبل المترشح عبيد بريكي اخلالات تعلقت بإدراج مضاعف لنفقات بعنوان طباعة لافتات ضمن كل من سجلي عمليات الخزينة والعمليات البنكية بمبلغ جملي قدره 17716,200 د وعدم تطابق قيمة النفقة المسجلة بالسجل مع وثيقة الإثبات المتعلقة بها 3927,600 د.

ومن شأن الاخلالات التي شابت سجل الموارد والنفقات أن تحد من شفافية حسابات المترشحين ومصداقيتها. ويبرز الملحق عدد 2 والرسم البياني الموالي حوصلة لكل الاخلالات التي شابت السجل خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية موزعة حسب عدد المترشحين المرتكبين لكل اخلال :



### ج- قائمة التظاهرات والأنشطة والملتقيات

خلافًا لمقتضيات الفصلين 83 و93 من القانون الانتخابي، و"للتصريح على الشرف" الذي تولى المترشح سعيد علي مروان العايدي إيداعه والذي يفيد بعدم قيامه بأية تظاهرة أو نشاط أو ملتقى خلال فترة الحملة الانتخابية، اتضح قيام هذا المترشح بنشاط انتخابي<sup>(1)</sup> بتاريخ 13 سبتمبر 2019 تمّ خلاله توزيع مطويات واستعمال حافلة تم تقدير كلفتها من قبل الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات بباجة بما قيمته 500 د. وعلاوة على ذلك، وقفت المحكمة على قيام المترشح المذكور بتنقلات إلى عدد من المناطق داخل البلاد التونسية دون التصريح بأي نشاط في الخصوص.

(1) تمت معاينته من قبل عون المراقبة للهيئة الفرعية للانتخابات بباجة بتاريخ 13 سبتمبر 2019 وفقا للمحضر عدد 21742.

وفي هذا الإطار أقر المترشح سعيد علي مروان العايدي ضمن إجابته الواردة على المحكمة باستعماله الحافلة التي تمّت معاينتها من قبل أعوان هيئة الانتخابات للتنقل إلى المناطق المذكورة.

وفي سياق متصل، مكّنت مقارنة قائمة التظاهرات والأنشطة والممتلكات المودعة لدى المحكمة من قبل المترشحين منجي الرحوي وعمر منصور وحاتم بولبيار مع وثائق إثبات النفقات المصرّح بها ضمن حسابهم المالية من الوقوف على عدم تضمنها جميع التظاهرات المنجزة خلال الحملة الانتخابية من ذلك لم يصرح المترشح منجي الرحوي بالأنشطة المنجزة بولايات القيروان وبنزرت وباجة وقفصة والكاف وذلك رغم تضمن الحساب المالي وثائق إثبات نفقات تتعلق بكراء حافلات للتنقل داخل الولايات المذكورة.

ولئن أفاد المترشح منجي الرحوي ضمن إجابته الواردة على المحكمة بأنّ "وثائق الإثبات المتعلقة بكراء حافلات من ولايات القيروان وبنزرت وباجة وقفصة والكاف هي للتنقل إلى التظاهرة المنجزة بولاية صفاقس يوم 07 سبتمبر 2019" إلّا أنّ وثائق الإثبات المرفقة بالحساب المالي تعلّقت بفواتير صادرة عن شركات جهوية للنقل مختلفة وبتواريخ لاستعمال الحافلات مختلفة عن تاريخ 07 سبتمبر 2019 المبين بإجابة المترشح.

ويحول عدم تصريح المترشحين بأنشطتهم الانتخابية لدى هيئة الانتخابات وعدم تضمينها بالحساب المالي دون متابعة الأنشطة المذكورة لمعاينة عناصر كلفتها والتأكد من التزام المترشحين بمختلف الضوابط الواردة بالقانون الانتخابي والتي من شأن الإخلال بها أن يحرم المترشحين من الانتفاع بالمنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية.

#### د- القائمة التأليفية للمداخيل والمصاريف

خلافًا لمقتضيات الفصل 83 من القانون الانتخابي، تولى المترشح عبّيد بريكي إيداع قائمة تأليفية للمداخيل والمصاريف الانتخابية شابتها إخلالات تعلقت بعدم إمضاءها وعدم تضمينها كل البيانات المتعلقة بالإيضاحات المستوجبة وفقا لنموذج الحساب المالي الواجب إيداعه لدى محكمة المحاسبات.

كما مكنت الفحوصات المجراة على القائمة التأليفية للمداخيل والمصاريف المودعة من قبل المترشح نبيل القروي خلال الدورة الأولى من معاينة فوارق بينها وبين قيمة النفقات وفقا لوثائق إثبات المصاريف ارتفعت إلى 54.000 د.

وفي نفس السياق بيّنت الفحوصات من خلال إعادة احتساب مجموع موارد ونفقات المترشحين استنادا إلى وثائق الإثبات المؤيدة للحسابات المالية المودعة تسجيل فوارق بينها وبين قيمة



الموارد والنفقات المصحح بها بالقوائم التأليفية للمداخيل والمصاريف على التوالي بقيمة 2583,334 د و1390,516 د وذلك تباعا بخصوص المترشحين الناجي جلّول ومحمد المنصف المرزوقي وقيس سعيد وهو ما من شأنه أن يمس بمصداقية المعطيات المضمّنة بالقائمة التأليفية للمداخيل والمصاريف للمترشحين.

ومن شأن الاخلاصات التي تمّ الوقوف عليها والتي تشوب مسك حسابية الحملة المودعة من قبل المترشحين أن تؤثر في سلامة وشفافية حساباتهم المالية وهو ما قد يجعلهم وفق أحكام القانون الانتخابي عرضة لرفض الحساب من قبل محكمة المحاسبات.

الجزء الثاني  
مراقبة موارد الحملة الانتخابية

أقرّ القانون الانتخابي، كما تم تنقيحه وإتمامه خاصة في سنة 2017، تعدّد مصادر تمويل الحملة الانتخابية الرئاسية من خلال تمكين المترشحين من تمويل حملاتهم الانتخابية بالتمويل الذاتي والتمويل الخاص مع إمكانية حصولهم على التمويل العمومي في شكل جديد يساهم في ترشيد الترشيحات وجديتها ويضمن حسن استعمال المال العام ويصرف لمن تتوفر فيه الشروط القانونية وفي حدود مضبوطة<sup>(1)</sup>.

ويهدف حماية الحملات الانتخابية الرئاسية من المال السياسي المشبوه ومن سيطرة أصحاب رؤوس الأموال ضبط الأمر عدد 754 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أوت 2019 سقفا للتمويل الخاص للحملة في حدود 8 أضعاف سقف المنحة العمومية على مستوى الدائرة الانتخابية. كما تمّ بموجب القانون الانتخابي وقرارات هيئة الانتخابات تحجير تمويل الحملات الانتخابية الرئاسية بأموال متأتية من ذوات معنوية أو بمصادر أجنبية أو مجهولة أو بأموال مكتسبة بصفة غير مشروعة أو متأتية من غسيل الأموال فضلا عن منع كلّ تمويل مقنّع.

وبلغ إجمالي موارد المترشحين للانتخابات الرئاسية 2019 باعتبار الموارد العينية والمصرّح بها من قبلهم للمحكمة ضمن الحسابات التي قدموها بعنوان الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية ما قدره 6.670,841 أ.د مقابل 3.999,130 أ.د بعنوان نفس الدورة من الانتخابات الرئاسية لسنة 2014.

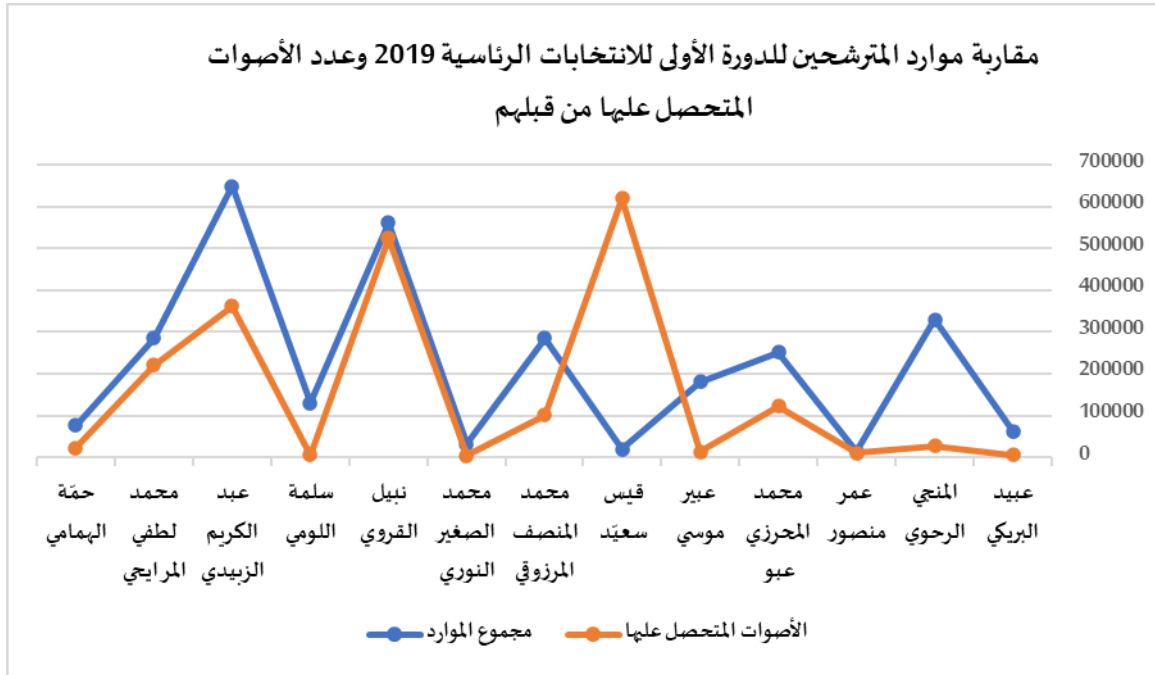
ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك :

ع/د	اسم المترشح	موارد ذاتية	موارد خاصة	موارد أخرى	مجموع الموارد	نسبة الأصوات المتحصل عليها %
1	حمّة الهمامي	0,000	34 610,000	42 000,000	76 610,000	0,69
2	أحمد الصافي سعيد	254 240,000	1 860,000	0,000	256 100,000	7,11
3	محمد لطفي المرايحي	277 630,200	7 421,400	0,000	285 051,600	6,56
4	محسن مرزوق	30 000,000	263 629,100	0,000	293 629,100	0,22
5	عبد الكريم زيبيدي	0,000	649 044,280	0,000	649 044,280	10,73
6	حمادي الجبالي	649,800	32 056,500	0,000	32 706,300	0,22
7	سلمه اللومي	101 502,073	27 945,000	0,000	129 447,073	0,15
8	سليم الرياحي	0,000	8 500,000	0,000	8 500,000	0,13
9	نبيل القروي	0,000	562 143,368	0,000	562 143,368	15,58
10	المهدي جمعة	125 000,000	392 000,000	0,000	517 000,000	1,82
11	محمد الصغير نوري	30 000,000	1 800,000	0,000	31 800,000	0,14
12	محمد الهاشي حامدي	0,000	56 550,000	0,000	56 550,000	0,75
13	محمد المنصف المرزوقي	50 582,200	234 387,928	0,000	284 970,128	2,97
14	يوسف الشاهد	20 000,000	1 378 250,000	0,000	1 398 250,000	7,38
15	قيس سعيد	0,000	18 965,252	0,000	18 965,252	18,40
16	الناجي جلول	11 127,563	0,000	0,000	11 127,563	0,21
17	عبيد موسى	1 390,000	179 720,323	0,000	181 110,323	4,02

<sup>(1)</sup> إضافة إلى تمكين المترشحين من تمويل عمومي غير مباشر في شكل تغطية إعلامية مجانية ومتساوية تؤمّن لها هياكل إعلامية عمومية.

ع/د	اسم المترشح	موارد ذاتية	موارد خاصة	موارد أخرى	مجموع الموارد	نسبة الأصوات المتحصل عليها %
18	إلياس الفخفاخ	31 466,000	52 950,000	0,000	84 416,000	0,34
19	محمد المحرزي عبو	68 000,000	182 782,470	0,000	250 782,470	3,63
20	حاتم بولبيار	لم يصرح بالموارد الفعلية للحملة				0,11
21	عمر منصور	1 000,000	12 799,500	0,000	13 799,500	0,30
22	عبد الفتاح مورو	16 332,000	1 074 941,000	0,000	1 091 273,000	12,88
23	منجي الرحوي	0,000	330 175,000	0,000	330 175,000	0,81
24	سعيد علي مروان العايدي	7 570,430	250,000	15 000,000	22 820,430	0,30
25	عبيد بريكي	15 420,000	47 150,000	0,000	62 570,000	0,17
26	سيف الدين مخلوف	22 000,000	0,000	0,000	22 000,000	4,37
	المجموع	1 063 910,266	5 549 931,121	57 000,000	6 670 841,387	
	النسبة %	15,95	83,20	0,85	100	

ويبرز الرسم البياني الموالي مقارنة موارد المترشحين للدورة الأولى لرئاسية 2019 والأصوات المتحصل عليها من قبلهم دون اعتبار المترشح حاتم بولبيار الذي، في غياب تصريحه بأية موارد، ستولى التشكيلات القضائية للمحكمة تقييم الموارد التي تولى تخصيصها لحملته والنفقات التي تولى تأديتها بهذا العنوان :



ويتضح أن كلفة الصوت الواحد في الانتخابات الرئاسية الدورة الأولى وفق ما تم التصريح به للمحكمة ضمن الحسابات المالية للمترشحين تراوحت بين 0,030 د (قيس سعيد) و 39,808 د (محسن مرزوق) مقابل معدل كلفة الصوت الواحد في حدود 1,980 د.

وخلافا لتمويل الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 الذي استأثر فيه التمويل الذاتي بالنصيب الأكبر بنسبة 42,94 % مقابل 35,26 % تمويل الخاص و 21,80 % للتمويل العمومي فقد استأثر التمويل الخاص بالنصيب الأكبر في الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 بنسبة 83,20 % يليه التمويل الذاتي والتمويلات أخرى في حدود على التوالي 15,95 % و 0,85 %.

ويبرز الجدول الموالي تفصيل التمويل الذاتي للمترشحين ومقارنته بما تم التصريح به من قبلهم لدى مصالح وزارة المالية بعنوان التصاريح بالضريبة على الدخل للفترة 2017-2019. مع العلم أنه بالنسبة إلى سنة 2019 لم يحن أجل إيداع التصاريح بالنسبة إلى 18 مترشح و 5 مترشحين هم في حالة إغفال (عبير موسي وعمر منصور ومحمد الصغير ونوري ومحمد المحرزي عبو ومحسن مرزوق) و 3 مترشحين قاموا بإيداع التصاريح بالضريبة على الدخل لسنة 2019 (سيف الدين مخلوف وعبد الفتاح مورو ومحمد لطفي المراهي).

ع/د	اسم المترشح	موارد ذاتية بالدينار	التصاريح بالضريبة على الدخل للسنوات 2017 و 2018 و 2019 <sup>(1)</sup> (د)	نسبة التمويل الذاتي من مجموع الموارد المصحح بها خلال الفترة 2017-2019 (%)
1	حمة الهمامي	0,000	يوجد المعني بالأمر في حالة إغفال بعنوان التصريح بالضريبة على الدخل لسنوات 2017 و 2018 و 2019.	0
2	أحمد الصافي سعيد	254.240	9.800	2594
3	محمد لطفي المراهي	277.630,200	319.556	86,88
4	محسن مرزوق	30.000,000	289.933	10,35
5	عبد الكريم زبيدي	0,000	يوجد المعني بالأمر في حالة إغفال بعنوان التصريح بالضريبة على الدخل لسنتي 2017 و 2018.	0
6	حمادي الجبالي	649,800	يوجد المعني بالأمر في حالة إغفال بعنوان التصريح بالضريبة على الدخل لسنة 2017 وتم إيداع تصريح بعنوان سنة 2018 لم يتضمن مداخيل محققة.	-
7	سلمه اللومي	101.502,073	447.518	22,68
8	سليم الرياحي	0,000	4.500 بعنوان سنة 2017 وتم إيداع تصريح بعنوان سنة 2018 لم يتضمن مداخيل محققة.	0
9	نبيل القروي	0,000	1.094.254	0
10	المهدي جمعة	125.000,000	153.666	81,35
11	محمد الصغير نوري	30.000,000	تم إيداع تصاريح بالضريبة على الدخل بعنوان سنتي 2017 و 2018 لم تتضمن مداخيل محققة.	-
12	محمد الهاشمي حامدي	0,000	يوجد المعني بالأمر في حالة إغفال بعنوان التصريح بالضريبة على الدخل لسنة 2017 وتم	0

(1) حسب المعطيات المضمنة في مراسلة وزارة المالية عدد 0468 بتاريخ 22 جويلية 2020.

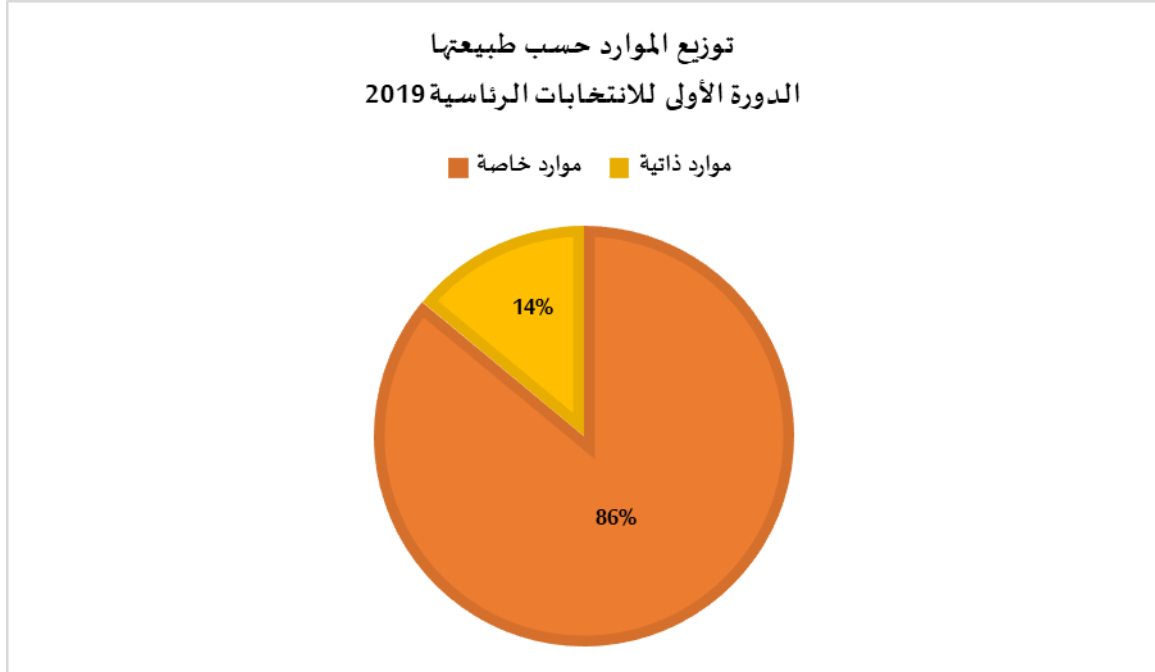
ع/د	اسم المترشح	موارد ذاتية بالدينار	التصاريح بالضريبة على الدخل للسنوات 2017 و 2018 و 2019 <sup>(1)</sup> (د)	نسبة التمويل الذاتي من مجموع الموارد المصرح بها خلال الفترة 2017-2019 (%)
			إيداع تصريح بعنوان سنة 2018 لم يتضمن مداخيل محققة	
13	محمد المنصف المرزوقي	50.582,200	يوجد المعني بالأمر في حالة إغفال بعنوان التصريح بالضريبة على الدخل لسنوات 2017 و 2018	-
14	يوسف الشاهد	20.000,000	175.304	11,41
15	قيس سعید	0,000	يوجد المعني بالأمر في حالة إغفال بعنوان التصريح بالضريبة على الدخل لسنوات 2017 و 2018	0
16	الناجي جلول	11.127,563	74.416	14,95
17	عبيد موسى	.1390,000	30.138	14,57
18	إلياس الفخفاخ	31466,000	135.500	23,22
19	محمد المحرزي عبو	68000,000	116.936	58,15
20	حاتم بولبيار	0,000	150.000 <sup>(1)</sup>	0
21	عمر منصور	1000,000	43.486 بعنوان سنة 2017	2,30
22	عبد الفتاح مورو	16332,000	91.437	17,86
23	منجي الرحوي	0,000	54.310 بعنوان سنة 2018 <sup>(2)</sup>	0
24	سعید علي مروان العايدي	7570,430	تم إيداع تصاريح بالضريبة على الدخل بعنوان سنتي 2017 و 2018 لم تتضمن مداخيل محققة.	-
25	عبيد بريكي	15420,000	20.899 بعنوان سنة 2018 وتم إيداع تصريح بعنوان سنة 2017 لم يتضمن مداخيل محققة.	73,78
26	سيف الدين مخلوف	22000,000	55.688	39,50

وفي هذا السياق وإجابة على دعوة محكمة المحاسبات الداعية إلى تحديد مصدر موارده الذاتية في تمويل حملته الانتخابية قصد التحقق من شرعيتها باعتبارها تعتمد في احتساب مبلغ المنحة بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية أفاد المترشح أحمد الصافي سعید بأن جزء من موارده متأت من شغله السابق كمدير مسؤول ورئيس تحرير وقدّم شهادات في خلاص حقوق مؤلف بعنوان الفترة 2015-2019 بمبلغ جملي قدره 170.150 د وعقد كراء محل سكني بتاريخ 19 سبتمبر 2013 قيمته 36.000 د سنويا. وفي المقابل لم يقدم مؤيدات بشأن 125.000 د تتعلق حسب إفادته بحصوله على قرض بنكي (70.000 د) وعلى ما يفيد استرجاعه لدين (30.000 د) وعلى ما يفيد حصوله فعليا على مكافئات مالية بعنوان محاضرات تولى تأمينها (25.000 د).

(1) يوجد المعني بالأمر في حالة إغفال بعنوان التصريح بالضريبة على الدخل لسنة 2017.

(2) يوجد المعني بالأمر في حالة إغفال بعنوان التصريح بالضريبة على الدخل لسنة 2017.

وبلغت موارد المترشحين الذين تحصلوا على ما لا يقل عن 3 % من الأصوات ما قيمته 4.714,720 أ.د أي بنسبة 70,68 % من مجمل الموارد المصوّح بها مقابل 1.897,046 أ.د ونسبة 47,44 % في سنة 2014. وبلغت نسبة كلّ من التمويل الخاص والتمويل الذاتي على التوالي 86,01 % و 13,99 % من مجموع الموارد كما هو مبين بالرسم البياني الموالي :



واعتمد المترشحون الذين تحصلوا على ما لا يقل عن 3 % من الأصوات وعددهم 10 مترشحين على التمويل الخاص بنسبة تجاوزت 86% بينما كانت هذه النسبة في حدود 76% بالنسبة إلى المترشحين الذين تحصلوا على أقل من 3 % من الأصوات كما هو مبين بالجدول الموالي :

المترشحون الذين تحصلوا على ما لا يقل عن 3 % من الأصوات		المترشحون الذين تحصلوا على ما لا يقل عن 3 % من الأصوات		مجموع المترشحين		بيان المقابيض
النسبة %	المبلغ بالدينار	النسبة %	المبلغ بالدينار	النسبة %	المبلغ بالدينار	
20,67	404.318,066	13,99	659.592,200	15,95	1.063.910,266	تمويل ذاتي
76,42	1494.803,028	86,01	4.055.128,093	83,20	5.549.931,121	تمويل خاص
2,91	57.000	0	0	0,85	57000	موارد أخرى
<b>100</b>	<b>1.956.121,094</b>	<b>100</b>	<b>4.714.720,293</b>	<b>100</b>	<b>6.670.841,387</b>	<b>المجموع</b>

أما فيما يتعلق بموارد الحملة الانتخابية للدورة الثانية فقد كانت استثنائية وتميّزت بضعفها حيث بلغت 77,662 أ.د وهو ما يمثل 8,30 % من موارد نفس الدورة لانتخابات 2014. واعتمد المترشحون في هذه الدورة على التمويل الخاص بصفة تكاد تكون حصرية لتصل نسبته إلى 99,95 %. ويبرز الجدول الموالي تطور موارد تمويل الحملة الانتخابية للرئاسية 2019 مقارنة بحملة انتخابات 2014 :

الانتخابات الرئاسية لسنة 2014		الانتخابات الرئاسية لسنة 2019		بيان المقابيض
النسبة %	المجموع بالدينار	النسبة %	المجموع بالدينار	
8,85	82797,75	0,05	36,004	التمويل الذاتي
82,68	773557,75	99,95	77626,273	التمويل الخاص
8,47	79256,415	بصفة لاحقة		التمويل العمومي
100	935611,915	100	77662,277	المجموع

وتهدف أعمال الرقابة، التي شملت التمويل الذاتي والتمويل الخاص سواء كان نقدياً أو عينياً بالخصوص إلى التثبّت من شرعية مصادر تمويل الحملة واحترام ضوابطها كما حددها القانون الانتخابي والنصوص الترتيبية المطبقة. وأسفرت هذه الأعمال عن جملة من الملاحظات تعلّقت أساساً بشرعية الموارد وشفافية تمويل الحملة.

## I - شرعية مصادر تمويل الحملة

علاوة على الرقابة المستندية للحسابات المالية المودعة من قبل المترشحين، تولّت المحكمة في إطار رقابتها على تمويل الحملة الانتخابية الرئاسية انجاز فحوصات ميدانية لدى عدّة أطراف ذات صلة بتمويل هذه الحملة تتمثّل أساساً في هيئة الاتصال وهيئة الانتخابات. وأفضت هذه الأعمال الرقابية إلى الوقوف على ملاحظات تعلّقت أساساً بمخاطر تمويل أجنبي وبالتمويل الدعائي غير الشرعي.

### أ - مخاطر تمويل غير شرعي للحملة الانتخابية الرئاسية 2019

لتفادي التمويلات غير القانونية لحسابات الحملة الانتخابية الرئاسية نص القانون الانتخابي والنصوص الترتيبية المتعلقة به على عدة ضوابط من أهمها تحجير المال الأجنبي والمال المقنع والمال مجهول المصدر وتحديد أسقف لكل نوع من التمويل. وكلف هيكل الدولة كل في اختصاصه بالسهر على حسن الالتزام بها من قبل المترشحين للانتخابات. ومكنت الأعمال الرقابية من الوقوف على محدودية آليات الرقابة مقابل بروز آليات جديدة للدعاية والتمويل المقنع من قبل الجمعيات.

#### 1. المنظومة الرقابية



ضمّن البنك المركزي التونسي بمنشوره عدد 4 لسنة 2019 المؤرخ في 7 أوت 2019 والمتعلق بالحسابات الخاصة بالحملة الانتخابية لفائدة المترشحين في الانتخابات الرئاسية "تجسير تمويل الحساب الوحيد بواسطة تحويلات من قبل الذوات المعنوية بجميع أصنافها بما في ذلك الأحزاب السياسية والأشخاص الطبيعيين الأجانب حتى وإن كانوا مقيمين بتونس أو كان مصدر دخلهم تونسيا وفقا للتشريع الجبائي فضلا عن جعل إمكانية تمويل الحساب محصورة في الوكيل المالي للمترشح الذي يتعين عليه إثبات مشروعية مصدر تلك الأموال".

وباعتبار أن تمويل الحملة الانتخابية يمكن أن يتم بموارد ذاتية وبموارد خاصة يمكن ألا تمر كليا أو جزئيا بالحسابات المفتوحة بعنوان الحملة وللتأكد من مدى سلامة تمويل المترشحين للانتخابات الرئاسية 2019 لحملاهم الانتخابية من الأموال الأجنبية والمشبوّهة. واستنادا إلى أحكام الفصل 90 من القانون الانتخابي الذي كلّف البنك المركزي التونسي ووزارة المالية باتخاذ الإجراءات اللازمة بما يحول دون التمويل الأجنبي للانتخابات والاستفتاء، والفصل 89 منه الذي أوكل إلى هيئة الانتخابات صلاحيات مراقبة التزام المترشحين بقواعد الحملة الانتخابية، طلبت محكمة المحاسبات من هذه الجهات ومن البريد التونسي موافقتها بالتدابير والإجراءات التي تم اتخاذها للحيلولة دون التمويل الأجنبي للانتخابات وبتنائج أعمالها في هذا المجال وبالتشكيات والعرائض ذات العلاقة بتمويل الحملة الانتخابية الرئاسية<sup>(1)</sup> التي تلقتها مصالحتها.

كما طلبت المحكمة من اللجنة التونسية للتحاليل المالية<sup>(2)</sup> التثبت من عدم انتفاع المترشحين للرئاسية 2019 بتمويلات من مصادر غير مشروعة خلال سنة 2019 لتمويل حملاتهم الانتخابية ومن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد<sup>(3)</sup> لمدها بنتائج الأعمال والتحريات التي قامت بها بعلاقة بتمويل الحملات الانتخابية لسنة 2019 فضلا عن التشكيات والعرائض التي تلقتها ذات العلاقة.

وفي هذا المجال، لم تتضمن إجابة اللجنة التونسية للتحاليل المالية أية معلومة تفيد وجود تصريح بالشبهة من عدمه يتعلق بأحد المترشحين للرئاسية 2019. كما لم تتضمن إجابة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أية إشارة إلى الانتخابات الرئاسية.

ولم يتقيد البنك المركزي التونسي من جهته بأحكام الفصل 90 من القانون الانتخابي، الذي أوكل له مهمة الإشراف على عملية فتح الحسابات البنكية والسهر على عدم فتح أكثر من حساب لكل مترشح واتخاذ الإجراءات اللازمة بما يحول دون التمويل الأجنبي للانتخابات، واكتفى بتطبيق أحكام

(1) مراسلتي الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات للبنك المركزي التونسي بتاريخ 08 أكتوبر 2019 وبتاريخ 20 جانفي 2020 ومراسلة الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات للبريد التونسي عدد ص/471/01/2019 بتاريخ 8 أكتوبر 2019.

(2) مراسلة الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات للجنة التونسية للتحاليل المالية عدد ص/578/01/2019 بتاريخ 25 ديسمبر 2019.

(3) مراسلة صادرة عن الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات تحت عدد ص/472/01/2019 بتاريخ 8 أكتوبر 2019.

الفصل 89 منه حيث أفاد بأنه "حسب الفصل 89 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 تتولى الهيئة خلال الحملة مراقبة التزام القائمة المترشحة أو المترشح أو الحزب، بقواعد تمويل الحملة الانتخابية أو حملة الاستفتاء ووسائلها وفرض احترامها بالتعاون مع مختلف الهياكل العمومية بما في ذلك البنك المركزي التونسي ومحكمة المحاسبات ووزارة المالية". لذلك فإنه يعود إلى الهيئة حسب إفادته "في صورة شعورها بالحاجة لدعم أو مساعدة البنك المركزي لفرض احترام قواعد تمويل الحملة الانتخابية أو مجابهة خروقات أو تجاوزات معينة المبادرة بطلب هذه المساعدة والتعاون من البنك المركزي ولم يرد على البنك أي طلب للمساعدة في هذا المجال من الهيئة"<sup>(1)</sup>.

ورغم الاتفاق الحاصل (حسب إفادة البنك) صلب اللجنة التي تكونت برئاسة الهيئة المستقلة للانتخابات وتضم عدة أطراف منها البنك المركزي<sup>(2)</sup> بأن يتولى هذا الأخير "مد الهيئة بالمعطيات ذات الصلة المتوفرة لدى مصالحه إذا تقدمت بطلب يتضمن التنصيب بوضوح على العمليات المشمولة بالاستقصاء والمدة المعنية وقائمة في الأشخاص محل الاسترشاد"<sup>(3)</sup> فإن إجابة البنك<sup>(4)</sup> على طلب الهيئة المتمثل في مدها بالمعلومات والمعطيات الخاصة بالحسابات البنكية والبريدية الشخصية المفتوحة باسم المترشحين للانتخابات الرئاسية 2019 والمتعلقة بالفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 15 سبتمبر 2019 لم تف بالمطلوب. فقد أفاد البنك المركزي الهيئة بأنه "لا يمسك سجلا في الحسابات التي تفتحها البنوك والديوان الوطني للبريد لفائدة حرفائها" واقتصر على توفير معرفات الحسابات البنكية المفتوحة لفائدة مترشحين اثنين فقط من ضمن 26 مترشحا للانتخابات الرئاسية (أي بنسبة تغطية لم تتجاوز 7,7%) دون تقديم البيانات والمعطيات المتعلقة بهذه الحسابات للفترة المطلوبة من قبل الهيئة. وهو ما من شأنه ألا يساعد الهيئة على ممارسة رقابتها وفق أحكام القانون الانتخابي باعتبارها الضامن لنزاهة الانتخابات وسلامة تمويلاتها من المال الفاسد.

وبرّر البنك للمحكمة<sup>(5)</sup> عدم إمساكه سجلا في الحسابات التي تفتحها البنوك لفائدة حرفائها بعدم وجود اية أحكام تجيز له أو تفرض عليه مسك مثل هذا السجل وبالتالي لا يمكن أن تتوفر لديه معلومات حول حسابات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لدى البنوك سوى بصفة عرضية بمناسبة إدارته لإحدى مهامه المنصوص عليها بالقانون مثل إدارة عوارض رفع الشيكات"

ونظرا للمخاطر ذات العلاقة بشرعية الموارد التي يتم بواسطتها تمويل الحملات الانتخابية والتي وقفت عليها دائرة المحاسبات منذ انتخابات 2011 وضمنتها بتقاريرها المنشورة للعموم وتوصياتها بمناسبة مراقبة انتخابات 2014 الرئاسية والتشريعية فإن محكمة المحاسبات تدعو إلى ضرورة إيجاد

(1) مراسلة البنك المركزي بتاريخ 27 فيفري 2020 إلى محكمة المحاسبات إجابة عن مراسلتها الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 2019.

(2) ممثلين عن كل من وزارة المالية والبنك المركزي ومحكمة المحاسبات والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والجمعية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية

(3) مراسلة البنك المركزي التونسي الواردة على المحكمة تحت عدد 882/02/2020 بتاريخ 28 فيفري 2020.

(4) عدد 500224 الواردة على هيئة الانتخابات بتاريخ 24 سبتمبر 2019.

(5) مراسلة البنك الواردة على محكمة المحاسبات بتاريخ 8 سبتمبر 2020.

الآليات القانونية والترتيبية اللازمة لتفعيل أحكام الفصل 90 من القانون الانتخابي واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الانتخابات من المبال المشبوه.

وتذكر المحكمة بأن هذه الإجراءات يجب ألا تقتصر بالضرورة على وضع البنك المركزي قواعد للتصرف في الحسابات التي تفتح بعنوان الحملات الانتخابية بإصداره للمنشور عدد 4 المؤرخ في 7 أوت 2019 وإحالة ما توفر لدى مصالحه بصفة عرضية (كما يؤكد البنك على ذلك في كل مراسلاته) من معلومات للجهات التي تطلبها.

وفي سياق متصل لم يتبين خلافا لأحكام الفصل 90 من القانون الانتخابي وضع وزارة المالية إجراءات للحيلولة دون التمويل الأجنبي للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 بدورتها.

ومن جهته أفاد البريد التونسي أنّ التحويلات من الخارج إلى الحسابات البريدية الجارية تخضع "إلى عمليات متابعة في مستويات مختلفة وهو ما تم تطبيقه مع الحسابات المفتوحة بعنوان الانتخابات الرئاسية" مضيفاً أنه لم يتلق أية شكاية أو عريضة ذات علاقة بتمويل الحملات الانتخابية دون تحديد آليات المتابعة التي تم تأمينها ومستوياتها.

وفي نفس الإطار وإضافة إلى محدودية منظومة الرقابة على التمويل الأجنبي كما تم بيانه أعلاه وارتفاع مستوى المخاطر المتصلة بمشروعية مصادر تمويل الحملة الانتخابية الرئاسية ولئن تم في مستوى هيئة الانتخابات تكوين لجنة سابقة الذكر<sup>(1)</sup> للنظر خاصة في كيفية تبادل المعطيات بين جميع الجهات المتداخلة في المجال ومنهجية ضبط قائمة الشخصيات المعرضة لأخطار سياسية و قائمة مسيري الأحزاب السياسية وعقد جلسات انتهت إلى إقرار أن تتولى الهيئة عملاً بأحكام الفصل 96 من القانون الانتخابي توجيه طلبات الاسترشاد مباشرة إلى البنوك والديوان الوطني للبريد وأن يتولى البنك المركزي مدها بالمعطيات حول العمليات المشمولة بالاستقصاء والأشخاص محل الاسترشاد في حالة تقدم بطلب إليه، فقد اتضح محدودية نتائج أعمال هذه اللجنة وذلك من خلال عدم حصول الهيئة على البيانات التي طلبتها خاصة من البنك المركزي ومن الجمعية المهنية التونسية للبنوك وعدم استفادتها من الصلاحية القانونية المتوفرة لها بالنجاعة اللازمة. حيث لم يتوفر ما يفيد استغلال المعطيات التي تم توفيرها لها أو لجوء الهيئة للنظام البنكي لإجراء التقاطعات المطلوبة لإحكام الرقابة والتحقق من سلامة تمويل الحملة.

وفي هذا الإطار أفادت هيئة الانتخابات بأنّ "المعطيات المقدمة لها كانت غير دقيقة وغير قابلة للاستغلال أو الاستعمال في إطار مراقبة تمويل الحملة" (...) وأنّ "مسألة الرقابة على تمويل

(1) برئاسة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وعضوية ممثلين عن كل من وزارة المالية والبنك المركزي والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومحكمة المحاسبات والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية ولجنة التحليل المالية والإدارة العامة للديوانة.

الحملات الانتخابية تستوجب وكما نص عليه القانون الانتخابي تدخل عديد الأطراف ومنها البنك المركزي وبصورة آلية ودون لزوم الاشعار من الهيئة ذلك أن التمويل الأجنبي للحملات الانتخابية فيه مس من نزاهة العملية الانتخابية ومن مبدأ تكافؤ الفرص (...). وحيث لا تمتلك الهيئة الوسائل القانونية والمادية لاستقصاء المعلومات (...). والمؤهل الرئيسي للعب هذا الدور في كشف التمويل الأجنبي والتمويلات مجهولة المصدر والمشبوهة هو البنك المركزي (...). وقد كلفه المشرع في القانون الانتخابي بلعب هذا الدور بصورة أساسية وآلية وبتعهد تلقائي دون انتظار أي إشعار من الهيئة".

وإزاء هذه الوضعية وفي انتظار إدخال التعديلات اللازمة على القانون الانتخابي ولتفعيل الفصل 90 من القانون الانتخابي يدعى البنك المركزي إلى وضع خطة بالتنسيق مع مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمجال (النظام البنكي واللجنة التونسية للتحاليل المالية والبريدي التونسي ومصالح وزارة المالية ومصالح رئاسة الحكومة والوزارة المكلفة بالهيئات الدستورية) لمعالجة الحسابات المفتوحة لفائدة الدوات التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالناشطين في الحياة السياسية والجمعياتية ودراسة العمليات التي مرت بها سنة الانتخابات ومقارنتها بالسنوات التي سبقتها لتأمين سلامة تمويل الحياة السياسية ونزاهة الانتخابات ورصد العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها حتى يتم تفعيل المساءلة وفق الأحكام القانونية (القانون الانتخابي وقانون تبييض الأموال) وردع المخالفين.

## 2. التعاقد مع أطراف أجنبية

قصد التأكد من مشروعية مصادر تمويل الحملة الانتخابية الرئاسية تولت المحكمة إجراء رقابة على العمليات المتصلة بتمويل الحملة الانتخابية للمترشحين انطلاقاً من كشوفات الحسابات البنكية والبريدية الوحيدة المفتوحة للغرض والمودعة من قبل المترشحين لديها وتقييم المخاطر وإجراء تقاطعات مع البيانات المستقاة من البنك المركزي التونسي والبريد التونسي واللجنة التونسية للتحاليل المالية والقطب القضائي الاقتصادي والمالي والوكالة الفنية للاتصالات. كما تولت المحكمة في إطار الصلاحيات المخولة لها بموجب القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات وبالقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء مراسلة عدد من المؤسسات البنكية للحصول على تفاصيل العمليات المالية والحسابات الشخصية للمترشحين ومقارنتها مع المعطيات المتوفرة لديها.

واتضح من خلال الأعمال الرقابية المنجزة وفحص الوثائق التي تحصلت عليها محكمة المحاسبات ومعاينة الموقع الإلكتروني لوزارة العدل الأمريكية وفحص الوثائق المدرجة به وجود قرائن متضافرة حول تعاقد أشخاص وأحزاب مترشحة إلى الانتخابات 2019 سواء بصفة مباشرة أو لفائدتهم مع شركات أجنبية قصد الضغط وكسب التأييد تتقاطع مدد تنفيذها مع الفترة الانتخابية. وفي هذا الإطار تفيد الوقائع التي تم الوقوف عليها من خلال الأعمال الرقابية إبرام عقد تأييد مع شركة ضغط

أجنبية (Dickens and Mason) بتاريخ 19 أوت 2019 بقيمة حوالي 2,85 م.د (1 م. دولار أمريكي) لفائدة المترشح للانتخابات الرئاسية نبيل القروي لغاية تمكينه بصفته مترشحا للانتخابات الرئاسية خاصة من كسب التأييد من قبل الهياكل والمنظمات الدولية وعقد لقاءات مع الرئيس الأمريكي وكبار المسؤولين الأمريكيين قبل تاريخ الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية. ولتنفيذ بنود هذا العقد تم خلاص جزء من قيمته بمبلغ 712,6 أ.د (250 ألف دولار أمريكي) ثبت للمحكمة من خلال أعمال التقصي التي قامت بها أنه تم تحويل جزء منه بقيمة 427,5 أ.د (150 ألف دولار أمريكي) بتاريخ 23 سبتمبر 2019 من الحساب البنكي غير المصرح به لدى البنك المركزي التونسي<sup>(1)</sup> والمفتوح لدى بنك HSBC الشرق الأوسط بدبي والراجع لزوجته المترشح للانتخابات الرئاسية والقائمة على حملته الانتخابية.

كما أفرزت الأعمال الرقابية أنّ المبلغ الذي تمّ تحويله لفائدة الشركة الأجنبية لم يكن مصدره تونسيا حيث أكد البنك المركزي التونسي ضمن مراسلته المؤرخة في 11 ديسمبر 2019 أنه لم يتم تسجيل أي عملية تحويل أموال تعود للمعنية بالأمر إلى الخارج من قبل الوسطاء المقبولين لديه وأنه لا يتوفر لديه معلومات تفيد حيازتها لحسابات بنكية بالعملة الصعبة بالخارج.

وفي إطار تأكيد نتائج أعمالها الرقابية تولت المحكمة التحقيق في شأن هذا العقد وذلك بمعينة الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العدل الأمريكية وإجراء اختبار في<sup>(2)</sup> عليه من قبل الوكالة الفنية للاتصالات التي أفادت بأن اسم المجال الخاص بالموقع المذكور مسجل باسم وزارة العدل الأمريكية. كما تولت المحكمة في إطار صلاحيتها القانونية عقد جلسة عمل بتاريخ 04 جوان 2020 بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي والاطلاع على محاضر البحث التي تتقاطع مع شبهة التمويل الأجنبي والتحري لدى البنك المركزي التونسي واللجنة التونسية للتحاليل المالية حول المعاملات المالية التي قد تكون في علاقة بتنفيذ هذا العقد. وقد انتهت الفحوصات إلى التأكيد بأن الموقع الإلكتروني الذي نشر به العقد هو رسمي لوزارة العدل الأمريكي وموثوق به وأنّ المعطيات المدرجة به لها قوة ثبوتية بما في ذلك العقد المذكور أعلاه وتعتبر صحيحة ما لم يثبت إلغاؤها وأنّ مصادر تمويله يمكن أن تكون أجنبية على معنى أحكام القانون الانتخابي وباعتبار أنّ موضوع العقد وتقاطع فترة تنفيذه مع الحملة الانتخابية قد يؤثر بصفة حاسمة في إرادة الناخبين ستتولى التشكيلات القضائية بالمحكمة التعهد بالتحقيق في شبهة التمويل الأجنبي للبت في الموضوع والنظر في انجرارات ذلك على تمويل الحملة الانتخابية للمترشح.

(1) مراسلة البنك المركزي التونسي بتاريخ 11 ديسمبر 2019.

(2) استنادا إلى الاختبار الذي تم إنجازه من قبل الوكالة الفنية للاتصالات بطلب من محكمة المحاسبات بتاريخ 22 أكتوبر 2019.

### 3. التمويل المقنّع للجمعيات

مكّن الفصل 34 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011<sup>(1)</sup> الجمعيات من توسيع مصادر تمويلها وأتاح لها تلقي تبرعات وهبات ووصايا أجنبية المصدر. واكتسب في هذا الإطار الدعم الأجنبي للجمعيات أهمية متنامية خاصة من خلال تطوّر التمويلات الأجنبية<sup>(2)</sup> الموجهة لها من 4,7 مليون دينار خلال سنة 2012 إلى تباعا 21 مليون دينار و24,5 مليون دينار خلال سنتي 2015 و2016 و37 مليون دينار خلال الأشهر السبع الأولى من سنة 2019.

وفي المقابل، حجّر الفصل 4 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 سالف الذكر على الجمعيات أن تجمع الأموال لدعم أحزاب سياسية أو مرشحين مستقلين إلى انتخابات وطنية أو جهوية أو محلية أو أن تقدّم الدعم المادي لهم. ومنع الفصل 80 من القانون الانتخابي تمويل الحملة بمصادر أجنبية بما فيها الحكومات والأفراد والذوات المعنوية. واعتبر الفصل 18 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014<sup>(3)</sup> قيام الجمعيات بأنشطة لها علاقة بالترويج بصفة مباشرة أو غير مباشرة لمرشّح أو المساهمة في تنظيمها شكلا من أشكال التمويل المقنّع للحملة الانتخابية.

وقصد الوقوف على مدى التزام الجمعيات بأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 سالف الذكر وبمقتضيات الفصل 80 من القانون الانتخابي فيما يتعلق بمبادئ الشفافية وعدم دعم الجمعيات للمرشحين للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 وعدم تمويل الحملة بمصادر أجنبية، تولّت محكمة المحاسبات توجيه استبيان بتاريخ 24 مارس 2020 إلى عينة تتكون من 64 جمعية تمّ اختيارها خاصة على أساس قيمة مبالغ التمويلات الأجنبية التي تحصلت عليها في إطار برامج التعاون الدولي خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2019. وتولّت 30 جمعية منها إلى غاية موفّي جوان 2020 الإجابة على الاستبيان ويبرز الملحق عدد 3 الجمعيات التي امتنعت عن إجابة المحكمة.

ويبيّن فحص نتائج الاستبيان بعد إجراء التقاطعات المطلوبة بخصوص صحّة البيانات المضمنة به أنّ 13 جمعية من جملة الجمعيات التي أودعت إجاباتها لدى المحكمة أي ما يمثل 54,17% تحصّلت على تمويلات أجنبية تطورت بين سنتي 2017 و2019 مبالغها بنسب تراوحت بين 0,89% و330,67% أي بمعدل نسبة نمو في حدود 116,72% حيث ارتفعت مواردها الأجنبية من 9.165 أ.د. إلى 19.862 أ.د.

(1) المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بالجمعيات.

(2) حسب المعطيات المستقاة لدى البنك المركزي التونسي.

(3) المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017.

وقد مكن النظر في أنشطة هذه الجمعيات خلال السنوات الأخيرة من الوقوف على محافظتها إجمالاً على نفس الطبيعة إلا أنّ جمعية "خليل تونس" ولئن التزمت بصرف مواردها التي تضاعفت خلال السنوات 2017 و2018 و2019 أربع مرّات لترتفع بذلك من 14,357 أ.د سنة 2017 إلى 63,104 أ.د سنة 2019 في إنجاز أنشطة تتماشى مع أهدافها كما تمّ ضبطها بنظامها الأساسي فقد لوحظ من خلال التدقيق في طبيعة الأنشطة المنجزة خلال 2019 وتنوّعها مقارنة بالسنوات السابقة أنّ نشاط الجمعية خلال سنتي 2016 و2017 اقتصر أساساً على تنظيم وتقديم موائد إفطار جماعي خلال شهر رمضان وتوزيع مستلزمات أولية في المناطق المهمشة وتنظيم حفل خيرى بقصر الرياضة بالمنزه وتطوّر خلال سنة 2018 نحو إنجاز أنشطة جديدة تمّ تدعيمها سنة 2019 تمثلت في توزيع ملابس بمناسبة عيد الفطر وتقديم مساعدات طبية وشبه طبية، وتقديم مساعدات مدرسية ومساعدات للطلبة ومساعدات للعائلات المعوزة شارك في توزيعها مرشح حزب "قلب تونس" للانتخابات الرئاسية 2019 نبيل القروي. ومن شأن مشاركة مرشح للانتخابات الرئاسية في إنجاز الأنشطة المذكورة أن يخفي انطلاق حملته الانتخابية قبل الفترة المحددة قانوناً للغرض علماً أنّ المرشح المذكور كان في وقت غير بعيد عن الانتخابات إلى حدود 10 جوان 2019 (قبل 53 يوماً من تاريخ فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية 2019 الذي انطلق في 02 أوت 2019). يتولى تقديم برنامج يومي على قناة "نسمة" لمدة 10 دقائق يهدف في إطار أنشطة جمعية "خليل تونس" إلى الدعوة لجمع التبرعات لتمويل أنشطة الجمعية.

ويعتبر التصرف على النحو المذكور أعلاه مخالفاً لأحكام الفصل 18 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 المتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

وقد أفاد رئيس جمعية خليل تونس "أنّ ظهور مرشح قلب تونس للانتخابات الرئاسية كممثل للجمعية وتقديمه لبرنامج على إحدى القنوات التلفزية كان قبل انطلاق الحملة الانتخابية في إطار ممارسته للعمل الجمعياتي كناشط بالمجتمع المدني وليس كمرشح للانتخابات الرئاسية". كما أضاف أنه جدير بالذكر أن المحكمة الإدارية استبعدت قرار الهيئة المذكور وتم رفض المطاعن وهو ما يقيم الحجة على عدم صحة القرائن .....". ولا يسع المحكمة إلا أنّ تدكّر في هذا المجال باستقلاليتها الوظيفية وبأنّ حرصها على تفعيل مبدأ التحاور مع الجهات محل رقابتها يتطلب أن يوازيه الجدية في تقديم الإجابة وعدم مغالطة المحكمة حيث أن الدعوى موضوع المطاعن التي تم الاستدلال بها قد تم رفضها شكلاً دون الخوض في أصل الأمور.

كما مكن فحص أنشطة ومشاريع الجمعيات الممولة بتمويلات أجنبية ومقاربتها مع كشوفاتها البنكية والبريدية خلال السنوات 2017 و2018 و2019 من الوقوف على تحصيل جمعية "خليل تونس"

على تمويلات أجنبية مجهولة المصدر<sup>(1)</sup> تمّ تحويلها إلى الجمعية عن طريق منصة " Eurogiro " وذلك في غياب أي تنصيصات تتعلق بهوية المانح. وبلغت هذه التمويلات خلال سنوات 2017 و2018 و2019 ما قدره على التوالي 21,097 أ.د. و57,955 أ.د. و20,587 أ.د. وفي ذلك مخالفة لأحكام الفصل 99 من قانون مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 17 أوت 2015 الذي ينص على أنه يجب على الذوات المعنوية الامتناع عن قبول أي تبرّعات أو مساعدات مالية مجهولة المصدر. وفي هذا الإطار لم تمكن المعلومات التي أفادت بها الجمعية في اجابتها الواردة على المحكمة من تحديد مصدر كل التمويلات المذكورة حيث ظل ما قدره 5144,792 د بعنوان سنة 2018 و3160,400 د بعنوان سنة 2019 مجهول المصدر.

ومن شأن التصرف على هذا النحو أن يبرز ضرورة إيلاء حوكمة الجمعيات التي تتحصل على موارد أجنبية والرقابة عليها أهمية خاصّة لضمان مشروعية مواردها وحسن استعمالها في الأغراض المخصّصة لها وتفادي التداخل المباشر وغير المباشر بين الحياة الجمعياتية والحياة السياسية.

## ب- الدعاية عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية والوسائط الالكترونية

تمثل الأنشطة الدعائية بمختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية حسب الفصل 59 من القانون الانتخابي من بين وسائل الدعاية والأساليب المتاحة قانونا للتعريف بالبرامج الانتخابية للمرشحين للانتخابات واستقطاب الناخبين. ولئن كرّس القانون الانتخابي والنصوص الترتيبية المنظمة للمجال<sup>(2)</sup> حرية وسائل الإعلام في تغطية الحملات الانتخابية وحقّها في النفاذ إلى المعلومة وفق التشريع الجاري به العمل<sup>(3)</sup> فقد تم التأكيد في أكثر من موضع على ضرورة التزام وسائل الإعلام بعدّة مبادئ على غرار احترام مبدأ المساواة وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف المرشحين<sup>(4)</sup> واحترام قواعد وأخلاقيات المهنة وتجنّب ما من شأنه تضليل الناخبين أو توجيه إرادتهم<sup>(5)</sup>. وفي هذا الإطار حجّر الفصل 7 من القرار عدد 8 لسنة 2018 المؤرخ في 20 فيفري 2018<sup>(1)</sup> على وسائل الإعلام سواء خلال فترة ما قبل الحملة أو خلال الحملة وفترة الصمت الانتخابي القيام

(1) حسب تقرير مراقب حسابات الجمعية المؤرخ في 26 فيفري 2019.

(2) خاصة قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 8 لسنة 2018 المؤرخ في 20 فيفري 2018 والمتعلّق بضبط القواعد والشروط التي يتعيّن على وسائل الإعلام التقيّد بها خلال الحملة الانتخابية

(3) الفصل 3 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 8 لسنة 2018 المؤرخ في 20 فيفري 2018 والمتعلّق بضبط القواعد والشروط التي يتعيّن على وسائل الإعلام التقيّد بها خلال الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء.

(4) الفصل 4 من نفس القرار.

(5) الفصل 5 من نفس القرار.

(1) المتعلّق بضبط القواعد والشروط التي يتعيّن على وسائل الإعلام التقيّد بها خلال الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء.



بالإشهار السياسي وبث أو نشر كل تغطية إعلامية تؤدي إلى أي شكل من أشكال الدعاية للقوائم المترشحة أو المترشحين أو الأحزاب، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، إيجابية أو سلبية.

كما نصّ الفصل 18 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه على أنه يعتبر تمويلا مقنّعا توجيه موارد عمومية أو خاصّة، دون وجه قانوني، للترويج بصفة مباشرة أو غير مباشرة لقائمة مترشحة أو مترشح أو لحزب.

ويهدف التثبّت من مدى تقيّد وسائل الإعلام والمترشحين بقواعد الحملة الانتخابية وذلك من خلال النظر في مدى نجاعة الآليات المعتمدة لضمان تغطية إعلامية للحملة خالية من أي تمويل دعائي من شأنه أن يمسّ من مشروعية مصادر تمويلها تولّت محكمة المحاسبات عقد جلسات عمل مع مختلف الأطراف المتدخّلة في هذا المجال على غرار هيئة الانتخابات وهيئة الاتصال وممثلين عن المجتمع المدني ذات الاختصاص وطلب معطيات منها استنادا لما للمحكمة من صلاحيات قانونية تمكنها من ذلك. وتم البحث والتحقيق في هذه المعطيات لتتأكد المحكمة من وثوقيتها وصحتها وموضوعيتها. وتم زيادة على ذلك الاستعانة بالخبرات الفنية لمؤسستي التلفزة التونسية والإذاعة التونسية والوكالة التونسية لأنترنات والوكالة الفنية للاتصالات.

وقد أفضت هذه الرقابة إلى الوقوف خاصّة على عدم كفاية آليات ضمان التقيّد بالمبادئ الأساسية للحملة المتعلقة بالتغطية الإعلامية فضلا عن تسجيل حالات للإشهار السياسي خصّت به بعض وسائل الإعلام عددا من المترشحين وبثّ سبر للأراء وخرق الصمت الانتخابي.

## 1. التقيّد بمبادئ الحملة الانتخابية وقواعدها عند التغطية الاعلامية

يعدّ تقيّد وسائل الإعلام بمختلف أنواعها (سمعية بصرية مكتوبة والإلكترونية) عند تغطيتها للحملة الانتخابية بمبادئ المساواة والحياد من جهة ومراقبة مدى التزام المترشحين بها من جهة أخرى من الآليات الضرورية لضمان الالتزام بمبدأ شفافية الحملة ومشروعية مصادر تمويلها.

### 1-1 وسائل الإعلام السمعية والبصرية

لئن تولّت كلّ من هيئة الاتصال وهيئة الانتخابات اتخاذ آليات تهدف لتغطية الحملة الانتخابية على أساس احترام مبادئ التعددية والإنصاف تتمثّل أساسا في إصدار جملة من القرارات الترتيبية في الغرض<sup>(1)</sup> فإنّ عددا من هذه الوسائل لم تتولّ تأمين تغطية إعلامية متساوية<sup>(2)</sup> لكلّ

<sup>(1)</sup> على غرار القرار المشترك بين الهيئتين المؤرخ في 21 أوت 2019 والمتعلق بضبط القواعد الخاصّة بتغطية الحملة الانتخابية الرئاسية والتشريعية بوسائل الإعلام والاتصال السمعي والبصري وإجراءاتها وقرارات هيئة الانتخابات عدد 8 لسنة 2018 المؤرخ في 20 فيفري 2018 والمتعلق بضبط القواعد والشروط

المرشحين. وقد تجسم ذلك عن طريق عدّة مظاهر تمثّلت أساسا في اختلاف نسبة التغطية وفي تخصيص حوارات خاصة وفي القيام بدعاية انتخابية مباشرة سابقة لأوانها.

فعلى سبيل المثال استفاد 6 مرشحين<sup>(3)</sup> من مجموع 26 مترشحا للرئاسية بأكثر حيز زمني من التغطية الإعلامية في القنوات التلفزية حيث تراوحت المدّة الزمنية لفائدة كلّ مرشّح منهم بإحدى القنوات (الحوار التونسي) بين 6<sup>(4)</sup> و7<sup>(5)</sup> ساعات.

كما تراوحت مدّة تغطية إحدى القنوات التلفزية الأخرى (التاسعة) بخصوص ثمانية مرشحين تراوحت بين صفر و1% لكل واحد منهم من المدّة الإجمالية للبحث. في حين استفاد 4 مرشحين آخرين من تغطية مرتفعة نسبيا بلغت نسبتها على التوالي 9% و7,4% و6,7% و6,6%.

ومنحت القناة التلفزية "قرطاج + لفائدة مرشحين<sup>(6)</sup> (2) مدّة أخذ كلمة قاربت الساعتين لكل واحد وهو ما يساوي حوالي ضعف مدّة أخذ الكلمة بالنسبة إلى سبعة مرشحين<sup>(7)</sup> الذين خصّصت لهم القناة حيزا زمنيا محدودا.

ومن جانب آخر حظي مرشحون بأفضلية في النفاذ إلى برامج قناة الحوار وهما عبد الكريم زيبيدي ومسانديه وسليم الرياحي حيث حظيا بحوار خاص بكل واحد منهما آمنه ممثل عن القناة والذي تنقل بخصوص المترشح سليم الرياحي إلى فرنسا لمحاورته في منزله. وتجاوزت نسبة تغطية القناة للمرشحين عبد الكريم زيبيدي وسليم الرياحي على التوالي 13% و11% من المدّة الاجمالية للبحث في حين لم تتجاوز هذه النسبة بخصوص 17 مترشحا<sup>(8)</sup> 2% من المدّة الإجمالية للبحث..

وفيما يخص القيام بدعاية مباشرة لفائدة المرشحين لوحظ استفادة ثلاثة مرشحين (عبير موسى ومحسن مرزوق ومحمد عبو) بحوارات حول برامجهم الانتخابية ومواقفهم السياسية. ويعدّ بث مثل هذه الحوارات مع شخصيات مترشحة للانتخابات الرئاسية أثناء فترة ما قبل الحملة الانتخابية في برنامج ترفيبي من قبيل الدعاية لحملة انتخابية سابقة لأوانها.

---

التي يتعيّن على وسائل الإعلام التقيّد بها خلال الحملة الانتخابية وقرارها عدد 27 لسنة 2014 المؤرّخ في 10 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط القواعد الخاصة باستعمال القوائم المترشحة عن الدوائر في الخارج لوسائل الإعلام الأجنبية.

(2) تقرير هيئة الاتصال حول رصد التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية الرئاسية السابقة لأوانها 02-1 سبتمبر 2019 (الدور الأول).

(3) أحمد الصافي سعيد وعبد الفتاح مورو ومحمد المنصف المرزوقي وحاتم بولبيار وعبد الكريم زيبيدي ويوسف الشاهد

(4) عبد الكريم زيبيدي ويوسف الشاهد.

(5) الصافي سعيد وعبد الفتاح مورو.

(6) محمد المنصف المرزوقي وعبد الفتاح مورو.

(7) وهم عبد الكريم زيبيدي ومحسن مرزوق ومنجي الرحوي وقيس سعّيد وحمّة الهامي ويوسف الشاهد وعبير موسى وسعيد علي مروان العايدي

(8) عبد الفتاح مورو وعبير موسى وحاتم بولبيار وإلياس الفخفاخ وقيس سعّيد ولطفي المرامي ومهدي جمعة ومحمد عبو ومحمد الهاشمي حامدي ومحمد الصغير نوري ومنصف المرزوقي ومنجي الرحوي وعمر منصور وأحمد الصافي سعيد وسلّمه اللومي وسيف الدين مخلوف ويوسف الشاهد.

ويتضح مما سبق أن القنوات التلفزيونية لم تتعامل عند التغطية الإعلامية خلال الحملة الانتخابية بنفس الطريقة ولم يكن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المترشحين هاجسا لديها بقدر سعيها إلى توفير تغطية استفاد منها عدد من المترشحين دون الآخرين.

واعتبارا لما يخضع له إعداد البرامج التلفزيونية من متطلبات فنية وإعداد مسبق لمحتوى البرنامج وتنسيق مع الضيوف لا يمكن للمترشحين الذين شاركوا في مثل هذه البرامج أن يكونوا عن غير دراية بالغايات الترويجية التي تهدف إليها هذه البرامج قصد التأثير في إرادة الناخبين. أما بالنسبة إلى القنوات الإذاعية فقد شملت التغطية الإعلامية لأنشطة الحملة الانتخابية 5 مترشحين<sup>(1)</sup> بحيز زمني إجمالي يعادل 4 ساعات لكل واحد منهم في حين لم يحض المترشح قيس سعّيد إلا بحيز زمني إجمالي في حدود الساعة والنصف في كل الإذاعات.

كما أفردت إذاعة "نجمة أف أم" المترشح "حمادي الجبالي" دون غيره من المترشحين للرئاسية بنشر فيديو على صفحة الفايسبوك التابعة لها وظّفت التقنيات المستعملة فيه للتسويق الإعلامي لشخصه ولمساندة حملته الانتخابية وهو ما يعتبر خرقا لمقتضيات الفصل 52 من القانون الانتخابي ويتعارض مع المبادئ الجوهرية للتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية وخاصة منها احترام مبدأ المساواة وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين والتزام الحياد من قبل وسائل الإعلام الوطنية والتعامل بموضوعية ونزاهة وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على إرادة الناخب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس هيئة الاتصال وجّه بتاريخ 10 و 18 سبتمبر 2019 لفت نظر بخصوص الإخلالات المذكورة لكلّ من قناة "الحوار التونسي" وإذاعة "نجمة أف أم" غير أنّ ذلك يبقى غير كاف حيث أنّ اقتصار الإجراءات على توجيه لفت نظر لا يحول دون عدم تقيّد وسائل الإعلام بمبادئ تكافؤ الفرص بين مختلف القوائم المترشحة وهو ما تم الوقوف عليه بمناسبة رقابة رئاسية 2014 وغيرها من المحطات الانتخابية.

## 2-1 وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية

لوحظ من خلال تقرير هيئة الانتخابات<sup>(2)</sup> بخصوص وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية عدم الالتزام بمبدأ المساواة حيث على سبيل المثال مكنت الصحف اليومية مترشحين (يوسف الشاهد وعبد الكريم زيدي) من أعلى نسب تغطية مقارنة مع باقي المترشحين، تراوحت بين 13% و 11% في حين لم يتحصّل باقي المترشحين إلا على نسب تغطية تراوحت بين 4% و 9%. وكذلك الشأن بالنسبة إلى

(1) محمد عبو ومحمد الهاشمي حامدي وحمّة الهمامي ومهدي جمعة ومحسن مرزوق.

(2) تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول رصد الصحافة المكتوبة والإلكترونية خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2019.

الصحف الأسبوعية حيث استفاد على سبيل المثال 7 مترشحين<sup>(1)</sup> بأكبر نسبة تغطية مقارنة مع باقي المترشحين تراوحت بين 84% و86% من مساحة تغطية أنشطة الحملة بصحيفة "الشارع المغاربي".

وفي سياق متصل أولت المواقع الالكترونية<sup>(2)</sup> اهتماما بأنشطة 6 مترشحين<sup>(3)</sup> حيث بلغت نسبة تغطيتهم 47% من مساحة التغطية على هذه المواقع. وتمتع المترشح يوسف الشاهد بحصة هامة من البروز على سبعة مواقع الكترونية.

ولئن تولّت هيئة الانتخابات مراقبة تغطية وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية للحملة والوقوف على عدم تقيّد البعض منها بالقواعد والشروط العامة لتغطية الحملة والمتعلقة أساسا بالمساواة والحياد فإنّه لم يتبيّن للمحكمة اتخاذها أي إجراء وفق أحكام الفصلين 55 من القانون الانتخابي و13 من قرار الهيئة عدد 8 لسنة 2018<sup>(4)</sup>.

ويتضح جليا مما سبق ومن البيانات المضمنة بالملحق عدد 4 الذي يحوصل أهم نسب التغطية الإعلامية لفائدة المترشحين للانتخابات الرئاسية 2019 استئثار عدد من المترشحين (المذكورين أعلاه) بنسبة تغطية هامة بوسائل الإعلام بجميع أنواعها مقارنة ببقية المترشحين وهو ما يتنافى مع المبادئ العامة للمنظمة لتغطية الحملات الانتخابية وخاصة منها المساواة بين كافة المترشحين.

وتدعو هذه الوضعية السلط ذات النظر التي كلفها الفصل 55 من القانون الانتخابي باتخاذ التدابير اللازمة لضمان احترام واجب الحياد إزاء المترشحين وإضفاء مزيد من النجاعة على الجانب الرقابي بإيجاد الآليات الكفيلة بتحديد المسؤوليات وردع المخالفين وعدم الاكتفاء على سبيل المثال بتوجيه الإشعارات إلى وسيلة الإعلام المكتوبة والالكترونية المخلة.

## 2. التمويل الدعائي

### 2-1 الدعاية عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية

يهدف الإشهار السياسي حسب ما تمّ تعريفه بالفصل 3 من القانون الانتخابي إلى الترويج لشخص أو موقف أو برنامج بغرض استمالة الناخبين أو التأثير في سلوكهم واختياراتهم عبر وسائل الإعلام السمعية أو البصرية أو المكتوبة أو الإلكترونية.

وخلافا لأحكام الفصل 57 من القانون الانتخابي الذي حجّر الإشهار السياسي باستثناء الوسائط الاشهارية خلال الفترة الانتخابية رصدت هيئة الاتصال قيام قنوات تلفزيونية وإذاعية بإشهار سياسي خصّ 6 مترشحين وهم عبد الكريم زبيدي ويوسف الشاهد ومحمد عبو وسليم الرياحي وعبد

(1) مترشحين (عبد الكريم زبيدي وعبير موسي ويوسف الشاهد ونبيل القروي ومهدي جمعة وسليم الرياحي وعبد الفتاح مورو

(2) بابنات - تونس الرقمية - تونسكوب - بيزنس نيوز - كابيتاليس - تونسفيزيون - الصباح نيوز - آخر خبر اونلاين - تونس ويبدو - الشروق اونلاين.

(3) يوسف الشاهد وعبد الكريم زبيدي ونبيل القروي وعبد الفتاح مورو وسليم الرياحي ومنصف المرزوقي.

(4) المؤرخ في 20 فيفري 2018 والمتعلق بضبط القواعد والشروط التي يتعين على وسائل الإعلام التقى دها خلال الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء.

الفتاح مورو ونبيل القروي. وقد تولى مجلس هيئة الاتصال اتخاذ عدد 10 قرارات في تسليط خطايا ضد القنوات المعنوية وإعلام هيئة الانتخابات بذلك وتراوحت الخطايا المسلطة بين 10 أ.د و100 أ.د.

ولئن أفاد المترشح عبد الكريم زبيدي في إجابته على ملاحظات المحكمة أنّ القناة تولت تسجيل الحوار وبثه دون الرجوع إلى إدارة الحملة كما تولت قنوات أخرى بث كلمة ألقاها في اجتماع وتقرير إخباري خاص به وبالتالي تتحمل القنوات مسؤولية التغطية الإعلامية للمترشحين وخرق مبدأ المساواة، فإنه لم يتم توفير ما يفيد اعتراضه على ما تمّ بثّه بالقنوات المذكورة.

وفي هذا الإطار نص الفصل 38 من قرار هيئة الانتخابات عدد 20 لسنة 2014 على أن يعتبر من ضمن النفقات غير المشروعة كلّ إنفاق يتخذ شكل منحة دعائية يكون موضوعه مخالفة أو جنحة أو جناية أو القيام بالإشهار السياسي. وباعتبار أنّ الإشهار يمثل خدمة ولو كان دون مقابل كما ورد بتعريف الإشهار السياسي بالقانون الانتخابي وأنّ التمويل الذي يتخذ شكل دعاية يندرج ضمن التمويل العيني ونظرا إلى ما يتطلبه من تكاليف بعنوان الانتاج والبث وما للإشهار السياسي من تأثير على الناخبين وبالتالي على شفافية الحملة والمساواة بين كافة المترشحين، تولّت محكمة المحاسبات اعتماد ما ورد بمحاضر وتقارير هيئة الاتصال من تكييف للدعاية التي تمت خارج الأطر القانونية كإشهار سياسي ودعاية غير شرعية.

وعملا بأحكام الفصل عدد 95 من القانون الانتخابي تم الاستعانة بخبرات المصالح العمومية المختصة في هذا المجال على غرار مؤسستي التلفزة التونسية والإذاعة التونسية. وتمّ تقدير تكلفة الخدمات التي تمّت الإشارة إليها وخصّصت بها بعض القنوات التلفزية والإذاعية المترشحين للرئاسة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة دون اعتبار القنوات التي تم تصنيفها من قبل هيئة الاتصال أنها غير قانونية. فقد تراوحت التكلفة بالنسبة إلى القنوات التلفزية دون اعتبار تكلفة الانتاج بين 9.350 أ.د و171.000 أ.د. ويبرز الملحق عدد 5 تفاصيل ذلك.

وبخصوص الدعاية خلال الصمت الانتخابي فقد لوحظ من خلال نتائج أعمال هيئة الاتصال أنّ قناة تلفزية "الجنوبية" وقناة إذاعية "ابتسامة اف أم قامتا خلال الانتخابات الرئاسية بدعاية خاصّة خلال الصمت الانتخابي لفائدة 3 مترشحين (نبيل القروي وعبير موسي وعبد الكريم زبيدي) وذلك خلافاً للفصل 69 من القانون الانتخابي الذي يحجّر جميع أشكال الدعاية خلال فترة الصمت الانتخابي. وتولّت الهيئة المذكورة تسليط خطايا مالية في هذا الخصوص تراوحت قيمتها بين 3 أ.د و10 أ.د.

أمّا فيما يتعلق ببث نتائج سبر الآراء فقد تبين أنّ 4 قنوات تلفزية وقناة إذاعية تولّت خلافاً للفصل 70 من القانون الانتخابي بثّ نتائج سبر آراء أو استطلاعات الرأي تخصّ حظوظ بعض

المرشحين للانتخابات الرئاسية وذلك ضمن برامجها أو تقاريرها. واتخذت هيئة الاتصال في هذا الشأن 6 قرارات في تسليط خطايا ضد هذه القنوات.

## 2-2 الدعاية عبر وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية

بيّن فحص المعطيات التي تمّ توفيرها للمحكمة من قبل هيئة الانتخابات تسجيل 35 مخالفة ارتكبتها وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 13 سبتمبر 2019 تتوزع بحسب 9 مخالفات تم ارتكابها من قبل وسائل الإعلام المكتوبة و26 مخالفة مرتكبة من قبل وسائل الإعلام الإلكترونية. كما تمّ تسجيل 15 مخالفة مرتكبة خلال فترة الصمت الانتخابي. ومثّلت المخالفات المتعلقة بالثلب 84 % من جملة المخالفات المرصودة فيما مثّلت نسبة المخالفات بالإشهار السياسي 7% . ويبرز الجدول الموالي أمثلة في الغرض :

المخالفة	أمثلة
اشهار سياسي	شريطا ترويجيا للمرشح الرئاسي لطفي المرامي، في حين بث الموقع الثاني شريطا ترويجيا للمرشح الرئاسي عبد الفتاح مورو ويحمل كلّ من الشريطين المظاهر والمؤثرات التقنية للإشهار. وقد أدى بث الشريطين المعنيين على هذين الموقعين، إلى ارتفاع عدد الزيارات على موقع بثهما في " يوتيوب
خرق الصمت الانتخابي	نشر مقالات إخبارية عن مواكب خصصها مترشحون لاختتام الحملة الانتخابية ودعوا خلالها الناخبين للتصويت لفائدتهم وهو ما يعد مخالفة صريحة لمتطلبات الصمت الانتخابي. تصريحات مترشحين عند خروجهم من مكتب الاقتراع أحمد الصافي سعيد ويوسف الشاهد. وتعتبر كل هذه التصريحات خرقا للصمت الانتخابي نظرا لمحتواها الدعائي.

وبخصوص الدورة الثانية سجلت وحدة الرصد لدى هيئة الانتخابات 23 مخالفة<sup>(1)</sup> ارتكبتها وسائل اعلام بنشر محتوى دعائي خلال فترة الصمت الانتخابي (يومي 12 و13 أكتوبر 2019).

وإزاء تنوع مظاهر عدم احترام مبادئ الدعاية وما يمكن أن يكون لها من كلفة تحتسب ضمن سقف إنفاق الحملة وبالرجوع إلى أفضل الممارسات وإلى فقه القضاء على المستوى الدولي الذين يقران بضرورة قيام المترشح بالاعتراض على ما تم بثه من دعاية وإشهار خارج الأطر القانونية لفائدته وإعلانه بأن ما صدر عن وسيلة الإعلام لا يلزمه ولا يعبر بالتالي إلا عن رأي صاحبا حتى يتم

(1) ارتكبت هذه المخالفات كل من صحيفة "Le Quotidien" (8 مخالفات) و"الشروق" (4 مخالفات) و"Le Temps" (مخالفة واحدة) و"الصحافة" (3 مخالفات) و"La Presse" (مخالفة واحدة) و" Tunis-Hebdo" (مخالفتان) و" تونس الرقمية" (مخالفتان) و" Tunivisions" (مخالفة واحدة) و" Tunisie" (مخالفة واحدة).

تبرئة ذمته. تدعو المحكمة إلى مراجعة الأحكام القانونية المنظمة للدعاية الانتخابية في اتجاه مزيد من الوضوح وتحديد للمسؤولية وردع المخالفين حتى يمكن احتساب كلفة ما انتفع به المترشح من دعاية غير شرعية (من إشهار سياسي وغير ذلك) باعتبارها نفقة غير شرعية ضمن سقف الإنفاق الانتخابي. وهو ما سبق أن دعت إليه دائرة المحاسبات بمناسبة رقابتها على تمويل الحملات الانتخابية لانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2014.

## 2-3 الدعاية عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ينصّ الفصل 68 من القانون الانتخابي على أن تسري كافة المبادئ المنظمة للحملة على أي وسيلة إعلام إلكتروني وأي رسالة موجهة للعموم عبر وسائط إلكترونية تهدف للدعاية الانتخابية.

وخوّل الفصلان 57 من القانون الانتخابي و25 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 22 لسنة 2019<sup>(2)</sup> للمترشح للانتخابات الرئاسية استعمال الوسائط الإخبارية الثابتة أو المنقلة أو الإلكترونية في إطار الحملة الانتخابية مع وجوب مدّ هيئة الانتخابات بالبيانات المتعلقة بالوسائط الإخبارية المزمع استعمالها وبما يثبت تحمّل المترشح لنفقات دعم الصفحات الإلكترونية أو الترويج لها.

وأمام اكتساح وسائل التواصل الاجتماعي مضمار التنافس مع وسائل الإعلام الأخرى واعتبارها من قبل المشاركين في الانتخابات كقناة للتواصل السياسي من خلال إنشاء صفحات ومجموعات تتداول محتوى سياسيا مشتركا فيما بينها فضلا عن تميز شبكاتها بسرعة الانتشار وقصد الوقوف على مدى استعمال المترشحين للانتخابات الرئاسية لشبكات التواصل الاجتماعي للقيام بحملاتهم الانتخابية تولت المحكمة في إطار صلاحياتها طلب معطيات من عدة أطراف على غرار الوكالة الفنية للاتصالات (فيما يلي الوكالة) وهيئة الانتخابات والوكالة التونسية للإنترنت وعقد جلسات عمل مع ممثلين عن المجتمع المدني مختصين في مراقبة الحملات الانتخابية على وسائل التواصل الاجتماعي<sup>(1)</sup> وخاصة الفيسبوك باعتباره الوسيلة الأكثر استخداما من قبل التونسيين.

ومكّن فحص المعطيات المتحصّل عليها من مختلف الأطراف المعنية ومعالجتها والمقاربات التي تمّ القيام بها من الوقوف على ملاحظات تتعلق أساسا بتعدّد الحسابات التي تمّ اعتمادها للقيام بالدعاية لفائدة المترشحين للانتخابات الرئاسية بدوريتها واعتماد تقنية الاستشهار من خلال هذه الصفحات وغياب معطيات حول تقدير التكلفة الناتجة عن استعمال الاستشهار وكيفية تأديتها.

<sup>(2)</sup> المؤرخ في 22 أوت 2019 والمتعلق بضبط قواعد تنظيم الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء وإجراءاتها.

<sup>(1)</sup> منظمة عتيد والمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية.

## 1-3-2 الحسابات التي تمّ اعتمادها للقيام بالدعاية لفائدة المترشحين للانتخابات الرئاسية

نصّ الفصل 25 من القرار عدد 22 لسنة 2019 المؤرّخ في 22 أوت 2019 والمتعلّق بضبط قواعد تنظيم الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء وإجراءاتها على أنّه يمكن للمترشّح في الانتخابات الرئاسية استعمال الوسائط الإشهارية الثابتة أو المتنقلة أو الإلكترونيّة على أن يتم مدّ هيئة الانتخابات بالبيانات المتعلّقة بهذه الوسائط وبما يثبت تحمّل المترشّح لنفقات دعم الصفحات الإلكترونيّة أو الترويج لها.

ولئن صرّح أغلب المترشّحين للانتخابات الرئاسية<sup>(2)</sup> استجابة لطلب هيئة الانتخابات بالمواقع الإلكترونيّة وصفحات التواصل الاجتماعي التي تمّ اعتمادها خلال الحملة الانتخابية، فإنّ أربع من المترشحين (عمر منصور وعبيد بريكي ومحمد عبو وأحمد الصافي سعيد) لم يتولّوا قبل انطلاق الحملة الانتخابية مدّ هيئة الانتخابات بالبيانات المتعلّقة بالوسائط الإشهارية المزمع استعمالها من قبلهم.

ولم تقتصر الحملة الانتخابية الرئاسية لفائدة المترشحين على استخدام الصفحات الرسمية التي أدلّوا بها إلى هيئة الانتخابات. فقد تمّت معاينة وجود مجموعة من الصفحات غير الرسمية<sup>(3)</sup> والتي أصبحت نشطة سياسياً بشكل متزايد مع اقتراب الانتخابات وخلال فترات الحملات الانتخابية. ووقّرت هذه الصفحات غير الرسمية فرصة للأطراف السياسية الفاعلة ومناصرها للتواصل بحرية وبدون رقيب.

وفي إجابة عن طلب المحكمة المتمثل في جرد الحسابات المفتوحة على شبكات التواصل والتي تم استعمالها للقيام بالدعاية لفائدة المترشحين للانتخابات الرئاسية والتي لجأت لتقنية الاستشهار تولت كلّ من الوكالة الفنية للاتصالات وهيئة الانتخابات والمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بالاشتراك مع منظمة عتيد إيفاء المحكمة بعيّنات من أبرز الصفحات غير الرسمية المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي تولت المحكمة التحري في شأنها والتحقّق من مصداقية وموثوقية المعطيات المقدمة من قبل المنظمتين وتم التأكّد من أنه تم استغلال في الدعاية لفائدة المترشحين صفحات غير رسمية بلغ عددها على التوالي 47 و22 و197 صفحة.

ومكّنت مقارنة البيانات المتحصّل عليها من الوقوف على اختلافات في تعداد الصفحات التي استعملت كأداة للقيام بالحملة الانتخابية الرئاسية الخاصّة بكلّ مترشّح كما هو مبين بالملحق عدد 6.

<sup>(2)</sup> 23 مترشّح من ضمن 26 مترشّحا.

<sup>(3)</sup> لا تمتلك شارة زرقاء تفيد بأنّ الصفحة رسمية.



علما بأنّ الوكالة أكدت في إجابتها للمحكمة أنه "يصعب تقنيا تحديد بشكل حصري كل الحسابات والصفحات المنشورة على فيسبوك والتي استغلت للغرض المذكور".

كما تمّ الوقوف من خلال المعطيات المتحصّل عليها على وجود عدد من المشرفين على الصفحات غير الرسمية بالخارج وتعدد توزعهم الجغرافي على غرار تركيا وفرنسا وألمانيا وكندا والصين والسعودية وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ... ويبرز الملحق عدد 7 المعطيات المقدمة في الغرض من قبل الوكالة الفنية للاتصالات.

وفي سياق متّصل تبينّ خلال فترة الحملة الانتخابية ارتفاع مستوى نشاط الصفحات التي لم يكن لها أي انتماء أو هدف سياسي معن وذلك مقابل ثبات الصفحات السياسية الرسمية في مستوى نشاطها المعتاد. ويبرز الجدول الموالي أهمية نشاط الصفحات غير الرسمية التي فاق نشاطها نشاط الصفحات الرسمية :

عدد المنشورات غير الرسمية	عدد المنشورات الرسمية	المرشح للانتخابات الرئاسية
1058	58	عبد الكريم زيبيدي
1059	98	يوسف الشاهد
661	144	مهدي جمعة
1277	68	سلمه اللومي
222	221	نبيل القروي

وفي نفس الإطار بينت المعطيات والبيانات التي تحصلت عليها المحكمة أنّ العديد من المنشورات المتشابهة تم تداولها في توقيت متقارب في العديد من الصفحات مما يشير إلى إمكانية وجود تنسيق محتمل بين مسؤولي هذه الصفحات أو إمكانية أن تكون على ملك نفس الشخص<sup>(1)</sup>. ويبرز الجدول الموالي أمثلة لذلك :

عدد الصفحات	عدد المستهدفين	عدد مرات النشر	عدد المنشورات المتطابقة	عدد المنشورات	المرشح للانتخابات الرئاسية
7	450.000	61	3	977	سلمه اللومي
7	900.000	635	52	1054	مهدي جمعة
24	900.000	114	17	991	عبد الكريم زيبيدي
30	3,7 مليون	140	30	1087	يوسف الشاهد
6	500.000	9	4	167	نبيل القروي

(1) الشروط التي يجب الاستجابة لها: الصورة متطابقة بنسبة 98 % فأكثر، محتوى النص متطابقا بنسبة 70 % فأكثر، شاركت الصفحات في منشورين على الأقل، تحتوي الشبكة على 3 صفحات على الأقل، مدة المشاركة بين المنشورات لا تتجاوز 8 ساعات.

ويعتبر التباين الشاسع في عدد الصفحات التي تم حصرها دليلاً على تشعب المسألة وصعوبة إجراء الرقابة عليها بالشمولية والدقة اللازمتين ومن شأن توفر الإطار القانوني والوسائل والتأهيل اللازمين أن يساعد على الوقوف على مدى شرعية الإعلانات التي تتم على صفحات الفيسبوك وتحديد مسؤولية القيام بها خاصة في ظل تأكيد بعض المترشحين "بأن لا علم لهم ولا مسؤولية عليهم"<sup>(2)</sup> بهذا الخصوص وتقدير كلفتها حتى يتسنى احتسابها ضمن سقف الإنفاق على غرار وسائل الدعاية الأخرى.

## 2-3-2 عمليات الاستشهار عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتحديد تكلفتها

### وكيفية خلاصها

يشترط كل من الفصل 57 من القانون الانتخابي والفصل 25 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 22 لسنة 2019 المذكور سابقاً على المترشح للانتخابات الرئاسية عند استعمال وسائل إخبارية بما في ذلك الإشهار عبر شبكات التواصل الاجتماعي أن يتولّى مدّ الهيئة بما يثبت تحمّله لنفقات دعم الصفحات الإلكترونية أو الترويج لها. وفي هذا الإطار تم الوقوف على أن 16 مترشحاً للانتخابات الرئاسية استعمل منشورات مدعومة (استعملت تقنية الاستشهار) ضمن الصفحات المصحّح بها من قبلهم تراوح عددها بين منشورين و37 منشوراً مدعوماً كما هو مبين بالملحق عدد 8 غير أن 11<sup>(1)</sup> مترشحاً من بينهم لم يقدّموا لهيئة الانتخابات ما يثبت تحمّلهم نفقات دعم هذه الصفحات الإلكترونية أو الترويج لها ويبين الملحق عدد 9 تفصيل ذلك.

كما تمّ الوقوف من خلال البيانات المتحصل عليها على أنّ الصفحات غير الرسمية التي تولت الدعاية للمترشحين والتي لم يتمّ التصريح بها لدى هيئة الانتخابات مثلت المصدر الرئيسي للاستشهار وفي غياب خدمة تصنيف الإعلانات حسب طبيعتها تمكنت هذه الصفحات من دفع تكلفة المنشورات السياسية المروجة في غياب معلومات حول المسؤولين على إدارتها. مما يحول دون التثبيت من مصدر تمويل المنشورات المدعومة بالصفحات وكيفية خلاصها.

ويبرز الملحق عدد 10 عدد المنشورات المدعومة على الصفحات غير المصحّح بها من قبل المترشحين.

وخلافاً للفصل 69 من القانون الانتخابي الذي حجّر جميع أشكال الدعاية خلال فترة الصمت الانتخابي، تمّ الوقوف على القيام بالدعاية الانتخابية خلال فترة الصمت الانتخابي على صفحات التواصل الاجتماعي المصحّح بها وغير المصحّح بها كما هو مبين بالملحق عدد 11. وبلغ عدد

<sup>(2)</sup> اجابة صافي سعيد الواردة على المحكمة بتاريخ 2 جويلية 2020.

<sup>(1)</sup>الناجي جلول ومحمد الهاشمي حامدي ومحمد المنصف المرزوقي ومحمد الصغير نوري وعمر منصور وعبد الفتاح مورو وسيف الدين مخلوف وسلمه اللومي وحمّة الهمامي وحمادي الجبالي وأحمد الصافي سعيد.

المخالفات بالنسبة إلى الصفحات المصرّح بها 73 مخالفة منها 16 مخالفة تخصّ المترشح "مهدي جمعة" في حين بلغ عدد المخالفات على الصفحات غير المصرّح بها 551 مخالفة منها 183 مخالفة تخصّ المترشحة "سلمه اللومي".

وفيما يتعلّق بتحديد الكلفة الناتجة عن استعمال الاستشهار أفادت الوكالة الفنية للاتصالات بأنّ "خدمة تقارير مكتبة إعلانات فيسبوك تنشر تقرير حيني مفصل خاص بكل دولة على حدة يوثق فيها الحجم الجملي للأموال المنفقة في خدمة الإعلانات المدفوعة الخاصة بالفيسبوك والتي يكون محتواها انتخابي أو سياسي أو اجتماعي. ويفصل التقرير المذكور حجم الأموال المنفقة أو الخاصة بكل صفحة إلا أنّ هذه الخدمة تستثني بعض الدول من بينها تونس." وبالتالي فإنه لم يتيسر لمصالحها إفادة المحكمة بالمطلوب.

أمّا بخصوص الطرق المعتمدة في خلاص المقابل المادي للإعلانات الممولة على شبكات التواصل الاجتماعي فيسبوك أفادت الوكالة الفنية للاتصالات بأنّ هذه الخدمة يقدّمها الموقع لمستخدميه للإشهار عن طريق تدوينة تظهر لفئة معينة من المستخدمين والبلدان والاهتمامات التي يقوم المستشار بتحديد مسبقا وأنّ الفيسبوك يفرض على مستخدميه مسبقا تحديد طريقة خلاص تكاليف الإعلانات المدفوعة ويخيره بين ثلاثة وسائل تتمثل في الدفع اليدوي<sup>(1)</sup> والخصم المباشر<sup>(2)</sup> وPayPal<sup>(3)</sup>. وبخصوص هذه الوسائل فإنّ الفيسبوك لا يتيحها بصفة تلقائية لكل البلدان في العالم بل يتم استثناء العديد منها من بينها تونس.

وفي غياب وسيلة مباشرة تخول للمشرفين التونسيين على الصفحات من التعامل مع فيسبوك فإنه توجد حسب الوكالة العديد من المؤسسات التي تقدّم عروضاً مالية متفاوتة في إنجاز خدمة الإعلانات الممولة تولّت تقديم قائمة إلى المحكمة تضمّنت 9 مؤسسات. قامت المحكمة بمراسلة 6 مؤسسات<sup>(4)</sup> لطلب قائمة في المترشحين للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 الذين استفادوا بخدمات الدعاية للانتخابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمؤمنة من قبل هذه المؤسسات والتكلفة الناتجة عن هذه الخدمة.

(1) يقوم المستخدم بإضافة الأموال يدويا إلى رصيده مسبق الدفع قبل عرض الإعلان على أن يتولى فيسبوك بخصم تكاليف الإعلانات الخاصة بالمستخدم مرة واحدة في كل يوم.

(2) يقوم المستخدم بربط بطاقة ائتمانه البنكية بحسابه على الفيسبوك قبل عرض الإعلانات المدفوعة. ويتم بعد ذلك سداد تكاليف حسب الخيارات وحسب الميزانية المحددة مسبقا لكل إعلان وتتم عملية الخلاص على شبكة الأنترنت في شكل خصم حيني من الحساب المرتبط ببطاقة الائتمان.

(3) يقوم المستخدم في البداية بربط حسابه PayPal بحسابه على الفيسبوك وبعد ذلك تحدد التكاليف بشكل تلقائي حسب الخيارات والميزانية المحددة مسبقا لكل إعلان.

(4) Webpower-tunisie, digital branding, pub art, we-pub, emarketing, acm-marketing

وفي غياب نص قانوني يخول المحكمة تسليط عقوبات مالية على الخواص الذين يتعمدون عرقلة أعمال المحكمة بالتأخير أو الامتناع عن مدها بالوثائق المطلوبة لإنجاز أعمالها على غرار ما تم إقراره بالنسبة إلى القوائم المترشحة والمترشحين والأحزاب، لم تتلق المحكمة ردود سوى من 3 مؤسسات<sup>(5)</sup> أفادت عدم تعاملها مع أي مترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2019. واستنادا إلى ما سبق بيانه وباعتبار ترجيح تحمل كلفة الاستشهار بالعملة الصعبة تنبه المحكمة إلى ارتفاع مخاطر التمويل الأجنبي للمترشحين الذي استفادوا بعمليات الاستشهار.

ومن خلال مقارنة البيانات التي تم تجميعها من مختلف المصادر (الوكالة الفنية للاتصالات، هيئة الانتخابات، المجتمع المدني) يتضح صعوبة حصر المنشورات التي استعملت كأداة للقيام بالحملة الانتخابية بصفة شاملة ودقيقة وصعوبة إثبات الصلة المباشرة بين بعض الصفحات والمترشحين المنتفعين بالدعاية عبر منشوراتها. كما لا يمكن للمحكمة التصريح بشأن مصادر تمويل هذه الخدمات وشرعيتها نتيجة صعوبة تحديد كل مموّل الصفحات والطريقة التي تمت بها تسديد كلفة المنشورات وتحديد العملة التي تم بواسطتها الخلاص.

وفي ظلّ تنامي دور شبكات التواصل الاجتماعي وأهمية تأثيرها في مسار العملية الانتخابية وباعتبار أن ركن الاستناد ضروري لكي تنتج المخالفة آثارها القانونية إزاء مرتكبها وأن ترتيب النتائج القانونية عن المخالفة الانتخابية يقتضي ثبوت ركن الإسناد والعلاقة السببية بين المخالفة ومرتكبها تدعو المحكمة إلى وضع الضوابط القانونية اللازمة لاستعمال هذه الشبكات من ناحية وتأهيل الهياكل التي لها من الإمكانيات والتجهيزات الفنية اللازمة على غرار الوكالة الفنية للاتصالات لمتابعة الصفحات المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي ورصد الجرائم الانتخابية خاصّة أنّ هذه الوكالة قد أفادت بأنّها لم تتلق أي إذن قضائي في الغرض ومن شأن مثل هذه الإجراءات أن تساهم في قيام المترشحين بحملات انتخابية تتلاءم ومبادئ الحملة من إنصاف وشفافية ومشروعية.

### ج- استعمال وسائل الإدارة العمومية في أنشطة الحملة الانتخابية

حجّر الفصل 53 من القانون الانتخابي استعمال الوسائل والموارد العمومية لفائدة قائمة مترشحة أو مترشح أو حزب. كما نص الفصل 17 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 سالف الذكر على أنه يحجّر تمويل الحملة بأموال يكون مصدرها أجنبيا أو مجهولا أو ذاتا معنوية، عمومية أو خاصة، سواء كان نشاطها يكتسي صبغة تجارية أو يهدف إلى تحقيق مصلحة غير ربحية، ويستثنى من ذلك تمويل الأحزاب لقوائمها في الانتخابات التشريعية.

(5) "PubArt" و "Web Power" و "Didital Branding".

وقد تبين من خلال فحص محاضر هيئة الانتخابات أن المترشح للانتخابات الرئاسية يوسف الشاهد استعمل موارد الإدارة العمومية أثناء قيامه بأنشطة حملته الانتخابية. ويبين الجدول التالي تفاصيل هذه الموارد :

وسيلة النقل	الرقم المنجني / الهيكل الإداري	التاريخ	الملاحظات
سيارة إدارية	09 – 361461	2019/09/04	استعمال السيارة ضمن الموكب المتجه من منطقة بئر مسوغة مروراً بنهج ابن بني نافع بولاية بنزرت.
حافلة عمومية	الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس	2019/09/07	نقل أفراد حزب "تحيا تونس" من المدرسة الابتدائية الحاجب إلى المعرض.
حافلة عمومية	الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس	2019/09/07	نقل أفراد حزب "تحيا تونس" من أمام بلدية ساقية الزيت إلى المعرض.

وأفاد المترشح ضمن إجابته أنّ "إدارة الحملة الرئاسية لم تقم باستعمال أي سيارة إدارية على كامل تراب الجمهورية وبعدم استعمال الحافلتين المذكورتين".

## II - شفافية تمويل الحملة الانتخابية

مكّن فحص الحسابات المودعة لدى المحكمة والتقاطعات التي قامت بها بالاعتماد على البيانات والمعطيات المتوفرة لديها من الوقوف خاصة على عدم التصريح بموارد وعدم بيان مصادر بعض التمويلات وعدم احترام إجراءات قبض الموارد.

### أ- موارد غير مصحّح بها

اقتضى الفصل 32 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه<sup>(1)</sup> أن يتولى الوكيل المالي عند تلقي المترشح لموارد مالية في إطار التمويل الذاتي أو الخاص "تقييد ذلك في السجل المخصص للغرض وتسليم وصل ممضى من قبله يكون مقتطعا من دفتر الوصولات"، غير أنّ كل من المترشح محمد لطفي المراهي وإلياس الفخفاخ وحمّة الهمامي وعبد الفتاح مورو لم يتولوا تسجيل موارد بقيمة 143,697 أ.د رغم تحصيلهم لموارد تم ضبطها من قبل المحكمة بما قيمته 1.517,165 أ.د أي ما يمثل نسبة 9,47% منها ولم يقتطعوا ما يقابلها من وصولات وظلت بذلك مصادر التمويل مجهولة وهو ما يتنافى وأحكام الفصل 17 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المذكور

(1) كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017.

أعلاه الذي يحجّر تمويل الحملة بأموال يكون مصدرها مجهولا حيث تحول هذه الوضعية دون التثبيت من مشروعية موارد المترشح.

وفي نفس السياق صرّح المترشح للانتخابات الرئاسية حاتم بولبيار ضمن الحسابية المقدمة إلى محكمة المحاسبات أنه لم يوقّر ولم يتلق أي موارد مالية لتمويل حملته الانتخابية ولم ينجز أية نفقات في المجال. وأدلى بقائمة في التظاهرات والأنشطة والممتلكات وسجلات خالية من التنصيص على أي نشاط أو عمليات محاسبية. وخلافا لذلك بيّنت الأعمال الرقابية والتقاطعات التي أمنتها المحكمة قيام المترشح حاتم بولبيار خلال الحملة الانتخابية بأنشطة وتظاهرات لها كلفة مالية تمثلت أساسا في زيارة ميدانية لمنطقة حي السعادة ببرج الوزير وزيارة ميدانية لشارع الحبيب بورقيبة وتنظيم ندوة صحفية ومقهى سياسي ولقاء بقاعة نسور قرطاج بحي هلال و إعداد شريط فيديو يعتمد التقنيات الاشهارية بعنوان " من يوميات حاتم بولبيار" إضافة إلى تعليق لافتات اشهارية وتطوير تطبيقات إعلامية على هاتف جوال تتضمن البرنامج الانتخابي للمترشح واستطلاعات للرأي فضلا عن تحمل نفقات توفير مقر (كراء- استهلاك الماء - استهلاك الكهرباء واستهلاك الهاتف) لإدارة الحملة الانتخابية وتكاليف الحراسة .

ويذكر أنّ المترشح حاتم بولبيار صرّح في تصريح اعلامي بأنّه قام بصرف أكثر من مليار من المليمات خلال حملته الانتخابية كما لم يعارض ضمن البرنامج التلفزي "في البرنامج" الذي تم بثه على قناة الحوار التونسي بتاريخ 20 سبتمبر 2019 توليه بمناسبة الحملة الانتخابية الرئاسية لسنة 2019 انجاز نفقات بقيمة 1.2 م.د.

وتعتبر التسجيلات والقرائن المذكورة أعلاه من جملة الحجج التي إذا تضافت مع الحجج التي تمت معاينتها من قبل المحكمة دليلا قاطعا على قيام المترشح بتأدية نفقات انتخابية لم يلتزم بالتصريح بها ضمن الحسابية المدلى بها إلى محكمة المحاسبات مما يتنافى مع قيم النزاهة والمصداقية والشفافية المفترض توفرها في المترشح للانتخابات الرئاسية ولا يساعد على تعزيز الثقة فيما قدمه من مؤيدات ووثائق مما قد يؤدي عملا بأحكام الفصل 98 من القانون الانتخابي إلى رفض الحساب وما ينجر عنه من تسليط عقوبة مالية.

وفي هذا الإطار أفاد المترشح بأنّ ما صرّح به لدى المحكمة (من عدم قيامه بأية نفقة) "يتوافق وقيم النزاهة والمصداقية والشفافية ولا يمكن ان يتم رفض ما قدمته استنادا إلى أنشطة انتخابية بسيطة لا تخطئها العين من كونها ليس لها كلفة مالية على غرار الزيارات الفردية والمقهى السياسي وتخصيص مقر العمل لإدارة الحملة الانتخابية وبعض المسائل التقنية التي هي من اختصاصي بحكم انني مهندس مختص في الاتصالات".

وتثير إجابة المترشح عدة ملاحظات لعل من أهمها التذكير بأنّ القانون الانتخابي قد حرّم في فصله 53 توزيع وثائق أو نشر شعارات أو خطابات متعلقة بالدعاية الانتخابية أو بالاستفتاء وذلك مهما كان شكلها أو طبيعتها بالإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية، من قبل رئيس الإدارة أو الأعوان العاملين بها أو منظوريها أو الموجودين بها. وينطبق هذا التحجير على المؤسسات الخاصة غير المفتوحة للعموم.

كما حرم القانون الانتخابي تمويل الحملة من الذوات المعنوية حيث نصّ الفصل 77 منه على أنّه "يمكن تمويل الحملة لكل قائمة مترشحة أو مترشح أو حزب من قبل الذوات الطبيعية دون سواها". وبالتالي فإن اقرار المترشح باستعماله مقر عمله للقيام بحملته الانتخابية يعتبر مخالفة. فضلا عن ذلك فإنّ كل ما يقدمه المترشح من خدمات لذاته وجب تقييمها واحتسابها ضمن التمويل الذاتي للحملة.

## ب- عدم احترام إجراءات قبض الموارد

لم تتضمن وصولات تبرعات بقيمة تناهز 788,755 أ.د تخص 13 مترشح<sup>(1)</sup> خلال الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية 2019 التنصيبات الوجوبية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين 32 و33 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه<sup>(2)</sup> اللذان أوجبا على كل مترشح مسك دفتر وصولات ذي جذاذات لتلقي التبرعات النقدية والعينية مرقما ومختوما من طرف الهيئة وتضمين وصولات التبرعات الاسم الكامل للمتبرع ورقم بطاقة تعريفه الوطنية وقيمة المبلغ المتبرع به وطريقة دفعه وموضوع المساهمة العينية وتقدير لقيمتها المالية بالنسبة إلى التبرعات العينية فضلا عن تسليم وصل ممضى من قبل الوكيل المالي يكون مقتطعا من هذه الدفاتر.

وخلافا لأحكام الفصلين 32 و33 سالف الذكر لم يتول 6 من المترشحين خلال الدورتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية 2019 اقتطاع وصولات مقابل تلقيهم مساهمات تناهز قيمتها 436,683 أ.د.

ومن جهة أخرى، تولى المترشح منجي الرحوي قبول تبرعات نقدية من قبل خواص وإصدار وصولات تبرع في شأنها خارج فترة الحملة الانتخابية بقيمة جمالية بلغت 48,930 أ.د. وقد برّر المترشح

(1) محسن مرزوق وعمر منصور ومحمد المحرزى عيو ويوسف الشاهد ومحمد الصغير نوري ونيل القروي وعبير موسى وإلياس الفخفاخ وحمادي الجبالي والناجي جلول ومحمد المنصف المرزوقي وحمّة الهمامي وعبد الكريم زبيدي.

(2) كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017.

ذلك بإجابته "بأنّ عملية قبول التبرعات تمت أثناء الفترة الانتخابية إلا أنّه وقع تحرير بعض الوصولات الخاصة بالمتبرعين من الجهات الداخلية بتاريخ لاحق".

ج- تبرعات عينية تم اسنادها لأسماء مختلفة بنفس عدد بطاقة التعريف الوطنية أو إسناد نفس الاسم أعداد بطاقات تعريف مختلفة

تبيّن من خلال الرقابة على وصولات التبرعات العينية المقدمة بالحساب المالي للمترشح عبد الفتاح مورو وجود نفس أعداد بطاقات التعريف الوطنيّة مسندة لأشخاص مختلفة بمبلغ جملي قدره 1.846,880 د.

وقد أرجع المترشح عبد الفتاح مورو هذه الوضعيات ضمن إجابته الواردة على المحكمة إلى أخطاء مادية عند تسجيل أعداد بطاقات التعريف بالوصولات المعنية.

د- تحصيل موارد دون إيداعها بالحساب البنكي الوحيد أو التأخير في تنزيلها

نصّ الفصل 83 من القانون الانتخابي على أنّه "يتعين على كل مترشح فتح حساب بنكي وحيد ترصد فيه المبالغ المخصصة للحملة". كما نصّ الفصل 20 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلّق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه على أنّه يتعين على كل مترشح فتح حساب بنكي وحيد تنزّل به كل الموارد النقدية المخصصة للحملة مهما كان مصدرها، إلا أنّ 12 مترشح لم يتولوا إدراج بالحساب البنكي الوحيد موارد نقدية بلغت 803,955 أ.د. تمثّل نسبة 37,69% من مجموع مواردهم النقدية مثلما يبيّنه الملحق عدد 12. وعلى سبيل المثال، يذكر المترشح أحمد الصافي سعيد الذي تخلّف عن إيداع كلّ موارده النقدية وقيمتها 225.000 د بالحساب البنكي الوحيد. وكذلك الشأن بالنسبة إلى المترشحين عبيد بريكي وسعيد علي مروان العايدي وحمادي الجبالي الذين تخلّفوا عن إيداع تبرّعات نقدية بالحساب البنكي الوحيد الخاص بحملة كل واحد منهم بمبلغ جملي قدره على التوالي 32,070 أ.د. و7.540,430 د بحسابه البنكي الوحيد.

وفي هذا الإطار أفاد المترشح صافي سعيد بأنّه "لم يتمكن من فتح حساب بنكي إلا بتاريخ 9 سبتمبر 2019 في حين تنطلق الحملة الانتخابية بتاريخ 2 سبتمبر 2019" وبأنّه "لم يتحصل على أموال نقدية بعد فتح الحساب ليتمكن من ايداعها".



وبرّر المترشح سعيد علي مروان العايدي هذا الإخلال بالأجال التي استغرقتها عملية فتح الحساب البنكي حيث لم يكن بإمكانه "إيداع جميع الموارد المالية المذكورة بالحساب البنكي الوحيد باعتبار أن تاريخ انطلاق الحملة الانتخابية سبق تاريخ فتح الحساب البنكي".

كما أفاد المترشح عبيد بريكي بأنه تم تجميع هذه المساهمات من قبل أنصاره في ولايات متعددة ومواعيد مختلفة وبأنه تعذر عليه استعمال الحساب البنكي الوحيد بالنجاعة المطلوبة.

وخلافاً لأحكام الفصل 31 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 سالف الذكر التي أوجبت تنزيل الموارد المالية للمترشح فور قبضها بالحساب البنكي الوحيد للحملة، تولى 4 مترشحين<sup>(1)</sup> إيداع الموارد المالية التي تم قبضها بالحساب البنكي بتأخير تراوح بين (5 أيام و33 يوماً). وسجّل أقصاها لدى المترشح يوسف الشاهد.

## هـ- تبرعات من قبل ذوات معنوية

أقر القانون الانتخابي إمكانية تمويل الأحزاب السياسية للحملات الانتخابية إلا أنه حصر هذا التمويل صراحة لفائدة الحملات الانتخابية التشريعية والبلدية وللإستفتاء دون غيرها حيث عرّف فصله 76 التمويل الذاتي للقائمة بأنه "كلّ تمويل نقدي أو عيني للحملة بالموارد الذاتية للقائمة المترشحة أو الحزب بالنسبة لقائمه المترشحة أو للإستفتاء" وحجّر بصفة ضمنية على الأحزاب تمويل حملة مرشحها في الانتخابات الرئاسية. وفي هذا الإطار حجر الفصل 9 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017 صراحة على الأحزاب تمويل حملة مرشحها في الانتخابات الرئاسية.

وقد أفرزت الأعمال الرقابية بالاعتماد على ما أفادت به الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات صفاقس 2 وما قدّمته من مؤيدات مضمنة بمحاضر أعوانها<sup>(1)</sup> في هذا المجال حصول كل من المترشح يوسف الشاهد المترشح عن حزب تحيا تونس والمترشح عبد الفتاح مورو عن حزب حركة النهضة بمساعدة ومعاوضة أحزابهما في القيام بحملتهما الانتخابية.

<sup>(1)</sup> يوسف الشاهد وعيبر موسى وعبد الفتاح مورو ومنجي الرحوي.

<sup>(2)</sup> ينص الفصل 72 من القانون الانتخابي على أنّ الهيئة "تنتدب أعوانا على أساس الحياد والاستقلالية والكفاءة وتكفهم بمعاينة المخالفات ورفعها ويؤدون أمام قاضي الناحية المختص ترايبا اليمين (...)" كما ينص الفصل 45 من قرار الهيئة عدد 20 لسنة 2014 على أنه "يعاين أعوان المراقبة المحلفون بتكليف من الهيئة المخالفات لقواعد تمويل الحملة ولهم صفة مأمور الضابطة العدلية (...)"

فبالنسبة إلى المترشح يوسف الشاهد فقد تكفل حزب تحيا تونس بمصاريف كراء مجموعة من المعدات للنشاط الذي قام به المترشح بتاريخ 7 سبتمبر 2019 بصفاقس وذلك بمقابل قدره 25.000 د.

وأفاد المترشح ضمن إجابته "أنّ النشاط المذكور يخصّ اجتماعا شعبيا تم بقصر المعارض بصفاقس على الساعة الحادية عشر وبلغت كلفته الجمالية 25 أ.د كما هو مبين في سجل الأنشطة. وهذه النفقة محملة في الفاتورة رقم 197/19 للمزود FP7 الذي تكفل بتنظيم العديد من الاجتماعات للحملة الرئاسية".

وبالرجوع إلى كراس الأنشطة والتظاهرات الخاصة بالمترشح لم يتم ذكر هذا النشاط. كما أنّ الفاتورة المشار إليها ضمن الاجابة مؤرخة في 18 سبتمبر 2019 وتتضمن مبلغا جمليا قدره 106.754,9 د تخصّ تنظيم تظاهرات دون التنصيص على تفاصيلها يصفة دقيقة.

أما بخصوص المترشح عبد الفتاح مورو فقد تكفل حزب حركة النهضة اعتمادا على ما أفادت به الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات بصفاقس 2 بمصاريف كراء قاعة ليوم 02 سبتمبر 2019 بمبلغ 2.500,600 د وذلك بموجب فاتورة بتاريخ 31 أوت 2019. وقد أفاد المترشح في إجابته أنه قد اتصل بالمزود الذي نفى كليا إصدار الفاتورة المشار إليها من قبل هيئة الانتخابات.

كما تضمّن محضر معاينة النشاط للهيئة الفرعية للانتخابات بالقصرين عدد 0012581 بتاريخ 8 سبتمبر 2019 الإشارة إلى أنّه تمّ بنفس التاريخ توزيع هدايا بالدائرة الانتخابية بالقصرين تمثلت في قبعات طبع عليها شعار حزب حركة النهضة. و أفاد المترشح عبد الفتاح مورو في إجابته أنه لا علم له بما وقع وأنه لم يتم بتوزيع مثل هذه الهدايا خاصة وأنه تولى طباعة قبعات تحمل صورته.

وفي نفس الإطار تولى "حزب حركة تونس إلى الأمام" خلاص نفقات بمبلغ 1196,640 د لفائدة المترشح عبيد بريكي تعلقت أساسا بمواد مكتبية ومعلوم كراء قاعة اجتماعات بلدية.

كما تولى في نفس السياق "حزب بني وطني" تمويل الحملة الانتخابية للمترشح سعيد علي مروان العايدي بمبلغ جملي قدره 23.803,200 د تعلق بخلاص مصاريف طباعة مطويات بقيمة 8.803,200 د وإسناد تمويل مباشر بواسطة تحويل بنكي بقيمة 15 أ.د.

كما تبين أيضا تركيز خيمة دعائية وتوزيع صور المترشح المهدي جمعة وبيانه الانتخابي وذلك أمام مقر حزب البديل التونسي بفرمانة من ولاية القصيرين لمساندة المترشح<sup>(1)</sup>. وقد قام مناصرو حزب البديل التونسي بافتتاح المقر الجديد للحزب بالمراقية وبتركيز خيمة دعائية مجهزة بالمعدات السمعية البصرية مع حضور فرقة نحاسية وتولوا توزيع الأعلام والمطويات الخاصة بالمترشح<sup>(2)</sup>. كما تم تركيز خيمة دعائية أمام المكتب المحلي لحزب البديل التونسي بالبرادعة من ولاية المهديّة وحضور أشخاص يحملون شعار الحزب وصورة المترشح للرئاسية وذلك بتاريخ 6 سبتمبر 2019<sup>(3)</sup>.

وقد أفاد المترشح المهدي جمعة بأنّ "الأنشطة المدرجة ضمن محاضر معاينة الهيئة تتمثل في أنشطة بسيطة ومختلفة قام بها البعض من مناضلات ومناضلي حزب البديل التونسي بصفة تلقائية ودون إعلامه أو إشعاره بذلك".

كما تبين من خلال فحص الوثائق المؤيدة للتبرعات العينية المودعة لدى المحكمة أنّ المترشح محمد المنصف المرزوقي قد استفاد بتمويلات بقيمة جمالية قدرها 992 د متأتية من تحالف تونس أخرى.

وفي ضوء ما بيّنته أعمال الرقابة من قيام بعض الأحزاب بالتكفل بجزء من نفقات مترشحها في الانتخابات الرئاسية وعدم إقرار الإطار القانوني المنظم لتمويل الانتخابات الرئاسية عقوبات رادعة ضدّ الأحزاب المخلة حيث وباستثناء عقوبة رفض الحساب المالي التي يمكن أن تسلّطها محكمة المحاسبات على المترشح لم يرتب الإطار القانوني عقوبات ضدّ الأحزاب التي تمولّ مرشحها في الانتخابات الرئاسية بما لا يوفّر ضمانات كافية لاحترام هذه الأحكام تدعو المحكمة إلى مزيد تعميق النظر في جدوى الإبقاء على هذا التحجير وتلافي انعكاساته السلبية على تمويل الحملات الانتخابية وتطوّر الحياة السياسية.

ومن جهة أخرى تلقى مترشحان تبرعات من قبل ذوات معنوية مفصّلة بالجدول الموالي :

ع/د	اسم المترشح	قيمة التمويل المتحصل عليه بالدينار
1	المهدي جمعة	لم يتم تقدير تكاليف الإشراف على الصفحة الرسمية للتواصل الاجتماعي المعتمدة للحملة الانتخابية 2019 حيث أقرّ المترشح بإشراف الشركة المعنية على الصفحة بصفة مجانية.
2	سعيد علي مروان العايدي	تأمين خدمات توزيع 30.000 مطوية مجانا من قبل شركة. (تمّ تقدير المورد العيني المذكور بمبلغ 999,600 د).

(1) محضر معاينة مخالفة انتخابية عدد 0006021 بتاريخ 7 سبتمبر 2019

(2) محضر متابعة نشاط انتخابي من قبل الهيئة الفرعية للانتخابات بمنوبة عدد 0024582 بتاريخ 2 سبتمبر 2019

(3) محضر متابعة نشاط انتخابي عدد 9282 والصادر عن الهيئة الفرعية للانتخابات بالمهديّة.

ولئن أفاد المترشح سعيد علي مروان العايدي أنّ الشركة المعنية "قدمت مبلغا إجماليا أخذ بعين الاعتبار جميع الخدمات الموجهة لجميع جهات الجمهورية وعضو اعتماد تخفيض على مبلغ النفقات لم يتم احتساب خدماتها بجمتي تونس 1 وتونس 2" ومن شأن الوضعية المذكورة أن تخالف الإجراءات المتعلقة بتمويل الحملة الانتخابية حيث يمكن أن تمثل انتفاعا غير مشروع بتبرع عيني من قبل ذات معنوية.

#### و- تجاوز سقف التمويل الخاص من قبل الذوات الطبيعية

نصّ الفصل 77 من القانون الانتخابي على أنّه يعتبر تمويلا خاصا كل تمويل نقدي أو عيني يكون مصدره متأتيا من غير المترشح. ويمكن تمويل الحملة لكل مترشح من قبل الذوات الطبيعية دون سواها بحساب ثلاثين مرّة الأجر الأدنى المضمون في القطاعات غير الفلاحية للفرد الواحد بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية.

وضبط الأمر الحكومي عدد 454 لسنة 2019 والمؤرخ في 28 ماي 2019 الأجر الأدنى المضمون في القطاعات غير الفلاحية للفرد الواحد بما قدره 403,104 ديناراً.

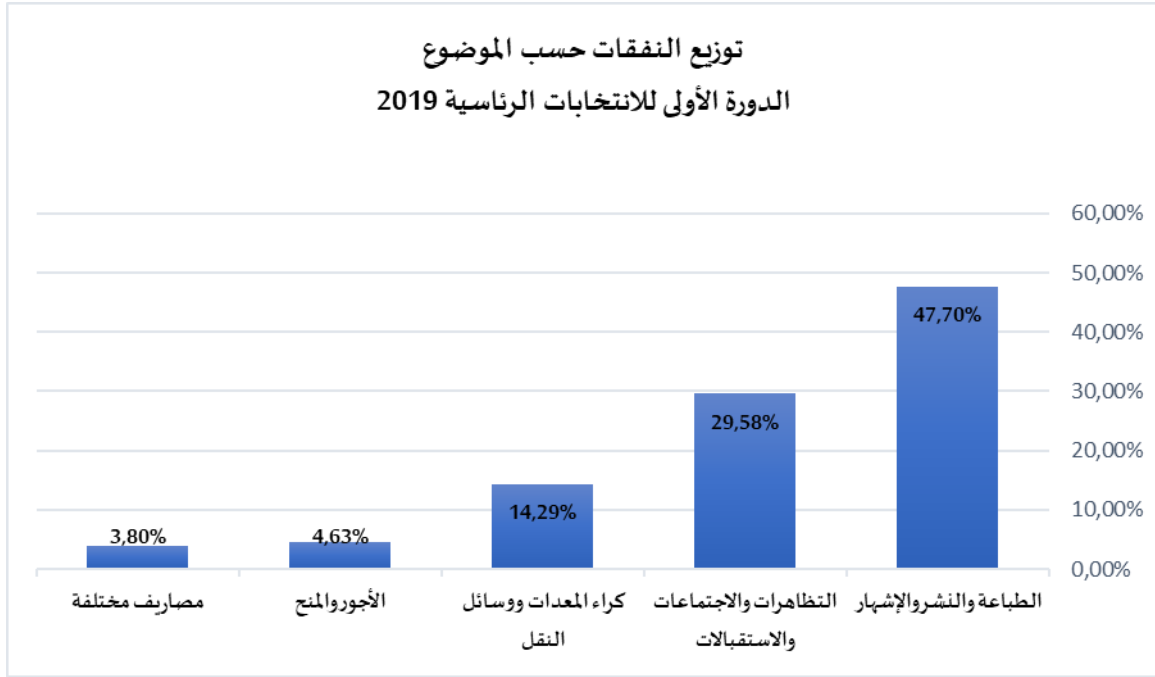
إلاّ أنّه لوحظ وجود تجاوز لسقف التمويل الخاص والبالغ 12.093,120 ديناراً من قبل 3 متبرعين (ذوات طبيعية) لفائدة المترشح نبيل القروي في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية وهو ما يعدّ مخالفة لأحكام الفصل المذكور أعلاه كما يبرز من خلال الجدول الموالي :

ع/ر	اسم المترشح	المتبرع	مبلغ التمويل الخاص النقدي بالدينار	مبلغ التمويل الخاص العيني بالدينار	المبلغ الجملي للتمويل من قبل الذوات الطبيعية
1	نبيل القروي (الدورة الأولى)	المتبرع الأول	5 000	11 000	16 000
2	نبيل القروي (الدورة الأولى)	المتبرع الثاني	0	22 000	22 000
3	نبيل القروي (الدورة الأولى)	المتبرع الثالث	0	21 695,008	21 695,008

الجزء الثالث

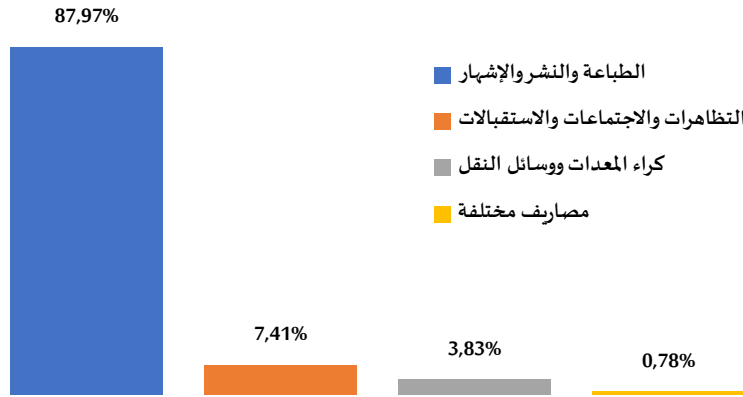
مراقبة نفقات الحملة الانتخابية

بلغت نفقات المترشحين للانتخابات الرئاسية 2019 في دورتها الأولى والذين قدموا حساباتهم إلى محكمة المحاسبات 6.873,517 أ.د مقابل 5.043,438 أ.د بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 في دورتها الأولى. واستأثرت كل من نفقات الطباعة والنشر والإشهار ونفقات التظاهرات والاجتماعات والاستقبالات بالنصيب الأوفر حيث بلغت نسبتها على التوالي 47,7 % و 29,58 % من مجموع النفقات. ويبرز الرسم البياني الموالي تفصيل ذلك :



وبلغ مجموع نفقات المترشحين للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 في دورتها الثانية ما قدره 135,777 أ.د مقابل 1.014 أ.د خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2014. وتعلقت النفقات خلال الدورة الثانية أساسا بنفقات الطباعة والنشر والإشهار ونفقات التظاهرات والاجتماعات والاستقبالات والتي بلغت نسبتها على التوالي 87,97 % و 7,41 % من مجموع النفقات كما هو مبين بالرسم البياني الموالي :

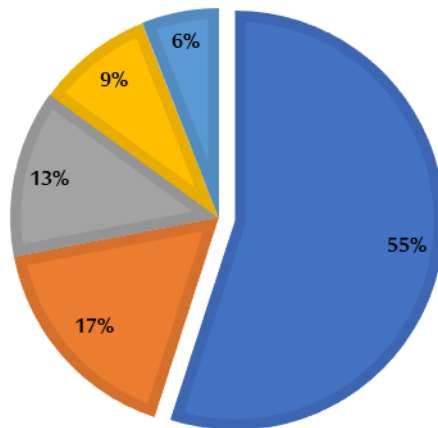
توزيع النفقات حسب الموضوع  
الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية 2019



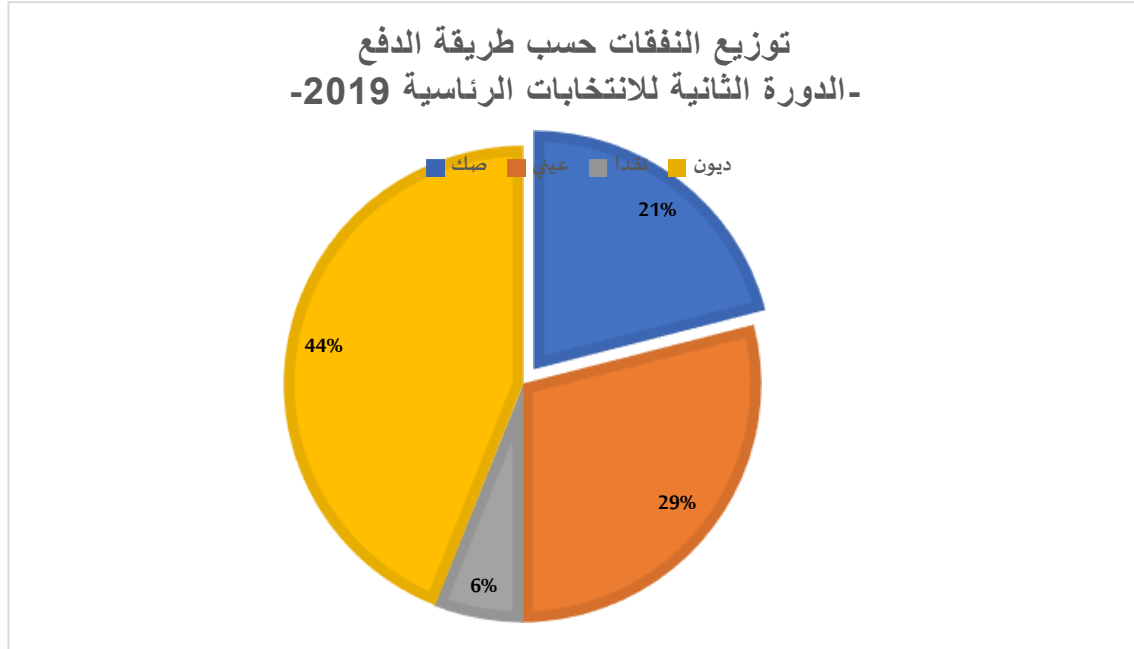
وعلى غرار نفقات المترشحين خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية 2014 والتي تمّت تأدية أكثر من نصفها بواسطة الصكوك فقد تم تأدية 55 % من النفقات بعنوان الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية 2019 بواسطة الصكوك. وبلغت نسبة النفقات التي لم يتم خلاصها خلال هذه الدورة 6 % من مجموع النفقات كما هو مبين بالرسم البياني الموالي :

توزيع النفقات حسب طريقة الدفع  
-الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية 2019-

دبون نقدا عيني تحويل صك



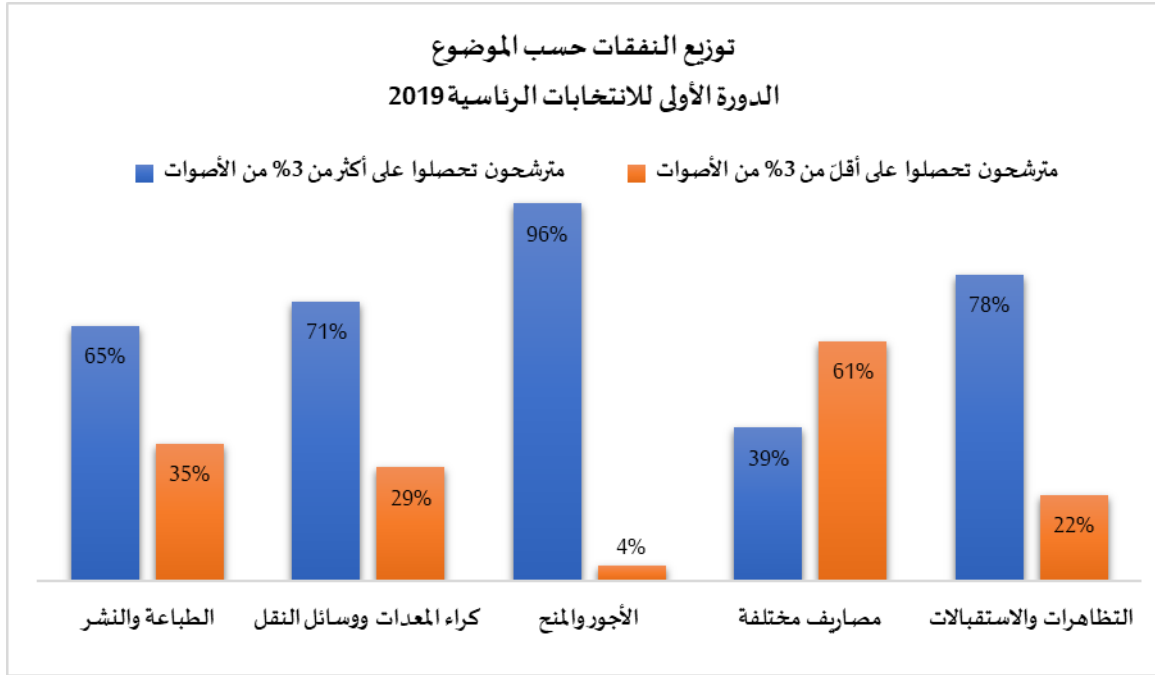
أما بالنسبة إلى نفقات الدورة الثانية فقد تم تأدية 21 % من النفقات بواسطة صكوك بنكية. وارتفعت نسبة النفقات التي لم يتم خلاصها خلال هذه الدورة إلى 44 % من مجموع النفقات كما يتضح من الجدول الموالي :



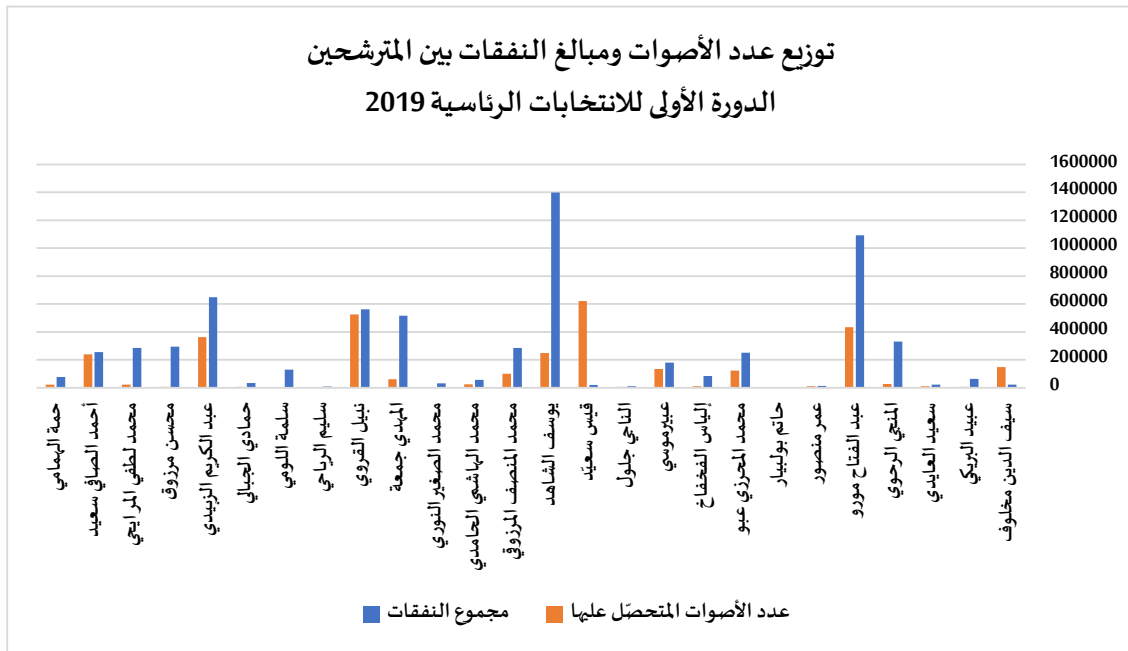
وفي سياق متصل بلغت نفقات المترشحين الذين تحصلوا على ما لا يقل عن 3 % من الأصوات المصرح بها في الدورة الأولى (10 مترشحين أي ما يمثل نسبة 38,46 % من مجموع المترشحين) 4.838,563 أ.د وهو ما يمثل 70,39 % من جملة نفقات كافة المترشحين. ومثلت نفقات الطباعة والنشر والإشهار بالنسبة إلى المترشحين الذين تحصلوا على ما لا يقل عن 3 % من الأصوات 44,27 % من جملة نفقاتهم في حين كانت هذه النسبة في حدود 55,86 % بالنسبة إلى المترشحين الذين تحصلوا على أقل من 3 % من الأصوات كما يبرز ذلك الجدول والرسم البياني المواليين :

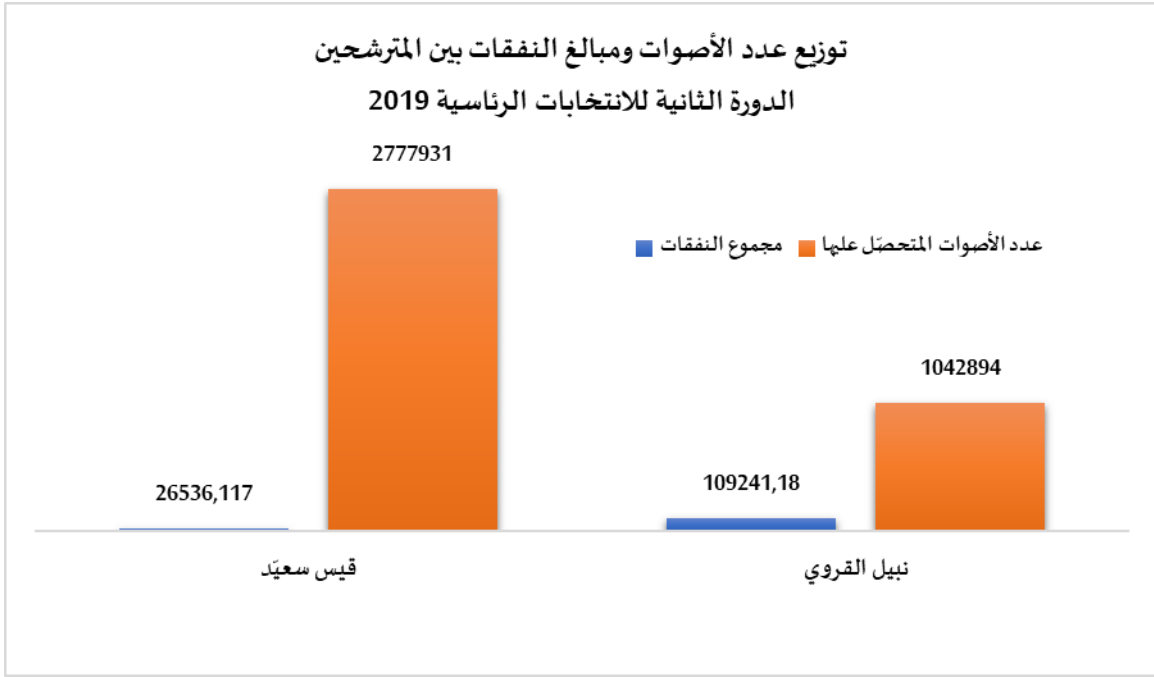
المترشحين الذين تحصلوا على أقل من 3 % من الأصوات المصرح بها		المترشحين الذين تحصلوا على الأقل على 3% من الأصوات المصرح بها		مجموع المترشحين		بيان المصاريف
النسبة %	المبلغ بالدينار	النسبة %	المبلغ بالدينار	النسبة %	المبلغ بالدينار	
55,86	1 136 774,695	44,27	2 142 157,808	47,70	3 278 932,503	الطباعة والنشر والإشهار
21,84	444 521,892	32,83	1 588 388,923	29,58	2 032 910,815	التظاهرات والاجتماعات والاستقبالات
13,77	280 135,620	14,51	702 270,199	14,29	982 405,819	كراء المعدات ووسائل النقل
0,69	14 140,317	6,28	304 102,960	4,63	318 243,277	الأجور والمنح
7,83	159 381,689	2,10	101 643,746	3,80	261 025,435	مصاريف مختلفة
<b>100</b>	<b>2 034 954,213</b>	<b>100</b>	<b>4 838 563,636</b>	<b>100</b>	<b>6 873 517,849</b>	<b>المجموع</b>





ولوحظ من خلال مقارنة نفقات الحملة الانتخابية الرئاسية المصريح بها وعدد الأصوات المتحصل عليها من قبل المترشحين خلال الدورة الأولى والدورة الثانية تباينا كبيرا مثلما يتضح من الرسمين البيانيين المواليين :





## I- الطابع الانتخابي للنفقات

ينص الفصل 3 من القانون الانتخابي على أنّ "المصاريف الانتخابية هي مجموع النفقات النقدية والعينية التي تمّ التعهد بها أثناء الفترة الانتخابية (...). من قبل المترشح أو القائمة أو الحزب لفائدتهم، وتمّ استهلاكها أو دفعها لتسديد نفقات الحملة الانتخابية (...). لنيل ثقة الناخب والحصول على صوته" وينصّ الفصل 37 (جديد) من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 على أنه "لا تكتسي النفقة صبغة انتخابية إلا إذا تمّ التعهد بها خلال الفترة الانتخابية، وتمّ دفعها أو استهلاكها في الدائرة الانتخابية المعنية، وكانت تهدف لنيل ثقة الناخب والحصول على صوته". كما ينصّ الفصل 5 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2019 المؤرخ في 25 جويلية 2019 والمتعلق ببرنامج الرئاسية لسنة 2019 على أن تنطلق الحملة الانتخابية يوم 02 سبتمبر 2019 وتنتهي يوم 13 سبتمبر 2019 إلا أنّ الفحوصات المنجزة من قبل المحكمة في هذا الشأن بيّنت أنّ ما قيمته 208,519 أ.د من النفقات المنجزة من قبل 18 مترشح للانتخابات الرئاسية خلال الدورة الأولى أي ما يمثل نسبة 3,45% من جملة مصاريفهم بعنوان الحملة و3,03% من جملة المصاريف المنجزة من قبل كافة المترشحين تمّت خارج الفترة أو الدائرة الانتخابية أو أنها كانت لا تهدف إلى نيل ثقة الناخب والحصول على صوته. كما بيّنه الرسم البياني الموالي :

نسبة النفقات التي لا تكتسي صبغة انتخابية من جملة النفقات المنجزة  
الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية 2019



وبلغت النفقات غير الانتخابية المنجزة من قبل المترشحين خلال الدورة الأولى أقصاها 67,981 أ.د بالنسبة إلى المترشح نبيل القروي و43,576 أ.د بالنسبة إلى المترشح أحمد الصافي سعيد و28,819 أ.د بالنسبة إلى المترشح عبد الكريم زيدي و26,440 أ.د بالنسبة إلى المترشح يوسف الشاهد. ويبرز الملحق عدد 13 تفصيل النفقات التي لا تكتسي صبغة انتخابية وتوزيعها بين المترشحين.

وفي المقابل بلغت النفقات التي لا تكتسي صبغة انتخابية المنجزة خلال الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية 3,762 أ.د تعلّقت كلّها بنفقات تمّ تأديتها خارج فترة الحملة الانتخابية من قبل المترشح نبيل القروي.

## II- شرعية نفقات الحملة الانتخابية

أفضت الرقابة على مشروعية نفقات الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية 2019 إلى الوقوف على ملاحظات تعلّقت أساسا بالإشهار السياسي عبر الوسائط الإخبارية وإنجاز النفقات على خلاف الصيغ القانونية وبتسديد المصاريف الانتخابية نقدا وبإثبات الصرف الفعلي للنفقات.

### أ- الإشهار السياسي عبر الوسائط الإخبارية الثابتة أو المتنقلة

يعتبر الإشهار السياسي كما تمّ تعريفه بالفصل الثالث من القانون الانتخابي بأنه "كلّ عمليّة إشهار أو دعاية بمقابل مادي أو مجاني تعتمد أساليب وتقنيات التسويق التجاري، موجهة للعموم، وتهدف إلى الترويج لشخص أو لموقف أو لبرنامج أو لحزب سياسي، بغرض استمالة الناخبين أو التأثير في

سلوكهم واختياراتهم عبر وسائل الإعلام السمعية أو البصرية أو المكتوبة أو الإلكترونية، أو عبر وسائط إشهارية ثابتة أو متنقلة، مركزة بالأماكن أو الوسائل العمومية أو الخاصة".

وفي هذا السياق حَجَّر الفصل 57 من القانون الانتخابي الإشهار السياسي في جميع الحالات خلال الفترة الانتخابية باستثناء حالتين من بينها استعمال الوسائط الإشهارية من قبل المترشحين في الانتخابات الرئاسية وذلك حسب الشروط التي ضببتها هيئة الانتخابات في الفصل 25 من قرارها عدد 22 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أوت 2019<sup>(1)</sup> والتي تتمثل بالأساس في عدم استعمال علم الجمهورية التونسية أو شعارها ومدّ الهيئة بالبيانات المتعلقة بالوسائط الإشهارية المزمع استعمالها، وخاصة المعطيات المتعلقة بحجمها وأماكن تثبيتها أو جولانها أو عناوينها الإلكترونية ثمّ إزالة تلك الوسائط أو إيقاف العمل بها قبل انطلاق فترة الصمت الانتخابي. وتعتبر مخالفة الفصل 57 من القانون الانتخابي جريمة انتخابية يعاقب مرتكبها بخطية مالية من 5 آلاف إلى 10 آلاف دينار طبقا للفصل 154 من القانون الانتخابي.

كما أوكل الفصل 89 من القانون الانتخابي إلى هيئة الانتخابات مهمة مراقبة التزام المترشحين بقواعد تمويل الحملة الانتخابية ووسائلها وفرض احترامها بالتعاون مع مختلف الهياكل العمومية. وفي هذا الإطار تولّت هيئة الانتخابات بتاريخ 12 سبتمبر 2019 توجيه مراسلات لكافة المترشحين للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 قصد مدّها بقائمة مفصّلة في المواقع الإشهارية الثابتة والمتنقلة الواقع استعمالها لأغراض الحملة الانتخابية الرئاسية، مع بيان حجمها وأماكن تثبيتها أو جولانها.

واستجابة للمراسلات المذكورة لم تتلقّ الهيئة إجابة سوى من 16 مترشح من مجموع 26 مترشح للانتخابات الرئاسية من بينهم 15 مترشح<sup>(2)</sup> تولّوا مدّ الهيئة بقائمة مفصّلة في الوسائط الإشهارية المستعملة من قبلهم خلال الحملة الانتخابية وصرّح المترشح قيس سعيد بمقتضى مراسلته الواردة على الهيئة بتاريخ 13 سبتمبر 2019 بأنه لم يقم بأي إشهار سياسي عبر الوسائط الإشهارية الثابتة أو المتنقلة في حين لم يتولّ المترشحين محمد عبّو وعمر منصور وأحمد الصافي سعيد وعبيد بريكي مدّ الهيئة بقائمة مفصّلة في الغرض رغم استعمالهم لوسائط إشهارية خلال حملاتهم الانتخابية. وتمّ تبيان ذلك من خلال المقاربة التي أجرتها المحكمة بين كلّ من المعطيات المتحصّل عليها من هيئة الانتخابات والمعطيات المتحصّل عليها من المجتمع المدني والمتعلقة بعدد 5 ولايات من الجمهورية وذلك في إطار إنجازه لمشروع حول الرقابة على الحملة الانتخابية الرئاسية والمعطيات المضمّنة بالحسابات المالية المودعة لدى المحكمة. ويبين الجدول الموالي عدد الوسائط الإشهارية المستعملة من المترشحين المعنيين :

(1) المتعلق بضبط قواعد تنظيم الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء وإجراءاتها.

(2) يتعلق الأمر بكلّ من السيّدات عبير موسى وسلّمه اللومي والسادة منجي الرحوي ويوسف الشاهد وعبد الفتاح مورو وعبد الكريم زبيدي ولطفي المرامي وحمادي الجبالي وسعيد علي مروان العايدي وسيف الدين مخلوف ومحسن مرزوق ومنصف المرزوقي ومهدي جمعة ونبيل القروي والهاشمي الحامدي.

عدد الوسائط الإخبارية المستعملة		اسم المترشح
استنادا إلى الحسابات المالية المودعة لدى المحكمة	استنادا إلى المعطيات المتوفرة لدى المحكمة	
-	3	محمد عبّو
10	9	عمر منصور
-	2	أحمد الصافي سعيد
-	1	عبيد بريكي

ولئن صرّح المترشح عمر منصور ضمن حسابه المالي المودع لدى محكمة المحاسبات باستعمال 10 وسائط إخبارية وذلك بقيمة جمليّة قدرها 4.760,600 دينار خلال الفترة الممتدة من 02 سبتمبر 2019 إلى 13 سبتمبر 2019 إلا أنه لم يقدّم ما يفيد حجمها أو أماكن تركيزها مما لم يساعد المحكمة على إعادة تقدير قيمتها بحسب الضوابط والأسعار المعمول بها.

كما لم يصرّح كلّ من المترشح لطفي المرامي وحمادي الجبالي ضمن حساباتهم المالية المودعة لدى محكمة المحاسبات بكلّ النفقات المنجزة خلال الحملة الانتخابية والمتعلقة باستعمال الوسائط الإخبارية حيث تولى المترشح لطفي المرامي تقديم قائمة مفصّلة لهيئة الانتخابات تضمّنت ما يفيد استعمال 68 وسيطة إخبارية ثابتة متوسطة الحجم مؤيدة بفاتورة بمبلغ جملي قدره 37.623,600 دينار دون تقديم ما يفيد ذلك إلى المحكمة وكذلك الشأن بالنسبة إلى المترشحين حمادي الجبالي وأحمد الصافي سعيد اللذان لم يصرّحا ضمن حسابيهما الماليين بالنفقات المتعلقة بالوسائط الإخبارية رغم استعمالهما لما عدده على التوالي 11 معلقة إخبارية و2 وسائط إخبارية استنادا إلى المعطيات المتوفرة لدى المحكمة.

وفي سياق متّصل، صرّح المترشح عبد الفتاح مورو لدى هيئة الانتخابات باستعماله وسائط إخبارية ثابتة ومتنقلة بلغ عددها 45 وذلك بمختلف مدن الجمهورية، في حين أنه لم يصرّح ضمن حسابه المالي المودع لدى محكمة المحاسبات سوى بما عدده 32 وسيطة إخبارية وذلك بكلّ من مدينة سوسة وتونس الكبرى وجمال كما هو مبين بالجدول الموالي :

المبلغ المدوّن بالفاتورة بالدينار	الفاتورة		الكميّة	بيان النفقة	
	التاريخ	العدد		المكان	الموضوع
1500,000	2019/09/07	1964	2	مدينة سوسة	وسائط إخبارية ثابتة
6.248,100	2019/09/04	27	15	تونس الكبرى	وسائط إخبارية ثابتة
4.653,500	2019/09/09	59	12	مدينة سوسة	إشهار متنقل بشاحنة
1.250,100	2019/09/11	-	3	مدينة جمال	وسائط إخبارية ثابتة
<b>13.651,700</b>			<b>32</b>	<b>المجموع</b>	

ومن شأن عدم تصريح المترشحين للانتخابات الرئاسية بكافة نفقاتهم المنجزة خلال الحملة الانتخابية لدى محكمة المحاسبات أن يحول دون أخذها بعين الاعتبار عند مراقبة تجاوز سقف الجملي للإنفاق على الحملة الانتخابية المسموح به قانوناً. وستتولى هيئات المحكمة تقدير كلفة ما لم يتم التصريح به ضمن أعمالها القضائية وترتيب آثارها القانونية على المترشحين المعنيين.

### ب- إنجاز نفقات على خلاف الصيغ القانونية

ينصّ الفصل 33 من القانون عدد 33 لسنة 2004 المنظم للنقل البري على أنّ تعاطي نشاط كراء كل صنف أو مجموعة أصناف من العربات المعدة لنقل الأشخاص أو البضائع يخضع لكراس شروط وتصريح مسبق لدى المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالنقل، إلاّ أنّه اتضح من خلال فحص وثائق الإثبات المودعة لدى المحكمة تولى المترشح محمد لطفي المراهي أداء نفقات بقيمة 8,620 أ.د. لفائدة أشخاص طبيعيين بعنوان كراء سيارات دون أن تتوفر فيهم الشروط القانونية لممارسة هذا النشاط.

### ج- تسديد المصاريف الانتخابية نقداً

نصّ الفصل 85 من القانون الانتخابي على أن "يتمّ تسديد المصاريف الانتخابية بواسطة شيكات أو تحويلات بنكية إذا تجاوزت قيمتها مبلغ خمسمائة دينار للنفقة الواحدة ولا يمكن تجزئة هذه المصاريف لكي لا تتجاوز القيمة المذكورة". وخلافاً لهذه الأحكام تمتّ تأدية نفقات نقداً تجاوزت قيمتها الحد المذكور من قبل 9 مترشحين خلال الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية وبلغت قيمتها الجمالية 104,883 أ.د أي ما يمثل 6,43% من جملة المصاريف النقدية للمترشحين المعنيين و2,01% من جملة المصاريف النقدية لكل المترشحين. ويبين الملحق عدد 14 تفصيل النفقات المذكورة.

وبلغت على سبيل المثال النفقات التي تمتّ تأديتها نقداً من قبل المترشح عبد الفتاح مورو وتجاوزت قيمتها سقف الإنفاق نقداً 6.661,200 د تعلّقت بكراء قاعة لافتتاح الحملة الانتخابية بميلانو وخلص تذكرة ذهاب وإياب لباريس وخلص معلوم كراء مقرّ الحملة الانتخابية الرئاسية.

وقد أفاد المترشح ضمن إجابته أنه تولى بنفسه خلاص كراء القاعة بميلانو حيث أن تاريخ هذا النشاط سابق لتاريخ فتح الحساب البنكي الوحيد وبأنّ خلاص تذكرة ذهاب وعودة لباريس يتماشى مع التمويل العيني الوارد بالفصل 76 من القانون الانتخابي باعتبار أنه لم يتبرع بمبلغ نقدي للحملة بل قام بتبرع عيني متمثل في شراء تذاكر سفر. وبخصوص معلوم كراء مقرّ الحملة فقد أشار المترشح إلى أنّ عملية التسويغ كانت سابقة لتاريخ فتح الحساب البنكي الوحيد.

ويعتبر هذا التأويل مخالفا لما ورد بدليل تمويل الحملات الانتخابية للانتخابات التشريعية والرئاسية الصادر عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حيث عرّف المساهمات العينية بجميع الخدمات المستفاد منها والتي لم تنشأ عنها فاتورة أو حركة في الأموال والتي يتعين تقدير قيمتها المالية حتى يتسنى تسجيلها في الحساب المالي ومراقبتها. وأورد الدليل أمثلة للمساهمات العينية على غرار استخدام الممتلكات الشخصية وعليه فإن النفقات المذكورة لا يمكن اعتبارها نفقات عينية.

وفي نفس السياق بلغ مجموع النفقات التي تمت تأديتها نقدا من قبل المترشح أحمد الصافي سعيد وتجاوزت قيمتها سقف الإنفاق نقدا المسموح به ما قدره 21.066,840 د.

كما تولى 4 مترشحين خلال الدورة الأولى وهم عمر منصور وسلمه اللومي وعبد الفتاح مورو وسعيد علي مروان العايدي تجزئة مصاريفهم كي لا تتجاوز قيمة الحد الأقصى للنفقات التي يجوز تأديتها نقدا وبلغت جملة النفقات المجزئة من قبلهم 8,630 أ.د أي ما يمثل 0,79 % من جملة نفقاتهم النقدية كما يبيّنه الجدول الموالي :

ع/ر	المترشح	موضوع النفقات المجزئة	مجموع النفقات المجزئة بالدينار
1	عمر منصور	كراء لوحات اشهارية	4 760,600
2	سلمه اللومي	كراء معدات سمعية	598,000
		كراء سيارات	541,200
		المأدوبات	592,000
3	عبد الفتاح مورو	كراء حافلات	1 000,000
4	سعيد علي مروان العايدي	إقامة بزل أثناء الحملة الانتخابية	1138,800
		المجموع	8630,600
		مجموع النفقات النقدية للمترشحين	1 083 442,035
		النسبة (%)	0,79

وبزّر المترشح سعيد علي مروان العايدي هذا الاخلال ضمن إجابته الواردة على المحكمة بتأخر حصوله على دفتر شيكات.

ويذكر أنّ الفصل 99 فقرة ثانية من القانون الانتخابي أقر لمحكمة المحاسبات تسليط عقوبة مالية تتراوح بين ألف دينار وخمسة آلاف دينار على المترشحين الذين خالفوا طرق الدفع المنصوص عليها بالفصل 85 المذكور أعلاه.

## د- إثبات الصرف الفعلي للنفقات

خلافًا لما نصّ عليه الفصل 35 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرّخ في 8 أوت 2018 كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرّخ في 23 أكتوبر 2017 من أنه يجب في "كل الحالات إثبات الصرف الفعلي لكل نفقة انتخابية"، بيّنت الأعمال الرقابية ارتفاع المبلغ الجملي للديون المتخلّدة بدمّة 9 مترشحين للانتخابات الرئاسية خلال الدورة الأولى وهم محسن مرزوق ومحمد عبو ونبيل القروي والناجي جلول وحمّة الهمامي وسيف الدين مخلوف وعبيد بريكي ومنجي الرحوي وسعيد علي مروان العايدي إلى ما قدره على التوالي 18,823 أ.د. و80,008 أ.د. و172,585 أ.د. و1,570 أ.د. و110,019 أ.د. و9,800 أ.د. و9,880 أ.د. و27,038 أ.د. و80,870 أ.د. أي ما يمثّل تباعاً نسبة 7,1 % و24,73 % و27,62 % و12,36 % و11,59 % و31,18 % و14,07 % و7,4 % و81,94 % من جملة نفقات كل مترشح والبالغة على التوالي 265,280 أ.د. و323,472 أ.د. و624,802 أ.د. و12,697 أ.د. و86,434 أ.د. و31,427 أ.د. و70,186 أ.د. و365,536 أ.د. و81,94 أ.د. وذلك دون أن يتولّى المترشحون المذكورون تقديم ما يفيد رصد بالحساب البنكي الوحيد مبالغ مالية كافية لتغطيتها وفق أحكام الفصل 83 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 كما تمّ تنقيحه وإتمامه وهو ما لم يمكّن المحكمة من إجراء الرقابة المطلوبة بخصوص مشروعية كل موارد المترشحين المعنيين والالتزام بالواجبات القانونية عند إنجاز النفقات.

وفي هذا الإطار أفاد المترشح سيف الدين مخلوف أنّه بسبب شح موارد تمويل حملته الانتخابية اتفق مع شركة الإشهار على أن يدفع لها تسبقة على الفاتورة وأن يتمّ دفع المبلغ المتبقي على أقصى تقدير حين صدور قرار محكمة المحاسبات حول إرجاع المصاريف، إما عن طريق المبلغ المسترجع أو من ماله الخاص.

أمّا المترشح منجي الرحوي فقد تعهّد ضمن إجابته الواردة بتاريخ 28 أوت 2020 بخلاص الديون المذكورة عن طريق حسابه البنكي الخاص ومن موارده الخاصة وذلك بعد تقديم ما يفيد خلاص جزء من هذه النفقات بقيمة 10,500 أ.د. خارج فترة الانتخابية.

وفي نفس السياق أفاد المترشح سعيد علي مروان العايدي أنّه تمّ خلاص مبلغ 8.803,200 د لفائدة شركة Tunisie Media Poste عن طريق صك مسحوب على الحساب البنكي لحزب بني وطني فيما لم يتمّ خلاص بقية الديون إلى غاية 27 جويلية 2020 تاريخ ورود إجابة المترشح على المحكمة.

ويتعارض ما أدلى به المترشح مع أحكام الفصل 76 من القانون الانتخابي الذي حجّر بصفة ضمنية على الأحزاب تمويل حملة مرشحها في الانتخابات الرئاسية.



### III- شمولية النفقات ومصداقية وثائق إثباتها

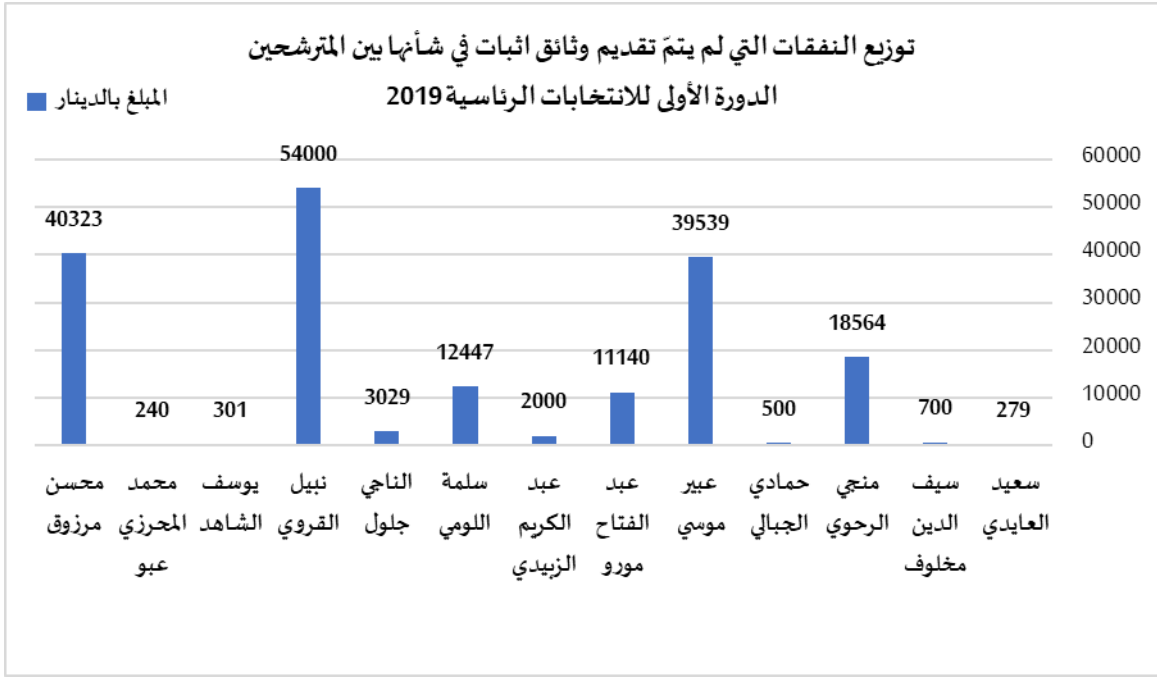
لم يتقيد المترشحون للانتخابات الرئاسية 2019 أحيانا في إنجاز نفقاتهم وتقديم حساباتهم إلى محكمة المحاسبات بمتطلبات شفافية تمويل الحملة الانتخابية وشاب وثائق إثبات نفقاتهم نقائص من شأنها أن تمسّ بمصداقية المعطيات المصرّح بها أو أنّها لا توفّر المؤيدات الضرورية للتأكد من قيمة النفقات ومن مصدر تمويلها. وتمّ الوقوف بهذا الخصوص على ملاحظات تعلّقت بعدم شمولية النفقات المصرّح بها وبغياب وثائق لإثبات بعض النفقات وبنقائص بوثائق إثبات النفقات وبتقدير القيمة الحقيقية للنفقات.

#### أ- شمولية النفقات المصرّح بها

خلافًا لأحكام الفصل 83 من القانون الانتخابي التي تنص على مسك سجل لتضمين كل المداخل والنفقات وإعداد قائمة تأليفية للمداخل والمصاريف الانتخابية، أفرزت الأعمال الرقابية المنجزة من قبل المحكمة عدم التزام كلّ من المترشّح يوسف الشاهد والمترشّح عبد الكريم زبيدي خلال الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية بالتصريح ضمن حساباتهم المالية بنفقات تتعلق بإنجاز تظاهرات قدرها على التوالي 17,560 أ.د. و54 أ.د. وهو ما يمثل 1,25% و8,4% من إجمالي نفقاتهما المنجزة خلال الحملة الانتخابية. كما لم يصرّح 14 مترشّح آخرون بنفقات حال غياب المعطيات الكافية دون إمكانية تقدير قيمتها من قبل المحكمة وتعلّقت هذه النفقات أساسا بإنجاز تظاهرات واستغلال سيارات وكراء فضاءات كما بيّنه الملحق عدد 15.

#### ب- غياب وثائق إثبات النفقات

خلافًا للفصلان 85 و86 من القانون الانتخابي اللذان أوجبا على المترشحين إنجاز المصاريف المتعلقة بالحملة الانتخابية بناء على وثائق إثبات أصلية وذات مصداقية وعلى إحالتها إلى محكمة المحاسبات في الأجال القانونية، لم يضمّن 12 مترشّح خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية بحساباتهم المالية الوثائق المثبتة لنفقات بلغت قيمتها الجمالية 143,522 أ.د. وبلغت النفقات التي لم يتم تقديم مؤيدات في شأنها من قبل المترشحين خلال الدورة الأولى أقصاها 54 أ.د. بالنسبة إلى المترشّح نبيل القروي و40,323 أ.د. بالنسبة إلى المترشّح محسن مرزوق و18,563 أ.د. بالنسبة إلى المترشّح منجي الرحوي. ويرز الملحق عدد 16 والرسم البياني الموالي توزيع النفقات المذكورة بين المترشحين المعنيين :

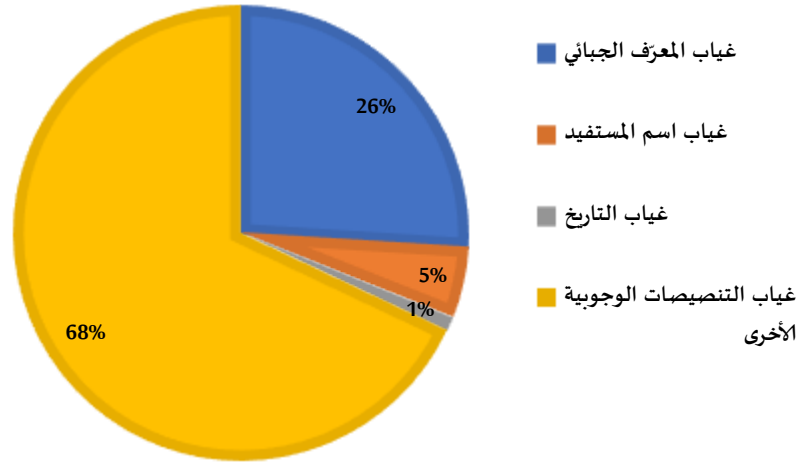


وفي المقابل بلغت النفقات التي لم يتم تقديم وثائق إثبات في شأنها خلال الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية 10 أ.د. تعلقت بنفقات تنشيط تمّ تأديتها من قبل المترشح نبيل القروي.

### ج- نقائص بوثائق إثبات النفقات

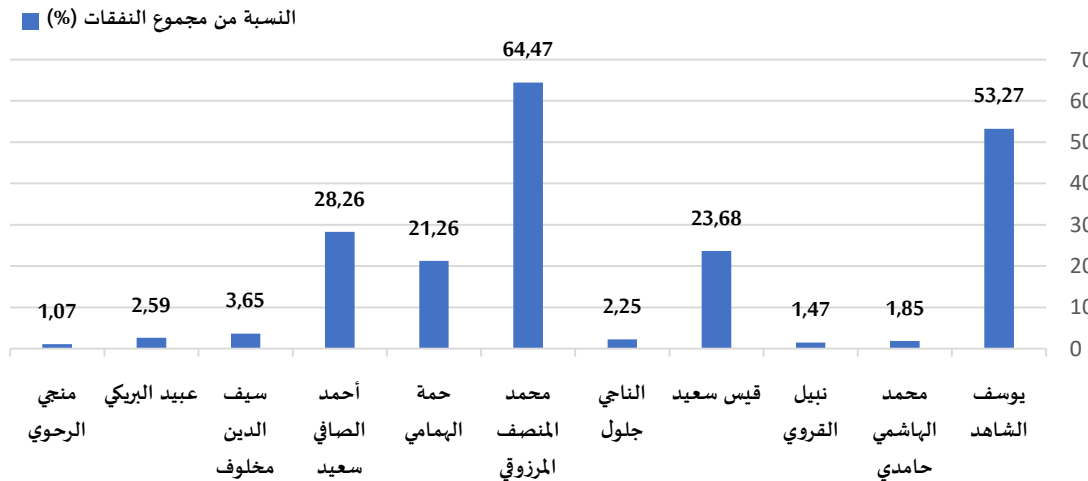
خلافًا لأحكام الفصل 85 من القانون الانتخابي الذي نصّ على أن تنجز المصاريف المتعلقة بالحملة الانتخابية بناء على وثائق أصلية وذات مصداقية والفصل 33 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار الذي أوجب أن تكون كل عملية بيع منتج أو إسداء خدمة موضوع فاتورة وأن تتضمن الفاتورة الرقم التسلسلي وأسماء الأطراف وعناوينهم والمعرف الجبائي وتاريخ تسليم البضاعة أو القيام بالخدمة والتسمية الدقيقة وسعر الوحدة تبين أنّ 11 مترشحا في الانتخابات الرئاسية خلال الدورة الأولى قدّموا فواتير لا تتضمن الموجبات القانونية المذكورة أعلاه بلغت قيمتها الجمالية 1,041 م.د وهو ما يمثل 31,5% من جملة نفقات المترشحين المعنيين. ويبرز الملحق عدد 17 تفصيل ذلك. ويبين الرسم البياني الموالي توزيع النفقات المذكورة حسب التنصيصات الوجوبية المنقوصة خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية :

### توزيع النفقات حسب التنصيصات الوجوبية المنقوصة



وبلغت نسبة النفقات التي تشوب وثائق إثباتها نقائص أقصاها لدى المترشح محمد المنصف المرزوقي حيث بلغت 64,47% من مجموع نفقاته المنجزة خلال الحملة يليه المترشح يوسف الشاهد بنسبة 53,27% والمترشح أحمد الصافي سعيد بنسبة 28,26%. ويبين الرسم البياني الموالي تفصيل ذلك :

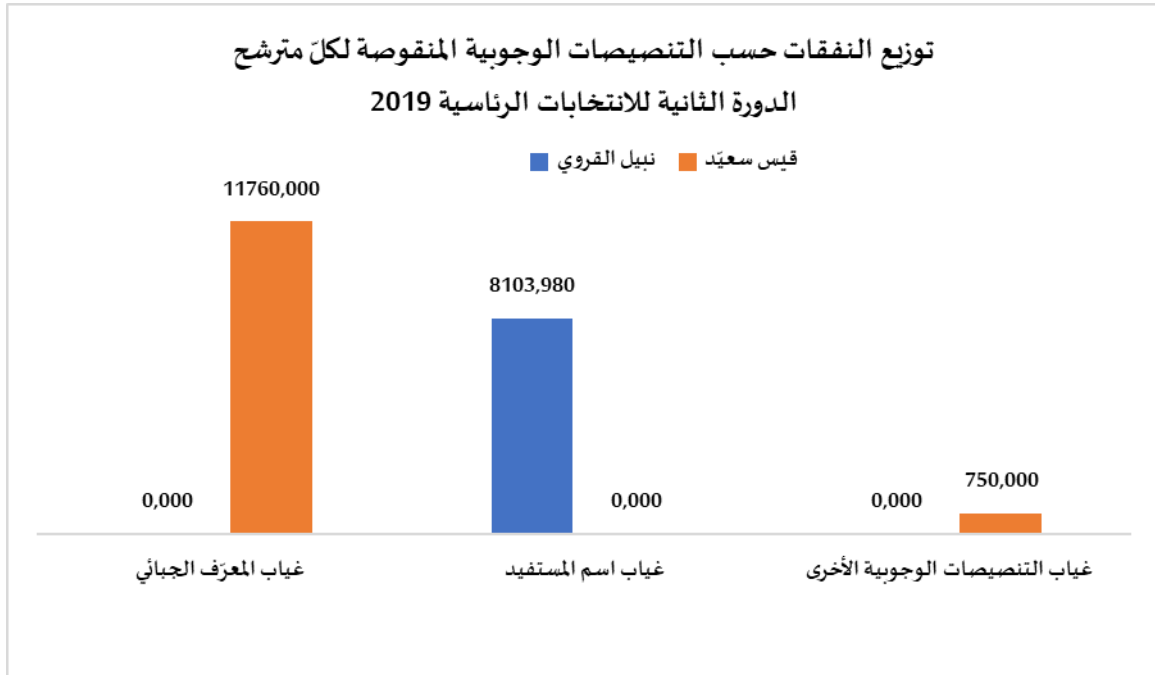
### نسبة النفقات التي تشوب وثائق اثباتها نقائص من مجموع نفقات كل مترشح الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية 2019



أما خلال الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية فقد بلغت القيمة الجمالية للفواتير التي لا تتضمن الموجبات القانونية والمقدمة من قبل كلا المترشحين ما قدره 20,618 أ.د وهو ما يمثل 15,19%

من جملة نفقاتهم المنجزة خلال الحملة الانتخابية. ويبين الجدول والرسم البياني المواليين توزيع النفقات المعنية حسب النقاىس لكل مترشح :

ع/ر	المترشح	غياب المعرف الجبائي	غياب اسم المستفيد	غياب التنصيصات الوجوبية الأخرى	مجموع النفقات التي تشوب وثائق اثباتها اخلاعات	مجموع النفقات	النسبة من مجموع النفقات (%)
1	نبيل القروي	0,000	8 103,980	0,000	8 103,980	109 241,180	7,42
2	قيس سعيد	11 760,000	0,000	750,000	12 515,000	26 536,117	47,16
	المجموع	11 760,000	8 103,980	750,000	20 618,980	135 777,297	15,19



#### د- تقدير القيمة الحقيقية للنفقات

في إطار الصلاحيية الموكولة إلى محكمة المحاسبات بخصوص ضبط قيمة المصاريف الانتخابية التي ستعتمدها في احتساب مبلغ المنحة العمومية المستحق، تولت المحكمة ضمانا للمساواة بين المترشحين في الانتخابات الرئاسية إعادة تقييم النفقات الانتخابية التي لا تعكس قيمتها المصرح بها بالحساب المالي سعرها الحقيقي.

وتمّ في هذا الشأن الوقوف على تولي المترشح محمد منصف المرزوقي الترفيع في قيمة نفقة دون موجب وذلك من خلال تضمين حسابه المالي نفقة تتعلق بكراء سيارات بقيمة 2.040 دينار في حين تمّ تقدير النفقة من قبل المحكمة في حدود 1.472,325 دينار.

وفي سياق متّصل لا يمكن تضمين شراء المعدات في الحساب المالي إلّا في حدود قيمة استعمالها غير أنّه تبيّن من خلال الوثائق المحاسبية التي تم إرسالها إلى محكمة المحاسبات أنّ المترشح أحمد الصافي سعيد تولى تسجيل مبلغ قيمته 4.046,404 دينار في حسابه المالي بعنوان اقتناء أثاث مكتبي بتاريخ 05 سبتمبر 2019 عوضا عن قيمة استعمالها والتي تمّ تقديرها من قبل المحكمة في حدود 67,440 دينار. كما تولى تسجيل مبلغ قيمته 1.791,200 دينار في حسابه المالي بعنوان اقتناء عدد 2 آلة طباعة بتاريخ 07 سبتمبر 2019 عوضا عن قيمة استعمالها المقدّرة من قبل المحكمة في حدود 49,755 دينار.

وقد أفاد المترشح في إجابته الواردة على المحكمة بتاريخ 06 جولية 2020 بأنه "وقع إدراج مبلغ 4.046,404 دينار كاستهلاك كلي باعتبار أن تلك المعدات لم تعد صالحة للاستعمال..... وأنّ كل المعدات وأغلبها يقع تعويضها أكثر من مرتين فالعمل لا ينقطع وباستمرار وبكميات مرتفعة تنسخ الوثائق مما يحدث أعطاب متنوعة ومتعددة"

وفي نفس السياق، بلغت القيمة الجمالية للتبرعات العينية لفائدة المترشح عبد الكريم زبيدي والتي سجّلت المحكمة سوء تقدير قيمتها والتي من شأنها أن يتمّ طرحها من مجموع موارد المترشح ونفقاته لعدم تمكن المحكمة من التثبت من طريقة تقييمها ومصادقيتها 19,2 أ.د. تعلق بتقدير قيمة استعمال مستلزمات مكتبية وإعلامية بقيمة 5 أ.د. والتكفل بمصاريف زيارات القيروان وسيدي بوزيد على التوالي بقيمة 6,7 أ.د. و7,5 أ.د.

الجزء الرابع: استحقاق المنحة

في إطار الحرص على حسن استعمال المال العام وتوظيفه في الغايات التي منح لأجلها وترشيد الترشيحات أقرّ تنقيح القانون الانتخابي سنة 2017 إسناد منحة عمومية تقديرية يتم صرفها بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات وضبط قيمة المصاريف الانتخابية التي يتم اعتمادها من قبل محكمة المحاسبات في احتساب مبلغ المنحة العمومية المستحق بعد التأكد من استيفاء شروط استحقاقها.

وضبط القانون الانتخابي كما تمّ تنقيحه في سنة 2017 الشروط القانونية المستوجب احترامها من قبل المترشحين للحصول على المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية. وتتعلق هذه الشروط أساسا بالحصول على نسبة 3 % من الأصوات المصرح بها وبالالتزام بواجب ايداع الحسابات المالية ونشر مختصر لها بإحدى الجرائد اليومية في الأجل ووفق الصيغ المنصوص عليها بالقانون الانتخابي وبالتقيد عامة بالواجبات القانونية للحملة الانتخابية وتمويلها.

ويتضمّن هذا الجزء من التقرير ملاحظات تتعلّق بمدى التزام القوائم المترشّحة بالشروط القانونية التي قد تقصّيها من الحصول على التمويل العمومي وبتقدير المبلغ الأقصى للمنحة العمومية التي ستحمّلها ميزانية الدولة بخصوص الانتخابات الرئاسية لسنة 2019.

## I - الحرمان من المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية

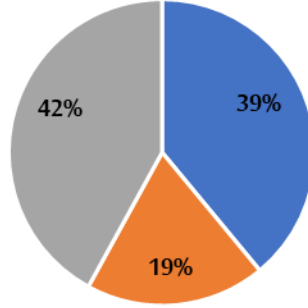
يمكّن الفصل 78 (جديد) من القانون الانتخابي المترشحين الذين تحصلوا على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرح بها بالدائرة الانتخابية والذين أودعوا حساباتهم لدى محكمة المحاسبات في الأجل القانونية بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات من الحصول على منحة عمومية تقديرية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية. وضبط القانون الانتخابي التزامات وجب احترامها للانتفاع بتمويل عمومي تتعلّق بنشر الحسابات المالية في الأجل ووفق الصيغ المنصوص عليها بالقانون الانتخابي فضلا عن احترام المترشح للواجبات القانونية المتعلقة بالحملة الانتخابية وتمويلها.

### أ - الحصول على الأقل على 3% من الأصوات

من بين 26 مترشحا للدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية 2019 تحصل 10 مترشحين على نسبة لا تقل عن 3% من الأصوات المصرح بها وعلى مجموع أصوات في حدود 3057911 صوتا من مجموع عام للأصوات بلغ 3372973 صوتا متحصّلين بذلك على النصيب الأوفر من الأصوات 99,66 %.

ويبرز الرسم البياني الموالي توزيع المترشحين حسب نسبة الأصوات التي تحسّلوا عليها:

### المرشحون للانتخابات الرئاسية 2019 السابقة لأوانها حسب نسبة الأصوات



- المرشحون الذين حصلوا على أكثر من 3% من الأصوات
- المرشحون الذين حصلوا على أكثر من 0,5% و أقل من 3% من الأصوات
- المرشحون الذين حصلوا على أقل من 0,5% من الأصوات

### ب- نشر الحسابات المالية

أوجب الفصل 87 من القانون الانتخابي على القوائم المترشحة نشر حساباتها المالية بإحدى الجرائد اليومية الصادرة في البلاد التونسية في ظرف شهرين من تاريخ إعلان النتائج النهائية للانتخابات وذلك وفق نموذج مختصر أعدته محكمة المحاسبات ووضعت على موقعها الإلكتروني. ويُجرم المترشح الذي يخالف هذه الأحكام من المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية طبق ما نصّ عليه الفصل 78 (جديد) من القانون الانتخابي.

وفي هذا الإطار ولئن قدّم 23 مترشحا لمحكمة المحاسبات المؤيدات الضرورية لإثبات نشر ملخص لحساباتهم المالية خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية فإنّ 5 مترشحين<sup>(1)</sup> من بينهم تولوا النشر خارج الأجال القانونية ولم يتول 3 مترشحين القيام بذلك على نحو ما اقتضاه القانون الانتخابي. كما يتضح من الملحق عدد 18.

ومن شأن عدم نشر ملخص للحساب في الأجال القانونية حرمان المترشحين من المنحة العمومية باعتبار مخالفتهم لإحدى قواعد شفافية تمويل الحملة الانتخابية.

(1) حمادي الجبالي ونبيل القروي ومحمد الهاشمي وحمادي ويوسف الشاهد وسيف الدين مخلوف.



كما تولّى 7 مترشحين من ضمن 10 مترشحين تحصلوا على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرح بها بعنوان الدورة الأولى إيداع حساباتهم ونشر ملخص منها في الأجال القانونية ووفق النموذج المعد في الغرض وهو ما يؤهلهم في صورة احترامهم لبقية الواجبات القانونية المتعلقة بالحملة الانتخابية وتمويلها للتمتع بمنحة عمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية. ويبرز الجدول الموالي المترشحين المعنيين بذلك :

المترشح	إيداع الحساب	إيداع ما يفيد النشر	نسبة الأصوات	استيفاء الشروط الدنيا
محمد المحرزي عبو	2019/11/18	نعم	3,63	نعم
عبير موسي	2019/11/15	نعم	4,02	نعم
محمد لطفي مرايحي	2019/11/14	نعم	6,56	نعم
عبد الفتاح مورو	2019/11/18	نعم	12,88	نعم
قيس سعيد	2019/11/12	نعم	18,4	نعم
أحمد الصافي سعيد	2019/11/11	نعم	7,11	نعم
عبد الكريم زبيدي	2019/11/15	نعم	10,73	نعم

وبخصوص الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية فقد أودع كل من المترشحين حساباتهما المالية في الأجال القانونية وقدمًا للمحكمة ما يفيد نشر ملخص للحساب المالي لحملتهما الانتخابية وفق النموذج المعد من قبل المحكمة وفي الأجال القانونية.

### ج- التزكيات

اقتضى الفصل 41 من القانون الانتخابي أن "تتم تزكية المترشح للانتخابات الرئاسية من عشرة نواب من مجلس نواب الشعب أو من أربعين من رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة أو من عشرة آلاف من الناخبين المرسمين والموزعين على الأقل على عشرة دوائر انتخابية على أن لا يقل عددهم عن خمسمائة ناخب بكل دائرة منها. ويمنع على أي مزكّ تزكية أكثر من مترشح".

وأوكل الفصل المذكور صلاحية التثبيت من قائمة المزكّين إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وفي هذا الإطار تولّت الهيئة ضبط إجراءات التزكية وذلك بموجب قرارها عدد 18 لسنة 2014 المؤرخ في 4 أوت 2014<sup>(1)</sup> كما تولّت بمقتضى المذكرة المؤرخة في 1 أوت 2019 تنظيم الإجراءات المتعلقة بعملية التثبيت من التزكيات الخاصّة بالانتخابات الرئاسية 2019 والتي تمّ بموجبها إحداث لجنة مركزية للإشراف تولّت أساسا مهمة استلام قوائم المزكّين من مكتب قبول الترشيحات في صيغتها الورقية والالكترونية وارسال نسخ ضوئية منها إلى لجنّتين فرعيتين للتدقيق محدثتين في الغرض تولّتا بالأساس التأكد من احترام المترشحين للشروط القانونية المذكورة بالفصل 41 من القانون الانتخابي.

(1) المتعلق بقواعد وإجراءات الترشح للانتخابات الرئاسية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 18 لسنة 2019 المؤرخ في 14 جوان 2019.

وفي هذا الإطار بلغ عدد مطالب الترشح للانتخابات الرئاسية المودعة لدى الهيئة 97 مطلباً تولّت الهيئة قبول 26 مطلب منهم بصفة أولية<sup>(1)</sup> يتوزعون بين 11 مطلباً من مترشح للانتخابات الرئاسية تحصّل على تزكيات من قبل نواب الشعب و15 مطلباً تمّ في شأنه تقديم تزكيات من قبل ناخبين.

ومكّن فحص الهيئة لقائمت المزكّين المتعلقة بالمترشحين الذين تمّ تزكيتهم من قبل الناخبين وذلك اعتماد على منظومة إعلامية تمّ تطويرها للغرض من الوقوف على اخلالات تمثّلت أساساً في تضمّن قائمت المزكّين أسماء تولوا تزكية أكثر من مترشح أو تولوا تزكية نفس المترشح أكثر من مرّة واحدة علاوة على عدم توقّر صفة الناخب في بعض المزكّين ضرورة أنهم غير مسجّلين بسجّل الناخبين فضلاً عن تسجيل اخلالات أخرى تعلّقت بأخطاء في بطاقات هوية المزكّين وعدم تطابق البيانات الشخصية للمزكي مع بطاقة الهوية وغياب توقيع المزكي. ويبيّن الملحق عدد 19 توزيع الاخلالات المذكورة حسب المترشحين.

وقد أفرزت إعادة فحص التزكيات من قبل المحكمة على الوقوف على بعض اختلافات مع النتائج التي وقفت عليها الهيئة دون أن يكون لها تأثير على العدد المطلوب من التزكيات. وشملت هذه الاختلافات خاصة عدد المزكّين أكثر من مرّة لنفس المترشح وعدد المزكّين الذين لا تتوفر فيهم صفة الناخب كما يتضح من الجدول الموالي :

البيان	حسب الهيئة	حسب المحكمة	الفارق
غير مرسوم بسجل الناخبين	20190	29340	9150
تزكيات متكررة لنفس المترشح	13439	17011	3572
مزكي قام بتزكية أكثر من مترشح واحد	6054	6326	272

وأدى طرح أسماء المزكّين الذين شابت تزكياتهم اخلالات إلى تقليص عدد التزكيات بالنسبة إلى 5 مترشحين دون العدد القانوني المستوجب لقبول الترشيحات.

كما اتضح خلال المرحلة الأولية من التأكد من صحّة التزكيات وخلافا لما نصّت عليه الفقرة الأولى من الفصل 41 من القانون الانتخابي عدم احترام 6 مترشحين لتوزّع الناخبين المزكّين على 10 دوائر انتخابية على الأقل لا يقلّ عدد التزكيات فيها عن 500 تزكية بكل دائرة.

ولتجاوز الاخلالات المذكورة وتحديد قائمة المترشحين للانتخابات الرئاسية المقبولين نهائياً<sup>(2)</sup> تولّت الهيئة مراسلة المترشحين المعنيين وتمكينهم من تصحيح توزّع تزكياتهم وتوفير العدد القانوني منها

(1) محضر جلسة مداوات مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 14 أوت 2019.

(2) قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 26 لسنة 2019 المؤرخ في 31 أوت 2019 المتعلق بنشر قائمة المترشحين المقبولين نهائياً للانتخابات الرئاسية لسنة 2019.

وذلك تطبيقا لمقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل 41 من القانون الانتخابي والفصل 14 من قرار الهيئة عدد 18 لسنة 2014 المؤرخ في 4 أوت 2014 سابق الذكر. ويبين الملحق عدد 20 تفصيل العدد الصافي للمزكين مستوفي الشروط.

وضمنا لشفافية عملية التزكية تولّت الهيئة تشغيل خدمة إطلاع عبر منظومة الهاتف الجوال (USSD) تمكّن الناخبين عند طلب معرفة مكتب الاقتراع من اسم المترشح الذي تمّت تزكيته من قبلهم إن وجد. ولئن تمّ استخدام هذه الخدمة 9.624,756 مرّة وذلك خلال الفترة الممتدة من 02 أوت 2019 إلى 15 سبتمبر 2019 إلاّ أنّها لم تسفر عن تلقي اعتراضات لدى الهيئة حول سلامة الترشح كما لم تساعد الهيئة على معرفة الناخبين الذين تمّ ادراج هوياتهم ضمن التزكيات دون علمهم.

وفي المقابل مكّنت هذه الخدمة عدد من الناخبين من اكتشاف إدراج أسمائهم وإمضاءات عنهم بقائمت مزكين دون علمهم وتولوا تقديم شكايات جزائية في شأنها بلغ عددها 69 شكاية تعلّقت بما عدده 13 مترشحا للانتخابات الرئاسية<sup>(1)</sup> ويبرز الملحق عدد 21 تفصيل ذلك.

ولئن تولّت الهيئة مراسلة وزارة العدل<sup>(2)</sup> بتاريخ 19 أوت 2019 لمتابعة مآل الشكايات المذكورة فإنّ قصر آجال البتّ في صحّة قائمت المزكين لا يمكّن الهيئة من أخذ مآل الشكايات المذكورة بعين الاعتبار عند ضبط قائمة المترشحين للانتخابات الرئاسية المقبولين نهائيا كما من شأنه أن يؤدي إلى قبول الهيئة ترشحات قد تكون معيبة إذا ما تم القضاء بعدم صحّتها.

وحيث أنّ مآل الشكايات المقدّمة قد يؤثر في مدى احترام المترشحين للواجبات القانونية المتعلقة بالحملة الانتخابية وتمويلها. وحيث تقتضي أعمال التحقيق التي تؤمّمها محكمة المحاسبات في إطار مهامها الأخذ بعين الاعتبار مآل التداعي الجزائي عند تقدير مدى استيفاء المترشحين للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 لشروط التمتع بالمنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية تولت محكمة المحاسبات مراسلة وزارة العدل<sup>(3)</sup> قصد الحصول على مآل الشكايات الجزائية حتى تتمكن من انجاز المهام المضبوطة بمقتضى الفصل 97 من القانون الانتخابي.

ومن شأن مراجعة القانون الانتخابي وإفراد هذه الشكايات بإجراءات وأجال خاصّة تمكّن من البتّ فيها في أقصر الأجال أن يساعد على مزيد إحكام مراقبة عملية الترشح للانتخابات الرئاسية

<sup>(1)</sup> استنادا لعدد 3 مراسلات صادرة عن وزارة العدل ومضمّنة بمكتب الضبط المركزي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات تحت عدد 4338 و4339 بتاريخ 13 سبتمبر 2019 وتحت عدد 4963 بتاريخ 10 أكتوبر 2019.

<sup>(2)</sup> مراسلة صادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 19 أوت 2019 مضمّنة بمكتب الضبط المركزي للهيئة تحت عدد 2019/1325.

<sup>(3)</sup> مراسلة صادرة عن محكمة المحاسبات بتاريخ 29 جوان 2020 تحت عدد ص/138/01/2020.

ضرورة أنّ صحة التزكيات شرط من شروط قبول الترشح واستحقاق المنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية في صورة استيفاء الشروط القانونية للحملة الانتخابية وتمويلها.

## II- تقدير المبلغ الأقصى للمنحة العمومية بعنوان الانتخابات الرئاسية

2019

أوكل الفصل 78 (جديد) من القانون الانتخابي لمحكمة المحاسبات مهمة ضبط قيمة المصاريف الانتخابية بالنسبة إلى كل مترشح تتوفر فيه الشروط القانونية للانتفاع بالمنحة بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية. وتعتمد هذه القيمة في احتساب مبلغ المنحة العمومية المستحق.

كما ضبط كلّ من الفصل 3 من القانون الانتخابي والفصل 37 (جديد) من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه<sup>(1)</sup> العناصر المحددة للصبغة الانتخابية للنفقات والمتمثلة أساساً في تاريخ التعهد بالنفقة أو دفعها وتاريخ ومكان استهلاكها والغاية من تأديتها.

وأفضت الأعمال الرقابية للمحكمة إلى أنّه من بين المصاريف التي أنجزها المترشحون الذين استجابوا للشروط الأولية لاسترجاع النفقات الانتخابية والمذكورة سالفاً (7 مترشحون بعنوان الدورة الأولى ومترشحان بالنسبة إلى الدورة الثانية)<sup>(2)</sup>، بلغت النفقات غير الانتخابية لما قدره 120,230 أ.د. لا يمكن للمترشحين المذكورين الحصول على منحة عمومية بعنوانها. وبالتالي ترتفع النفقات الانتخابية لهؤلاء المترشحين (7 بعنوان الدورة الأولى و2 بعنوان الدورة الثانية) ما قيمته 2.698,078 أ.د.

وضبط الفصل 78 من القانون الانتخابي والأمر الحكومي عدد 754 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أوت 2019<sup>(3)</sup> سقف التمويل العمومي بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية باعتبار خمسة وعشرون ديناراً عن كل ألف ناخب مرسّم على المستوى الوطني في الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية وخمسة عشر ديناراً عن كل ألف ناخب مرسّم على المستوى الوطني في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية.

(1) كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017.

(2) أحمد الصافي سعيد ومحمد لطفي المرامي وعبد الكريم زيدي وقيس سعّيد وعبير موسي ومحمد المحرزي عبو وعبد الفتاح مورو بالنسبة إلى الدورة الأولى وقيس سعّيد ونبيل القروي بالنسبة إلى الدورة الثانية.

(3) المتعلّق بتحديد السقف الجملي للإنفاق على الحملة الانتخابية وسقف التمويل الخاص وتحديد سقف التمويل العمومي وضبط شروطه وإجراءاته بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية لسنة 2019.

ويبلغ سقف التمويل العمومي المحدد تباعا بالنسبة إلى الدورة الأولى والدورة الثانية للانتخابات الرئاسية 2019 كما ضبطته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ونشرته بموقعها على الواب ما قدره على التوالي 176.864 د و 106.118 د.

وطبقا لأحكام القانون الانتخابي، لا يمكن أن تتجاوز قيمة المنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية في كل الحالات مبلغ التمويل الذاتي الفعلي للمرشح ومبلغ مصاريفه الانتخابية. وفي هذا الإطار تم الوقوف على وضعيتين مختلفتين لضبط المبلغ الأقصى للتمويل العمومي المخول لكل مترشح كما يلي :

- تجاوزت قيمة الموارد الذاتية والنفقات الانتخابية لمرشحين<sup>(1)</sup> اثنين المبلغ الأقصى للمنحة العمومية كما تم ضبطه بمقتضى الأمر الحكومي عدد 754 لسنة 2019 مما يخول لهما الحصول على تمويل عمومي في حدود السقف المحدد بالنسبة إلى الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية 2019 ومبلغه 176.864 د لكل منهما أي ما مجموعه 353.728 د .

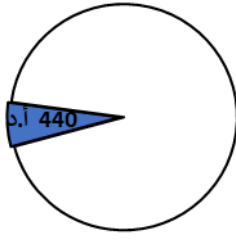
- تبلغ القيمة الجمالية القصوى للتمويل العمومي المخول لستة مترشحين<sup>(2)</sup> يقل تمويلهم الذاتي عن المبلغ الأقصى للمنحة العمومية المحدد بمقتضى الأمر الحكومي عدد 754 لسنة 2019 وعن قيمة نفقاتهم الانتخابية ما قدره 85,758 أ.د وهو ما يتطابق مع المبلغ الجملي للتمويل الذاتي للمترشحين المذكورين.

وبالتالي يقدر بصفة أولية المبلغ الأقصى للتمويل العمومي المخول لسبعة مترشحين<sup>(3)</sup> أودعوا حساباتهم المالية بالنسبة للدورة الأولى ومرشحين خلال الدورة الثانية لدى محكمة المحاسبات في الأجال القانونية وتحصلوا على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرح بها واحترموا الأحكام المتعلقة بنشر حساباتهم المالية إلى حوالي 440 أ.د وهو ما يمثل نسبة 6,27% من المبلغ الجملي لإنفاق المترشحين البالغ 7.009 أ.د (في حدود 6.873 أ.د بالنسبة إلى الدورة الأولى و 136 أ.د بالنسبة إلى الدورة الثانية) مثلما بيّنه الرسم الموالي :

(1) أحمد الصافي سعيد ومحمد لطفي مرايحي بعنوان الدورة الأولى من الانتخابات.

(2) عبد الكريم زيدي وعبيد موسى ومحمد المحرزي عبو وعبد الفتاح مورو (عن الدورة الأولى) ونبيل القروي (عن الدورة الثانية) وقيس سعيد (عن الدورتين الأولى والثانية).

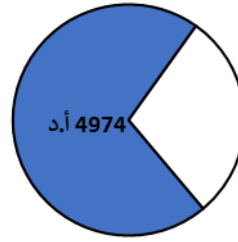
(3) علما أنّ كلّ من المترشح عبد الكريم زيدي وقيس سعيد (الدورة الأولى) والمترشح نبيل القروي (الدورة الثانية) ثبت من خلال فحص حساباتهم المالية المودعة لدى المحكمة عدم تقديمهم لأي تمويل ذاتي نقدي أو عيني وهو ما يجعل من مبلغ المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية الذي يخول لهم استرجاعه يساوي صفر دينار.



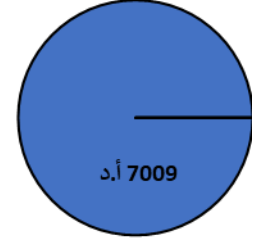
7 مترشّحون (الدورة الأولى)  
مترشّحان (الدورة الثانية)



7 مترشّحون (الدورة الأولى)  
مترشّحان (الدورة الثانية)



10 مترشّحون (الدورة الأولى)  
مترشّحان في الدورة الثانية



26 مترشّحا (الدورة الأولى)  
مترشّحان (الدورة الثانية)

المبلغ الأقصى للتمويل العمومي	المبلغ الجملي لإنفاق المترشّحين المتحصّلين على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرّح بها والذين التزموا بالأحكام المتعلقة بنشر حساباتهم	المبلغ الجملي لإنفاق المترشّحين اللذين تحصلوا على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرّح بها	المبلغ الجملي لإنفاق المترشّحين للانتخابات الرئاسية لسنة 2019
-------------------------------	--	--	---

وستتولّى المحكمة في إطار ممارستها لسلطتها القضائية تقييم أهمية الإخلالات المرتكبة بخصوص تحصيل موارد المترشّحين وإنجاز نفقاتهم وتقدير أثرها على مصداقية حساباتهم المالية وعلى ضبط مبلغ المنحة العمومية المستحق.

الملاحق

ملحق عدد 1 : المترشّحون الذين تولوا إيداع حساباتهم في الأجال القانونية

ع/ر	اسم المترشح	نسبة الأصوات المتحصل عليها (%)	تاريخ تقديم الحساب
1	محمد لطفي المرابي	6,56	2019/11/14
2	محسن مرزوق	0,22	2019/11/11
3	محمد المحرزى عبو	3,63	2019/11/18
4	عمر منصور	0,30	2019/11/18
5	حاتم بولبيار	0,11	2019/11/18
6	يوسف الشاهد	7,38	2019/11/14
7	محمد الهاشبي حامدي	0,75	2019/10/24
8	محمد الصغير نوري	0,23	2019/11/15
9	المهدي جمعة	1,82	2019/11/07
10	نبيل القروي (الدور الأولى)	15,58	2019/11/07
11	عبيد موسى	4,02	2019/11/15
12	إلياس الفخفاخ	0,34	2019/11/15
13	حمادي الجبالي	0,14	2019/11/18
14	قيس سعّيد	18,40	2019/11/12
15	الناجي جلول	0,21	2019/11/18
16	محمد المنصف المرزوقي	2,97	2019/11/18
17	حمّة الهمامي	0,69	2019/11/18
18	أحمد الصافي سعيد	7,11	2019/11/18
19	عبد الكريم زيبيدي	10,73	2019/11/15
20	سلمه اللومي	0,15	2019/11/14
21	سليم الرياحي	0,13	2019/11/12
22	عبد الفتاح مورو	12,88	2019/11/18
23	منجي الرحوي	0,81	2019/11/18
24	سعيد علي مروان العايدي	4,37	2019/11/18
25	عبيد بريكي	0,17	2019/11/18
26	سيف الدين مخلوف	0,3	2019/11/18



ملحق عدد 2 : الإخلالات المتعلقة بمسك سجل المداخيل والنفقات خلال الدورة الأولى من

الانتخابات الرئاسية 2019

ع/ر	اسم المترشح	عدم التنصيص على مراجع وثائق الإثبات	تسجيل معطيات مغايرة لوثائق الإثبات	سجل يتضمن شطب	تسجيل المعطيات مُجمّعة	عدم احترام التسلسل الزمني	عدم شمولية السجل	سجل غير مؤشّر من الهيئة
1	محمد لطفي المراهي			*				
2	محسن مرزوق	*	*				*	
3	المهدي جمعة						*	
4	حمادي الجبالي						x	
6	الناجي جلّول		*					
7	محمد المنصف		*					
8	حمّة الهمامي							*
9	أحمد الصافي سعيد		*		*			
1	سلمه اللومي		*					
1	عبد الكريم زيبيدي		*					
1	منجي الرحوي				*	*	*	
1	سعيد علي مروان	*					*	
1	عبيد بريكي		*					
1	قيس سعيد		*					

ملحق عدد 3 : الجمعيات التي امتنعت عن الإجابة على الاستبيان الموجّه لها  
من قبل محكمة المحاسبات

ع/ر	الجمعيات التي تمت مراسلتها من قبل المحكمة ولم تقدّم إجابة
1	جمعية التنمية المحلية والتعاون الاجتماعي
2	مرصد شاهد لمراقبة الانتخابات وعدم التحولات الديمقراطية
3	جمعية نحن نحب سوسة
4	جمعية نواران الخيرية
5	Echos Electric
6	رابطة الناخبات التونسيات
7	منظمة العفو الدولية بشمال إفريقيا
8	المركز الدولي للعدالة الانتقالية بتونس
9	Réseau AMEN ENFANCE Tunisie
10	SEARCH FOR COMMON GROUND
11	جمعية تسيير للاستشارة
12	جمعية مواطنة وتنمية مستدامة
13	الجمعية التنموية بقفصة الجنوبية
14	Handicap international
15	جمعية لم الشمل
16	جمعية التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجرجيس
17	جمعية أمل للعائلة والطفل
18	جمعية مسارات نسائية
19	جمعية أس أو أس بيئة
20	Open society foundations
21	جمعية الخط بتونس
22	المركز التونسي المتوسطي
23	المعهد العربي لحقوق الانسان
24	جمعية أصوات نساء تونس
25	الجمعية التونسية للشبان والعلم
26	جمعية ناس الفن
27	الجمعية التونسية للصحة الانجابية
28	الجمعية التونسية للحراك الثقافي بالرقاب
29	جمعية البوصلة تونس
30	تونسيو الضفتين بعين زغوان
31	تونس أرض اللجوء
32	شبكة دستورنا
33	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
34	الجمعية التونسية للمالية الاسلامية
35	La représentation nationale de l'ONG santé sud en Tunisie
36	عيش تونس

ملحق عدد 4 : أهم نسب التغطية الإعلامية لفائدة المترشحين للانتخابات الرئاسية 2019

الصحافة المكتوبة والالكترونية				الاعلام السمعي البصري							المترشح	
نسبة تغطية الصحافة للمترشح				نسبة تغطية الاذاعة للمترشح			اجمالي تغطية القنوات الاذاعية للمترشح	نسبة تغطية القناة للمترشح				اجمالي تغطية القنوات التلفزية للمترشح
الصحف الالكترونية	الأنوار	La presse	Le quotidien	موزاييك أف أم	جوهرة أف أم	إذاعة اكسبراس أف أم		الحوار	التاسعة	قرطاج +		
%9,48	%18	11%	%0	%5,1	%7,16	%0,13	2 ساعات ونصف	%13	%3,90	%1,20	6 ساعات	عيد الكريم زبيدي
%13,43	17%	%11	%13	%6,05	%5,05	%3,44	2 ساعات و52 دقيقة	%1,50	%9	%1	6 ساعات	يوسف الشاهد
%5,82	%9	-	%6,36	%0,2	%4,81	%4,70	ساعة و55 دقيقة	11%	%0,20	%4	3 ساعات	سليم الرياحي
%7,53	%26	-	%10,84	%3,21	%0,71	%4,90	2 ساعات	%4,69	0	%3	3 ساعات ونصف	نبيل القروي
%4,8	-	%4,13	%4,10	%1,85	%1	%4,90	3 ساعات و21 دقيقة	%1,43	%6,70	%9	6 ساعات	محمد منصف المرزوقي
%6,34	%15		%5,57	%4,96	%1	%0,50	ساعة و55 دقيقة	%1,77	%5,30	%9	7 ساعات	عبد الفتاح مورو
-	-	-	-	%4,97	%0,7	%4,46	2 ساعات و52 دقيقة	%2,03	%7,40	%6	7 ساعات	صافي سعيد
-	-	-	-	%4,49	%5,32	%5,10	4 ساعات	%1,50	%3,80	%5	4 ساعات	محمد المحرزي عبو
-	-	-	-	%2,8	%4,16	-	4 ساعات	%8,32	%5,60	%1	4 ساعات	محسن مرزوق
-	-	-	-	%2,32	%5,88	-	4 ساعات	%7,88	%3,50	%1	4 ساعات ونصف	حمّة الهمامي
-	-	%8,03	-	%2,44	%5,7	%5,32	4 ساعات	%1,80	%5,70	%5	4 ساعات و48 دقيقة	مهدي جمعة
-	-	-	-	%3,84	%3,98	%4,40	3 ساعات	%1,60	%6,60	%4	5 ساعات	سيف الدين مخلوف
-	-	-	-	%4,66	%5,58	%4	3 ساعات	%8,65	%1,60	%5	4 ساعات و48 دقيقة	حمادي الجبالي
-	-	%4,22	-	%3,86	%5,9	%5	4 ساعات	%1,50	%3,50	%5	6 ساعات و45 دقيقة	حاتم بولبيار
-	-	-	-	%0,08	%0,69	%0,10	ساعة ونصف	%1,43	%1,02	%1	2 ساعات ونصف	قيس سعيد

ملحق عدد 5 : تقدير القيمة المالية للدعاية عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية

ع/ر	القناة التلفزيونية	البرنامج	نوع الخرق	التاريخ	قرار الهيئة	تقدير القيمة المالية (د) <sup>(1)</sup>
<b>الدورة الأولى</b>						
1	قناة تلفزة تي في	أخبار اليوم	إشهار سياسي لفائدة عبد الكريم زيبيدي	02 سبتمبر 2019	خطية مالية قدرها 10 أ.د.	10.925
2	قناة تونسنا	سبور تونسنا	إشهار سياسي لفائدة يوسف الشاهد	02 سبتمبر 2019	خطية مالية قدرها 10 أ.د.	9.350
3	قناة الحوار التونسي	حوار خاص	إشهار سياسي لفائدة سليم الرياحي	04 سبتمبر 2019	خطية مالية قدرها 50 أ.د.	35.100
4	قناة حنبعل	بث اجتماعات شعبية	إشهار سياسي لفائدة يوسف الشاهد	08 سبتمبر 2019	خطية مالية قدرها 20 أ.د.	45.283
			إشهار سياسي لفائدة عبد الكريم زيبيدي	09 سبتمبر 2019		
			إشهار سياسي لفائدة محمد المحرز عبو.	10 سبتمبر 2019		
5	قناة نسمة	رئاسيات 2019: الشعب في قرطاج	إشهار سياسي لفائدة نبيل القروي	13-10 سبتمبر 2019	خطية مالية قدرها 40 أ.د.	126.825
6	قناة الزيتونة	تقارير إخبارية-تغطية الحملة	إشهار سياسي لفائدة عبد الفتاح مورو	13-11 سبتمبر 2019	خطية مالية قدرها 10 أ.د.	54.025
			إشهار سياسي لفائدة عبد الفتاح مورو	13-12 سبتمبر 2019		
7	قناة الزيتونة	ومضة إعلانية لبرنامج "الحصاد السياسي"	إشهار سياسي لفائدة عبد الفتاح مورو	13-12 سبتمبر 2019	خطية مالية قدرها 20 أ.د.	
8	قناة الحوار التونسي	حوار خاص مع عبد الكريم زيبيدي-في البرنامج	إشهار سياسي لفائدة عبد الكريم زيبيدي ودعاية مضادة	13 سبتمبر 2019	خطية مالية قدرها 100 أ.د.	171.000
<b>الدورة الثانية</b>						
9	قناة نسمة	ناس نسمة نيوز	إشهار سياسي لنبيل القروي ودعاية مضادة ضد قيس سعيد	24 سبتمبر 2019	خطية مالية قدرها 80 أ.د.	11.733

(1) مراسلة التلفزة التونسية عدد 2020/02/1313 واردة بتاريخ 28 ماي 2020 ومراسلة عدد 2020/02/1564 واردة بتاريخ 16 جوان 2020.

وتم تقدير القيمة المالية لاستغلال وسائل الإعلام البصرية من قبل التلفزة التونسية حسب المنهجية التالية: إعتداد تعريف القناة الوطنية الأولى، كل ومضة تتجاوز الستين ثانية تعتبر «Publireportage» وبالتالي تحتسب الدقيقة الأولى كاملة وبقية المدة الزمنية نصفها، لم يتم احتساب كلفة إنتاج المادة التي تم بثها. وتم تقدير القيمة المالية من قبل الإذاعة التونسية بالإعتماد على تعريف بث الومضات الإشهارية في الإذاعة الوطنية خلال وقت الذروة (الأعلى سعرا) وذلك نظرا لتغطيتها لكامل تراب الجمهورية.

ملحق عدد 6 : اختلافات في تعداد الصفحات التي استعملت كأداة للقيام بالحملة الانتخابية  
الرئاسية الخاصة بكلّ مترشح

عدد الصفحات حسب المجتمع المدني	عدد الصفحات حسب هيئة الانتخابات	عدد الصفحات حسب الوكالة	المترشح
22	14	30	قيس سعّيد
22	-	3	نبيل القروي
11	-	2	عبد الفتاح مورو
38	-	1	عبد الكريم زيبيدي
42	-	2	يوسف الشاهد
-	-	1	احمد صافي سعّيد
36	-	1	مهدي جمعة
-	-	2	حمّة الهمامي
-	1	1	محسن مرزوق
-	1	1	عبيد بريكي
-	-	2	سليم الرياحي
-	1	1	محمد الهاشبي حامدي
7	-	-	الناجي جلول
4	3	-	سلمه اللومي
2	1	-	عبير موسي
1	-	-	حمّة الهمامي
3	-	-	لطفي المرابيحي
3	1	-	محمد المحرزّي عبو
1	-	-	محمد المنصف المرزوقي
1	-	-	منجي الرحوي
4	-	-	سيف الدين مخلوف
<b>197</b>	<b>22</b>	<b>47</b>	<b>المجموع</b>

ملحق عدد 7 : عدد المشرفين على الصفحات غير الرسمية وتعدد توزيعهم الجغرافي

ع/ر	المترشح	عدد الصفحات	عدد المشتركين	التوزيع الجغرافي للمشرفين على الصفحات
1	قيس سعّيد	30	3045466	85 بتونس
				1 بتركيا
				24 بفرنسا
				1 بألمانيا
				1 بكندا
				2 بالولايات المتحدة الأمريكية
				1 بالصين
				3 بالسعودية
				2 بإيطاليا
2	نبيل القروي	3	587613	35 بتونس
				2 برومانيا
				1 تشيكوسلوفاكيا
3	عبد الفتاح مورو	2	26030	9 فرنسا
				4 تركيا
4	عبد الكريم زبيدي	1	177	1 تونس
5	يوسف الشاهد	2	227916	2 تونس
				1 ايطاليا
6	احمد صافي سعيد	1	133874	13 تونس
				1 فرنسا
7	مهدي جمعة	1	3228	4 فرنسا
				2 تونس
8	حمّة الهمامي	2	126628	3 تونس
				7 فرنسا
9	محسن مرزوق	1	5240	2 تونس
10	عبيد بريكي	1	17660	3 تونس
				1 فرنسا
11	سليم الرياحي	2	1223390	5 تونس
				13 فرنسا
				1 بلجيكا
				1 الولايات المتحدة الأمريكية
12	محمد الهاشمي حامدي	1	810440	1 تونس
				1 المملكة المتحدة الأمريكية

ملحق عدد 8 : المترشحون للانتخابات الرئاسية الذين استعملوا منشورات مدعومة ضمن الصفحات

المصّحّ بها

مترشح	صفحة الفايسبوك	عدد المنشورات المدعومة في كل صفحة	مجموع المنشورات المدعومة لكل مترشح
يوسف الشاهد	Youssef Chahed Officiel	30	37
	Go Djo	3	
	Soutenons Youssef Chahed	4	
مهدي جمعة	مهدي جمعة 2019	30	30
محمد المحرزي عبو	محمد عبو - Mohamed Abbou	18	18
محسن مرزوق	Officiel.MohsenMarzouk	12	12
محمد الصغير نوري	الدكتور – Mohamed Sghaier NOURY والمهندس محمد الصغير نوري	10	10
عبد الفتاح مورو	عبد الفتاح مورو Mourou Abdelfattah	10	10
سليم الرياحي	سليم الرياحي SlimRiahi	8	8
حمّة الهمامي	Hamma.Hammami.Officiel	7	7
عمر منصور	AmorMansour	6	6
حمادي الجبالي	M.Hamadi.Jebali	4	4
محمد المنصف المرزوقي	Dr Marzouki Moncef	2	4
	تونس أخرى	2	
الناجي جلول	NejiJaloul	3	3
لطفى المراهي	lotfi.mraih	3	3
سعيد علي مروان العايدي	saidaidi	2	2
حاتم بولبيار	Hatem-Boulabiar	2	2
عبد الكريم زيبيدي	عبد الكريم زيبيدي-AbdelkarimZbidi	2	2
مجموع الصفحات المدعومة	19	مجموع المنشورات المدعومة	158

ملحق عدد 9 : مترشّحون للانتخابات الرئاسية لم يقدّموا للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ما يثبت  
تحملهم نفقات دعم الصفحات الالكترونية

ع/ر	اسم المترشح	المرجع
1	أحمد صافي سعيد	مراسلة واردة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 30 أوت 2019 وتحت عدد 2019/3844.
2	حمادي الجبالي	مراسلة واردة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 29 أوت 2019 وتحت عدد 2019/3840.
3	حمّة الهمامي	مراسلة واردة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 30 أوت 2019 وتحت عدد 2019/3865.
4	سلمه اللومي	مراسلة الكترونية بتاريخ 12 سبتمبر 2019.
5	سيف الدين مخلوف	مراسلة واردة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 30 أوت 2019 وتحت عدد 2019/3901.
6	عبد الفتاح مورو	مراسلة واردة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 04 سبتمبر 2019 وتحت عدد 2019/4031.
7	عمر منصور	مراسلة واردة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 30 أوت 2019 وتحت عدد 2019/3892.
8	محمد الصغير نوري	مراسلة واردة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 10 سبتمبر 2019 وتحت عدد 2019/4145.
9	محمد المنصف المرزوقي	مراسلة واردة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 03 سبتمبر 2019 وتحت عدد 2019/3992.
10	محمد الهاشي حامدي	مراسلة واردة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 04 سبتمبر 2019 وتحت عدد 2019/4070.
11	الناجي جلول	مراسلة واردة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 30 أوت 2019 وتحت عدد 2019/3896.



ملحق عدد 10 : المنشورات المدعومة على الصفحات غير المصرح بها من قبل المترشحين

المرشح	صفحة الفيسبوك	عدد المنشورات المدعومة في كل صفحة	مجموع المنشورات المدعومة لكل مترشح
نبيل القروي	Karoui Nabil - نبيل القروي	41	81
	Karoui Nabil avec Tous تونس كلها مع نبيل القروي	40	
يوسف الشاهد	Place aux jeunes	6	60
	Djo président	4	
	بوليتيكا Politica Tunisienne	1	
	تحيا تونس TahyaTounes	49	
سلمه اللومي	Elle en Tunisie	12	55
	نساء بلادي نساء ونصف	10	
	24/24	1	
	يا امرأة دعم المرأة	26	
	سلمه اللومي الرقيق ElloumiRekik Salma	6	
سليم الرياحي	SlimRiahi- سليم الرياحي	11	20
	حرجة الوطن الجديد -الصفحة الرسمية	9	
عبد الكريم زيبيدي	Zbidi 10	2	16
	Général Zbidi	1	
	صفاقس تدعم ترشح عبد الكريم زيبيدي	1	
	ZbidiAbdelkarim notre futur Président -	7	
	عبد الكريم زيبيدي رئيس المستقبل	1	
	MeskinaTounes – مسكينة تونس	1	
عبد الكريم زيبيدي رئيسا للجمهورية	4		
الهاشمي حامدي	د.محمد الهاشمي حامديMohamed ElhachmiHamdi .Dr	10	10
إلياس الفخفاخ	إلياس الفخفاخ - ElyesFakhfakh	12	12
قيس سعيد	من أجل مساندة قيس سعيد في حملته الانتخابية الصفحة الرسمية	7	7
عبيد بريكي	عبيد البركي الصفحة الرسمية -Abid Briki	4	4
عبير موسي	الصفحة الرسمية لرئيسة الحزب الدستوري الحر -Abir Moussi	3	3
محمد المنصف المرزوقي	المستقبل يجمعنا	2	2
حمادي الجبالي	حمادي الجبالي: مرشح الانتخابات الرئاسية 2019	2	2
مهدي جمعة	مهدي جمعة رئيس تونس 2019	1	1
منجي الرحوي	الكحالة jendouba News Ghardima	1	1
مجموع الصفحات المدعومة	28	مجموع المنشورات المدعومة	273

ملحق عدد 11: الدعاية الانتخابية خلال الصمت الانتخابي

عدد المخالفات على صفحات الفايسبوك غير المصحح بها	عدد المخالفات على صفحات الفايسبوك المصحح بها	المرشح
12	16	مهدي جمعة
59	12	يوسف الشاهد
3	11	محمد المنصف المرزوقي
-	8	سيف الدين مخلوف
-	7	محسن مرزوق
-	5	الناجي جلول
9	2	عبد الفتاح مورو
-	1	منجي الرحوي
3	1	حمادي الجبالي
-	1	محمد المحرزى عبو
-	1	لطفى المرامي
-	2	الصافي سعيد
-	2	سعيد علي مروان العايدي
183	-	سلمه اللومي
59	-	نبيل القروي
44	-	عبد الكريم زبيدي
25	-	قيس سعید
3	-	سليم الرياحي
3	-	عبير موسي
2	-	إلياس الفخفاخ
3	-	عبيد بريكي
92	4	نبيل القروي (الدور الثاني)
143	-	قيس سعید (الدور الثاني)
551	73	المجموع

ملحق عدد 12 : المترشحون الذين لم يودعوا موارد بالحساب البنكي الوحيد

ع/ر	اسم المترشح	موارد نقدية لم يتم ايداعها بالحساب البنكي الوحيد (المبلغ بالدينار)	مجموع الموارد النقدية للمترشح (المبلغ بالدينار)	النسبة (%)
1	محمد لطفي المرابي	50 070,000	282 800,200	17,71
2	محسن مرزوق	3 100,000	141 100,000	2,20
3	عمر منصور	6 180,000	6 239,500	99,05
4	إلياس الفخفاخ	48 316,000	76 166,000	63,44
5	حمادي الجبالي	500,000	500,000	100
6	سعيد علي مروان العايدي	7 540,430	22 820,430	33,04
7	سيف الدين مخلوف	6 500,000	22 000,000	29,55
8	منجي الرحوي	1 435,000	321 675,000	0,45
9	عبيد بريكي	32 070,000	62 570,000	51,25
10	أحمد الصافي سعيد	225 000,000	225 000,000	100
11	سليم الرياحي	8 500,000	8 500,000	100
12	عبد الفتاح مورو	414 744,000	963 694,000	43,04
	<b>المجموع</b>	<b>803 955,430</b>	<b>2 133 065,130</b>	<b>37,69</b>

ملحق عدد 13 : النفقات التي لا تكتسي صبغة انتخابية وتوزيعها بين المترشحين

النسبة %	مجموع النفقات بالدينار	المجموع بالدينار	مبلغ النفقات التي لا تكتسي صبغة انتخابية بالدينار		اسم المترشح	ع/ر
			نفقات لا تهدف إلى نيل ثقة الناخب	نفقات تم التعهد بها أو استهلاكها ودفعتها خارج فترة الحملة الانتخابية		
50	28 944,80	14 472,40	13 535,00	937,4	محمد لطفي المرامي	1
0,89	323 472,33	2 875,71	421,72	2 453,99	محمد المحرزي عبو	2
1,89	1 397 252,88	26 440,87	4 343,98	22 096,89	يوسف الشاهد	3
10,62	56 518,89	6 000,00	0	6 000,00	محمد الهاشحي حامدي	4
1,93	24 573,30	475	35	440	محمد الصغير نوري	5
0,02	517 000,00	78,85	78,85	0	المهدي جمعة	6
9,38	724 694,18	67 981,60	54 000,00	13 981,60	نبيل القروي	7
3,38	206 009,29	6 955,71	1 950,20	5 005,51	عبيد موسى	8
7,48	32 706,30	2 445,64	0	2 445,64	حمادي الجبالي	9
3,16	18 965,25	600	0	600	قيس سعّيد	10
16,77	12 697,56	2 128,78	30	2 098,78	الناجي جلّول	11
17,06	255 403,83	576,37 43	42 939,87	636,5	أحمد الصافي سعيد	12
3,15	132 223,15	4 161,13	0	4 161,13	سلمه اللومي	13
4,5	640 786,62	28 819,14	0	28 819,14	عبد الكريم زبيدي	14
0,04	958 745,86	450	450	0	عبد الفتاح مورو	15
0,01	70186,809	521,54	0	521,54	عبيد بريكي	16
0,08	359452,771	276	276	0	منجي الرحوي	17
0,56	34087,052	190,8	190,8	0	سيف الدين مخلوف	18
3,6	5 793 720,87	208449,539	118251,42	90198,119	المجموع	

ملحق عدد 14 : المترشحون الذين أنجزوا نفقات نقدية تجاوزت قيمتها 500 دينار

ع/ر	المترشح	موضوع النفقة	مبلغ النفقة بالدينار
1	محمد لطفي المرابي	المعدات السمعية والبصرية	1 800,000
		كراء معدات أخرى	750,000
		كراء معدات أخرى	620,000
		كراء السيارات	600,000
		كراء السيارات	2 520,000
		وقود	880,600
		كراء معدات أخرى	980,000
		كراء السيارات	1 120,600
		التزويق والتزيين	1 007,600
		المعدات السمعية والبصرية	1 000,000
2	عمر منصور	كراء لوحات اشهارية	760,600
3	إلياس الفخفاخ	التظاهرات والدعاية	19 376,500
4	الناجي جلول	مطبوعات	1 629,999
		نشریات	940,000
		كراء السيارات	3 000,000
5	أحمد الصافي سعيد	مصاريق استقبال وملتقيات	21 066,840
6	سليم الرياحي	نفقة رعاية محتوى بعض المنشورات للصفحة الرسمية للمترشح على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك	4 998,600
		الطباعة والنشر والأشهار	3 450,053
7	سيف الدين مخلوف	نفقات الطباعة والنشر	4200
8	عبيد بريكي	نفقات الطباعة والنشر والمقر واستقبال وتظاهرات وكراس معدات	27520,9
9	عبد الفتاح مورو	كراء قاعة لافتتاح الحملة الانتخابية بميلانو	2 803,200
		خلاص تذكرة ذهاب وإياب باريس	1 192,000
		خلاص معلوم كراء مقر الحملة الانتخابية الرئاسية	2 666,000
		<b>المجموع</b>	<b>104 883,492</b>
		<b>جملة النفقات النقدية للمترشحين المعنيين</b>	<b>1 631 448,155</b>
		نسبة النفقات التي تجاوزت قيمتها 500 دينار من مجموع النفقات النقدية للمترشحين المعنيين (%)	6,43%
		<b>جملة النفقات النقدية لكل المترشحين</b>	<b>5 219 889,77</b>
		نسبة النفقات التي تجاوزت قيمتها 500 دينار من مجموع النفقات النقدية لكل المترشحين (%)	2,01%

ملحق عدد 15 : المترشحون الذين لم يصرحوا بجميع نفقاتهم

ع/ر	اسم المترشح	موضوع النفقات غير المصرح بها وغير المقدرة
1	محمد لطفي المرابيحي	إنجاز تظاهرات
2	محسن مرزوق	إنجاز تظاهرات
3	عمر منصور	إنجاز تظاهرات
4	حاتم بولبيار	إنجاز تظاهرات
5	محمد الهاشمي حامدي	أجرة الوكيل المالي
		نشاط مسجل بقائمة الأنشطة بتاريخ 3 سبتمبر 2019 متعلق بزيارة لمناطق مختلفة من ولايتي المهدية و صفاقس
		استعمال سيارات خاصة
		-خيمات
		مجهودات بشرية
6	المهدي جمعة	-إنجاز تظاهرات
		- تكاليف الإشراف على الصفحة الرسمية للتواصل الاجتماعي المعتمدة للحملة الانتخابية لرئاسيات 2019
7	عبير موسي	معاليم الاشغال الوقتي للملك العمومي
		نفقات وقود
8	محمد المنصف المرزوقي	حملة دعائية على مواقع التواصل الاجتماعي
9	حمّة الهمامي	نفقات استغلال 4 سيارات
10	أحمد الصافي سعيد	تظاهرات بكل من المهدية وجربة وتوزر وطبرقة
11	عبد الفتاح مورو	كراء فضاءات قاعة سلطنة، دار فاطمة، دار الثقافة، فضاء الميلادي ومقهى عثمان
		إنتاج وتسجيل مقاطع فيديو تم نشرها على صفحة المترشح المصرح بها لدى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
		احداث وصيانة موقع الواب الذي خصص للحملة الرئاسية للمترشح www.mourou.tn
		النفقات المتعلقة باجتماع انتخابي بقاعة "LA PALME" الكائنة ب 90 شارع هنري برباروس 93000 بوبيني بباريس وذلك في قاعة مجهزة بشاشات ضخمة وفرقة موسيقية وحضور عدد هام من الأشخاص.

ع/ر	اسم المترشح	موضوع النفقات غير المصحح بها وغير المقدرة
11	سيف الدين مخلوف	-كراء فضاءات - كراء وسائل النقل - نفقات تسيير المقرات -كلفة عمل المتطوعين -كلفة استغلال السيارات الخاصة -أجرة الوكيل المالي
12	عبيد بريكي	-كراء وسائل النقل - كلفة عمل المتطوعين -كلفة استغلال السيارات الخاصة -أجرة الوكيل المالي
13	منجي الرحوي	-كلفة عمل المتطوعين - كلفة استغلال المتعلقة بنفقات تسيير المقر خلال فترة الحملة الانتخابية المتتملة أساسا في فواتير استهلاك الماء والكهرباء والغاز والأنترنت إلى جانب نفقات أعوان حراسة -أجرة الوكيل المالي
14	سعيد علي مروان العايدي	-استهلاك وقود -النفقات المنجزة عن استغلال صفحات التواصل الاجتماعي في إطار الحملة الانتخابية للمترشح

ملحق عدد 16 : المترشحون الذين لم يضمّنوا الوثائق المثبتة لكل أو بعض نفقاتهم

ع/ر	اسم المترشح	موضوع النفقة	المبلغ بالدينار
1	محسن مرزوق	تظاهرات واجتماعات	35 000,000
		الطباعة والنشر والإشهار	5 323,000
2	محمد المحرزي عبو	كراء سيارة	240,000
3	يوسف الشاهد	الاتصال والإعلانات والمنتوجات السمعية البصرية	300,600
4	نبيل القروي	خلاص المراقبين	54 000,000
5	الناجي جلّول	كراء السيارات	3 000,000
		سندات تنقل	20,400
		مصاريف المكالمات الهاتفية	9,000
6	سلمه اللومي	نفقات عينية خاصة بنفقات وقود	12 447,073
7	عبد الكريم زيدي	كراء مقر	2 000
8	عبد الفتاح مورو	خلاص فاتورة عدد 144/019 تتعلق بتوفير شاشات وركح ألنيوم ومعدات صوتية ومولد كهربائي	9.139,800
		خلاص فاتورة عدد 05/19 تتعلق بأعمال هندسية بصفة جزافية بخصوص مقر الحملة الرئاسية	2 000,100
10	حمادي الجبالي	خلاص مشروبات مختلفة ومصاريف اتصال	500,000
11	منجي الرحوي	-	18563,810
12	سيف الدين مخلوف	-	700,000
13	سعيد علي مروان العايدي	مشتريات مواد مستهلكة	278,500
المجموع			143 522,283



ملحق عدد 17 : المترشحون الذين تتضمن وثائق إثبات نفقاتهم نقائص

النسبة من مجموع النفقات (%)	مجموع النفقات المصرح بها	المجموع	غياب التنصيصات الوجوبية الأخرى	غياب التاريخ	غياب اسم المستفيد	غياب المعرف الجبائي	اسم المترشح	ع/ر
53,27	1 397 252,879	744 314,421	478 581,241	0,000	36 847,280	228 885,900	يوسف الشاهد	1
1,85	56 518,892	1 044,000	1 044,000	0,000	0,000	0,000	محمد الهاشمي حامدي	2
1,47	724 694,175	10 646,040	0,000	0,000	10 646,040	0,000	نبيل القروي	3
23,68	18 965,252	4 491,090	0,000	633,390	0,000	3 857,700	قيس سعيد	4
2,25	12 697,563	285,500	0,000	0,000	285,500	0,000	الناجي جلول	5
64,47	283 936,893	183 060,900	158 270,600	7 338,100	490,000	16 962,200	محمد المنصف المرزوقي	6
21,26	86 433,700	18 372,574	6 615,000	0,000	0,000	11 757,574	حمّة الهمامي	7
28,26	255 403,830	72 171,435	60 533,730	0,000	3 028,455	8 609,250	أحمد الصافي سعيد	8
3,65	34 087,052	1 242,800	1 242,800	0,000	0,000	0,000	سيف الدين مخلوف	9
2,59	70 186,809	1 820,350	1 820,350	0,000	0,000	0,000	عبيد بريكي	10
1,07	365 536,686	3 907,800	3 907,800	0,000	0,000	0,000	منجي الرحوي	11
31,50	3 305 713,731	1 041 356,910	712 015,521	7 971,490	51 297,275	270 072,624	المجموع	

ملحق عدد 18 : وضعية المترشحين إزاء واجب نشر حساباتهم المالية

الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية				
ع/ر	المترشح	عدد الأصوات المتحصل عليها	نسبة الأصوات المتحصل عليها %	تاريخ النشر
1	حمّة الهمامي	23252	0,69	20/11/2019
2	أحمد الصافي سعيد	239951	7,11	21/11/2019
3	محمد لطفي مرايحي	221190	6,56	12/11/2019
4	محسن مرزوق	7376	0,22	22/10/2019
5	عبد الكريم زيبيدي	361864	10,73	01/12/2019
6	حمادي الجبالي	7364	0,22	04/12/2019 (بعد الأجل القانونية)
7	سلمه اللومي	5093	0,15	24/11/2019
8	سليم الرياحي	4472	0,13	30/11/2019
9	نبيل القروي	525517	15,58	04/12/2019 (بعد الأجل القانونية)
10	المهدي جمعة	61371	1,82	23/10/2019
11	محمد الصغير نوري	4598	0,14	20/11/2019
12	محمد الهاشي حامدي	25284	0,75	06/12/2019 (بعد الأجل القانونية)
13	محمد المنصف المرزوقي	100338	2,97	20/11/2019
14	يوسف الشاهد	249049	7,38	18/12/2019 (بعد الأجل القانونية)
15	قيس سعّيد	620711	18,40	29/11/2019
16	الناجي جلول	7166	0,21	03/12/2019
17	عبير موسى	135461	4,02	27/11/2019
18	إلياس الفخفاخ	11532	0,34	23/11/2019
19	محمد المحرزبي عبو	122287	3,63	30/11/2019
20	حاتم بولبيار	3704	0,11	لم يقدم ما يفيد النشر
21	عمر منصور	10160	0,30	لم يقدم ما يفيد النشر
22	عبد الفتاح مورو	434530	12,88	21/11/2019
23	منجي الرحوي	27355	0,81	23/11/2019
24	سعيد علي مروان العايدي	10198	0,30	-
25	عبيد بريكي	5799	0,17	لم يقدم ما يفيد النشر
26	سيف الدين مخلوف	147351	4,37	04/12/2019 (بعد الأجل القانونية)
الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية				
ع/ر	المترشح	عدد الأصوات المتحصل عليها	نسبة الأصوات المتحصل عليها %	تاريخ النشر
1	قيس سعّيد	2777931	72,71	05/12/2019
2	نبيل القروي	1042894	27,29	06/12/2019

ملحق عدد 19 : الاخلاطات المسجلة بصفة نهائية بقوائم المرشحين

ع/ر	المرشح	تاريخ تقديم مطلب الترشح	عدد المرشحين الذين ليس لهم صفة الناخب	عدد المرشحين لأكثر من مرشح	عدد المرشحين أكثر من مرة لنفس المرشح	عدد حالات الخطأ في بطاقة الهوية	عدد حالات غياب التوقيع	عدد حالات عدم تطابق البيانات الشخصية مع بطاقة الهوية
1	عبير موسي	2019/08/02	857	55	495	231	227	977
2	محمد المحرز عبو	2019/08/02	480	0	385	133	16	583
3	محمد لطفي المرامي	2019/08/02	853	88	1323	192	26	791
4	المهدي جمعة	2019/08/04	2098	152	900	68	1994	1797
5	محمد الصغير نوري	2019/08/07	1460	146	1551	220	37	2364
6	حمّة الهمامي	2019/08/07	1609	293	2439	559	2655	2972
7	أحمد الصافي سعيد	2019/08/08	1237	841	671	521	382	2639
8	محمد الهاشمي حامدي	2019/08/09	1473	241	697	282	32	1069
9	الناجي جلّول	2019/08/09	1307	841	855	380	241	1249
10	سعيد علي مروان العايدي	2019/08/09	982	430	703	79	15	1310
11	سيف الدين مخلوف	2019/08/09	706	367	601	153	231	803
12	عبيد بريكي	2019/08/09	1551	805	615	320	25	1354
13	عمر منصور	2019/08/09	1616	444	723	317	14	3445
14	قيس سعيد	2019/08/09	1721	782	673	286	26	1200
15	محسن مرزوق	2019/08/09	2240	569	808	486	43	2110

ملحق عدد 20 : تفصيل العدد الصافي للمزكين مستوفي الشروط

عدد الدوائر التي فيها على الأقل 500 مزك تتوفر فيه الشروط	النتائج النهائية لتزكيات الناخبين		النتائج الأولية لتزكيات الناخبين		العدد الجملي للمزكين	المرشح	ع/د
	العدد الصافي للمزكين	عدد الدوائر التي فيها على الأقل 500 مزك تتوفر فيه الشروط	العدد الصافي للمزكين	عدد الدوائر التي فيها على الأقل 500 مزك تتوفر فيه الشروط			
15	12599	15	12599	15441	عبير موسي	1	
15	12615	15	12615	14212	محمد المحرز عبو	2	
11	10613	6	9466	13886	محمد لطفي المرابي	3	
13	16391	13	16391	23400	المهدي جمعة	4	
10	10509	8	9556	16287	محمد الصغير نوري	5	
21	22348	21	22348	32875	حمّة الهمامي	6	
14	13277	14	13277	19568	أحمد الصافي سعيد	7	
11	13052	11	13052	16846	محمد الهاشي حامدي	8	
13	11403	7	10345	16276	الناجي جلّول	9	
10	10541	10	10522	14060	سعيد علي مروان العايدي	10	
13	10797	4	9741	13658	سيف الدين مخلوف	11	
11	11929	4	9733	16599	عبيد بريكي	12	
14	13008	9	9456	19567	عمر منصور	13	
17	20297	15	18612	24985	قيس سعيد	14	
16	16693	16	16693	22949	محسن مرزوق	15	

ملحق عدد 21 : الشكايات المقدّمة بخصوص تزكية المترشحين للانتخابات الرئاسية

المرشح المشتكى به	المحكمة الابتدائية	مرجع الشكاية أو القضية		ع/ر
		التاريخ/السنة	العدد	
حمّة الهمامي	قبلي	2019/08/19	8877	1
أحمد الصافي سعيد	قبلي	2019/08/20	8924	2
أحمد الصافي سعيد	قبلي	2019/08/20	8925	3
أحمد الصافي سعيد	قبلي	2019/08/20	8926	4
أحمد الصافي سعيد	قبلي	2019/08/20	8927	5
أحمد الصافي سعيد	قبلي	2019/08/20	8928	6
أحمد الصافي سعيد	قبلي	2019/08/20	8929	7
محمد الصغير نوري	سيدي بوزيد	2019	134874	8
محمد الصغير نوري	سيدي بوزيد	2019	57261	9
عمر منصور	سيدي بوزيد	2019	135118	10
عمر منصور	سيدي بوزيد	2019	13521	11
حمّة الهمامي	سيدي بوزيد	2019	135046	12
محمد الصغير نوري	سيدي بوزيد	2019	135092	13
عمر منصور	سيدي بوزيد	2019	135093	14
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	878/03/19	15
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	877/03/19	16
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	873/03/19	17
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	874/03/19	18
عبيد بريكي	المنستير	2019	924/03/19	19
حمّة الهمامي	المنستير	2019	923/03/19	20
حمّة الهمامي	المنستير	2019	922/03/19	21
الناجي جلول	المنستير	2019/08/16	26485	22
الناجي جلول	المنستير	2019/08/16	26486	23
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	879/03/19	24
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	919/03/19	25
محسن مرزوق	المنستير	2019/08/19	26561	26
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	870/03/19	27
محسن مرزوق	المنستير	2019	919/03/19	28
محسن مرزوق	المنستير	2019	920/03/19	29
أحمد الصافي سعيد	المنستير	2019	921/03/19	30
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	871/03/19	31
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	872/03/19	32
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	874/03/19	33
محمد لطفي المراجي	المنستير	2019	875/03/19	34

المتروشح المشتكى به	المحكمة الابتدائية	مرجع الشكاية أو القضية		ع/د
		التاريخ/السنة	العدد	
محمد لطفي المرابي	المنستير	2019	877/03/19	35
محمد لطفي المرابي	المنستير	2019	879/03/19	36
محمد لطفي المرابي	المنستير	2019	880/03/19	37
محمد لطفي المرابي	المنستير	2019	887/03/19	38
محمد لطفي المرابي	المنستير	2019	888/03/19	39
محسن مرزوق	المنستير	2019/08/16	26629	40
حمة الهمامي	المنستير	2019/08/16	26634	41
حمة الهمامي	المنستير	2019/08/16	26633	42
محمد لطفي المرابي	المنستير	2019	876/03/19	43
سعيد علي مروان العايدي	أريانة	2019/08/20	21359	44
أحمد الصافي سعيد	أريانة	2019/08/19	21366	45
حمة الهمامي	أريانة	2019/08/20	21411	46
محسن مرزوق	أريانة	2019/08/20	21431	47
أحمد الصافي سعيد	أريانة	2019/08/21	21427	48
محمد الصغير نوري	أريانة	2019/08/20	21428	49
محسن مرزوق	أريانة	2019/08/20	21449	50
عبيد بريكي	أريانة	2019/08/20	21451	51
الهاشي حامدي	أريانة	2019/08/22	21597	52
الناجي جلول	قابس	2019/08/18	53745	53
الناجي جلول	قابس	2019/08/29	54074	54
الناجي جلول	قابس	2019/08/29	54057	55
محمد الصغير نوري	الكاف	2019/08/23	11662	56
حمة الهمامي	الكاف	2019/08/30	11894	57
قيس سعيد	تونس	2019	57926	58
حاتم بولبيار	تونس	2019	57261	59
أحمد الصافي سعيد	تونس	2019	57275	60
قيس سعيد	تونس	2019	57181	61
أحمد الصافي سعيد	تونس	2019	57482	62
حاتم بولبيار	تونس	2019	57482	63
محمد الصغير نوري	تونس	2019	57490	64
محمد الصغير نوري	تونس	2019/08/29	252	65
محمد الهاشي حامدي	تونس	2019/09/02	253	66
قيس سعيد	تونس	2019/09/11	254	67
محسن مرزوق	صفاقس	2019/08/23	1	68
حمة الهمامي	زغوان	2019/08/22	8601	69

الجمهورية التونسية



محكمة المحاسبات

التقرير العام حول

نتائج مراقبة تمويل الحملة الانتخابية

لانتخابات التشريعية

لسنة 2019

أكتوبر 2020

# الفهرس

01	المقدمة
04	أبرز الملاحظات
10	الجزء الأول : الحسابات المالية
11	I- تقديم الحسابات المالية
12	1- قوائم قدّمت حساباتها المالية في الأجال القانونية
16	2- قوائم لم تقدم حساباتها المالية في الأجال القانونية
18	II- الوثائق المكونة للحسابات المالية
19	1- الحساب المالي
19	2- عدم احترام وحدة الحساب البنكي
20	3- كشف الحساب البنكي أو البريدي الوحيد
21	4- سجل المداخيل والنفقات
24	5- قائمة التظاهرات والأنشطة والملتقيات
25	6- القائمة التأليفية للمداخيل والمصاريف
25	7- الحسابية التأليفية الجامعة
27	الجزء الثاني: موارد الحملة الانتخابية
30	I- الحسابات البنكية أو البريدية
36	II- شرعية موارد الحملة الانتخابية التشريعية



36	1- منظومة الرقابة
38	2- مخاطر التمويل الأجنبي
41	3- التعاقد مع جهات أجنبية
44	4- تمويلات مجهولة المصدر
44	5- تبرعات مقدّمة من ذوات معنوية خاصة
45	III- التمويل عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية والوسائط الإلكترونية
46	1- التقيّد بمبادئ الحملة الانتخابية وقواعدها عند التغطية الإعلامية
51	2- التمويل الدعائي
51	1-2- الدعاية غير المشروعة عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية
56	2-2- الدعاية غير المشروعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي
60	IV- مراقبة موارد الحملة الانتخابية
60	1- تجاوز سقف التمويل الخاص
61	2- عدم التمييز بين التمويل الذاتي والتمويل الخاص
61	3- عدم تصريح القوائم المترشّحة بالمساهمات المقدّمة من قبل الحزب
61	4- عدم احترام إجراءات قبض الموارد
62	5- تحصيل موارد دون إيداعها بالحساب البنكي الوحيد أو التأخير في تنزيلها
63	الجزء الثالث: نفقات الحملة الانتخابية
65	1- الطابع الانتخابي للنفقات

67	2- شرعية نفقات الحملة الانتخابية
68	2-1- إنجاز نفقات على خلاف الصيغ القانونية
68	2-2- تسديد مصاريف تجاوزت قيمتها 500 د نقدا وتجزئة المصاريف
70	2-3- اثبات الصرف الفعلي للنفقات
71	3- شمولية النفقات ومصداقية وثائق إثباتها
71	3-1- شمولية النفقات المصرح بها
72	3-2- إنجاز نفقات دون تقديم وثائق اثبات
73	3-3- نقائص تتعلق بوثائق إثبات النفقات
74	3-4- تقدير القيمة الحقيقية للنفقات
76	الجزء الرابع : تقدير المبلغ الأقصى للمنحة العمومية بعنوان استرجاع النفقات الانتخابية
81	الملاحق

# المقدّمة

أوكل القانون الانتخابي إلى محكمة المحاسبات مهمة الرقابة على موارد ومصاريف القوائم المترشحة والمخصصة للحملة والتثبت من الالتزام بوحدة الحساب وإنجاز رقابتها على موارد الحساب البنكي الوحيد ومصاريفه طبقاً لأحكام القانون المنظم لمحكمة المحاسبات ما لم تتعارض صراحة مع أحكام القانون الانتخابي.

ونصّ الفصل 92 من القانون الانتخابي على أن تكون هذه الرقابة مستندية أو ميدانية وشاملة أو انتقائية ولاحقة أو متزامنة مع الحملة وتكون وجوبية بالنسبة إلى القوائم المترشحة التي تفوز في الانتخابات وتنجز بالتزامن مع الرقابة المالية للحزب بالنسبة إلى الأحزاب والقوائم الفائزة.

وفي هذا الإطار تلقت المحكمة حسابات 1159 قائمة مترشحة للانتخابات التشريعية لسنة 2019. وغطت أعمال الرقابة بشأنها جميع القوائم الفائزة وكذلك كل الأحزاب المشاركة في الانتخابات والتي فازت قائماتها بمقاعد بمجلس نواب الشعب.

وخصت أعمال التدقيق أساساً الحسابات المالية لهذه القوائم وعمليات قبض الموارد وإنجاز النفقات إضافة إلى إجراء تقاطعات مع مختلف المعطيات المتاحة وفقاً لما تخوله صلاحيات المحكمة في إطار قانونها الأساسي والقانون الانتخابي.

وأجريت أعمال الرقابة وفق معايير الجودة والشفافية والمساواة بين القوائم المترشحة واحترام مبدأ الحوار مع القوائم والأحزاب المعنية ترسيخاً وضمناً لحقوق الدفاع.

وتولت المحكمة طلب المعطيات والبيانات المتوفرة لدى المؤسسات والهيكل المتدخلة في إطار الحملة الانتخابية للقيام بالرقابة والمقارنات والتقاطعات الضرورية لضمان نجاعة أعمالها والاستعانة بالخبرات الفنية لهذه الهيكل.

ويتضمن هذا التقرير نتائج أعمال الرقابة على تمويل الحملة الانتخابية التشريعية لسنة 2019 وخاصة فيما يتعلق بإيداع الحسابات المالية لدى محكمة المحاسبات وتحليل موارد القوائم المترشحة ونفقاتها وأهم الملاحظات التي خلصت إليها المحكمة بشأن مسك الحساب المالي وشفافيته ومشروعية موارد القوائم المترشحة ونفقاتها ومساهمة الأحزاب السياسية في تمويل الحملة الانتخابية للقوائم المترشحة عنها وبيانات تقديرية حول المنحة العمومية التي يمكن أن تتحملها ميزانية الدولة بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية فضلاً عن تقديم توصيات من شأنها المساعدة على حماية مبادئ العملية الانتخابية وتطوير الإطار القانوني لتنظيم الانتخابات وإحكام الرقابة على تمويلها حفاظاً على الشفافية وحماية للمال العام.

واعتمادا على نتائج الأعمال الرقابية المضمّنة بهذا التقرير وعملا بالإجراءات المعتمدة شرعت التشكيلات القضائية في أعمال التحقيق قصد إصدار أحكام ابتدائية بشأن القوائم المترشحة التي لم تودع حساباتها المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجل القانونية والقوائم التي تعلق بها مخالفات تؤثر في سلامة تمويل الحملة الانتخابية فضلا عن التحقيق في ضبط مبلغ المنحة العمومية المخوّل استرجاعه من قبل كلّ قائمة مترشّحة وذلك بعد التأكّد من احترامها للواجبات القانونية المحمولة عليها في إطار تمويل حملتها الانتخابية وبعد الأخذ بعين الاعتبار مبلغ نفقاتها الانتخابية ومواردها الذاتية النقدية والمبلغ الأقصى للمنحة العمومية المحدد بكلّ دائرة انتخابية حسب المعايير الترتيبية.

وارتأت المحكمة في بعض المواضع عدم ذكر أسماء القوائم المترشحة أو الأحزاب وذلك بالنظر إلى ارتباط الاستنتاجات النهائية بخصوصها بالمأل النهائي لإجراءات قضائية أو إدارية موازية أو لاحقة لهذا التقرير إما لدى التشكيلات القضائية للمحكمة أو لدى جهات قضائية أخرى أو بالنظر إلى أن الملاحظات المصاغة تتعلق بمخاطر محتملة جراء محدودية المعطيات المتوفرة أو الإجراءات الرقابية على بعض العمليات المالية من قبل الأطراف المعنية.

## أبرز الملاحظات

تعلقت أهم الاستنتاجات التي وقفت عليها محكمة المحاسبات بتقديم الحسابات المالية وتمويل الحملة وتأدية النفقات المتعلقة بها ومالية الأحزاب السياسية بعلاقة بتمويل الحملة الانتخابية للقوائم المترشحة عنها.

### • إيداع الحسابات المالية

- تولت 1159 قائمة من جملة 1506 قائمة ترشحت للانتخابات التشريعية 2019 إيداع حساباتها المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجل القانونية. وتمّ إلى غاية 06 أكتوبر 2020 في شأن 203 قائمة منها اعداد تقارير ختم التحقيق من أجل إصدار أحكام لتسليط خطايا مالية على القوائم المخلة بواجب الإيداع بقيمة عشر مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة المعنية.

- قدّمت 17 قائمة مترشحة كشف حساب بريدي/بنكي وحيد مفتوح بعنوان الحملة لا يغطي كامل الفترة الانتخابية ولا يتضمّن جميع العمليات المنجزة خلال تلك الفترة. وهو ما لم يمكن المحكمة من التأكد من أنّ جميع مداخيل القائمة المترشحة ومصاريفها تمت من خلال الحساب الوحيد وأنّ جميع موارد القوائم تتأتى من مصادر شرعية.

- لم تتولّى 6 قوائم مترشحة تقديم سجل المداخيل والنفقات إلى محكمة المحاسبات به كل المداخيل والنفقات بصفة متسلسلة حسب تاريخ إنجازها دون شطب أو تغيير مع التنصيص على مرجع وثيقة الإثبات.

- شاب سجلات المداخيل والنفقات المسوكة من قبل 102 قائمة مترشحة إخلالا يتعلّق أساسا بعدم التأشير عليها من قبل هيئة الانتخابات وعدم شموليتها لكل المداخيل والنفقات المنجزة وعدم التنصيص على مراجع وثائق الإثبات فضلا عن عدم الالتزام بضوابط قيد عمليات تحصيل الموارد والإنفاق وهو ما من شأنه أن يمسّ من مصداقية السجلات المحاسبية للقوائم المعنية وقد ينجر عنه عملا بأحكام الفصل 98 من القانون الانتخابي رفض الحسابات المالية المعنية وتبسيط خطية تساوي بين خمسة وسبع مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة المعنية.

- لم تلتزم 17 قائمة مترشحة بتضمين حسابها المالي قائمة في التظاهرات والأنشطة والملتقيات المنجزة في حين قدّمت 9 قوائم مترشحة قائمة في التظاهرات غير مؤشّر عليها من هيئة الانتخابات فضلا عن عدم شمولية القائمة المسوكة من قبل 12 قائمة مترشحة لجميع الأنشطة التي نظّمها خلال الحملة الانتخابية وهو ما أدى إلى إعادة تقدير من قبل المحكمة لقيمة المصاريف الانتخابية التي سيتم احتسابها ضمن سقف إنفاق الحملة الانتخابية.

- لم يلتزم 23 حزبا سياسيا من مجموع 44 حزبا و 17 ائتلاف من مجموع 23 ائتلافا مشاركا في الانتخابات التشريعية بواجب مسك حسابية تأليفية جامعة لكل العمليات المنجزة في مختلف الدوائر الانتخابية التي قدموا فيها قوائم مترشحة، في حين تولت 3 أحزاب إيداع هذه الحسابية خارج الأجل القانونية. ومن شأن ذلك أن لا يمكن المحكمة من التأكد من التزام الحزب وقائمه المترشحة عنه بالواجبات القانونية المتعلقة بتحصيل الموارد وتأدية النفقات.

### ● الحسابات البنكية/ البريدية

- لم تتول ثلاث قوائم انتخابية تحصلت على ما لا يقل على 3% من الأصوات فتح حساب بنكي أو بريدي وحيد خاص بالحملة الانتخابية وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى رفض حساباتها المالية وتسيط العقوبة المالية الواردة بالفصل 98 (جديد) من القانون الانتخابي.

- لم تتول 51 قائمة إيداع موارد نقدية بقيمة 51,26 أ.د. بالحسابات البنكية وهو ما يمثل 57,40% من مجموع مواردها. في حين تولت 14 قائمة إيداع الموارد المالية التي تم قبضها بالحساب البنكي بتأخير تراوح بين ثلاثة أيام و 75 يوما.

- في ظل عدم شمولية كشوفات الحسابات التي أمدها البنك المركزي المحكمة فإنه لا يمكن لها التصريح باستيفاء كل القوائم لواجب وحدة الحسابات التي تم فتحها بعنوان الحملة الانتخابية لعضوية مجلس نواب الشعب لسنة 2019.

- تتمثل عدم شمولية البيانات المقدمة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أساسا في عدم تضمين بيانات حول 21 قائمة مترشحة وظلت البيانات المتعلقة بما عدده 87 قائمة تفتقر إلى التنصيص على رقم بطاقة تعريف رئيس القائمة فضلا عن وجود أخطاء عديدة خاصة على مستوى المعرف الوحيد للقوائم مما لم يساعد المحكمة على إجراء التقاطعات اللازمة لضبط عدد القوائم المترشحة التي لم تتول خلافا لأحكام الفصل 83 من القانون الانتخابي فتح حساب بنكي وحيد ورصد الاخلاطات المرتبطة بتعيين الوكيل المالي للقائمة المترشحة.

- خلافا لأحكام الفصل 82 من القانون الانتخابي لم تتقيد 2 قوائم مترشحة بواجب تعيين وكيل للتصرف في الحساب البنكي الوحيد مما قد يجعلها عرضة لرفض حساباتها من قبل المحكمة كما تولت عدد 2 قوائم مترشحة تعيين رئيس القائمة وكيلا ماليا وهو ما يخالف أحكام الفصل 25 من قرار هيئة الانتخابات عدد 20 لسنة 2014.

## • تمويل الحملة

- محدودية منظومة الرقابة على التمويل الأجنبي للحملة الانتخابية من قبل مختلف المتدخلين وهو ما يستوجب مراجعة القانون الانتخابي في اتجاه مزيد تحديد مسؤوليات الرقابة وتوضيح أدوار مختلف الجهات المتدخلة وضبط الوسائل الواجب اعتمادها والإجراءات المستوجب اتخاذها.
- وجود عدد من المترشحين للانتخابات التشريعية تجاوز 400 مترشحا ينتمون إلى هياكل تسيير جمعيات وما يمكن أن ينجر عن ذلك من مخاطر تداخل بين تمويل العمل الجمعياتي والعمل السياسي.
- تمّ الوقوف على مخاطر تمويلات غير شرعية بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة بالانتخابات وإبرام عقود والحصول على موارد مجهولة المصدر حيث تعلقت بستة مترشحين للانتخابات التشريعية تصاريح بالشبهة قبل سنة الانتخابات أو خلالها على صلة بتمويل الحملة الانتخابية.
- اتضح وجود قرائن قوية ومتظافرة حول تعاقد أشخاص وأحزاب مترشحة إلى الانتخابات التشريعية سواء بصفة مباشرة أو لفائدتهم مع شركات أجنبية قصد كسب التأييد تتقاطع مدد تنفيذها مع الفترة الانتخابية وذلك بقيمة جمالية بلغت حوالي 575 أ.د.
- وجود شبهة بخصوص أحد الفائزين في الانتخابات انتفع بتحويلات وأصدر تحويلات بمبالغ هامة وقام بعمليات سحب تزامنت مع فترة الحملة الانتخابية.
- لم تتول 23 قائمة مترشحة تسجيل موارد بقيمة جمالية قدرها 71,350 أ.د بسجل المداخل والنفقات ولم تقتطع ما يقابلها من وصولات وظلّت بذلك مصادر التمويل مجهولة.
- تلقت 5 قوائم تمويل من ذوات معنوية خاصة قيمتها الجمالية 12 أ.د وهو ما يخالف أحكام الفصل 77 من القانون الانتخابي.
- تولت قائمتان حزبيتان قبول تمويلات خاصة نقدية تفوق عشرين مرة الأجر الأدنى المضمون في القطاعات غير الفلاحية للفرد الواحد.
- لم تتضمن وصولات تبرعات بقيمة 239,666 أ.د تخصّ 32 قائمة مترشحة التنصيصات الوجوبية خاصة منها رقم بطاقة التعريف الوطنية للمتبرّع وهو ما من شأنه أن يحد من شفافية ومصداقية قبض الموارد المصرّح بها.
- أرفقت 8 قوائم مترشحة حساباتها المالية بدفاتر تبرعات نقدية وعينية غير مؤشّر عليها من قبل هيئة الانتخابات.
- استئثار قوائم مترشحة خاصة عن حزب حركة النهضة وحزب قلب تونس وحزب تحيا تونس



بنسبة تغطية هامة بوسائل الإعلام بجميع أنواعها مقارنة ببقية القوائم وهو ما يتنافى مع المبادئ العامة المنظمة لتغطية الحملات الانتخابية وخاصة منها المساواة بين كافة القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية.

- لم تحترم ثلاث قنوات (2 تلفزيونية وواحدة إذاعية) مقتضيات الفصل 24 من القرار المشترك المؤرخ في 21 أوت 2019 الذي ينص على أن "تلتزم وسائل الإعلام بعدم دعوة المترشحين في البرامج غير المخصصة للحملة الانتخابية" تجسم ببث حوارات مع ثلاثة شخصيات مترشحة للانتخابات التشريعية.

- الوقوف على حالات شككت فيها الدعاية عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية إشهارا سياسيا أو إشهارا سياسيا مقنعا إستأثرت بها قوائم مترشحة عن حزب حركة النهضة وحزب قلب تونس وحزب الرحمة.

- تمّ تقدير تكلفة الخدمات التي خصّتها بها بعض القنوات التلفزيونية والإذاعية أو وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية القوائم المترشحة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يفوق قيمته على التوالي 24 أ.د و16 أ.د.

- استعمال القوائم المترشحة لتقنية الاستشهار على صفحات التواصل الاجتماعي واستخدام العديد من الأحزاب لمنشورات ممولّة للترويج لمرشحها على الفيسبوك ومن أبرزها حزب حركة النهضة وحزب قلب تونس وحزب أفاق تونس بعدد منشورات مدعومة بلغ عددها على التوالي 40 و31 و17 منشورا.

## ● نفقات الحملة

- أنجزت 116 قائمة مترشحة تمثل 57,27% من العدد الجملي للقوائم التي أودعت حساباتها في الأجال القانونية والتي تحصّلت على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرّح بها نفقات لا تكتسي صبغة انتخابية قيمتها الجمالية 282,781 أ.د. وهو ما قد يترتب عنه طرح قيمة هذه النفقات من المصاريف الانتخابية التي ستعتمدها المحكمة في احتساب مبلغ المنحة العمومية المستحق.

- تولت 11 قائمة مترشحة أداء نفقات بقيمة 20.370 د لفائدة أشخاص طبيعيين بعنوان كراء سيارات دون أن تتوفر فيهم الشروط القانونية لممارسة هذا النشاط، وهو ما يخالف أحكام الفصل 33 من القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 09 أفريل 2004 المنظم للنقل البري.

- سدّدت 39 قائمة مترشحة نقدا 71 نفقة تجاوزت قيمتها 500 د وذلك بمبلغ جملي قدره 234,790 أ.د تتوزع بين 27 قائمة حزبية و7 قوائم ائتلافية و5 قوائم مستقلة. وتعلّقت أساسا بنفقات

الطباعة والنشر ونفقات النقل ونفقات التظاهرات والاجتماعات. وهو ما قد يترتب عنه تسليط عقوبات مالية تتراوح بين ألف دينار وخمسة آلاف دينار على القوائم المترشحة المعنية وذلك عملاً بأحكام الفصل 99 من القانون الانتخابي.

- تولّت 25 قائمة مترشحة تجزئة مصاريفها كي لا تتجاوز قيمة الحدّ الأقصى للنفقات التي يجوز تأديتها نقداً وذلك من خلال إنجاز نفقات من نفس الطبيعة لدى نفس المزوّد بنفس التاريخ أو بتاريخ متقاربة. وناهزت القيمة الجمالية للنفقات التي تمّت تجزئتها 69,917 أ.د. تعلّقت خاصة بنفقات الطباعة والنشر والإشهار.

- تم الوقوف على ديون متخلّدة بدمّة 16 قائمة بلغت قيمتها 67,267 أ.د. وهو ما لا يمكن المحكمة من إجراء الرقابة المطلوبة بخصوص شرعية مواردها والالتزام بالواجبات القانونية عند إنجاز النفقات باعتبار أنّه لم يتم رصدها بالحساب البنكي الوحيد.

- لم تتقيّد 129 قائمة مترشحة على مستوى إنجاز نفقاتها وتقديم حساباتها إلى محكمة المحاسبات بمتطلبات شفافية تمويل الحملة الانتخابية، حيث لم تُضمّن 35 منها حساباتها المالية الوثائق المثبتة لنفقات بلغت قيمتها الجمالية 163,810 أ.د. فيما قدّمت 89 قائمة مترشحة فواتير لا تتضمن الموجبات القانونية بما قيمته 326,271 أ.د. وتولّت 5 قوائم مترشحة تضخيم قيمة بعض نفقاتها بما قيمته الجمالية 21,896 أ.د.

### ● استحقاق المنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية

- بلغت النفقات غير الانتخابية لما عدده 227 قائمة مترشحة استجابت للشروط الأولية لاسترجاع النفقات الانتخابية ما قدره 243 أ.د. وهو لا يمكن القوائم المذكورة من الحصول على منحة عمومية بعنوانها. وبالتالي ترتفع النفقات الانتخابية لهذه القوائم إلى ما قيمته 3.227 أ.د.

- تبلغ القيمة الجمالية القصوى للتمويل العمومي المخوّل لما عدده 47 قائمة مترشحة تجاوز كلّ من تمويلها الذاتي وقيمة نفقاتها الانتخابية المبلغ الأقصى للمنحة العمومية مثلما تمّ ضبطه بمقتضى الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019 ما قدره 506 أ.د. وهو ما يتطابق مع المبلغ الأقصى الجملي للمنحة العمومية الذي ضبطه الأمر الحكومي المذكور بالنسبة إلى هذه القوائم.

- تبلغ القيمة الجمالية القصوى للتمويل العمومي المخوّل لما عدده 140 قائمة مترشحة يقلّ تمويلها الذاتي عن المبلغ الأقصى للمنحة العمومية المحدد بمقتضى الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019 وعن قيمة نفقاتها الانتخابية ما قدره 407 أ.د. وهو ما يتطابق مع المبلغ الجملي للتمويل الذاتي لهذه القوائم.

- يتطابق المبلغ الأقصى للتمويل العمومي المخوّل لما عدده 17 قائمة مترشحة،

تقلّ نفقاتها الانتخابية عن مبلغ تمويلها الذاتي وعن المبلغ الأقصى للمنحة العمومية المحدد بمقتضى الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019، مع مبلغ النفقات الانتخابية المنجزة من قبل هذه القوائم وقدره 93 أ.د.

- يرتفع المبلغ الأقصى للتمويل العمومي المخوّل لما عدده 204 قائمة مترشحة أودعت حساباتها المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجال القانونية وتحصّلت على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرّح بها بالدائرة الانتخابية واحترمت الأحكام المتعلقة بنشر حساباتها المالية إلى 1.006 أ.د وهو ما يمثّل نسبة 26% من المبلغ الجملي لإنفاق هذه القوائم

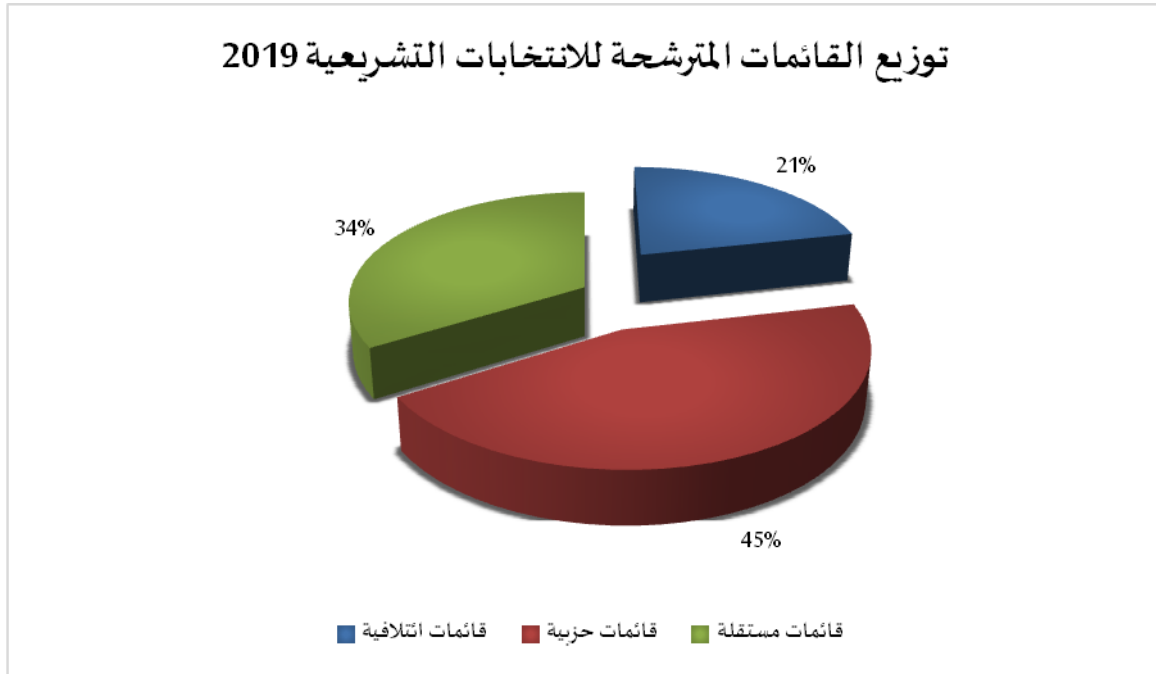
الجزء الأول  
الحسابات المالية

أوجب المشرع على القوائم المترشحة أن تودع لدى محكمة المحاسبات بعد انتهاء الانتخابات وثائق حسابية<sup>(1)</sup> شاملة تتضمن بيانات تفصيلية للمقايض والنفقات المنجزة بمناسبة الحملة الانتخابية تكون مرفقة بمؤيدات أصلية وذات مصداقية لتتولى محكمة المحاسبات إجراء الرقابة المطلوبة وتحقق من احترام القوائم المترشحة للالتزامات والضوابط المنصوص عليها بالقانون الانتخابي وبالتراتب المنظمة للحملة الانتخابية وتمويلها.

ويتناول هذا الجزء من التقرير المعطيات المتعلقة بالتزام القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية لسنة 2019 بإيداع حساباتها المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجل القانونية ويقدم النقائص التي شابت الوثائق المكونة لهذه الحسابات.

## I- تقديم الحسابات المالية

ترشحت للانتخابات التشريعية لسنة 2019 ما جملته 1506 قائمة منها 674 قائمة حزبية و324 قائمة ائتلافية و508 قائمة مستقلة موزعة على 33 دائرة انتخابية مقابل 1326 قائمة في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 منها 797 قائمة حزبية و191 قائمة ائتلافية و338 قائمة مستقلة.



(1) تتمثل أساسا في كشف الحساب البنكي الوحيد المفتوح بعنوان الحملة الانتخابية وسجل المداخيل والنفقات وقائمة في التظاهرات والأنشطة والمنتديات وقائمة تأليفية للمداخيل والمصاريف الانتخابية.

وقد تميزت الترشيحات للانتخابات التشريعية 2019 بتدعيم حصة القوائم المستقلة والقوائم الائتلافية التي مرت على التوالي من 25,49% و14,40% في سنة 2014 إلى 34% و21% في سنة 2019 مقابل تراجع حصة القوائم الحزبية التي مرت من 60,11% إلى 45% فقط في انتخابات 2019.

وأوجب الفصل 86 من القانون الانتخابي على كلّ قائمة مترشحة أو حزب إحالة نسخ أصلية من الوثائق المنصوص عليها بالفصلين 83 و84 والحسابية لكل دائرة انتخابية والحسابية الجامعة إلى محكمة المحاسبات في أجل أقصاه خمسة وأربعون يوما من تاريخ التصريح النهائي بنتائج الانتخابات مرفوقة بكشف الحساب البنكي الوحيد المفتوح بعنوان الحملة. ويتم تسليم الوثائق المكوّنة للحساب المالي دفعة واحدة مباشرة إلى الكتابة العامة لمحكمة المحاسبات أو إلى كتابة إحدى هيئاتها المختصة ترابيا مقابل وصل.

ومقارنة بالانتخابات التشريعية لسنة 2014، تم تسجيل انخفاض طفيف (1,18%) على مستوى نسبة القوائم التي التزمت بإيداع حساباتها في الأجل القانونية حيث مرت هذه النسبة من 78,13% في سنة 2014 إلى 76,95% في سنة 2019. ويبرز الجدول الموالي تفصيل تطور الترشيحات للانتخابات التشريعية بين سنتي 2014 و2019 ونسبة إيداع الحسابات المالية.

البيان	عدد القوائم المترشحة		عدد القوائم التي أودعت		نسبة الإيداع (%)	
	2019	2014	2019	2014	2019	2014
القوائم الحزبية	674	797	562	649	83,38	81,43
القوائم الائتلافية	324	191	257	139	79,32	72,77
القوائم المستقلة	508	338	340	248	66,93	73,37
المجموع	1506	1326	1159	1036	76,95	78,13

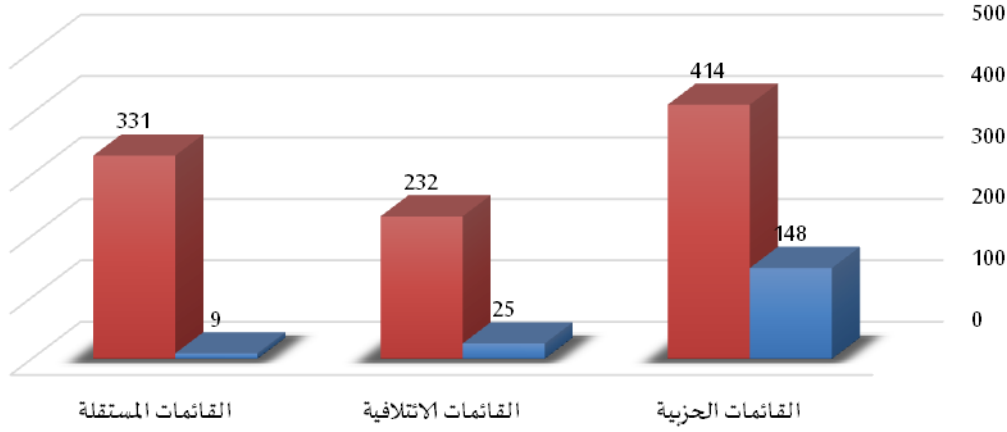
وكما يتضح من الجدول وخلافا للقوائم المستقلة التي سجلت نسبة الإيداع لديها انخفاضا مقارنة بسنة 2014 فإنّ القوائم الحزبية والائتلافية سجلت تحسنا في الالتزام بواجب الإيداع خاصة بالنسبة إلى الأحزاب التي دأبت على المشاركة في الانتخابات منذ 2011.

## 1- قوائم قدّمت حساباتها المالية في الأجل القانونية

تولت 1159 قائمة من جملة 1506 قائمة ترشحت للانتخابات التشريعية 2019 إيداع حساباتها المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجل القانونية تتوزع بين 562 قائمة حزبية و340 قائمة مستقلة و257 قائمة ائتلافية مفصّلة بالملحق عدد 1.

## القائمت التي أودعت حساباتها المالية

■ القائمت الفائزة ■ القائمت غير الفائزة



وفازت بمقاعد بمجلس نواب الشعب 182 قائمة تمثل 16 حزبا (منها خاصة حزب حركة النهضة بما جملته 33 قائمة وحزب قلب تونس بما جملته 26 قائمة وحزب التيار الديمقراطي بما عدده 22 قائمة والحزب الدستوري الحر بما جملته 16 قائمة و14 قائمة لكل من حزب حركة الشعب وحزب تحيا تونس) و5 ائتلافات<sup>(1)</sup> (ائتلاف الكرامة وأمل وعمل والاتحاد الديمقراطي والرابطة الخضراء والرجوع إلى الأصل) و9 قائمت مستقلة (قائمة المواطنة والتنمية وقائمة الوفاء بالعهد وقائمة الشباب المستقل وقائمة الامتياز وقائمة بكلنا توانسه وقائمة بذل و عطاء وقائمة نحن هنا وقائمة الخير وقائمة سليانة في عينينا).

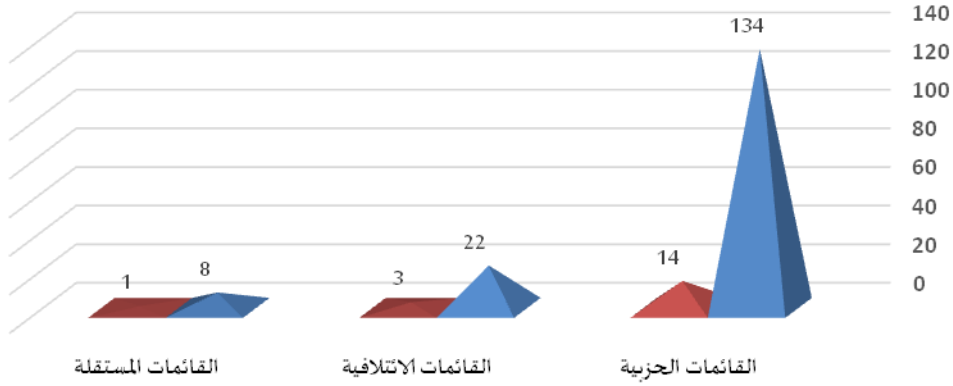
وتتوزع القائمت الفائزة التي التزمت بمبدأ الشفافية من خلال إيداع حساباتها المالية وعددها 182 قائمة<sup>(2)</sup> بين 164 قائمة ترشحت بدوائر انتخابية بالداخل و18 قائمة ترشحت بالدوائر بالخارج كما يتضح من الرسم البياني الموالي:

(1) دون اعتبار ائتلاف "عيش تونسي" الذي يتم التعاطي مع ملف القائمة المترشحة عنه بالدائرة الانتخابية بنزرت قضائيا.

(2) دون اعتبار القائمة الائتلافية "عيش تونسي المترشحة بالدائرة الانتخابية بنزرت" التي يتم التعاطي مع ملفها قضائيا.

### القوائم الفائزة التي أودعت حساباتها في الأجال

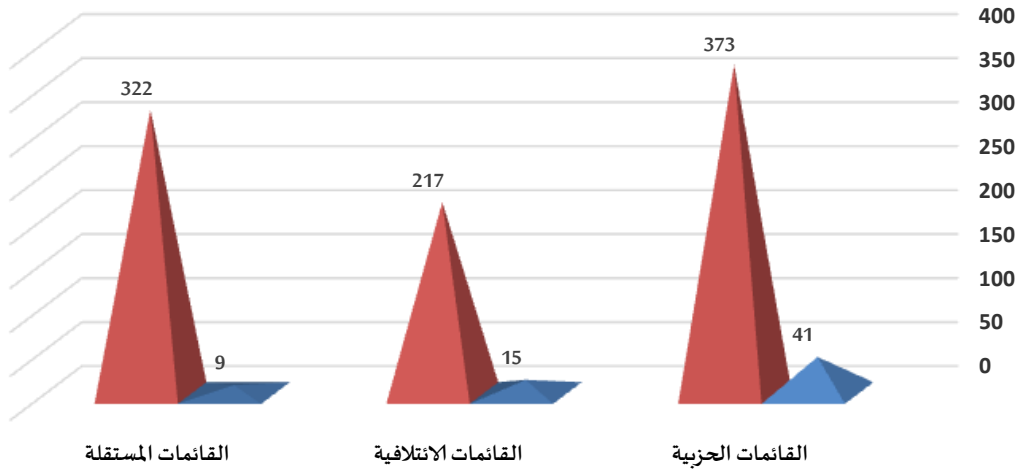
■ الفائزة بالداخل ■ الفائزة بالخارج



أما القوائم غير الفائزة بمقاعد والتي أودعت حساباتها لدى المحكمة فقد بلغ عددها 977 قائمة منها 912 قائمة ترشحت بالداخل و65 قائمة ترشحت بالخارج مثلما يبينه الرسم البياني الموالي :

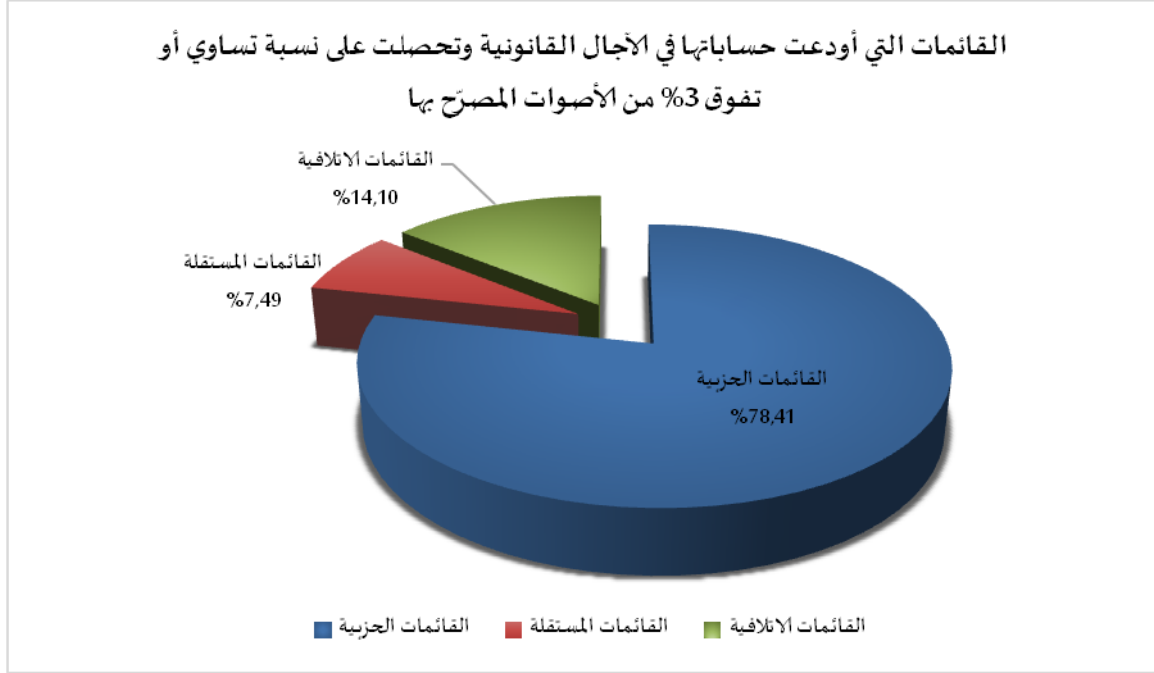
### القوائم غير الفائزة التي أودعت حساباتها في الأجال القانونية

■ غير الفائزة بالداخل ■ غير الفائزة بالخارج





ومن بين القوائم التي أودعت حساباتها لدى المحكمة في الأجال القانونية تحصلت 227 قائمة<sup>(1)</sup> منها على ما لا يقل عن نسبة 3% من الأصوات المصرح بها بالدائرة الانتخابية المعنية مما يمكّنها عند استيفائها لبقية الشروط التي ضبطها الفصل 78 جديد من القانون الانتخابي من الحصول على المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية. ويبرز الرّسم البياني الموالي تفصيل هذه القوائم.



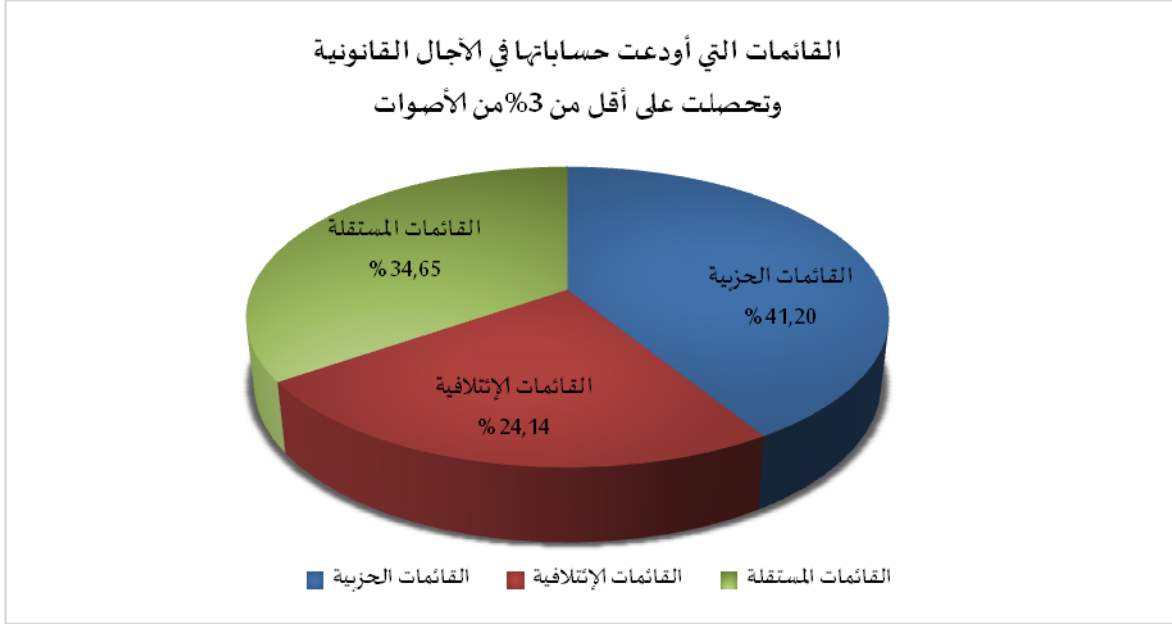
ومن بين هذه القوائم تحصلت 176 قائمة على 209 مقاعد بمجلس نواب الشعب وفق التفصيل الوارد بالجدول الموالي :

النسبة المتعلقة بعدد القوائم (%)	عدد المقاعد	عدد القوائم	البيان
80,68	175	142	القوائم الحزبية
14,20	25	25	القوائم الائتلافية <sup>(2)</sup>
5,11	9	9	القوائم المستقلة
<b>100</b>	<b>209</b>	<b>176</b>	<b>المجموع</b>

(1) دون اعتبار القائمة الائتلافية "عيش تونسي المترشحة بالدائرة الانتخابية بزرت".

(2) دون اعتبار القائمة الائتلافية "عيش تونسي المترشحة بالدائرة الانتخابية بزرت".

وبلغ عدد القوائم التي تحصلت على أقل من 3% من الأصوات المصريح بها بالدائرة الانتخابية المعنية والتزمت بواجب الإيداع في الأجل القانونية 932 قائمة تتوزع بين 384 قائمة حزبية و225 قائمة ائتلافية و323 قائمة مستقلة. ويبرز الرسم البياني الموالي تفصيل ذلك :



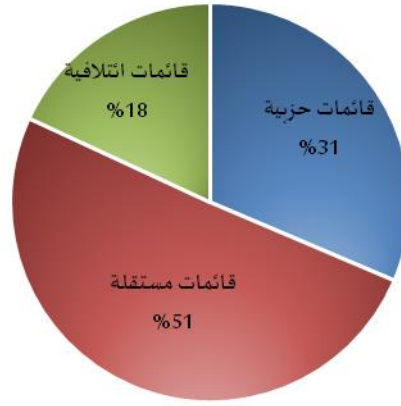
## 2- قوائم لم تقدم حساباتها المالية في الأجل القانونية

خلافًا لأحكام الفصل 86 من القانون الانتخابي، لم تلتزم 347 قائمة مترشحة بإيداع حساباتها المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجل القانونية، منها 168 قائمة مستقلة و112 قائمة حزبية و67 قائمة ائتلافية<sup>(1)</sup>، وهو ما يمثل نسبة 23,04% من عدد القوائم المترشحة لهذه الانتخابات. ويبرز الملحق عدد 2 تفصيل هذه القوائم.

ومن جهة أخرى، لم تبادر 293 قائمة بإيداع حساباتها لدى محكمة المحاسبات إلى تاريخ 6 أكتوبر 2020 وفي ذلك إخلال بمبدأ الشفافية الذي أقره القانون الانتخابي. وتتوزع هذه القوائم بين 92 قائمة حزبية و53 قائمة ائتلافية و148 قائمة مستقلة كما يبرزه الرسم البياني الموالي :

(1) باعتبار القائمة الائتلافية "عيش تونسي المترشحة بالدائرة الانتخابية بنزرت".

### القوائم التي لم تودع حساباتها إلى تاريخ 6 أكتوبر 2020



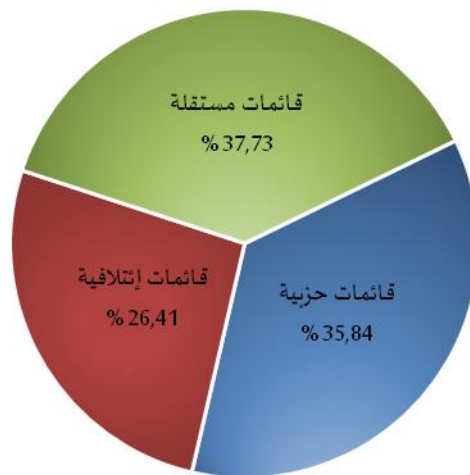
■ قوائم حزبية ■ قوائم مستقلة ■ قوائم ائتلافية

وتمثل القوائم الحزبية (92 قائمة) التي لم تودع حساباتها 23 حزبا منها 10 قوائم تنتهي لحزب البديل و12 قائمة لحزب حركة شباب تونس الوطني و9 لحزب حركة نداء تونس و6 لحزب صوت الفلاحين.

وفي المقابل تولت 54 قائمة إيداع حساباتها المالية خارج الأجال. ويبرز الرسم البياني الموالي توزيع

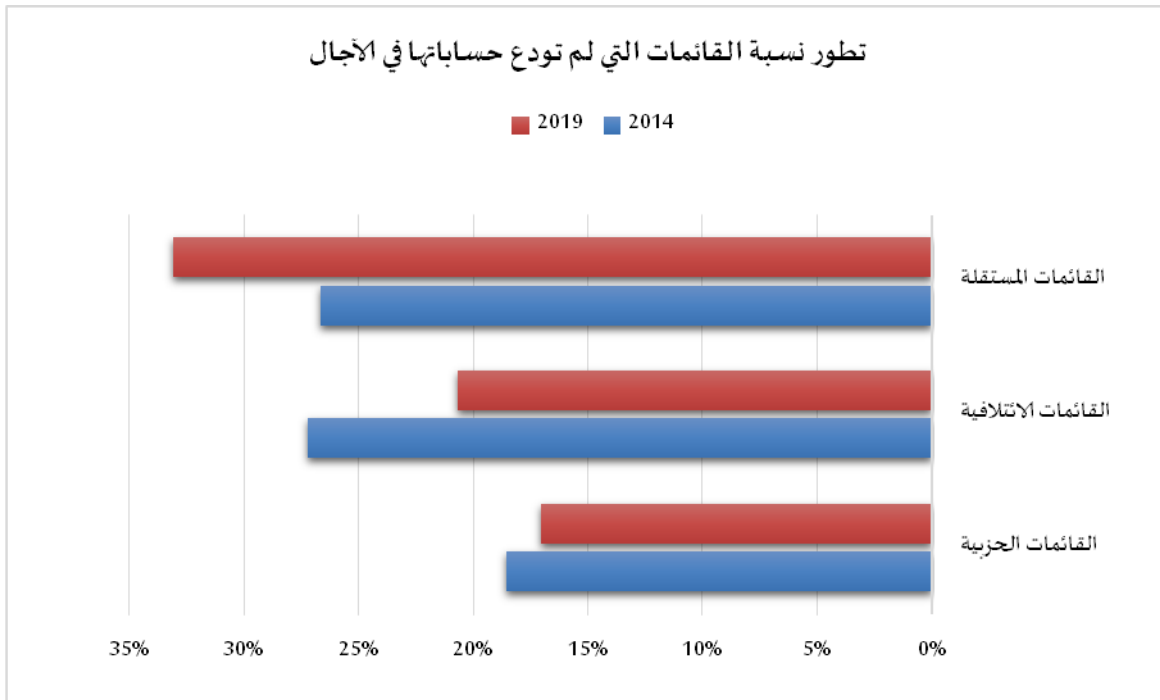
هذه القوائم :

### توزيع القوائم التي أودعت حساباتها المالية بعد الأجال



■ قوائم حزبية ■ قوائم ائتلافية ■ قوائم مستقلة

ويحول عدم تقديم الحسابات المالية من قبل القوائم المترشحة في الأجل المحددة لها دون التأكد من مشروعية مصادر تمويلها وتأدية نفقاتها واحترامها للمبادئ الأساسية لتمويل الحملة الانتخابية ويجعلها عرضة للعقوبة المنصوص عليها بالفصل 98 (جديد) من القانون الانتخابي. وفي هذا الإطار، تولت المحكمة إلى غاية 06 أكتوبر 2020 مباشرة الأعمال القضائية في شأنها حيث تم إثارة الدعوى بخصوص 249 قائمة وإعداد تقارير ختم التحقيق بخصوص 203 قائمة لم تودع حسابها المالي في الأجل القانوني وإصدار أحكام ابتدائية بخصوص 107 منها. ويبرز الرسم البياني الموالي تطور نسبة عدم الإيداع بين سنتي 2014 و2019:



## II- الوثائق المكونة للحسابات المالية

أوجب القانون الانتخابي على القوائم المترشحة مسك حسابات مالية شاملة لكل المداخل والنفقات ومؤيدة بوثائق أصلية وذات مصداقية.

وبيّنت الأعمال الرقابية المنجزة من قبل المحكمة وجود عديد النقائص ضمنها بتقاريرها ودعت القوائم إلى تجاوزها لتفادي العقوبات التي نص عليها القانون الانتخابي من ناحية وللمحافظة على حظوظها للتمتع بالمنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية من ناحية أخرى.

## 1- الحساب المالي

نصّ الفصل 83 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 أنف الذكر على أنه يتعين على كل قائمة فتح حساب بنكي وحيد ترصد فيه المبالغ المخصصة للحملة وتصرف منه جميع المصاريف فضلا عن مسك سجلّ مرّقم ومختوم من قبل هيئة الانتخابات لتسجيل كلّ المداخيل والنفقات بصفة متسلسلة حسب تاريخ إنجازها دون شطب أو تغيير مع التنصيص على مرجع وثيقة الإثبات ومسك قائمة في التظاهرات والأنشطة والملتقيات المنجزة مؤشّر عليها من قبل هيئة الانتخابات وكذلك إعداد قائمة تأليفية للمداخيل والمصاريف الانتخابية بالاعتماد على سجلّ هذه العمليات ممضاة من قبل رئيس القائمة وفقا للنموذج المعدّ من قبل محكمة المحاسبات.

كما جاء بالفصل 86 من نفس القانون أنه يتعين على كل قائمة مترشحة أو حزب إحالة نسخ أصلية من القوائم المنصوص عليها بالفصل 83 والحسابية لكل دائرة انتخابية إلى محكمة المحاسبات في أجل أقصاه خمسة وأربعون يوما من تاريخ التصريح النهائي بنتائج الانتخابات مرفوقة بكشف الحساب البنكي الوحيد المفتوح بعنوان الحملة، وتسليم هذه الوثائق دفعة واحدة مباشرة إلى الكتابة العامّة لمحكمة المحاسبات أو إلى كتابة إحدى هيئاتها المختصة ترابيا.

غير أنه تبيّن أن قائمة حزب التيار الديمقراطي المترشحة بالدائرة الانتخابية نابل 1 اكتفت بإيداع نموذج للحساب المالي وكشف للحساب البنكي خال من أي عملية ولا يغطي فترة الحملة الانتخابية فضلا عن إفادة رئيس القائمة بأنّه لم يتم باستعمال الوثائق المستوجب إيداعها لدى محكمة المحاسبات وهو ما من شأنه أن يمسّ من مصداقية الحساب المالي ويجعله عرضة للرفض ولتسليط العقوبة المنصوص عليها بالفصل 98 (جديد) لعدم توفر الوثائق الضرورية.

## 2- عدم احترام وحدة الحساب البنكي

خلافًا لمقتضيات الفصل 83 من القانون الانتخابي والذي نصّ على أنه يتعين على كل قائمة مترشحة فتح حساب بنكي وحيد ترصد فيه المبالغ المخصصة للحملة وتصرف منه جميع المصاريف لم تحترم قوائم حزب التيار الديمقراطي المترشحة بالدوائر الانتخابية القارة الأمريكية وبقية الدول الأوروبية وإيطاليا و تونس 2 مبدأ وحدة الحساب البنكي حيث تولّت خلاص نفقاتها من الحساب الشخصي لرئيس القائمة عوضا عن استعمال الحساب البنكي الوحيد الخاص بها بمبالغ قدرها على التوالي 11.544,483 د و 541,225 د و 2.483,700 د.

وبرزت قائمة حزب التيار الديمقراطي المترشحة بالدائرة الانتخابية القارة الأمريكية وبقية الدول الأوروبية ذلك بأنّ رئيسة القائمة تولّت تحويل مبالغ من الخارج (سويسرا) لم يتمّ تنزيلها بالحساب البنكي الوحيد إلا بعد انتهاء الحملة الانتخابية وبالتالي اضطرت رئيسة القائمة إلى تسديد نفقات عبر حسابها الجاري بجينيف.

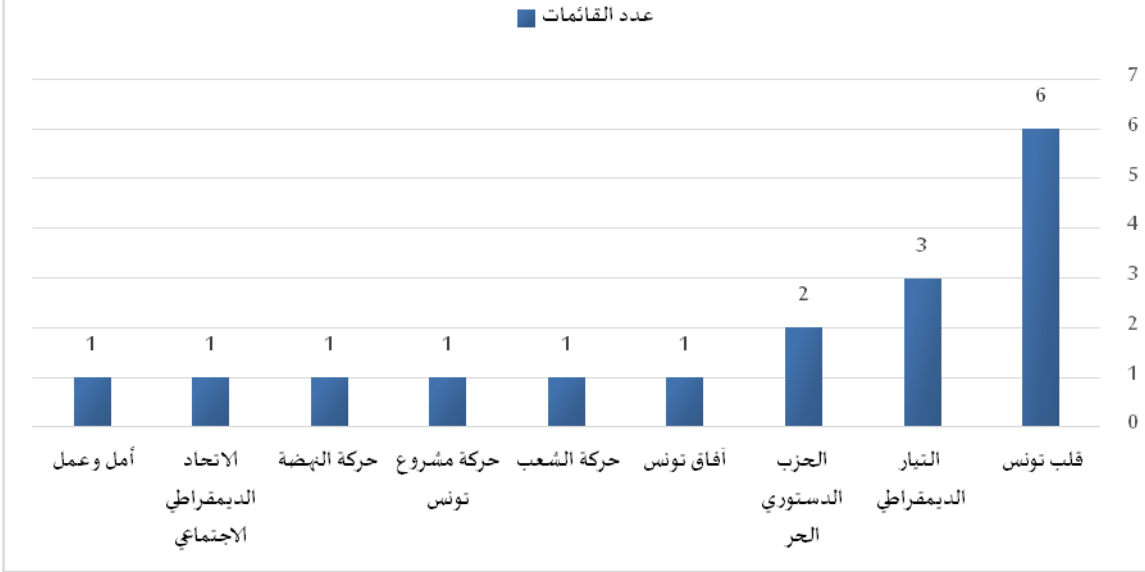
وفي هذا الخصوص تذكّر المحكمة بضرورة سن أحكام تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القوائم المترشحة بالخارج من حيث فتح الحسابات البنكية وغلقتها.

### 3- كشف الحساب البنكي أو البريدي الوحيد

أوجب الفصل 86 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 على كل قائمة مترشحة إحالة نسخ أصلية من القوائم المنصوص عليها بالفصلين 83 و84 من نفس القانون والحسابية لكل دائرة انتخابية والحسابية الجامعة إلى محكمة المحاسبات في أجل أقصاه خمسة وأربعون يوما من تاريخ التصريح النهائي بنتائج الانتخابات مرفقة بكشف الحساب البنكي الوحيد المفتوح بعنوان الحملة وتسليم هذه الوثائق دفعة واحدة مباشرة إلى الكتابة العامة لمحكمة المحاسبات أو إلى كتابة إحدى هيئاتها المختصة ترابيا مقابل وصل، إلا أنّه بالرجوع إلى الوثائق المودعة من قبل القوائم المترشحة تبين أنّ قائمة حزب حركة النهضة بدائرة العالم العربي وبقي دول العالم قدّمت كشفا للحساب البنكي الوحيد لا يضمن مصداقية العمليات المنجزة حيث لم يتضمن إمضاء وتأشير البنك.

وقدمت 17 قائمة كشف حساب بريدي/بنكي وحيد مفتوح بعنوان الحملة لا يغطي كامل الفترة الانتخابية ولا يتضمن جميع العمليات المنجزة خلال تلك الفترة وتوزع هذه القوائم بين 15 قائمة حزبية وقائمتين ائتلافيتين. وهو ما لم يمكّن المحكمة من التأكد من أنّ جميع مداخيل القائمة المترشحة ومصاريفها تمت من خلال الحساب الوحيد وأنّ جميع موارد القوائم تتأتى من مصادر مشروعة. ويبرز الملحق عدد 3 والرسم البياني الموالي القوائم المعنية.

## القوائم التي أودعت كشف حساب بنكي لا يغطي كل عملياتها المالية



ومن شأن عدم مدّ محكمة المحاسبات بكشف شامل للعمليات التي مرت بالحساب البنكي أو البريدي الوحيد، أن يجعل القوائم الانتخابية المعنية عرضة لرفض الحساب من قبل المحكمة.

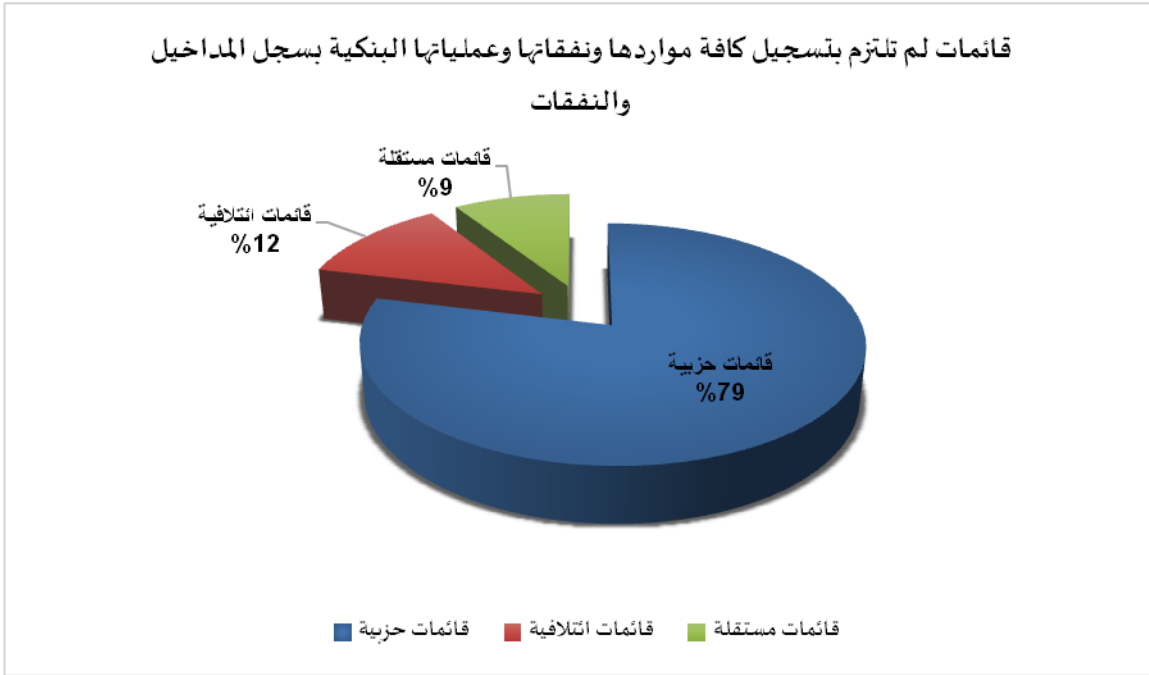
## 4- سجل المداخيل والنفقات

نصّت أحكام الفصل 83 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المذكور أعلاه على أنه يتعين على كل قائمة مترشحة للانتخابات التشريعية مسك سجل مرقّم ومختوم من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتسجيل كل المداخيل والنفقات بصفة متسلسلة حسب تاريخ إنجازها دون شطب أو تغيير مع التنصيص على مرجع وثيقة الإثبات. غير أنّ 6 قوائم مترشحة لم تقدّم إلى محكمة المحاسبات سجل للمداخيل والنفقات. ويبين الملحق عدد 4 تفصيل ذلك.

كما تولّت 12 قائمة مترشحة إيداع سجل للمداخيل والنفقات غير مؤشّر عليه أو مختوم من قبل الهيئة الفرعية للانتخابات ذات النظر تتوزع بين قائمة مستقلة و8 قوائم حزبية و3 قوائم ائتلافية ويبين الملحق عدد 5 تفصيل القوائم المعنية.

ومن جانب آخر، تبين أنّ 33 قائمة مترشحة لم تلتزم بتسجيل كافة مواردها ونفقاتها وعملياتها البنكية بالسجل وهي تتوزع بين 26 قوائم حزبية و4 قوائم ائتلافية و3 قوائم مستقلة ومن بينها قائمة واحدة ترشحت عن دائرة انتخابية بالخارج. ويذكر على سبيل المثال قائمة حزب حركة تحيا تونس

المرشحة بدائرة مدنين التي لم تتولّ التنصيب على هوية المتبرعين بالموارد المالية المدفوعة بواسطة تحويلات بنكية وصك بنكي والبالغة 19,600 أ.د. كما لم تتولّ قائمة حزب حركة الشعب المرشحة بدائرة تطاوين التنصيب على عملية إيداع نقدا بمبلغ 2,300 أ.د بتاريخ 8 أكتوبر 2019 وعملية سحب نقدا بمبلغ 2,270 أ.د بتاريخ 8 أكتوبر 2019. ويبرز الملحق عدد 6 والرسم البياني الموالي تفصيل القوائم المعنية بالإخلال.



وفي نفس السياق تمّ الوقوف على تجميع 10 قوائم مرشحة لبعض نفقاتها عند تسجيلها بسجل الموارد والنفقات وذلك عوضا عن إدراج كل نفقة على حدة مثلما نصّ عليه الفصل 83 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المذكور أعلاه ويتعلق الأمر بما عدده 6 قوائم حزبية و3 قوائم ائتلافية وقائمة مستقلة. ويبرز الملحق عدد 7 تفصيل القوائم المعنية بالإخلال.

كما تمّ الوقوف على عمليات شطب وإصلاح بسجلات مداخيل ونفقات 9 قوائم مرشحة تتوزع بحساب 5 قوائم حزبية و3 قوائم ائتلافية وقائمة مستقلة مفصّلة بالجدول الموالي :



ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	تونس 1
2	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	سوسة
3	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	قبلي
4	حزب حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	تطاوين
5	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	بن عروس
6	إئتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	المهدية
7	إئتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	تطاوين
8	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	قائمة ائتلافية	قفصة
9	مستقلون لأجل تونس	قائمة مستقلة	نابل 2

ولم تحترم 9 قوائم مترشحة التسلسل الزمني حسب تاريخ الإنجاز عند تسجيل نفقاتها ومواردها بالسجل المعدّ للغرض وذلك خلافاً للفصل 83 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المذكور أعلاه ويتعلق الأمر بما عدده 5 قوائم حزبية و3 قوائم ائتلافية وقائمة مستقلة كما هو مبين بالملحق عدد 8.

كما تضمنت سجلات المداخيل والنفقات الخاصة بما عدده 19 قائمة مترشحة معطيات مغايرة لوثائق الإثبات تتوزع بحساب 16 قائمة حزبية وقائمتين ائتلافية وقائمة مستقلة من ذلك تولّت على سبيل المثال قائمة حزب حركة الشعب المترشحة بدائرة قابس تسجيل تبرع بسجلّ مداخلها ونفقاتها بقيمة 2.200 د باعتبارها تبرع عيني ذاتي في حين أنه تبرع عيني خاص، وضمنت قائمة الحزب الدستوري الحر المترشحة بدائرة صفاقس 2 تبرع مقدّم من شخص طبيعي بقيمة 1.000 د باعتبارها تبرع متأتّ من أحد أعضاء القائمة في حين تبين للمحكمة أنّ المتبرع من غير منتسبها. كما تولّت قائمة حزب حركة مشروع تونس المترشحة بدائرة تطاوين تسجيل تبرع بسجلّ مواردها ونفقاتها بقيمة 2.000 د في حين تمّ تدوينه بوصول التبرع بقيمة 3.000 د. ويبرز الملحق عدد 9 تفصيل القوائم المعنية بتسجيل معطيات مغايرة لوثائق إثباتها.

ولم تتولّى 10 قوائم مترشحة خلافاً للفصل 83 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المذكور أعلاه التنصيص على مراجع وثائق إثبات بعض نفقاتها بسجلّ المداخيل والنفقات. ويتعلق الأمر بما عدده 7 قوائم حزبية وقائمتين ائتلافية وقائمة مستقلة كما هو مبين بالملحق عدد 10.

## 5- قائمة التظاهرات والأنشطة والممتلكات

خلافًا لأحكام الفصل 83 من القانون الانتخابي الذي أوجب على القوائم المترشحة مسك قائمة مؤشر عليها من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تتضمن التظاهرات والأنشطة والممتلكات المنجزة، أفرزت الأعمال الرقابية عدم تقييد 17 قائمة مترشحة بالالتزام المذكور حيث لم تقدّم إلى المحكمة أي وثيقة للتظاهرات والأنشطة المنجزة من قبلها ويتعلق الأمر بما عدده 12 قائمة حزبية و02 قوائم ائتلافية و3 قوائم مستقلة ومن بينها 5 قوائم ترشحت عن الدوائر الانتخابية بالخارج.

وفي سياق متصل تولّت 4 قوائم مترشحة التصريح لدى الهيئة أو ضمن حسابها المالي بعدم قيامها بأي تظاهرة أو نشاط أو ملتقى أثناء الحملة الانتخابية التشريعية 2019 في حين ثبت للمحكمة سواء من خلال الفحوصات المجراة على الصفحات الرسمية للقوائم بمواقع التواصل الاجتماعي أو من خلال فحص طبيعة النفقات المنجزة من قبلها ومحاضر معاينة أعوان المراقبة والإعلامات بالأنشطة المقدّمة من قبلها إلى الهيئة أنّ القوائم المعنية تولت تنظيم بعض الاجتماعات والممتلكات. ويتعلّق الأمر بالقائمتين الائتلافيتين أمل وعمل المترشحتين بالدائرتين الانتخابيتين فرنسا 1 وألمانيا وقائمة حزب الأمل المترشحة بالدائرة الانتخابية توزر وقائمة حزب حركة تحيا تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية أريانة.

ويبرز الملحق عدد 11 تفصيل القوائم المعنية بعدم تقديم قائمة في التظاهرات والأنشطة المنجزة من قبلها.

كما تولت 9 قوائم حزبية تقديم قائمة في التظاهرات والأنشطة والممتلكات غير مؤشر عليها من قبل الهيئة وذلك خلافًا للفصل 83 من القانون الانتخابي المذكور سابقًا ويتعلّق الأمر بالقوائم موضوع الملحق عدد 12.

وقدمت 12 قوائم مترشحة منها 7 قوائم حزبية و5 قوائم ائتلافية قائمة في التظاهرات والأنشطة والممتلكات لا تشمل على جميع التظاهرات والأنشطة والممتلكات التي تم إنجازها خلال فترة الحملة الانتخابية ويتعلق الأمر بالقوائم موضوع الملحق عدد 13.

وفي هذا الإطار يذكر على سبيل المثال أنّ التظاهرات غير المصرّح بها والمنجزة من طرف القوائم المترشحة عن حزب التيار الديمقراطي بالدوائر الانتخابية نابل 2 وألمانيا وتونس 1 في إطار الحملة الانتخابية التشريعية بلغت 12 تظاهرة. كما بيّنت الفحوصات المجراة على الصفحة الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي لرئيس قائمة حزب حركة النهضة بالدائرة الانتخابية تونس 1 تنظيم تظاهرتين

من قبل القائمة غير مسجّلتين بقائمة التظاهرات والأنشطة والمقتنيات المودعة لدى المحكمة<sup>(1)</sup> فضلا عن عدم التصريح من قبل القائمة بنشاطين انتخابيين<sup>(2)</sup> وذلك استنادا لمحضري معاينة مخالقات مسجلين بتاريخ 25 سبتمبر 2019 تمّ تحريرهما من قبل الهيئة الفرعية المعنية لمخالفة القائمة مقتضيات الفصل 64 من القانون الانتخابي.

ويحول عدم تصريح القوائم المترشّحة بكل أو بعض أنشطتها الانتخابية لدى الهيئات الفرعية للانتخابات الراجعة إليها بالنظر وعدم تضمينها بقائمة التظاهرات والأنشطة دون متابعة المحكمة للأنشطة المذكورة ومعاينة عناصر كلفتها والتأكد من التزام القوائم المترشّحة بمختلف الضوابط الواردة بالقانون الانتخابي.

## 6- القائمة التأليفية للمداخيل والمصاريف

أوجب الفصل 83 من القانون الانتخابي على القوائم المترشّحة إعداد قائمة تأليفية للمداخيل والمصاريف الانتخابية بالاعتماد على سجل العمليات المحاسبية ممضاة من قبل رئيس القائمة.

وفي هذا الإطار، تبين من خلال الفحوصات المجراة على الحسابات المالية المودعة لدى المحكمة من قبل القوائم المترشّحة ووثائق الإثبات المؤيدة لها تسجيل بعض الفوارق في مبالغ الموارد والنفقات بخصوص 38 قائمة انتخابية حيث مكّنت إعادة احتساب مجموع مواردها ونفقاتها من الوقوف على فوارق بين المبلغ المحتسب من المحكمة وقيمة الموارد والنفقات المصرّح بها بالقوائم التأليفية للمداخيل والمصاريف للقوائم المعنية بلغت على التوالي 44.643,833 د و 21.346,676 د. ومن شأن هذا الإخلال أن يمسّ بمصداقية المعطيات المضمّنة بالحسابات المالية للقوائم الانتخابية المعنية.

## 7- الحسابية التأليفية الجامعة

أوجب الفصلان 84 و 86 من القانون الانتخابي على كلّ حزب أو ائتلاف يقدّم أكثر من قائمة مترشّحة في الانتخابات التشريعية أن يمسك حسابية تأليفية جامعة لكلّ العمليّات المنجزة في مختلف الدوائر الانتخابية التي يقدّم فيها قوائم مترشّحة وأن يحيل نسخة أصلية منها إلى محكمة المحاسبات في أجل أقصاه 45 يوما من تاريخ التصريح النهائي بنتائج الانتخابات أي 27 ديسمبر 2019، غير أنّ 23 حزبا

(1) الأولى بتاريخ 1 أكتوبر 2019 تعلّقت بأمنية حوارية لعدد من المثقفين والفنانين بدعوة من رجل أعمال بمنزله والثانية بتاريخ 2 أكتوبر 2019 تمثّلت في تنظيم لقاء شبابي بقاعة شاي بالمدينة العتيقة بتونس.

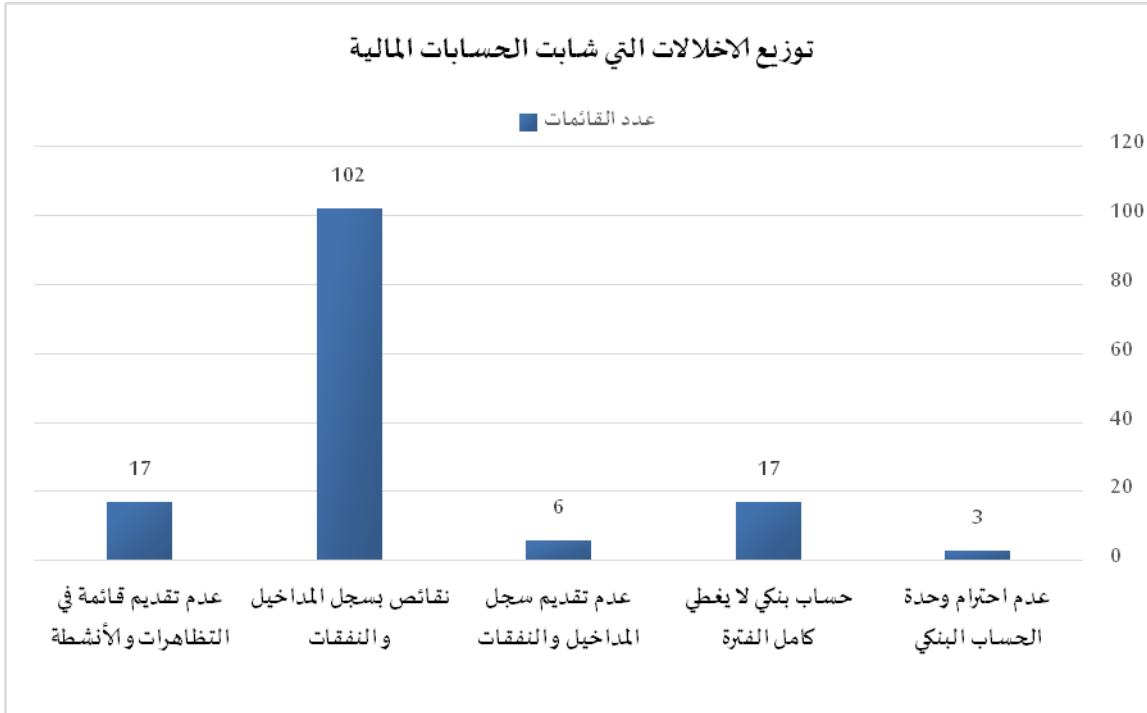
(2) تمثّلتا في تركيز خيمة بجانب مقرّ حزب حركة النهضة بدائرة السيجومي وتنظيم اجتماع شعبي بقاعة أفراح حي الطيران 1 بدائرة الزهور.

من مجموع 44 حزبا سياسيا و17 ائتلاف من مجموع 23 ائتلافا مشاركا في الانتخابات التشريعية أي ما يمثّل على التوالي نسبة 52,27% و73,91% لم يلتزم بهذا الواجب.

وفي المقابل توّلى كل من حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وحزب حركة تحيا تونس وحزب حركة مشروع تونس وائتلاف الكرامة إيداع هذه الحسابية خارج الأجل القانونية حيث تمّ إيداعها على التوالي بتاريخ 29 جوان 2020 و03 جانفي 2020 و01 جويلية 2020 و15 جويلية 2020 ومن شأن التصرف المذكور أن يجعل الأحزاب والائتلافات المعنية عرضة لتسليط العقوبة المنصوص عليها بالفصل 99 من القانون الانتخابي. ويبرز الملحق عدد 14 تفصيل الأحزاب والائتلافات المعنية بهذه المخالفة.

ويحوصل الرسم البياني الموالي توزيع الاخلالات التي شابت الحسابات المالية لعدد من القوائم

المرشحة :

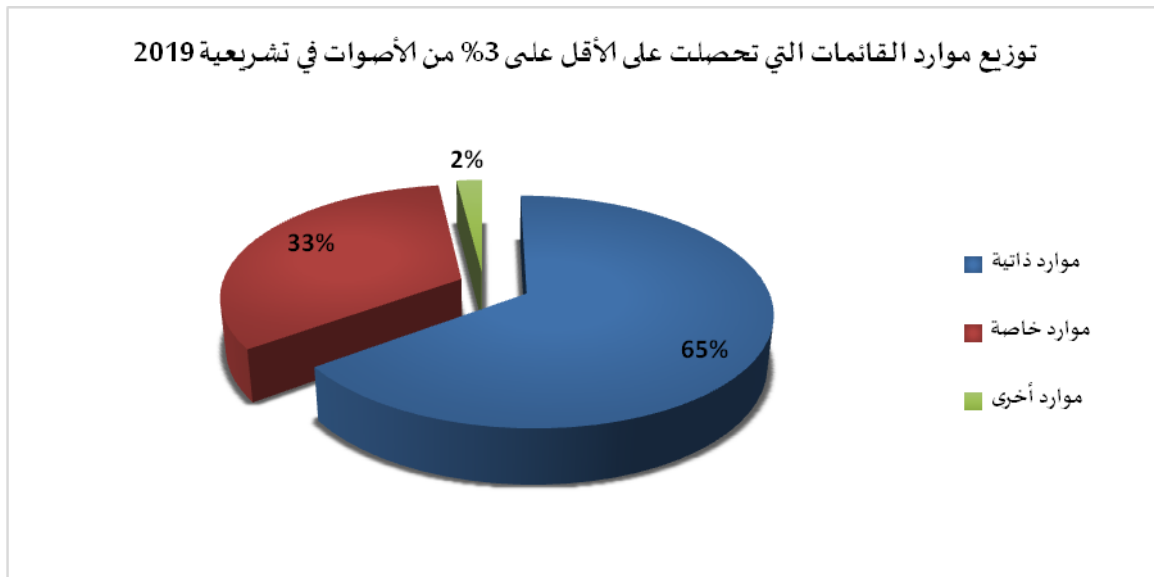


الجزء الثاني  
موارد الحملة الانتخابية

ضبط الإطار القانوني المنظم للانتخابات<sup>(1)</sup> قواعد تمويل الحملة الانتخابية من خلال تحديد مختلف مصادر تمويلها وعناصر تصنيفها وتحجير تمويل الحملة بـموارد يكون مصدرها أجنبيا أو مجهولا أو ذاتا معنوية، باستثناء تمويل الأحزاب لقائمتها المترشحة، أو متأتيا من غسيل الأموال أو كل تمويل مقنّع للحملة.

ويهدف تحقيق المساواة بين كافة القوائم المترشحة وحماية تمويل الحملات من كل أشكال التوظيف، تمّ ضبط أسقف للمنحة العمومية وللتمويل الخاص المتحصّل عليه من قبل كلّ قائمة مترشحة فضلا عن وضع إجراءات لضمان شفافية قبض الموارد.

وبلغ مجموع الموارد المخصّصة لتمويل الحملة الانتخابية التشريعية من قبل القوائم الفائزة بعد مراجعتها من قبل محكمة المحاسبات على ضوء الوثائق المحاسبية التي أودعتها القوائم ما قيمته 4.058,021 أ.د. مقابل 2.786 أ.د. في الانتخابات التشريعية لسنة 2014. ويبرز الرّسم البياني الموالي تفصيل ذلك :



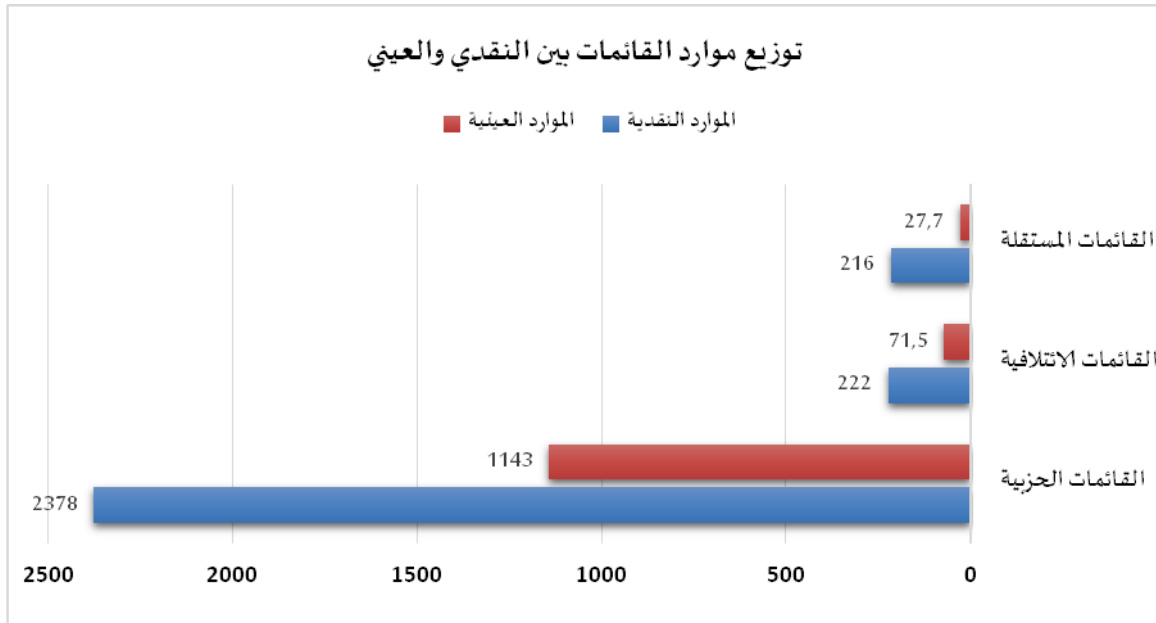
وتتوزع هذه الموارد بين القوائم الحزبية والائتلافية والمستقلة التي ترشحت للانتخابات التشريعية في حدود على التوالي 3.521,024 أ.د. و 293,520 أ.د. و 243,477 أ.د. وكما يبرزه الرّسم البياني

(1) الذي يتكوّن أساسا من القانون الانتخابي ومن الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أوت 2019 والمتعلّق بتحديد السقف الجملي للإنفاق على الحملة الانتخابية وسقف التمويل الخاص وتحديد سقف التمويل العمومي وضبط شروطه وإجراءاته بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية وقرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلّق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017.

الموالي استأثرت القوائم الحزبية بما يفوق 87 % من موارد الحملة مقابل نسبة 7 % بالنسبة للقوائم الائتلافية و6 % فقط للقوائم المستقلة.



وقدّرت الموارد العينية بما قيمته 1.242,2 أ.د. ممثلة بذلك نسبة 30,61 % من مجموع موارد القوائم. وتتأى هذه الموارد بنسبة 92,01 % من القائمة الحزبية و5,76 % من القوائم الائتلافية و2,23 % من القوائم المستقلة. ويبرز الرّسم البياني الموالي توزيع موارد القوائم حسب طبيعتها عينية أو نقدية.



وبخصوص الموارد النقدية للقوائم فإن 57,53 % منها فقط مرت بالحسابات البنكية أو البريدية التي تم فتحها بعنوان الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية 2019. وكانت هذه النسبة بخصوص القوائم الحزبية والائتلافية والمستقلة في حدود على التوالي 59,34 % و 44,01 % و 47,72 %.

وعملا بأحكام القانون الانتخابي، لم تقتصر رقابة محكمة المحاسبات على موارد القوائم الفائزة على العمليات المنجزة من خلال الحسابات البنكية الوحيدة المخصصة للحملة الانتخابية بل امتدت لتشمل كل العمليات بما فيها التي لم تحمل على هذه الحسابات. وأخذت هذه الأعمال بعين الاعتبار المعطيات والنتائج التي تم توفيرها لمحكمة المحاسبات من قبل كل من البنك المركزي التونسي<sup>(1)</sup> واللجنة التونسية للتحاليل المالية<sup>(2)</sup> والبريد التونسي<sup>(3)</sup> والهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري<sup>(4)</sup> والبنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للبنك بعلاقة بمشروعية تمويل القوائم لحملاتها الانتخابية التي مرت بالحسابات الوحيدة. وأفضت هذه الأعمال إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت أساسا بقانونية تحصيل موارد الحملة وشفافيتها.

## I- الحسابات البنكية أو البريدية

عملا بأحكام الفصلين 95 و96 من القانون الانتخابي، طلبت محكمة المحاسبات من مصالح البنك المركزي التونسي والبريد التونسي مدها بالتدابير والإجراءات التي اتخذتها للحيلولة دون فتح أكثر من حساب بنكي لكل قائمة مترشحة للانتخابات التشريعية ونتائج الأعمال والتحريات التي قامت بها مصالح المؤسستين في المجال. وفي هذا الإطار وبتاريخ 11 ديسمبر 2019 أي بعد الاعلان عن النتائج النهائية للانتخابات بما قدره 29 يوما وقرّ البنك المركزي للمحكمة 895 كشفا فقط لحسابات تم فتحها لدى مصالح البريد التونسي في حدود 412 حسابا ولدى مصالح 8 بنوك<sup>(5)</sup> في حدود 475 حسابا وذلك من جملة 1506 حسابا (أي بنسبة أقل من 60% من جملة الحسابات المستوجبة) من المفروض فتحه بعنوان الحملات الانتخابية التشريعية تحت إشراف البنك المركزي عملا بأحكام الفصلين 83 و90 من القانون الانتخابي لإضفاء الشفافية على موارد القوائم ونفقاتها. وتفسر هذه النسبة بمحدودية الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في المجال والتي اقتصرت حسب إفادته بالأساس على "اتخاذ إجراءات ترتيبية ضمنها صلب المنشور عدد 5 لسنة 2019 الموجه إلى البنوك والديوان الوطني للبريد والمتعلق بالحسابات الخاصة

(1) مراسلة محافظ البنك المركزي الواردة بتاريخ 08 جويلية 2020 تحت عدد 1817/02/2020.

(2) مراسلة الكاتب العام للجنة التونسية للتحاليل المالية الواردة بتاريخ 15 ماي 2020 تحت عدد 1252/02/2020.

(3) مراسلة البريد التونسي الواردة بتاريخ 03 جويلية 2020 تحت عدد 1780/02/2020.

(4) مراسلة رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري الواردة بتاريخ 17 أكتوبر 2019 تحت عدد 469/01/2019.

(5) 197 البنك الوطني الفلاحي و155 الشركة التونسية للبنك و55 التجاري بنك و36 بنك الزيتونة و20 البنك التونسي و10 WIB و2 TSB.



بحملة الانتخابات التشريعية من ذلك الزام البنوك والديوان بالتصريح لمصالحه دون أجل بكل عملية فتح حساب خاص بالحملة الانتخابية عن طريق نظام البنك المركزي التونسي لتبادل المعطيات والتثبت قبل فتح الحساب عبر نفس المنظومة من عدم وجود حساب خاص بالحملة الانتخابية المعنية باسم القائمة".

ولئن أرجع البنك المركزي محدودية نسبة كشوفات الحسابات المفتوحة بعنوان الحملة الانتخابية والتي وفرها للمحكمة إلى التأخير في حصول مصالحه على الكشوفات النهائية من قبل البنوك والديوان الوطني للبريد المرتبطة بإغلاق الحسابات المذكورة فإن المحكمة تؤكد على أن توفير البيانات والكشوفات المتعلقة بالحسابات مثلما ينص على ذلك الفصل 90 من القانون الانتخابي والفقرة الأولى من منشور البنك المركزي عدد 5 لسنة 2019 التي تنص على (...) لا يرتبط بتوفير النسخة النهائية من هذه الكشوفات وغلق الحسابات.

وفي ظل عدم شمولية كشوفات الحسابات التي أمدها البنك المركزي المحكمة فإنه لا يمكن لها التصريح باستيفاء كل القوائم لواجب وحدة الحسابات التي تم فتحها بعنوان الحملة الانتخابية لعضوية مجلس نواب الشعب لسنة 2019 وهو ما من شأنه أن يعيق المحكمة في القيام بأعمالها وخاصة القضائية منها والمتعلقة بالبت في مدى احترام القوائم المترشحة لهذا الالتزام وفي مدى استحقاقها للمنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية.

وأفاد البريد التونسي من جهته بأنه أصدر منشور عدد 85 بتاريخ 2 سبتمبر 2019 لتنظيم طريقة فتح ومتابعة الحسابات المتعلقة بالحملة الانتخابية التشريعية وبأنه صرح بكل الحسابات المفتوحة لدى مصالحه بعنوان الانتخابات التشريعية مع الكشوفات الخاصة بها.

وفي سياق متصل ينص الفصل 94 من القانون الانتخابي على أن تتولى هيئة الانتخابات مد محكمة المحاسبات في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام من انطلاق الحملة بالبيانات المتعلقة بالقوائم المترشحة والحسابات البنكية المفتوحة بمناسبة الحملة الانتخابية والأشخاص المخول لهم التصرف في تلك الحسابات وإعلام المحكمة بكل تحيين يطرأ عليها وذلك لغاية توفير معطيات تساعد المحكمة على القيام بالمهام الموكولة إليها في إطار صلاحياتها القانونية بخصوص تمويل الحملات الانتخابية.

وفي هذا الإطار تولت هيئة الانتخابات استجابة لطلب المحكمة<sup>(1)</sup> توفير<sup>(2)</sup> قائمة تفصيلية للقوائم التي تم قبول ترشحها نهائيا للانتخابات التشريعية 2019 وبيانات حول رؤساء هذه القوائم والوكلاء الماليين والحسابات البنكية الخاصة بهم.

(1) مراسلة محكمة المحاسبات الصادرة بتاريخ 23 سبتمبر 2019 تحت عدد 2019/1/461.

(2) بتاريخ 24 أكتوبر 2019 تحت عدد 19/1944.

وقد مكن فحص هذه القائمة التفصيلية من الوقوف على عدم شمولية البيانات المضمنة بها وعلى تسرب أخطاء في إعدادها تتمثل أساسا في عدم تضمينها معلومات بخصوص 174 قائمة انتخابية تم قبولها نهائيا من قبل الهيئة وشاركت في الانتخابات التشريعية 2019 من ناحية وعدم التصريح بالبيانات المتعلقة بما عدده 53 وكيلا وبمعرفة 5 حسابات فتحت بعنوان الحملة الانتخابية.

وقصد استكمال البيانات المطلوبة لإنجاز أعمال الرقابة الموكولة لها ورفع النقائص الواردة بالمعطيات المقدمة من قبل الهيئة تولت المحكمة<sup>(1)</sup> طلب استكمال المعلومات الناقصة إلا أنّ المعطيات التي تم توفيرها بعد أكثر من ستة أشهر<sup>(2)</sup> تضمنت نفس النقائص وظلت البيانات المتعلقة بما عدده 87 قائمة تفتقر إلى التنصيب على رقم بطاقة التعريف الوطنية لرئيس القائمة والحال أنّ مثل هذه المعلومة من المفترض توفرها لدى الهيئة عند تقديم مطالب الترشح عملا بأحكام الفصل 9 جديد من قرار الهيئة المؤرخ في 1 أوت 2014<sup>(3)</sup>.

كما لم تتضمن المعطيات المقدمة من قبل الهيئة بيانات حول 21 قائمة مترشحة. وفي المقابل، تبين من خلال فحص القوائم التي وردت من الهيئة وجود أخطاء عديدة خاصة على مستوى المعرف الوحيد للقوائم وهو ما تسبب في إدراج نفس القائمة أكثر من مرة (30 قائمة مترشحة أكثر من مرة مما أدى إلى تضخيم في عدد القوائم المترشحة الذي تجاوز مجموعه 1520 قائمة).

ولم تساعد هذه الوضعية المحكمة على إجراء التقاطعات اللازمة لضبط عدد القوائم المترشحة التي لم تتول خلافا لأحكام الفصل 83 من القانون الانتخابي فتح حساب بنكي وحيد ورصد الاخلالات المرتبطة بتعيين الوكيل المالي للقائمة المترشحة.

ويبرز الجدول الموالي أهم النقائص المتعلقة بالبيانات المقدمة من قبل الهيئة وتبريراتها في هذا المجال:

(1) بموجب مراسلتها عدد ص/529/01/2019 بتاريخ 26 نوفمبر 2019.

(2) وذلك بموجب مراسلة إلكترونية بتاريخ 12 جوان 2020.

(3) المتعلق بقواعد وإجراءات الترشح للانتخابات التشريعية كما تم تنقيحه واتمامه خاصة بالقرار عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 14 جوان 2019.

تبريرات الهيئة	النقائص
-لم يتم تعيين وكيل بشأن 9 قوائم -لم يتم التصريح بالوكيل بشأن 9 قوائم أخرى -لم تتلق الهيئة أية معلومة بخصوص 12 قائمة -ظلت قوائم بدون أية إشارة منها 9 قوائم	غياب معلومات بخصوص الوكيل لما عدده 39 قائمة
-لم يتم فتح حساب بالنسبة إلى 7 حالات -لم تتلق الهيئة اية معلومة بالنسبة إلى 19 حالة -غياب أية إشارة بالنسبة إلى 9 حالات	غياب البيانات المتعلقة بما عدده 35 حسابا بنكيا أو بريديا
-لا تتوفر المعلومة	رقم بطاقة تعريف أو جواز سفر رئيس القائمة غير متوفر 87 قائمة
-لم تتلق الهيئة معلومات بهذا الخصوص	عدم توفر بيانات بخصوص 65 قائمة

وتبرز هذه الوضعية ضرورة أن تتولى الهيئة التأكد من مدى احترام نظام معلومات لديها للقواعد المعتمدة في المجال حتى يتسنى إرساء نظام لتبادل المعلومات يكون ذو مصداقية.

ولئن أرفقت الهيئة إجابتها الواردة على المحكمة بتاريخ 11 سبتمبر 2020 البيانات الخاصة برؤساء 87 قائمة انتخابية مترشحة للانتخابات التشريعية 2019 فإن التأخير (بعد أكثر من 10 أشهر من الأجل القانونية التي ضبطها القانون الانتخابي) في تقديم هذه المعطيات رغم أهميتها يعد من قبيل تعطيل الأعمال الرقابية للمحكمة خاصة وأن استقصاء العمليات المالية للمترشحين لهذه الانتخابات يتوقف على مدى توفر مثل هذه البيانات.

وفي سياق متصل أفرز التدقيق في الحسابات التي أودعتها القوائم لدى محكمة المحاسبات أنه خلافا لأحكام الفصل 82 من القانون الانتخابي الذي أوجب على كل قائمة مترشحة فتح حساب بنكي وحيد خاص بالحملة الانتخابية ويصرح الوكيل المالي للقائمة وجوبا بالحساب لدى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وإحكام الفصل 83 من نفس القانون أنه "يتعين على كل قائمة مترشحة فتح حساب بنكي وحيد ترصد فيه المبالغ المخصصة للحملة وتصرف منه جميع المصاريف" ولمنشور البنك المركزي عدد 5 لسنة 2019 المؤرخ في 7 أوت 2019 الذي دعا إلى ضرورة فتح حساب وحيد خاص بالحملة الانتخابية بالدينار القابل للتحويل لفائدة القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية بالدوائر الانتخابية بالخارج مع تمكين القوائم من بطاقة بنكية دولية وحيدة للسحب لم تتول ثلاث قوائم انتخابية تحصلت على الأقل على 3% من الأصوات فتح حساب بنكي أو بريدي وحيد خاص بالحملة الانتخابية كما يتبين من الجدول الموالي :

ع/ر	رمز القائمة	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
-----	-------------	-------------	---------------	--------------------

1	5201762	أمل وعمل المستقلة	ائتلافية	ألمانيا
2	5300402	صوت المهاجر	مستقلة	إيطاليا
3	5001059	ائتلاف الكرامة	ائتلافية	فرنسا 1

ويمكن لمحكمة المحاسبات تبعا لذلك أن ترفض الحسابات المالية للقوائم المذكورة وأن تسلط عليها العقوبة المالية الواردة بالفصل 98 (جديد) من القانون الانتخابي والتي تساوي بين خمس وسبع مرّات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة المعنية.

ومن جهة أخرى أفرزت الأعمال الرقابية المتصلة بالحسابات البنكية أو البريدية الوحيدة أن الحسابات المتعلقة بما عدده 466 قائمة مترشحة (من جملة 895 قائمة أي ما يمثل نسبة 52%) سجلت إثر انتهاء الحملة الانتخابية أرصدة إيجابية بقيمة جمالية بلغت حوالي 783 أ.د. على الوكيل المالي للقوائم المعنية عملا بأحكام الفصل 29 (جديد) من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017 تصفيتهما بما في ذلك منحة التمويل العمومي بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية في حالة الحصول عليها إلى أعضاء القائمة المترشحة بحسب نسبة مساهمة كل واحد منهم وفي حدود لا تتجاوز التمويل الذاتي الفعلي الذي تمّ تقديمه من كلّ واحد منهم وإرجاع المبالغ المتبقية إلى الدولة بإيداعها لدى الخزينة العامة للجمهورية التونسية.

وفي هذا السياق يذكر أنّ محكمة المحاسبات سبق أن أشارت ضمن تقاريرها العامة حول الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية أنّ الإطار القانوني المنظم للانتخابات لم يلزم القوائم المترشحة بتقديم المؤيدات المتعلقة بكيفية تصرّف وكيلها المالي في الرصيد المتبقي بحساباتها البنكية بما في ذلك التمويل العمومي المتحصّل عليه إلى محكمة المحاسبات. ويحول ذلك دون تمكّن المحكمة من النظر في مدى الالتزام بالأحكام المتعلقة بتوزيع مبلغ المنحة العمومية المستحق ويجعل التصرّف فيه خارج مجال الرقابة. فضلا عن تنامي مخاطر مخالفة أحكام الفصل 29 (جديد) من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 أنف الذكر خاصّة أنّه اتضح أن 57 قائمة تولّت سحب رصيدها المتبقي وغلق حساباتها البنكية الوحيدة دون بيان مآل تلك الأرصدة ضمن الحسابات المالية المودعة لدى محكمة المحاسبات. ويبرز الملحق عدد 15 القوائم المترشحة المعنية.

ومن جانب آخر تقتضي المبادئ المنظمة للحملة الانتخابية أن تتولى القوائم المترشحة رصد مواردها بالحساب البنكي أو البريدي الوحيد بما يفي بتعهداتها المالية إلا أنه لوحظ أن بعض القوائم المترشحة تولت إصدار صكوك لخلاص نفقات بعنوان الحملة الانتخابية دون أن يتوفر رصيد كاف بالحساب البنكي الوحيد وهو ما ترتب عنه رجوع تلك الصكوك دون خلاص وتحميل القوائم المعنية أعباء إضافية بهذا العنوان. ويذكر في هذا المجال القائمة الحزبية تحيا تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية

صفاقس 1 والقائمة المستقلة نابل تجمعنا المترشحة بالدائرة الانتخابية نابل 1 والقائمة المستقلة نسمة سوسة المترشحة بالدائرة الانتخابية سوسة والقائمة المستقلة للنسور المترشحة بالدائرة الانتخابية سوسة والقائمة الحزبية نداء تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية قفصة.

كما تبين في ذات السياق أنّ بعض القوائم المترشحة لم توفر ما يكفي من موارد مالية بحساباتها البنكية أو البريدية الوحيدة لتغطية مصاريف مسك الحساب الموظفة من قبل البنوك والبريد التونسي وهو ما ترتب عنه تسجيل 170 حسابا بنكيا أو بريديا وحيدا (من جملة 895 أي ما يمثل نسبة 19,06%) رصيد سلبي بلغ إلى موفى نوفمبر 2019 ما قيمته حوالي 5.553 د.

وعلى صعيد آخر ودائما بعلاقة بالحساب البنكي الوحيد والتصرف فيه ينصّ الفصل 82 من القانون الانتخابي على أن تعين كلّ قائمة مترشحة وكيلا للتصرف في الحساب البنكي الوحيد. كما ينصّ الفصل 24 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 08 أوت 2018 كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 لسنة 2017 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017 على أن "يعتبر الوكيل المخاطب الوحيد للهيئة في كلّ ما يتعلّق بالمسائل المالية والمحاسبية للحملة غير أن بعض القوائم المترشحة لم تتقيد بأحكام مما يجعلها عرضة لرفض حساباتها من قبل المحكمة. ويبين الجدول الموالي تفصيلا لهذه القوائم :

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية	تاريخ تقديم الحساب
1	أمل وعمل المستقلة	ائتلافية	ألمانيا	2019/12/24
2	صوت المهاجر	مستقلة	إيطاليا	2019/12/24

وفي سياق متّصل وخلافاً للفصل 25 من قرار الهيئة عدد 20 المذكور أعلاه والذي ينصّ على أنّه "لا يمكن للوكيل أن يكون في الآن نفسه رئيس القائمة المترشحة"، تبين أنّ الوكيل المالي لكل من القائمة المستقلة صوت شباب نفزاوة المترشحة بالدائرة الانتخابية بقبلي وقائمة حزب القطب المترشحة بالدائرة الانتخابية القارة الأمريكية وبقية الدول الأوروبية يتّراس القائمة المعنية. ويبين الجدول الموالي تفصيل ذلك :

ع/ر	اسم القائمة	الدائرة الانتخابية	اسم رئيس القائمة والوكيل المالي	عدد بطاقة التعريف الوطنية
1	صوت شباب نفزاوة	قبلي	مختار بن عمار	04872697
2	حزب القطب	القارة الأمريكية وبقية الدول الأوروبية	سعيد مهدي حنتوس	08747706

## II- شرعية موارد الحملة الانتخابية التشريعية

عملا بأحكام الفصل 93 من القانون الانتخابي وقصد التأكد من مشروعية تمويل القوائم لحملة الانتخابية تولت المحكمة إجراء رقابة على العمليات المتصلة بتمويل الحملة الانتخابية للقوائم المترشحة انطلاقا من كشوفات الحسابات البنكية والبريدية الوحيدة المفتوحة بعنوان الحملة والمودعة من قبل القوائم المترشحة لدى محكمة المحاسبات وتقييم المخاطر وإجراء تقاطعات مع البيانات المستقاة من البنك المركزي التونسي والبريد التونسي واللجنة التونسية للتحاليل المالية والقطب القضائي الاقتصادي والمالي وعدد من المؤسسات البنكية ومقاربتها مع المعطيات المتحصل عليها من قبل المحكمة في إطار الصلاحيات المخولة لها بموجب القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات وبالقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء.

وفي هذا الإطار طلبت المحكمة من البنك المركزي التونسي ووزارة المالية ومن الديوان الوطني للبريد بموافقتها بالتدابير والإجراءات التي تم اتخاذها للحيولة دون التمويل الأجنبي للانتخابات وبتنائج أعمالها في هذا المجال وبالتشكيات والعرائض التي وردت عليهم ذات العلاقة بتمويل الحملة الانتخابية التشريعية<sup>(1)</sup>. كما طلبت من اللجنة التونسية للتحاليل المالية<sup>(2)</sup> التثبت من غياب تصريح لعمليات مالية مشبوهة أو غير اعتيادية بخصوص أعضاء القوائم المترشحة.

وقد أفضت الأعمال الرقابية إلى الوقوف على ملاحظات تعلق بمحدودية مساهمة بعض المتدخلين في منظومة الرقابة على التمويل الأجنبي وبارتفاع مستوى المخاطر المتصلة بشرعية مصادر تمويل الحملة الانتخابية التشريعية وهو ما سبق التنبيه إليه من قبل محكمة المحاسبات ضمن التقرير العام حول نتائج مراقبة تمويل الحملة الانتخابية التشريعية وكذلك الرئاسية لسنة 2014.

## 1- منظومة الرقابة

خلافًا لأحكام الفصل 90 من القانون الانتخابي الذي أوجب على البنك المركزي ووزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة بما يحول دون التمويل الأجنبي للانتخابات وباستثناء ما ضمّنه البنك المركزي التونسي بمنشوره عدد 5 لسنة 2019 المؤرخ في 7 أوت 2019 والمتعلق بالحسابات الخاصة بالحملة الانتخابية لفائدة القوائم المترشحة في الانتخابات التشريعية من "تجبر تمويل الحساب الوحيد المفتوح من قبل القوائم المترشحة بالداخل بواسطة تحويلات من قبل الذوات المعنوية (باستثناء الأحزاب السياسية) والأشخاص الطبيعيين الأجانب حتى وإن كانوا مقيمين بتونس أو كان مصدر دخلهم تونسيا

(1) مراسلة الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات للبنك المركزي التونسي عدد ص/470/01/2019 بتاريخ 08 أكتوبر 2019 ومراسلة الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات للبريد التونسي عدد ص/471/01/2019 بتاريخ 8 أكتوبر 2019.

(2) مراسلة الرئيس الأول الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 2019 تحت عدد 578/01/2019.

وفقا للتشريع الجبائي " كما حجّر بالنسبة إلى القائمات بالخارج قبول التحويلات من الذوات المعنوية بجميع أصنافها والأشخاص الطبيعيين الأجانب حتى وان كانوا غير مقيمين على معنى تراتيب الصرف أو كان دخلهم بالعملية الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل لدى البنوك المنتصبة بالبلاد التونسية .... فضلا عن جعل إمكانية تمويل الحساب محصورة في الوكيل المالي للقائمة الذي يتعين عليه إثبات مشروعية مصدر تلك الأموال " لم يتضح اتخاذ البنك المركزي التونسي لإجراءات خصوصية في المجال. حيث أفاد بأنّه يعود إلى الهيئة في صورة شعورها بالحاجة لدعم أو مساعدة البنك المركزي لفرض احترام قواعد تمويل الحملة الانتخابية أو مجابهة خروقات أو تجاوزات معينة المبادرة بطلب هذه المساعدة والتعاون من البنك المركزي " مضيفا بأنّه لم يرد على البنك " أي طلب للمساعدة في هذا المجال من الهيئة المذكورة".

وفي هذا السياق وخلافا لأحكام الفصل 89 من القانون الانتخابي الذي خول لهيئة الانتخابات مراقبة الالتزام بقواعد تمويل الحملة الانتخابية وفرض احترامها لم يتبين ما يفيد قيامها بأعمال رقابية في هذا الشأن. فلئن تم في مستوى اللجنة التي تم تكوينها<sup>(1)</sup> لتعنى بالنظر في الإجراءات العملية المطلوبة لضمان الشفافية على العمليات المالية وخاصة منع التمويل الأجنبي للحملة الاقرار بأن تتولى الهيئة<sup>(2)</sup> توجيه طلبات الاسترشاد مباشرة إلى البنوك والديوان الوطني للبريد وأن يتولى البنك المركزي مدها بالمعطيات حول العمليات المشمولة بالاستقصاء والأشخاص محل الاسترشاد في حالة تقدم بطلب إليه فإنه لم يتبين ممارسة الهيئة لهذه الصلاحية. حيث لم يتوفر ما يفيد توجيه الهيئة لطلبات بشأن توفير معطيات حول التحويلات والمعاملات المالية وعمليات تغيير العملة لأعضاء القائمات المترشحة للتشريعية والأحزاب والجمعيات والشخصيات السياسية.

وفي هذا الإطار أفادت الهيئة أنّه من الصعب عليها " التقصي حول التحويلات المالية الواردة على المترشحين أو القائمات المترشحة وأن تراسل البنك المركزي وتنتظر إجابته لتولي تحليلها وإجراء التقاطعات اللازمة حولها لإثبات وجود التمويل الأجنبي من عدمه مثلا وكل ذلك في غضون 21 يوما علما وأنّ الحملة الانتخابية تنشط فعليا في الأسبوع الأخير قبل يوم الاقتراع". كما أكدت على أنّ "مراقبة البنك المركزي للحسابات البنكية المتعلقة بالحملة الانتخابية هي رقابة آلية وتلقائية على غرار الرقابة التي تقوم بها هيئة الاتصال السمعير البصري عند مراقبتها للحملة الانتخابية من جانبها الإعلامي.

كما لم يتبين خلافا لأحكام الفصل 90 من القانون الانتخابي وضع وزارة المالية إجراءات للحيلولة دون التمويل الأجنبي للانتخابات الرئاسية بدورتها والتشريعية لسنة 2019.

(1) تولت اللجنة التي تضم عدة هيكل عمومية كالبنك المركزي والبريد التونسي وهيئة مقاومة الفساد ..... عقد جلسات عمل خصصت للنظر في الإجراءات العملية المطلوبة من كل طرف خاصة لمنع التمويل الأجنبي.

(2) عملا بأحكام الفصل 96 من القانون الانتخابي.

أما البريد التونسي فقد أفاد بأنه في إطار مزيد تطوير منظومة مراقبة الامتثال موضوع توصيات المحكمة في تقاريرها السابقة، تولت وحدة مراقبة الامتثال في إطار الاستجابة لمتطلبات القانون تركيز وترميز تطبيقين<sup>(1)</sup> فضلا عن وضع تطبيق إعلامية جديدة لمراقبة الحوالات على المستوى الوطني والدولي ووضع قاعدة بيانات جديدة خاصة بحرفاء البريد التونسي.<sup>(2)</sup> و بأن " كافة التحويلات من الخارج إلى الحسابات البريدية الجارية تخضع إلى عمليات متابعة في مستويات مختلفة وهو ما تم تطبيقه مع الحسابات المفتوحة بعنوان الانتخابات التشريعية" وبأنه "لم يتلق أية شكاية أو عريضة ذات علاقة بتمويل الحملات الانتخابية".

ويتضح مما سبق محدودية منظومة الرقابة على التمويل الأجنبي للحملة الانتخابية مما يستوجب مراجعة القانون الانتخابي في اتجاه مزيد تحديد مسؤوليات الرقابة وتوضيح أدوار مختلف المتدخلين وضبط والوسائل الواجب اعتمادها والإجراءات المستوجب اتخاذها. ويتأكد ذلك خاصة في ضوء ما صرح به البنك المركزي ضمن إجابته على أن " ما قد طرحه مراقبة تمويل الحملة الانتخابية من اشكاليات يرتبط أساسا بتقييم المنظومة القانونية المعتمدة وبمزيد تدعيم التنسيق بين مختلف الأطراف لتوضيح دور كل جهة حسب اختصاصها وبما يضمن جدوى تدخلات جميع الأطراف".

## 2- مخاطر التمويل الأجنبي

مكّن فحص البيانات والمعطيات التي تحصلت عليها محكمة المحاسبات من الوقوف على مخاطر تمويل غير شرعية بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة بالانتخابات وإبرام عقود والحصول على موارد مجهولة المصدر، فقد أفادت اللجنة التونسية للتحاليل المالية بخصوص أعضاء القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية 2019، بأنه بعد التحريات التي قامت بها بخصوص قائمة المترشحين للانتخابات التشريعية 2019 التي أمدتها بها محكمة المحاسبات وباستشارة "قاعدة بياناتها تبين أن مجموعة من الأشخاص سواء منهم من شارك في الانتخابات المذكورة كعضو قائمة أو رئيس لها أو على صلة بهؤلاء الأشخاص قد سبق وأن صدر في شأنهم تصاريح بالشبهة على صلة بعمليات مالية قد تنطوي على مخالفات تخص تمويل الحملات الانتخابية لسنة 2019"<sup>(3)</sup>. وبالرجوع إلى تفاصيل إجابة اللجنة تبين أن 6 مترشحين للانتخابات التشريعية<sup>(1)</sup> (يمثلون 5 قوائم فائزة وقائمة غير فائزة) تعلق بهم تصاريح بالشبهة قبل سنة الانتخابات أو خلالها يفصل الجدول الموالي موضوعها حسب إفادة اللجنة :

(1) تطبيق Siron Fatca وتطبيق Siron RCC.

(2) مراسلة البريد التونسي عدد 69/ام ب م/ش ع/2020 بتاريخ 3 جويلية 2020.

(3) مراسلة اللجنة التونسية للتحاليل المالية الواردة بتاريخ 15 ماي 2020 تحت عدد 1252/02/2020.

(4) رئيس قائمة مستقلة لم تفرز في الانتخابات بالدائرة الانتخابية بصفاقس 1. ممثلو القوائم الفائزة: مترشح عن قائمة حزبية بالدائرة الانتخابية القصرين ومترشح عن قائمة مستقلة بنفس الدائرة ورئيس قائمة حزبية بإحدى الدوائر بالخارج ومترشح عن قائمة حزبية بتونس 1 يمثلان نفس الحزب ومترشح عن قائمة حزبية لاحد الأحزاب الأخرى بالدائرة الانتخابية القصرين.



ع/د	موضوع الشبهة
1	فتح حساب في شهر أوت 2019 سجلت به عدة عمليات تداخل فيها المعني بالأمر وشركته حيث تم تموين هذا الحساب بمبالغ من حسابه الشخصي (20.000 د) وشركته (تحويل بمبلغ 50,000 د وصكوك بمبلغ جملي قدره (90.000 د)، وتولى المعني بين 10 سبتمبر و17 سبتمبر 2019 سحب ما قيمته اجمالا 119.000 د نقدا.
2	شبهة تعاطي نشاط تجاري موازي ومسك عدة حسابات شخصية والتصرف في حسابات مفتوحة باسم شركات. مع غياب معلومات بخصوص مصدر ووجهة الأموال التي يتم تنزيلها وسحبها من حساباته. سحب وتحويل أموال تتجاوز المليون دينار نقدا خلال سنة 2019.
3	تنزيل 4 مبالغ نقدا مجهولة المصدر بقيمة 37.200 د إضافة الي تموين الحساب عن طريق تحويل بنكي بقيمة 52 ألف دينار بتاريخ 1 نوفمبر 2019، متبوع بإصدار صكوك بنكية مشهودة بالخلاص لفائدة عدة أشخاص (12.352 د و 25.882 د و 25882 و 24705 د و 20588 د (المنتفع بهذا المبلغ رفض تقديم أية توضيحات بخصوص مصدر هذه الأموال وفتح حساب بنكي لإيداع المبلغ).
4	اشتباه في عملية ترفيع رأس مال لشركة شارك فيها المعني بما قيمته 445.000 د وجلب مبلغ نقدا قدره 400.000 د مع شكوك جدية في عدم ارتباط المبلغ بمداخل فلاحية وبنشاط تجارة موازية.
5	شبهة في 2018 من مؤسسة ايجار مالي (إثر طلب المعني الحصول على معدات تخيير متكونة من 20 وحدة معدة للأشغال) تمت إحالة نتائج التحريات إلى السيد وكيل الجمهورية الذي أذن بفتح تحقيق ضمن ملف يتعلق بمعاملات مالية تخص اشخاص على صلة بالمعني تعلق بهم شبهات فساد .
6	مدرج بقاعدة اللجنة صدرت في شأنه سنة 2013 شبهات تتعلق باستعمال بطاقات بنكية مزورة قصد التحيل وغسل الأموال وتكوين مكاسب بالخارج على غير الصيغ القانونية. وتم فتح بحث تحقيق في الغرض.

وتحت عنوان تصاريح بالشبهة يشتهه في ارتباطها بعمليات مالية على صلة بتمويل الحملة الانتخابية ذكرت اللجنة بوجود تصريح بالشبهة يخص إحدى الشركات رفض أحد البنوك تموين حسابها بتحويل بنكي من قبل أحد الأشخاص في "ظل الشبهات المرتبطة بالعملية وتداخل الجانب الجمعياتي والتجاري للأطراف المعنية خاصة مع وجود معلومات تفيد أنّ أحد مسيري الشركة ينشط في إحدى الجمعيات. كما أشارت إلى وجود شبهة بخصوص نفس الشخص تتعلق باستفادة حسابه المفتوح بالعملية الأجنبية خلال شهر جويلية 2019 وشهر سبتمبر 2019 من تحويلات بمبالغ هامة (400.000 أورو و 550.000 أورو) وتسجيله إصدار تحويلات مباشرة لفائدة إحدى الشركات بقيمة 373.250 أورو في جويلية و 160.256 أورو في سبتمبر 2019) وسحب مباشرة مبلغ نقدا هام (72.000 د) وتحويل آخر ذا أهمية (700.000 د بتاريخ 23 سبتمبر 2019) خلال الحملة الانتخابية لفائدة أحد المترشحين.

كما أفادت اللجنة بوجود شبهة بخصوص أحد الفائزين في الانتخابات انتفع بتحويلات وأصدر تحويلات بمبالغ هامة وقام بعمليات سحب تزامنت مع فترة الحملة الانتخابية مفصلة بالجدول الموالي المضمّن به إجابة المترشح :

ع/د	العمليات المنجزة من قبل المترشح استنادا للجنة	إجابة المترشح لمحكمة المحاسبات
-----	---	--------------------------------

ع/د	العمليات المنجزة من قبل المترشح استنادا للجنة	إجابة المترشح لمحكمة المحاسبات
1	انتفع المترشح بتحويل بتاريخ 2019/9/11 بمبلغ 200 ألف أورو (قبل انطلاق الحملة بالداخل بيوم واحد)	صدر التحويل من حساب المترشح بالخارج إلى حسابه بتونس وذلك لإمداد حسابه
2	أصدر المترشح تحويلًا بنفس القيمة بتاريخ 2019/9/16 لفائدة حسابه المفتوح بالدينار ما يعادل 624,000 د	تمويل المترشح لنفسه بنفسه من حر ماله من حسابه بالعملية الأجنبية إلى حسابه بالدينار والذي كان سلبًا بما قيمته 1.088.612.200 د
3	الانتفاع بمبلغين الأول قدره 1000 أ.د بتاريخ 2019/9/20 والثاني بقيمة 700 أ.د بتاريخ 2019/9/23 من أجنبي	انتفع المترشح بتحويلين بنكيين ساعدا على اخراج الحساب البنكي من الرصيد السلبي (602.541د) وامداده لفائدته....
4	قام خلال نفس الفترة بانجاز سحبات بقيمة 80 أ.د و 40 أ.د و 60 أ.د على التوالي بتاريخ 20 و 23 و 24 سبتمبر 2019 (الاسبوع الثاني للحملة)	قام المترشح بسحب 40 أ.د و 60 أ.د من حسابه وايداعه على سبيل الأمانة عند أحد أفراد العائلة 80 أ.د لدفع دين من ديون جمعية
5	القيام بتحويلات بقيمة 400 أ.د لفائدة احدى الجمعيات و 30 أ.د لفائدة حساب مفتوح باسم LEGS 19 31CH TOUNSI BIZERTE بتاريخ 23 و 28 سبتمبر 2019	التحويل الأول يدخل في إطار الهبات التي يقوم بها المترشح لفائدة الجمعيات.. التحويل الثاني لتمويل المترشح لحملة
6	تحويلات لفائدة نفس الجمعية بمبلغ 400 أ.د و 2.500.000 د بتاريخ 15 و 29 ماي 2019. وتتأتى هذه الأموال من حساب المترشح الذي تم تمويله بالعملية الأجنبية بنفس المبالغ	400.000 د كهبة للجمعية المذكورة
7	انجاز تحويل بقيمة 2.500 أ.د بتاريخ 2019/9/25 لفائدة شركة مقيمة مختصة في مجال التسويق. القيام بتحويلين بتاريخ 2019/9/25 قيمتهما 3 مليون د من حساب مفتوح بتونس للمترشح لفائدة شركة مقيمة تنشط في مجال التسويق يديرها شخص أجنبي (غير المذكور في النقطة 1)	يتعلق الأمر بنفس العملية ونفس الفاتورة لنفس الشركة وقيمتها 3000.000 د دفعها المترشح بواسطة تحويلين
8	القيام بتحويلات لفائدة شركة غير مقيمة تنشط في مجال التسويق يديرها شخص أجنبي (المذكور في النقطة 7) ورد كذلك بشأنها تصريح بالشبهة بحسابها المفتوح بتونس صادرة عن حساب مفتوح باسم المترشح بالخارج من دون أن تتضح الخلفية الاقتصادية لهذه المعاملات والتي بلغت بين 13 سبتمبر 2018 و 30 أبريل 2019 ما قدره 2,2 مليون من العملة الأجنبية. وتم القيام بسحوبات نقدية هامة تم تسجيلها على حساب الشركة المصرح بها	التعاقد جاء قبل الانتخابات بسنة وكان موضوعه علي إحصائي عرقل الحملة للمترشح بالنظر لأن العديد من المواطنين انزعجوا منه ولم يفده بشيء

وفي نفس الاتجاه توصلت المحكمة من خلال مقارنة البيانات التي تحصلت عليها من مركز إفادة بخصوص أعضاء الهيئة المديرية للجمعيات مع قائمة أعضاء القوائم التشريعية إلى وجود عدد من المترشحين للانتخابات التشريعية تجاوز 400 مترشحا ينتمون إلى هياكل تسيير جمعيات وما يمكن أن ينجر عن ذلك من تداخل بين العمل الجمعياتي والعمل السياسي فعلى سبيل المثال تبين أن رئيس قائمة

عيش تونسي المترشحة بالدائرة الانتخابية تونس 1 يرأس جمعية عيش تونسي التي تم إحداثها سنة 2018<sup>(1)</sup> كما يتراأس ائتلاف عيش تونسي.

وإزاء هذه الوضعية تؤكد المحكمة من جديد على ضرورة أن يتضمن القانون الانتخابي والنصوص القانونية التي تنظم الحياة السياسية والحياة الجمعياتية أحكاما التي من شأنها أن تضمن الفصل بين الجانبين حتى ينأى كلّ منهما عن كلّ ما من شأنه أن يشوب تصرفه من تحصيل موارد وتأدية نفقات من أعمال غير شرعية حتى تتحقق الأهداف النبيلة والمنشودة والمنتظرة من النسيجين (الجمعياتي والسياسي).

### 3- التعاقد مع جهات أجنبية

اتضح من خلال أعمال الرقابة وفحص الوثائق التي تحصلت عليها محكمة المحاسبات في إطار صلاحياتها ومعاينة الموقع الإلكتروني لوزارة العدل الأمريكية وفحص الوثائق المدرجة به وجود قرائن قوية ومتظافرة حول تعاقد أشخاص وأحزاب مترشحة إلى الانتخابات التشريعية سواء بصفة مباشرة أو لفائدتهم مع شركات أجنبية قصد كسب التأييد تقاطع مدد تنفيذها مع الفترة الانتخابية وذلك بقيمة جمالية بلغت حوالي 575 أ.د.

لم يتوفر في شأنها ما يفيد أن مصدرها تونسي أو ما يفيد تحويلها عبر البنك المركزي التونسي أو أحد الوسطاء المقبولين لديه لفائدة الشركات الأجنبية المعنية.

وتخص هذه العقود المترشحة للانتخابات التشريعية ضمن قائمة عيش تونسي بدائرة بنزرت ألفة التراس وحزب حركة النهضة المترشح بعدد 33 دائرة انتخابية تتوزع بين 6 دوائر انتخابية بالخارج و27 دائرة انتخابية داخل الجمهورية.

وحيث اتضح من خلال الاختبار الفني<sup>(2)</sup> الذي أذنت به المحكمة والذي تم إنجازه من قبل الوكالة الفنية للاتصالات أن اسم المجال الخاص بالموقع الذي تم به نشر عقود الضغط والتأييد مسجل باسم وزارة العدل الأمريكية وهو موقع رسمي موثوق به تتمتع المعطيات المدرجة به بقوة ثبوتية وتعتبر صحيحة بما في ذلك العقود المذكور أعلاه ما لم يثبت إلغاؤها.

(1) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية - إعلانات قانونية وشرعية وعدلية عدد 56 بتاريخ 10 ماي 2018.

(2) استنادا إلى الاختبار الذي تم إنجازه من قبل الوكالة الفنية للاتصالات بطلب من محكمة المحاسبات بتاريخ 22 أكتوبر 2019.

وتفيد الوقائع كما أفرزتها الأعمال الرقابية تولى المترشحة للانتخابات التشريعية ضمن قائمة عيش تونسي بدائرة بنزرت ألفة التراس التعاقد خلال شهر ماي 2019 مع شركة أجنبية "أمريكا تو أفريكا كونسالتينغ" من أجل ممارسة ضغط لكسب تأييد وذلك خلال الفترة الممتدة من 7 ماي 2019 إلى موفى شهر أكتوبر 2019 وذلك بمقابل مالي قدره 15 ألف دولار أمريكي شهريا اتضح للمحكمة خلاصه من قبل المترشحة للانتخابات التشريعية ألفة التراس بأموال لم يتسن تحديد مصدرها.

ويتبين من خلال موضوع الاتفاقية (خدمات استشارات إستراتيجية لصالح ألفة التراس رامبورغ) أو من حيث طبيعة الخدمات التي تشير إليها (تسهيل لقاء ألفة التراس رامبورغ بوصفها الحريفة لرؤساء دول وحكومات وقادة أعمال بالولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا) إمكانية استغلالها من قبل المعنية لدعمها في كل الأنشطة التي تقوم بها بما في ذلك أنشطتها ذات العلاقة بالحياة السياسية.

وخلافا لذلك أفادت المترشحة بهذا الخصوص بأن موضوع "التعاقد مع شركة "اميركاتو أفريكا كونسالتينغ" هوربط مؤسسة رام بروغ بشخصيات ومؤسسات من المجتمع المدني الأفرو أمريكي وإفريقيا ما بعد الصحراء".

كما تبين إبرام عقد لفائدة حزب حركة النهضة مع شركة الدعاية والضغط BCW بخصوص القيام بحملات دعائية وضغط وكسب التأييد في الانتخابات لفائدة الحزب المعني منذ شهر سبتمبر 2014 إلى غاية سنة 2018 بقيمة مالية قدرها 285 ألف دولار أمريكي وتم تجديده بعقد تكميلي وأنه تم خلال الفترة الممتدة من 16 جويلية 2019 إلى غاية 17 ديسمبر 2019 دفع مبلغ مالي قدره 187,215 ألف دولار أمريكي لفائدة الشركة الأجنبية المذكورة لم يتسن تحديد مصدره.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن القيادي في حركة النهضة زياد العذاري (ضمن برنامج إذاعي بتاريخ 4 أكتوبر 2019)<sup>(1)</sup> لم ينف وجود العقد ونسبه إلى أنصار الحركة حيث جاء على لسانه أنّ الأمر يتعلق بقيام أنصار ومناضلي النهضة في الخارج بحملات للتعريف بصورة الحركة في الخارج في إطار "الديبلوماسية الحزبية الشعبية في الخارج" وأضاف العذاري " أنّ قانون الأحزاب يسمح للأحزاب للقيام بعلاقات مع أحزاب في الخارج، وبتكيز مكاتب في الخارج ولا يمنع تمثليتها في الخارج من القيام بأنشطة للتعريف بأحزابهم"، مستدركا "قد يكون ذلك فراغا قانونيا لكن القانون لا يمنع". وبالرجوع إلى أحكام المرسوم 87 لسنة 2011 المنظم للأحزاب السياسية يتضح غياب ما يسمح للأحزاب بتكوين مكاتب لها بالخارج وينحصر ما أباحه المرسوم في إقامة علاقات سياسية بأحزاب سياسية أخرى وطنية أو أجنبية أو باتحادات أحزاب سياسية دولية (الفصل 15). وفي المقابل حجر الفصل 19

(1) تحصلت المحكمة من هيئة الاتصال على النسخة الأصلية من الحصة التي تحتوي على تصريحات القيادي في حزب حركة النهضة زياد العذاري ضمن برنامج ميدي شو على إذاعة موزاييك.

على الأحزاب السياسية قبول تمويل مباشر أو غير مباشر نقدي أو عيني صادر عن أية جهة أجنبية. فضلا عن قبول إي تمويل مباشر أو غير مباشر مجهول المصدر أو مساعدات وتبرعات وهبات صادرة عن الذوات المعنوية، خاصة كانت أو عمومية باستثناء التمويل المحمول على ميزانية الدولة.

وحيث أنه لا يمكن فصل الاشهار الذي يتمتع به الحزب بشكل عام عن الاشهار للقائمة الحزبية في أية دائرة كانت لأنّ الاشهار الذي يتمتع به الحزب تتمتع به قائماته مباشرة وبالتالي يتم احتساب كلفة الدعاية ضمن سقف انفاق للقوائم المعنية. وباعتبار أن موضوع هذه العقود يهدف إلى الدعاية وكسب التأييد في الانتخابات وتقاطع فترات تنفيذها مع الحملة الانتخابية وغياب الدليل على مشروعية مصادر تمويلها فضلا عن مخالفتها للمبادئ المنظمة للحملة الانتخابية المنصوص عليها بالفصل 52 من القانون الانتخابي وخاصة مبدأ شفافية الحملة من حيث مصادر تمويلها وطرق صرف الأموال المرصودة لها ومبدأ المساواة وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين وبعبار أنه يمكن أن يتعلق بهذه العقود شبهة التمويل الأجنبي طبقا لأحكام الفصل 163 من القانون الانتخابي فقد عهد إلى الهيئات القضائية بمحكمة المحاسبات التحقيق في هذه الوقائع وعند الاقتضاء تسليط العقوبات المستوجبة طبق القانون.

وحتى تتمكن محكمة المحاسبات من القيام بالمهام الموكولة إليها وفق المعايير الدولية التي تنظم رقابة المطابقة فإنها تدعو كل الأطراف المتعاملة معها بضرورة مدّها بكل المعطيات والوثائق التي تطلبها حتى لا تكون هذه الأطراف عرضة لتسليط العقوبات التي نص عليها القانون الأساسي للمحكمة.

وفي سياق متصل، أفرزت الأعمال الرقابية على ملاحظات تعلقت أساسا بتمويل الحملة بالاعتماد على موارد مجهولة المصدر أو متأتية من ذوات معنوية خاصة أو باستعمال وسائل الإعلام أو بتجاوز السقف المحدد للتمويل الخاص.

#### 4- تمويلات مجهولة المصدر

اقتضى الفصل 32 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه<sup>(1)</sup> أن يتولى الوكيل المالي عند تلقي القائمة لموارد مالية في إطار التمويل الذاتي أو الخاص "تقييد ذلك في السجل المخصص للغرض وتسليم وصل ممضى من قبله يكون مقتطعا من دفتر الوصولات"، غير أنّ 21 قائمة مترشحة لم تتولى

(1) كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017.

تسجيل موارد بقيمة جمالية قدرها 63,949 أ.د. بسجل المداخيل والنفقات ولم تقتطع ما يقابلها من وصولات وظلت بذلك مصادر التمويل مجهولة وهو ما يتنافى وأحكام الفصل 17 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المذكور أعلاه الذي يحجّر تمويل الحملة بأموال يكون مصدرها مجهولا. ويبرز الملحق عدد 16 تفصيل ذلك.

وتحول هذه الوضعية دون التثبت من مشروعية موارد القائمة. ومن شأن هذا الإخلال أن يعرّض القوائم المخلّة إلى رفض حساباتها المالية وتسليط العقوبات المالية المنصوص عليها بالفصل 98 (جديد) من القانون الانتخابي والتي تتراوح بين خمس وسبع مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة المعنية.

### 5- تبرّعات مقدّمة من ذوات معنوية خاصة

حجّر الفصل 77 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 والفصل 17 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 الحصول على تمويلات من ذوات معنوية عمومية أو خاصة، غير أنه ثبت من خلال فحص الوثائق المحاسبية للقوائم المترشحة أن قائمة حزب حركة تحيا تونس المترشحة بدائرة مدينين وقائمة الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي المترشحة بدائرة صفاقس 1 تحصلتا على تمويل من ذوات معنوية خاصة بمبالغ قدرها على التوالي 4.000 د و 500 د.

كما تبين أن قائمة حزب تحيا تونس المترشحة عن دائرة سوسة وخلافا لما صرحت به في حساباتها المالية لم تسدد نفقات الطباعة البالغة 3500 د لفائدة شركة مختصة في المجال. ويعد هذا تمويلا من قبل ذات معنوية حجّره الفصل 77 من القانون الانتخابي.

وتلقّت قائمة حركة الشعب المترشحة بالدائرة الانتخابية مدينين موارد نقدية من عدد 2 ذوات معنوية خاصّة بقيمة جمالية قدرها 2.000 د. وكذلك الشأن بالنسبة إلى القائمة المستقلة الودّ المترشحة بالدائرة الانتخابية سوسة والتي تحصّلت على تبرّعات نقدية من شركة خاصة قيمتها 2.000 د.

### III- التمويل عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية

#### والوسائط الالكترونية

تمثل الأنشطة الدعائية بمختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية حسب الفصل 59 من القانون الانتخابي من بين وسائل الدعاية والأساليب المتاحة قانونا للتعريف بالبرامج الانتخابية للمترشحين للانتخابات واستقطاب الناخبين. ولئن كرّس القانون الانتخابي والنصوص الترتيبية المنظمة للمجال<sup>(1)</sup> حرية وسائل الإعلام في تغطية الحملات الانتخابية وحقها في النفاذ إلى المعلومة وفق التشريع الجاري به العمل<sup>(2)</sup> فقد تم التأكيد في أكثر من موضع على ضرورة التزام وسائل الإعلام بعدة مبادئ لعل أهمها احترام مبدأ المساواة وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف المترشحين<sup>(3)</sup> واحترام قواعد وأخلاقيات المهنة وتجنّب ما من شأنه تضليل الناخبين أو توجيه إرادتهم<sup>(4)</sup>.

وفي هذا الإطار حجّر الفصل 7 من القرار عدد 8 لسنة 2018 المؤرخ في 20 فيفري 2018<sup>(5)</sup> على وسائل الإعلام سواء خلال فترة ما قبل الحملة أو خلال الحملة وفترة الصمت الانتخابي القيام بالإشهار السياسي وبث أو نشر كل تغطية إعلامية تؤدي إلى أي شكل من أشكال الدعاية للقوائم المترشحة أو المترشحين أو الأحزاب، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، إيجابية أو سلبية.

كما نصّ الفصل 18 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه<sup>(6)</sup> على أنّه يعتبر تمويلا مقنعا توجيه موارد عمومية أو خاصّة، دون وجه قانوني، للترويج بصفة مباشرة أو غير مباشرة لقائمة مترشحة أو لمترشح أو لحزب.

وبهدف التأكيد من مدى تقيّد وسائل الإعلام والمترشحين بقواعد الحملة الانتخابية والتثبت من مدى نجاعة الآليات المعتمدة لضمان تغطية إعلامية للحملة خالية من أي تمويل دعائي من شأنه أن يمسّ من مشروعية مصادر تمويلها تولّت محكمة المحاسبات في إطار صلاحياتها القانونية عقد جلسات عمل مع مختلف الأطراف المتدخّلة في هذا المجال وخاصة هيئة الانتخابات وهيئة الاتصال وممثلين عن المجتمع المدني ذوي الاختصاص لتقييم المخاطر والتقصي بخصوص بعض المعطيات فضلا عن الاستعانة بالخبرة الفنية لبعض الهياكل العمومية على غرار مؤسستي التلفزة التونسية والإذاعة التونسية والوكالة الفنية للاتصالات.

(1) خاصة قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 8 لسنة 2018 المؤرخ في 20 فيفري 2018 والمتعلق بضبط القواعد والشروط التي يتعيّن على وسائل الإعلام التقيد بها خلال الحملة الانتخابية.

(2) الفصل 3 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 8 لسنة 2018 المؤرخ في 20 فيفري 2018 والمتعلق بضبط القواعد والشروط التي يتعيّن على وسائل الإعلام التقيد بها خلال الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء.

(3) الفصل 4 من نفس القرار.

(4) الفصل 5 من نفس القرار.

(5) المتعلق بضبط القواعد والشروط التي يتعيّن على وسائل الإعلام التقيد بها خلال الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء.

(6) كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017.

وقد أفضت هذه الرقابة إلى الوقوف خاصّة على نقائص تتعلق بآليات فرض التقيّد بالمبادئ الأساسية للحملة المتعلّقة بالتغطية الإعلامية وتسجيل حالات للإشهار السياسي استفادت منها بعض القوائم المترشّحة فضلا عن خرق الصمت الانتخابي ببثّ نتائج سبر الآراء حول نوايا التصويت في الانتخابات.

## 1- التقيّد بمبادئ الحملة الانتخابية وقواعدها عند التغطية الاعلامية

يعدّ تقيّد وسائل الإعلام بمختلف أنواعها<sup>(1)</sup> عند تغطيتها للحملة الانتخابية بمبادئ المساواة والحياد من جهة ومراقبة مدى التزام المترشحين بها من جهة أخرى من الآليات الضرورية لضمان الالتزام بمبدأ شفافية الحملة ومشروعيّة مصادر تمويلها.

فبخصوص وسائل الإعلام السمعية والبصرية، أوكل القانون الانتخابي إلى هيئة الاتصال وهيئة الانتخابات اتخاذ آليات تهدف لتغطية الحملة الانتخابية على أساس احترام مبادئ التعددية والإنصاف. وقد تم في هذا الغرض إصدار جملة من القرارات الترتيبية من قبل الهيئتين المعنيتين<sup>(2)</sup> إلا أنّ الأعمال الرقابية أفرزت في هذا الخصوص عدم التزام عدد من وسائل الإعلام السمعية والبصرية بهذه الترتيب لفائدة قوائم دون الأخرى حيث تولت بعض وسائل الاعلام تأمين تغطية إعلامية غير متساوية<sup>(3)</sup> بين القوائم الراجعة إلى نفس الصنف<sup>(4)</sup> لتصل التغطية الفعلية في بعض القنوات التلفزية إلى حوالي 66% وفي بعض القنوات الاذاعية إلى 46% مقابل نسبة تغطية قصوى مفترضة حسب القرار المشترك بين الهيئتين المؤرخ في 21 أوت 2019 بالنسبة على سبيل المثال إلى الصنف "أ" (من 28 إلى 33 دائرة) في حدود 40% أي بفارق بلغ تباعا حوالي 26% و6%. ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك :

الصنف	عدد الدوائر	التغطية المفترضة حسب القرار المشترك	التغطية الفعلية في القنوات التلفزية	الفارق في نسبة التغطية/القنوات التلفزية	التغطية الفعلية في القنوات الإذاعية	الفارق في نسبة التغطية/القنوات الاذاعية
-------	-------------	-------------------------------------	-------------------------------------	---	-------------------------------------	---

(1) سمعية بصرية مكتوبة وإلكترونية.

(2) على غرار القرار المشترك بين الهيئتين المؤرخ في 21 أوت 2019 والمتعلق بضبط القواعد الخاصّة بتغطية الحملة الانتخابية الرئاسية والتشريعية بوسائل الإعلام والاتصال السمعي والبصري وإجراءاتها وقرار هيئة الانتخابات عدد 8 لسنة 2018 المؤرخ في 20 فيفري 2018 والمتعلّق بضبط القواعد والشروط التي يتعيّن على وسائل الإعلام التقيّد بها خلال الحملة الانتخابية وقرارها عدد 27 لسنة 2014 المؤرخ في 10 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط القواعد الخاصّة باستعمال القوائم المترشّحة عن الدوائر في الخارج لوسائل الإعلام الأجنبية.

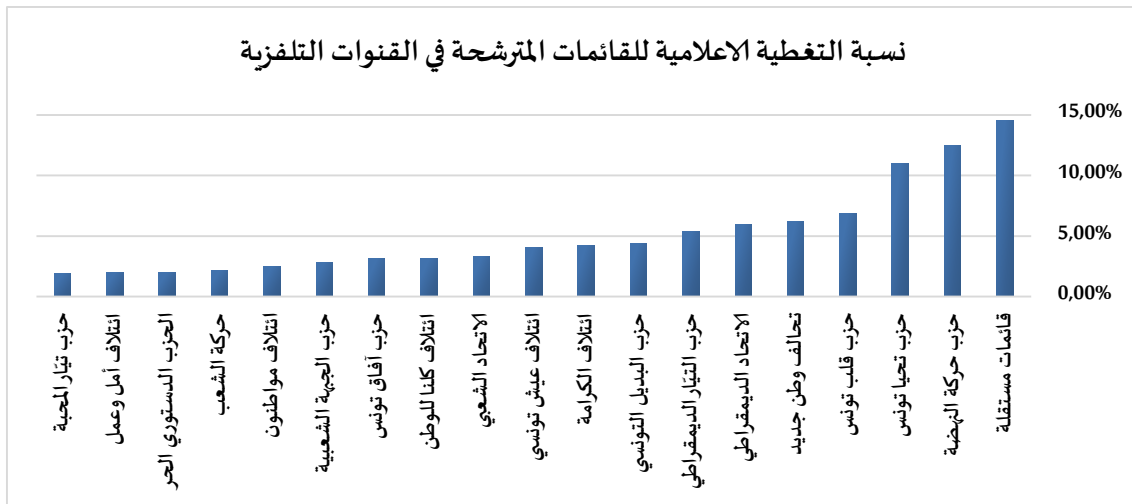
(3) تقرير هيئة الاتصال السمعي والبصري حول رصد التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية التشريعية (14 سبتمبر-04 أكتوبر 2019).

(4) حسب قرار مشترك بين الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري مؤرخ في 21 أوت 2019 يتعلّق بضبط القواعد الخاصّة بتغطية الحملة الانتخابية الرئاسية والتشريعية بوسائل الإعلام والاتصال السمعي والبصري وإجراءاتها.



الصف "أ"	من 28 إلى 33	من 30 إلى 40%	65,80%	25,80+%	46%	6,00+%
الصف "ب"	من 12 إلى 27	من 20 إلى 30%	18,50%	11,50-%	16,10%	13,90-%
الصف "ج"	من 2 إلى 11	من 10 إلى 20%	4,70%	15,30-%	9,40%	10,60-%
الصف "د"	دائرة واحدة	10% على أقصى تقدير	11%	1,00+%	28,50%	18,50+%

ويتجلى عدم توازن التغطية الإعلامية في القنوات التلفزية أثناء الحملة الانتخابية التشريعية من خلال ترتيب القوائم الأكثر حضورا كما هو مبين بالرسم البياني الموالي إذ تصدر القوائم الحزبية بمجموع 69 ساعة و52 دقيقة و55 ثانية أي بنسبة 85,44% استأثرت منها قوائم حزب حركة النهضة بمجموع 10 ساعات و14 دقيقة و03 ثواني وقوائم حزب تحيا تونس بمجموع 9 ساعات و48 ثانية وقوائم حزب قلب تونس بمجموع 5 ساعات و37 دقيقة و26 ثانية وتليها القوائم المستقلة بمجموع 11 ساعة و54 دقيقة و28 ثانية أي بنسبة 14,56% من مجموع التغطية في القنوات التلفزية والتي تنتمي للصف الرابع "د".

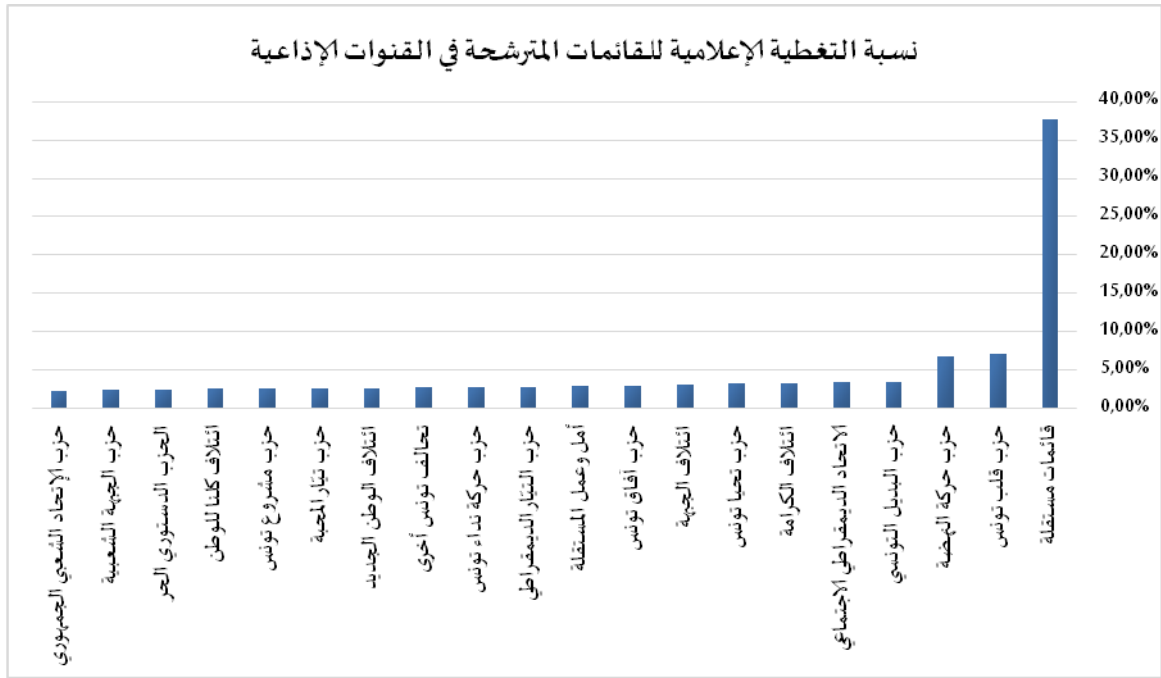


أما فيما يتعلق بتوزيع مجموع الحيز الزمني الذي خصصته القنوات الإذاعية المرصودة لتغطية الحملة الانتخابية التشريعية فقد لوحظ تخصيص حوالي 46% من مجموع البث لفائدة القوائم المترشحة ضمن الصف "أ" مقابل 28,5% بالنسبة إلى القوائم المترشحة في دائرة انتخابية واحدة منتمية للصف "د" رغم تخصيص ملحق القرار المشترك على ضرورة منح هذا الصف مدّة زمنية إجمالية لا تتجاوز 10%. كما تحسّلت جل القوائم المنتمية للصف الثاني "ب" على ما يعادل 16,1% من مجموع البث في القنوات الإذاعية و9,4% بالنسبة للقوائم المنتمية للصف "ج".

ويتضح غياب التوازن الإعلامي في تغطية الحملة الانتخابية التشريعية في القنوات الإذاعية حيث تم تخصيص جلّ القنوات الإذاعية لأكثر من 62% للقوائم الحزبية وحظيت قوائم حزب قلب تونس

بمجموع 10 ساعات و 17 دقيقة و 04 ثواني من البث ونسبة 7,2 % تلمها قوائم حزب حركة النهضة بنسبة 6,75 % وتمتعها بمدّة زمنية إجمالية بلغت 9 ساعات و 42 دقيقة وتمّ تخصيص 37 % من البث لفائدة القوائم المستقلة التي تنتمي للصنف الرابع أي بمجموع 54 ساعة و 12 دقيقة و 26 ثانية.

ويبرز الرّسم البياني الموالي القوائم المترشحة التي حظيت بأكثر نسبة تغطية إعلامية في القنوات الإذاعية خلال الحملة الانتخابية التشريعية :



كما تجدر الإشارة أنّ القنوات التلفزيونية "تونسنا" و"التاسعة" والقناة الإذاعية "نجمة أف أم" لم تحترم مقتضيات الفصل 24 من القرار المشترك المؤرخ في 21 أوت 2019 الذي ينص على أنّه "تلتزم وسائل الاعلام بعدم دعوة المترشحين في البرامج غير المخصصة للحملة الانتخابية"، حيث مررت القناة التلفزيونية الخاصّة "تونسنا" مكالمة هاتفية للرئيس السابق لجمعية النادي الافريقي والمترشح للانتخابات التشريعية لسنة 2019 عن القائمة الائتلافية "الوطن الجديد" دائرة فرنسا1 السيد سليم الرياحي في برنامج غير مخصص للحملة الانتخابية (سبور تونسنا). كما بنّت القناة الإذاعية الخاصة "نجمة أف أم" في حلقة برنامج "نجمة سبور" بتاريخ 27 سبتمبر 2019 تصريح لرئيس النجم الرياضي الساحلي والمترشح للانتخابات التشريعية عن حزب قلب تونس بسوسة "رضا شرف الدين".

كما تبين أنّ المترشح للانتخابات التشريعية عن القائمة الحزبية تحيا تونس بسوسة "زياد الجزيري" حضر كمحلل رياضي بصفة قارة في برنامج "سبور 9" على القناة التلفزيونية الخاصّة "التاسعة"،

ويمثل حضور المترشح للانتخابات التشريعية لسنة 2019 في برنامج غير مخصص للحملة الانتخابية خرقاً لأحكام الفصل 24 المذكور آنفاً ولأحكام الفصل 30 من نفس القرار الذي ينصّ على أن "تلتزم وسائل الإعلام بمنع ظهور كل من ترشح من المنشطين ومحرري الأخبار ومقدمي البرامج والصحفيين والمسؤولين التابعين لها، صورة أو صوتاً، ببرامجها الإذاعية والتلفزيونية خلال الحملة الانتخابية، وذلك في غير المساحات المخصّصة للقوائم المترشحة. كما تلتزم بعدم تكليف أعوانها الذين يباشرون مهاماً تحريريةً والذين ترشحوا أو أعلنوا ترشحهم للانتخابات بمهام لها علاقة بالتغطية الإعلامية للحملة."

ويعدّ بث مثل هذه الحوارات مع شخصيات مترشحة للانتخابات التشريعية من قبيل الدعاية لحملة انتخابية تتعارض مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المترشحين ولها كلفة وجب تقييمها وأخذها بعين الاعتبار في تحديد سقف الانفاق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس هيئة الاتصال السمعي البصري وجّه لفت نظر لبعض القنوات على غرار القنوات التلفزيونية تونسنّا والحوار التونسي والتاسعة غير أنّ ذلك لم يحل دون مواصلة عدم تقيّد وسائل الإعلام بمبادئ المساواة بين مختلف القوائم المترشحة ولم يتوصل إلى وضع حد للتأثير غير المتكافئ لهذه الدعاية على إرادة الناخبين.

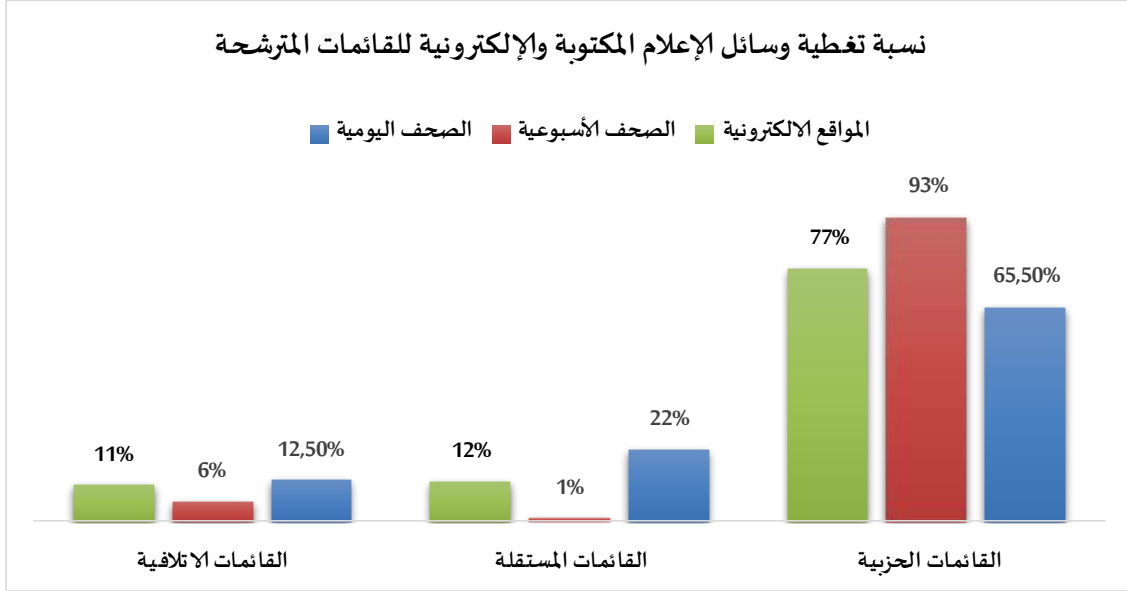
وبالنسبة إلى وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية، لوحظ أنّ الصحف اليومية خصّصت أكثر من 65% من تغطيتها للحملة الانتخابية التشريعية للقوائم الحزبية المترشحة لهذه الانتخابات، و22% لفائدة القوائم المستقلة و12,5% فقط لفائدة القوائم الائتلافية. وحصلت قوائم حزب حركة النهضة على 20% من مساحة الاتصال السياسي، تليها في ذلك قوائم حزب تحيا تونس بنسبة 9,5%.

كما خصّصت الصحف الأسبوعية 93% من مساحة التغطية الموجهة للحملة الانتخابية لفائدة القوائم الحزبية، في حين لم تتجاوز مساحة التغطية المخصّصة للقوائم المستقلة نسبة 1%. وتصدرت القوائم التابعة لحزب حركة النهضة طليعة الترتيب من حيث حجم مساحة التغطية الإعلامية المخصّصة للحملة الانتخابية بنسبة 37%، تليها قوائم حزب تحيا تونس بنسبة 22%.

أمّا بخصوص المواقع الالكترونية، فقد تمّعت القوائم الحزبية بنسبة 77% من حجم مساحة التغطية، حيث تحسّلت القوائم المترشحة عن حزب حركة النهضة على 21%، تليها قوائم حزب تحيا تونس بنسبة 15%، ثم قوائم حزب نداء تونس بنسبة 14%. ولم تحسّل القوائم المستقلة إلا على نسبة 12% من مساحة التغطية الجمالية.

ويبرز الرسم البياني الموالي نسبة تغطية وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية للقوائم المترشحة

:



ولئن تولّت هيئة الانتخابات مراقبة تغطية وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية للحملة والوقوف على عدم تقيّد البعض منها بالقواعد والشروط العامة لتغطية الحملة والمتعلقة أساساً بعدم المساواة والحياد فإنه لم يتبيّن للمحكمة اتخاذها أي إجراء من شأنه حث الجهات ذات النظر لاتخاذ التدابير اللازمة في الغرض وذلك خلافاً للصلاحيات المخولة لها بموجب أحكام الفصل 55 من القانون الانتخابي والفصل 13 من قرار الهيئة عدد 8 لسنة 2018<sup>(1)</sup>.

ومن جهة أخرى، لم يتوفر ما يفيد اتخاذ هيئة الانتخابات إجراءات تضمن التأكد من التزام القوائم المترشحة بالدوائر الانتخابية بالخارج بمبادئ الحملة الانتخابية والقواعد المنظمة لعلاقتها بوسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية الأجنبية. ولم تساعد هذه الوضعية المحكمة على إجراء التقاطعات المطلوبة للثبوت في مدى انتفاع القوائم المعنية بتمويل دعائي غير مشروع من قبل وسائل الإعلام الأجنبية.

(1) المؤرخ في 20 فيفري 2018 والمتعلق بضبط القواعد والشروط التي يتعين على وسائل الإعلام التي دبرها خلال الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء.

وإجمالاً، يتضح مما سبق بيانه استئثار عدد من القوائم المترشحة بنسبة تغطية هامة بوسائل الإعلام بجميع أنواعها مقارنة ببقية القوائم وهو ما يتنافى مع المبادئ العامة المنظمة لتغطية الحملات الانتخابية وخاصة منها المساواة بين كافة القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية.

وتدعو هذه الوضعية إلى وضع آليات رقابة كفيلة بمزيد تحديد وتحميل المسؤوليات وردع كل مخالف لمبادئ الحملة الانتخابية.

## 2- التمويل الدعائي

### 2-1 - الدعاية غير المشروعة عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة

#### والإلكترونية

نصّ الفصل 38 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014<sup>(2)</sup> على أن "تعتبر نفقة غير مشروعة كلّ إنفاق يتخذ شكل هبة أو هدية أو منحة نقدية أو عينية أو دعائية أو نحوها يكون موضوعه: مخالفة أو جنحة أو جناية، شراء أصوات الناخبين، القيام بإشهار سياسي مع مراعاة أحكام الفصل 57 من القانون الانتخابي، القيام بدعاية غير مشروعة وفقاً للتشريع الانتخابي. وتحسب النفقة غير مشروعة في سقف الإنفاق الانتخابي."

وفي هذا الإطار أسفرت الأعمال الرقابية للمحكمة عن الوقوف على حالات شكّلت فيها الدعاية إشهاراً سياسياً أو إشهاراً سياسياً مقنعاً استأثرت بها بعض القوائم المترشحة. حيث تبين استناداً إلى نتائج أعمال هيئة الاتصال وهيئة الانتخابات وكذلك الاختبارات المنجزة من قبل هيكل عمومية فنية وبالتنسيق مع مؤسستي التلفزة التونسية والإذاعة التونسية، أنّ بعض مساحات التغطية التي أمنتها وسائل إعلام سمعية بصرية مثلت إشهاراً سياسياً من ذلك تخصيص قناة نسمة وقناة الزيتونة وإذاعة القرآن الكريم مساحات إعلامية لمترشحين وأحزاب<sup>(1)</sup> اعتبرتها هيئة الاتصال إشهاراً سياسياً وتولت في شأنها تسليط خطايا ضدّ القنوات المعنية وإعلام هيئة الانتخابات بذلك وتراوحت الخطايا المسلطة بين 20 أ.د. و320 أ.د.

(2) المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بقواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقيه كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 لسنة 2017 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017.

(1) إشهار سياسي لنبليل القروي ودعاية مضادة ضد حركة النهضة- إشهار سياسي لحركة النهضة- إشهار سياسي لحزب قلب تونس- إشهار سياسي لسعيد الجزيري وذلك حسب تكييف الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري.

وفي هذا الإطار انتفعت القوائم المترشحة عن حزب قلب تونس بومضات تحسيسية ودعاية من قبل قناة نسمة التي خصصت مساحات لدعوة الناخبين وتحسيسهم بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية والإدلاء بأصواتهم لفائدة هذه القوائم دون السعي لتوفير نفس المساحة لنفس الغرض التحسيبي لبقية القوائم المتنافسة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإشهار السياسي الذي خصّته به قناة الزيتونة حزب حركة النهضة تمثّل في نقل كامل مستجدات الاجتماع الشعبي للحركة بولاية صفاقس مباشرة بحيز زمني بلغ ساعة وعشرين دقيقة دون أي تعليق صحفي ودون اعتماد أي نمط من الممارسات الجيدة لتغطية الصحفية الخاصة بالانتخابات وقد حضر الاجتماع مترشحين للانتخابات التشريعية عن حزب حركة النهضة عن دائرتي صفاقس 1 وصفاقس 2 كما ألقى رئيس الحزب المترشح بدوره للانتخابات التشريعية عن دائرة تونس 1 كلمة دعا فيها الحاضرين إلى منح الثقة للحركة لتنفيذ برامجها على المستوى الجهوي والوطني<sup>(2)</sup>.

ولئن تعتبر الاجتماعات العامّة وسيلة من وسائل الدعاية الانتخابية وفقا للفصل 59 من القانون الانتخابي فإنّ بثها عبر قنوات تلفزيونية بكل أجزائها من شأنه أن يؤدي إلى تجاوز الدائرة الانتخابية المعنية بالتظاهرة وبالتالي إلى اتساع عدد الناخبين المستهدفين علاوة على ما يمكن أن تحتويه تلك الاجتماعات من مضامين إشهارية تهدف إلى استمالة الناخبين والتأثير في آرائهم ويقابلها كلفة وجب تقديرها . وحيث أنه لا يمكن فصل الإشهار الذي يتمتع به الحزب بشكل عام عن الإشهار للقائمة الحزبية في أية دائرة كانت لأنّ الإشهار الذي يتمتع به الحزب تتمتع به قوائمته مباشرة وبالتالي يتم احتساب كلفة الدعاية ضمن سقف انفاق للقوائم المعنية.

ولم يتبيّن للمحكمة ترتيب هيئة الانتخابات أثار قانونية بخصوص هذا الاخلال على خلاف ماتم إقراره بالنسبة إلى الإشهار السياسي الذي خصّته به إذاعة القرآن الكريم المترشح عن قائمة حزب الرحمة بالدائرة الانتخابية بن عروس. حيث رصدت هيئة الاتصال<sup>(1)</sup> أنّ المترشح بصفته رئيس قائمة حزب الرحمة المترشحة في الدائرة الانتخابية بين عروس قد تولى أخذ الكلمة في إذاعة القرآن الكريم لمدة 67 ساعة و19 دقيقة بمعدل 3 ساعات و19 دقيقة خلال كامل فترة الحملة الانتخابية التشريعية منها 8 ساعات و47 دقيقة و22 ثانية تمّ تخصيص موضوعها للحديث عن "الاستحقاقات الانتخابية والسياسية"<sup>(2)</sup> وهو ما ساعده على الترويج لبرنامج الانتخابي. وقد اعتبرت هيئة الانتخابات هذه المخالفة من قبيل الإشهار السياسي وانتهت إلى الإلغاء الكلي لنتائج قائمة حزب الرحمة مبررة ذلك "بجسامة

<sup>(2)</sup> قرار الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بتاريخ 02 أكتوبر 2019.

<sup>(1)</sup> على النحو الوارد في تقريرها المؤرخ في 9 أكتوبر 2019 والمتعلق بالخروقات الجسيمة المسجلة في تغطية الحملة الانتخابية التشريعية من قبل القنوات غير القانونية.

<sup>(2)</sup> طبقا للمعطيات التي تمّ توفيرها من هيئة الاتصال.

المخالفة وكثافتها زمنيا ولامتداد تغطية الإذاعة مكانيا على كامل دائرة بن عروس وتأثيرها الجوهري والحاسم على إرادة الناخبين بما يخالف مقتضيات نزاهة الانتخابات والإنصاف بين المترشحين".

وفي هذا الإطار اعتمدت المحكمة في تعاطيها مع هذه المسألة مبدئين أساسيين أولهما مبدأ الثقة المشروعة في مؤسسات الدولة المختصة وما يصدر عنها من قرارات أو تقارير أو أية وثيقة متمتعة بقرينة الشرعية إلى أن يتم اثبات خلافه. وهو ما أسفر خلال أعمال التقصي والبحث المنجزة من قبل المحكمة عن اعتمادها تكييف هيئة الاتصال باعتبار الأهلية القانونية التي تتمتع بها دون اغفال جانب التدقيق والتحري في التسجيلات والمؤيدات التي تم توفيرها للمحكمة من مصادر مختلفة. كما اعتمدت المحكمة مبدأ آخر مستمد من التجارب الدولية من ذلك فرنسا وبلجيكا وكندا والذي يقر بأنه بقطع النظر عن محتوى المادة ومدى توظيفها للدعاية للمترشح فإنّ بث برنامج خلال الحملة الانتخابية يتم تنشيطه (حتى ولو كان دون التعريف بالمنشط) من قبل مترشح للانتخابات يعتبر مخالفة ووجب بالتالي توقيف بث البرنامج حتى في غياب تناوله للمسألة الانتخابية. وخلصت القرارات في هذا المجال إلى أن كل منشط أو مقدّم أو صحافي مترشح للانتخابات يجب ابعاده عن البث خلال الفترة الانتخابية.<sup>(3)</sup> وهو ما يتوافق مع ما أوجبه القرار المشترك بين الهيئتين وخاصة الفصل 30 منه الذي ينص على أن تلتزم وسائل الإعلام بمنع ظهور كل من ترشح من المنشطين ومحرري الأخبار ومقدمي البرامج والصحفيين والمسؤولين التابعين لها، صورة أو صوتا، ببرامجها الإذاعية والتلفزية خلال الحملة الانتخابية، وذلك في غير المساحات المخصّصة للقوائم المترشحة. وبالإضافة إلى ذلك و بالرجوع إلى التسجيلات التي تحصلت عليها المحكمة من هيئة الاتصال والمتعلقة بما تم بثه من قبل القناة الإذاعية وتقديمه من قبل رئيس حزب الرحمة ورئيس قائمة مترشحة عن نفس الحزب بدائرة بن عروس بوصفه مقدم برامج والتي تم ضبطها في حدود 67 ساعة و 19 دقيقة فضلا عن المقاطع الصوتية التي تم بثها يوم الصمت الانتخابي بالتواتر وإعادة بثها 24 مرة طوال فترة الظهيرة ليوم 5 أكتوبر 2019 يتضح توفر عدّة قرائن لاعتماد وسيلة الإعلام أساليب وتقنيات التسويق التجاري وخاصة منها توجيه المادة للعموم واللجوء إلى تكرار البث وتواتره.

وبناء على ما سبق ستتولى هيئات المحكمة تقدير كلفة ما تم بثه من دعاية غير مشروعة لفائدة القوائم ضمن أعمالها القضائية وترتيب آثارها القانونية على القوائم المعنية عند الاقتضاء.

ويستدعي ما تم الوقوف عليه من اختلاف في تكييف الإشهار السياسي وفي تحديد المسؤوليات، سن قواعد تنظم وتحدد بوضوح مفهومي الإشهار السياسي والدعاية الانتخابية والالتزامات المحمولة على وسيلة الإعلام من جهة والمترشحين والقوائم المترشحة من جهة أخرى وأثار ذلك على الانتخابات وتمويلها.

<sup>(3)</sup> Décision du 18 Avril 2013, dossier d'instruction N° 53-12 Bruxelles le 18 Avril 2013 collège d'autorité et de contrôle

ومن جانب آخر أفرزت الرقابة التي أمنتها هيئة الاتصال أنّه خلافاً للفصل 69 من القانون الانتخابي الذي يحجّر جميع أشكال الدعاية خلال فترة الصمت الانتخابي، قامت 6 قنوات تلفزيونية و5 قنوات إذاعية خلال الانتخابات التشريعية بدعاية خلال الصمت الانتخابي وتولّت الهيئة المذكورة تسليط خطايا مالية في هذا الخصوص تراوحت قيمتها بين 3 أ.د و20 أ.د وذلك على كلّ القنوات المعنية لمخالفتها أحكام الفصل 69 المذكور دون أن يترتب عن ذلك أي أثر قانوني على القوائم المعنية من قبل هيئة الانتخابات. ويتجه تقدير كلفة هذه الدعاية غير المشروعة وإضافتها ضمن مجموع النفقات.

كما اتضح أنّه خلافاً للفصل 70 من القانون الانتخابي، تولّت قناة الزيتونة بثّ نتائج سبر آراء وذلك ضمن برنامجها "الحصاد السياسي". تولّت هيئة الاتصال على إثرها تسليط خطية ضدّ هذه القناة بقيمة 30 أ.د.

وفيما يتعلق بالدعاية غير المشروعة عبر وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية فقد تبين من خلال المعطيات التي تمّ توفيرها لفائدة المحكمة من قبل هيئة الانتخابات أنّ عدداً من وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية ارتكبت 29 مخالفة تمثّلت في 11 مخالفة في الثلب و5 مخالفات في الدعوة إلى العنف والكراهية والتمييز و11 مخالفة في الإشهار السياسي.

وتعلّق الإشهار السياسي كذلك بالإشهار عبر منصة GOOGLE ADS ويستهدف أكثر المواقع التونسية التي تستقطب متصفّحين تونسيين. ولئن كان بإمكان أي إدارة للموقع استعمال خاصية تقنية تمنع ظهور الإشهار في الموقع (Filtrage) وهو ما قامت به بعض المواقع مما أدى إلى حجب الإشهار السياسي، فإنّ بعض المواقع الأخرى لم تقم به مما جعل متصفّحيها عرضة لهذا الإشهار السياسي المكثف.

ومن أهمّ الإعلانات في شكل شعارات التي اعتمدها حزب حركة النهضة على موقع "غوغل" على غرار الشعار الرّسمي لحملة الحركة المعنية ("العدل أساس العمران") الذي اجتاحت عديد المواقع الاخبارية العالمية والمحلية على امتداد ايام الحملة الانتخابية وغيره من الشعارات المساندة التي اعتمدها هذا الحزب خلال الحملة الانتخابية التشريعية، مثل "انتخب النهضة" و"الزكاة تعمل 25 مدرسة في اليوم" أو "2000 سبيطار" ممّا يحيل الى إنفاق مبالغ بالعملة الأجنبية. ولم يتبيّن قيام الهيئة بأعمال رقابية بعلاقة بهذا المجال والتدقيق في مدى تأثير ذلك على الناخبين.



أمّا بخصوص الدعاية خلال الصمت الانتخابي فقط لوحظ ارتكاب وسائل الاعلام المكتوبة والالكترونية لما عدده 22 مخالفة للصمت الانتخابي من قبل 3 صحف<sup>(1)</sup> و 8 مواقع الكترونية<sup>(2)</sup>، حيث قامت هذه الوسائط الإعلامية بنشر أو بث أنشطة عن الحملة الانتخابية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى اعتبار كل إنفاق يتخذ شكل منحة دعائية يكون موضوعه مخالفة أو جنحة أو جناية أو القيام بالإشهار السياسي من ضمن النفقات غير المشروعة حسب الفصل 38 من قرار هيئة الانتخابات عدد 20 لسنة 2014. وباعتبار أنّ الإشهار يمثل خدمة ولو كان دون مقابل كما ورد بتعريف الإشهار السياسي بالقانون الانتخابي وأنّ التمويل الذي يتخذ شكل دعاية يندرج ضمن التمويل العيني ونظرا إلى ما يتطلبه من تكاليف بعنوان الانتاج والبث وما للإشهار السياسي من تأثير على إرادة الناخبين وبالتالي على شفافية الحملة والمساواة بين كافة المترشحين، وعملا بأحكام الفصل عدد 95 من القانون الانتخابي، استعانت محكمة المحاسبات بخبرة المصالح العمومية المختصة في هذا المجال على غرار مؤسستي التلفزة التونسية والإذاعة التونسية وتمّ تقدير تكلفة الخدمات التي وقعت الإشارة إليها والتي خصّت بها بعض القنوات التلفزية والإذاعية أو وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية القائمات المترشحة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يفوق قيمته على التوالي 24 أ.د و 16 أ.د.

وستتولى التشكيلات القضائية للمحكمة في مرحلة لاحقة النظر في مدى تأثير هذه النفقات والاختلالات المتعلقة بها على سقف الانفاق وعلى قيمة المصاريف الانتخابية واستحقاق القائمات المترشحة للمنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية.

## 2-2- الدعاية غير المشروعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ينصّ الفصل 68 من القانون الانتخابي على أن تسري كافة المبادئ المنظمة للحملة على أية وسيلة إعلام إلكتروني وأية رسالة موجهة للعموم عبر وسائط إلكترونية تهدف للدعاية الانتخابية.

وقصد الوقوف على مدى استعمال القائمات المترشحة للانتخابات التشريعية لشبكات التواصل الاجتماعي للقيام بحملاتهم الانتخابية تولت المحكمة طلب معطيات من عدة أطراف على غرار الوكالة الفنية للاتصالات (فيما يلي الوكالة) وهيئة الانتخابات والوكالة التونسية للإنترنت وعقد جلسات عمل مع ممثلين عن المجتمع المدني المختصين في مراقبة الحملات الانتخابية على وسائل التواصل

(1) الصحافة-الشروق-le quotidien.

(2) تونس الرقمية-تونس وبدو-باب بنات-الشروق أون لاین-tunivision-busines news-الصباح نيوز-tuniscopes.

الاجتماعي<sup>(1)</sup> استجابة منها لمتطلبات المبدأ الخامس من المعيار الدولي (INTOSAI-P 12) والمعيار (GUID5270).

وخلافاً للفصل عدد 57 من القانون الانتخابي الذي حجر الإشهار السياسي في جميع الحالات خلال الفترة الانتخابية، تبين استعمال القوائم المترشحة لتقنية الاستشهار على صفحات التواصل الاجتماعي. حيث قدّمت الوكالة الفنية للاتصالات عيّنة لأبرز الصفحات والإعلانات المدفوعة المنشورة على شبكة التواصل الاجتماعي التي استعملت للدعاية في الحملة الانتخابية التشريعية 2019 والتي وقفت عليها مع تذكيرها بأنه "يصعب تقنياً تحديد وبشكل حصري كل الحسابات والصفحات المنشورة على هذه الشبكة". ويبرز الملحق عدد 17 الصفحات التي عاينتها الوكالة بطلب من المحكمة.

ولئن أفادت الوكالة بأنه لم يتسن لها التأكد من ارتباط الصفحات المذكورة من عدمه بالقوائم المترشحة للانتخابات التشريعية فإن بعض الصفحات كما يتضح من الجدول كانت باسم مترشحين ورؤساء قوائم (على غرار محمد بن صوف وملياء المليح عن حزب تحيا تونس وحكيم التونسي مترشح فرنسا 1 وعز الدين دحاس عن عيش تونسي وزياد خليفي رئيس قائمة فرنسا الشمالية 1 عن البديل التونسي) وذكر أحياناً على الصفحة بكل وضوح أنّها ممولة من قبل عضو القائمة ذاته على غرار صفحة عبد الناصر لعراض رئيس قائمة تحيا تونس بايطاليا أو من القائمة على غرار صفحة أفاق تونس "أمريكا وباقي أوروبا" ممّا يدل على علاقة المعنيين بالأمر بالصفحات المذكورة ويُدْرَج الإعلانات التي نشرت بها ضمن حملاتهم الانتخابية وعليه وجب تقدير كلفتها واحتسابها ضمن سقف الانفاق للقوائم المعنية.

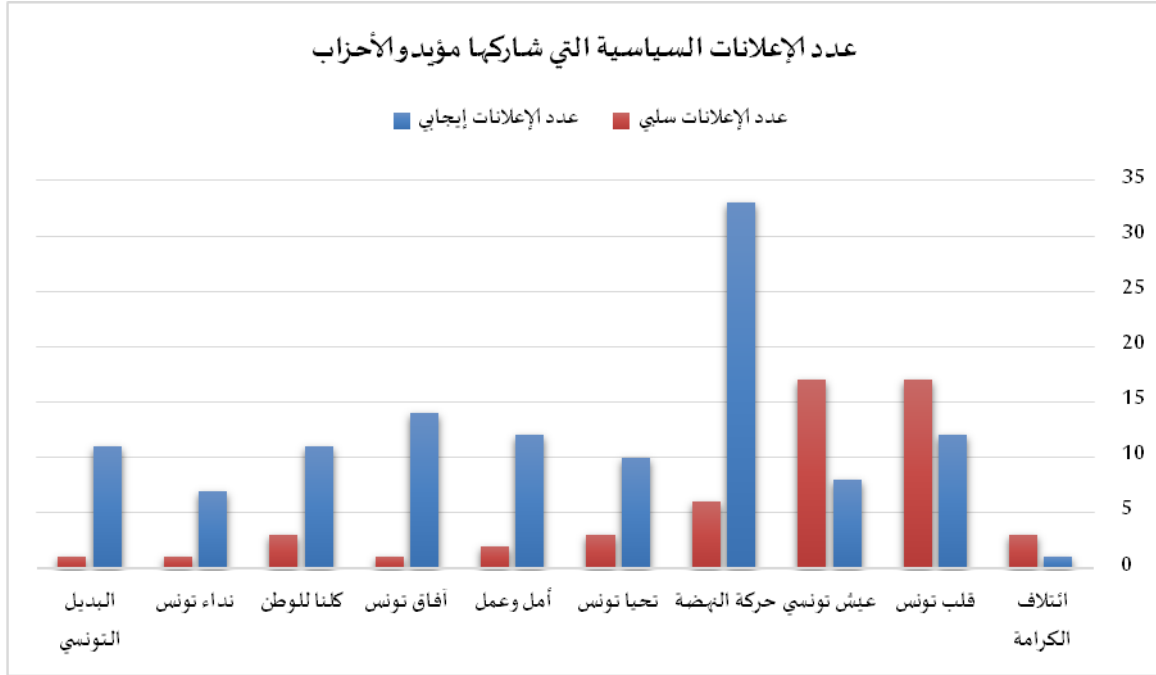
من جهة أخرى، يتضح من الجدول أن بعض الإعلانات تمت قبل انطلاق الحملة الانتخابية وخلال الفترة الانتخابية التي تمتد من 14 جويلية إلى 4 أكتوبر وبالرجوع إلى الفصل 57 من القانون الانتخابي يتضح عدم شرعية هذه الإعلانات حيث حجرت أحكام هذا الفصل الإشهار السياسي في جميع الحالات خلال الفترة الانتخابية".

واستناداً إلى المعطيات المتحصل عليها من قبل هيئة الانتخابات، تمّ الوقوف على استخدام العديد من الأحزاب لمنشورات ممولة للترويج لمرشحيها على الفيسبوك ومن أبرزها حزب حركة النهضة وحزب قلب تونس وحزب أفاق تونس بعدد منشورات مدعومة بلغت على التوالي 40 و31 و17 منشوراً. وفي هذا الإطار رتبت الهيئة عن استعمال قائمة عيش تونسي للصفحات الفيسبوك المترشحة بالدائرة الانتخابية فرنسا 1 تفعيل أحكام الفصل 145 من القانون الانتخابي والغاء فوز القائمة. كما أحالت

(1) منظمة عتيد والمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية.

إلى النيابة العمومية لدى القضاء المختص ملفات تتعلق بما عدده 24 قائمة من أجل ارتكابها لمخالفة تتعلق بإشهار سياسي عبر شبكات التواصل الاجتماعي. ويبرز الملحق عدد 18 تفصيل ذلك.

وتولى فريق المجتمع المدني في هذا الإطار جمع 314 لقطة شاشة لتدوينات نشرت خلال الفترة الفاصلة بين 14 سبتمبر و6 أكتوبر 2019. ويوضح الرسم البياني الموالي عدد الإعلانات السياسية التي شاركها مؤيدو الأحزاب التي أصدرت 5 إعلانات كحد أدنى.

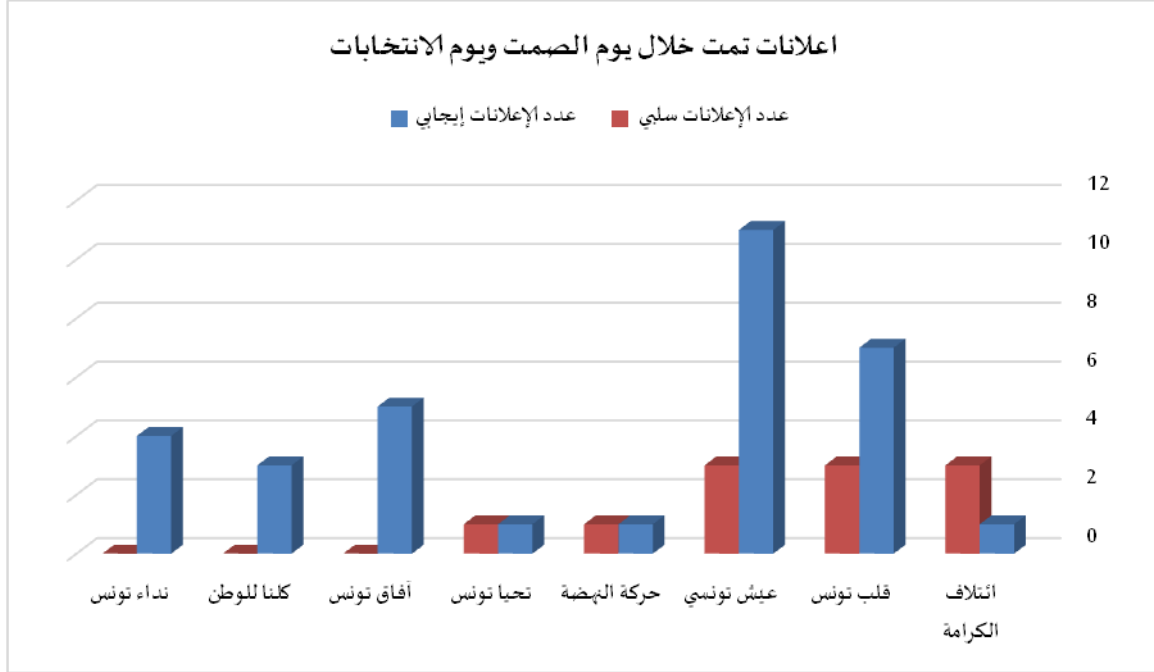


ويبرز الجدول الموالي بعض الأمثلة للصفحات المستشهرة التي تم استعمالها في الانتخابات التشريعية 2019:

المستفيد	اسم الصفحة المستشهرة
قائمة حزب بني وطني المترشحة بالدائرة الانتخابية اريانة	بني وطني
قائمة النضال الوطني المترشحة بالدائرة الانتخابية بن عروس	النضال الوطني
كلنا للوطن	كلنا للوطن
قائمة أفاق تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية بن عروس	أفاق تونس
القائمة المستقلة داركم	سامي خلف الله

وحسب ما تم تجميعه من بيانات تمّ خلال يوم الصمت الانتخابي تسجيل زيادة في عدد المنشورات السياسية بشكل ملحوظ بالنسبة إلى معظم المترشحين، حيث تم رصد 285 منشورا سياسيا في

185 صفحة<sup>(1)</sup> تمت مراقبتها مسجلة نسبة زيادة تقارب 33% مقارنة بفترة الحملة الانتخابية وبين الرسم البياني الموالي عينة من الإعلانات (51 إعلانا) تمت خلال يوم الصمت ويوم الانتخابات 5 و6 أكتوبر :



من جهة أخرى تم الوقوف بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية على تغيير بعض الصفحات لولاءاتهم مقارنة بالانتخابات الرئاسية بخصوص عدد من الأحزاب كما يتضح بالجدول الموالي :

عدد الصفحات	الأحزاب التي تم تدعيم قوائمها خلال الانتخابات التشريعية	الحزب الذي ينتهي له المترشح	عدد الصفحات الداعمة	المترشح للرئاسية
14	البديل	البديل التونسي	21	مهدي جمعة
5	قلب تونس			
2	آخرون			
21	تحيا تونس	تحيا تونس	26	يوسف الشاهد
5	آخرون			
5	قائمة ناجي جلول	مستقل	6	ناجي جلول
1	البديل التونسي			
20	كلنا تونس	مستقل	21	عبد الكريم الزبيدي
1	آفاق تونس			

(1) رسمية وغير رسمية.

وإنّ في تغيير بعض الصفحات لتوجهاتها وولائها من انتخابات لأخرى رغم تقارب هذه الأخيرة في الزمن ما يغذي احتمال صبغتها التجارية وبحثها عن المعاملات المالية مع المترشحين فضلا عن ذلك فإنّ أهم الصفحات التي كانت تعمل كأدوات انتخابية سياسية اختفت بعد الانتخابات فيما قامت صفحات أخرى بتغيير مديرها أو اخفاء مواقعها. وحذفت بعض الصفحات جميع منشوراتها السياسية وتوقفت عن ترويج المنشورات السياسية مقابل الرجوع إلى نشاطها العادي (ترفيه، أخبار) وهو ما يغذي احتمال أن تكون هذه الصفحات والشبكات قد أعدت واستعملت خصيصا لفترة الانتخابات كأدوات اتصال سياسية.

وفي غياب وسيلة مباشرة تخول للمشرفين التونسيين على الصفحات من التعامل مع فيسبوك، أعلنت الوكالة عن وجود العديد من المؤسسات التي تقدّم عروضاً مالية متفاوتة في إنجاز خدمة الاعلانات الممولة وتولّت تقديم قائمة إلى المحكمة تضمّنت 9 من المؤسسات المذكورة. وفي هذا الإطار تولت المحكمة مراسلة 6 مؤسسات<sup>(1)</sup> لطلب قائمة في المترشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019 الذين استفادوا بخدمات الدعاية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمؤمّنة من قبل هذه المؤسسات والتكلفة الناتجة عن هذه الخدمة. غير أنّ 3 مؤسسات<sup>(2)</sup> فقط تولّت الردّ لتفيد بعدم تعاملها مع أي مترشح للانتخابات التشريعية لسنة 2019. وهو ما يرجح تحمل كلفة الاستشهار بالعملية الصعبة وما ينمي بالتالي مخاطر التمويل الأجنبي للمترشحين الذين استفادوا بعمليات الاستشهار.

ومن خلال مقارنة البيانات التي تم تجميعها من مختلف المصادر (الوكالة الفنية للاتصالات، هيئة الانتخابات، المجتمع المدني) تتضح صعوبة حصر المنشورات التي استعملت كأداة للقيام بالحملة الانتخابية بصفة شاملة ودقيقة وصعوبة إثبات الصلة المباشرة بين بعض الصفحات والمترشحين المنتفعين بالدعاية عبر منشوراتها وصعوبة تحديد كل مموّلي الصفحات والطريقة التي تم بواسطتها تسديد كلفة المنشورات وتحديد العملة التي تم بواسطتها الخلاص وكلفة المنشورات.

وفي ظلّ تنامي دور شبكات التواصل الاجتماعي وأهمية تأثيرها في مسار العملية الانتخابية واستعمالها كآلية جديدة للدعاية تدعو المحكمة إلى وضع الضوابط القانونية اللازمة لاستعمال هذه الشبكات من ناحية وتأهيل الهياكل التي لها من الإمكانيات والتجهيزات الفنية اللازمة على غرار الوكالة الفنية للاتصالات لمتابعة الصفحات المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي لتحديد كلفة هذا الولوج ورصد الجرائم الانتخابية خاصّة أنّ هذه الوكالة قد أفادت بأنّها لم تتلق أي إذن قضائي في الغرض ومن شأن مثل هذه الإجراءات أن تساهم في قيام القوائم المترشحة بحملات انتخابية تتلاءم مع مبادئ الحملة من انصاف وشفافية ومشروعية.

(1) .Webpower-tunisie, digital branding, pub art, we-pub, emarketing, acm-marketing

(2) "PubArt" و"Web Power" و"Didital Branding "

## IV- مراقبة موارد الحملة الانتخابية

تعلّقت الملاحظات التي تمّ الوقوف عليها في هذا الشأن بتجاوز سقف التمويل الخاص وبعدم تمييز بين القوائم المترشحة بين التمويل الذاتي والتمويل الخاص وبعدم تصريح بعض القوائم الحزبية بالمساهمات المقدمة من قبل الحزب وبعدم احترام إجراءات قبض الموارد فضلا عن تحصيل قوائم مترشحة موارد دون إيداعها بالحساب البنكي الوحيد أو التأخير في تنزيلها.

### 1. تجاوز سقف التمويل الخاص

عرّف الفصل 77 من القانون الانتخابي التمويل الخاص بأنه كل تمويل نقدي أو عيني متأت من غير القائمة المترشحة أو الحزب. ويشترط في التمويل الخاص وفق ذات الفصل أن يكون من الذوات الطبيعية لا غير وفي حدود عشرين مرّة الأجر الأدنى المضمون في القطاعات غير الفلاحية للفرد الواحد بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية وهو ما يعادل مبلغ 8.062,080 د طبق أحكام الأمر الحكومي عدد 454 لسنة 2019 المؤرخ في 28 ماي 2019 المتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل. وخلافا لهذه المقتضيات، تولت قائمة حزب قلب تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية القصيرين قبول تمويل خاص نقدي بقيمة 10.000 د من متبرع واحد وهو ما يفوق عشرين مرّة الأجر الأدنى المضمون في القطاعات غير الفلاحية. كما تجاوزت قيمة التمويل الخاص الفردي الذي تحصّلت عليه قائمة أفاق تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية بتطاوين الحدّ المسموح به بما قدره 8.147 د أي بنسبة زيادة تجاوزت 101 %.

### 2. عدم التمييز بين التمويل الذاتي والتمويل الخاص

ينصّ الفصل 76 من القانون الانتخابي على أنّه يعتبر تمويلا ذاتيا كل تمويل نقدي أو عيني للحملة بالموارد الذاتية للقائمة المترشحة أو المترشّح أو الحزب بالنسبة إلى قائماته المترشحة وينصّ الفصل 77 من القانون المذكور على أنّه يعتبر تمويلا خاصا كلّ تمويل نقدي أو عيني يكون مصدره متأتيا من غير القائمة المترشحة أو المترشّح أو الحزب، غير أنّ القائمة المستقلة بكلنا توانسة المترشحة بالدائرة الانتخابية إيطاليا صرّحت بتلقي مبلغ قدره 700 أورو أي ما يعادل 2.207,430 د<sup>(1)</sup> بعنوان مساهمات ذاتية نقدية في حين تعلّقت هذه المساهمات بمتبرّعين من أعضاء القائمة التكميلية وهو ما يجعل منها مساهمات خاصة.

(1) مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق في سعر الصرف.

### 3. عدم تصريح القوائم المترشحة بالمساهمات المقدمة من قبل الحزب

لم تصرّح قائمة حزب حركة تحيا تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية بالقصرين ضمن حسابها المالي بتلقي مساهمات عينية من قبل الحزب تعلّقت بوضع الحزب مقره على ذمّتها خلال الحملة الانتخابية. وستتولى المحكمة تقدير القيمة المالية للتبرع وإضافتها لسقف الانفاق.

### 4. عدم احترام إجراءات قبض الموارد

خلافًا لمقتضيات الفصلين 32 و33 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه<sup>(2)</sup> للذين أوجبا على كل قائمة مترشحة مسك دفتر وصولات ذي جذادات لتلقي التبرعات النقدية والعينية مرقما ومختوما من طرف الهيئة وتضمين وصولات التبرعات الاسم الكامل للمتبرّع ورقم بطاقة تعريفه الوطنية وقيمة المبلغ المتبرّع به وطريقة دفعه وموضوع المساهمة العينية وتقديرًا لقيمتها المالية فضلًا عن تسليم وصل ممضى من قبل الوكيل المالي يكون مقتطعا من هذه الدفاتر، لم تتضمن وصولات تبرعات بقيمة 239,666 أ. د تخص عدد 32 قائمة التنصيصات الوجوبية. كما ضمّنت 8 قوائم<sup>(1)</sup> حساباتها المالية دفاتر وصولات التبرعات النقدية والعينية غير مؤشّرا عليها من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

### 5. تحصيل موارد دون إيداعها بالحساب البنكي الوحيد أو التأخير في تنزيلها.

خلافًا لما نصّ عليه الفصل 83 من القانون الانتخابي والفصل 20 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 ومنشور البنك المركزي عدد 5 لسنة 2019 المؤرخ في 7 أوت 2019، من ضرورة فتح حساب وحيد خاص بالحملة الانتخابية بالدينار القابل للتحويل لفائدة القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية بالدوائر الانتخابية بالخارج ترصد به المبالغ المخصصة للحملة لم تسع القوائم دائما لتحقيق شمولية حساباتها المفتوحة بعنوان الحملة حيث لم تتول 54 قائمة إيداع موارد نقدية بقيمة 326.851,312 د بالحسابات البنكية وهو ما يمثل 50,60% من مجموع موارده. ويبين الملحق عدد 19 تفاصيل ذلك.

<sup>(2)</sup> كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017.

<sup>(1)</sup> الرابطة الخضراء بدائرة القيروان وإنتلاف الكرامة بدائرة المهدية وقائمة الاتحاد الشعبي الجمهوري المترشحة عن دائرة نابل 1 وحركة تحيا تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية سليانة وقوائم حزب التيار الديمقراطي المترشحة بالدوائر الانتخابية فرنسا 1 وفرنسا 2 وبنزرت والدول العربية وبقية دول العالم.

وفي سياق آخر وخلافا لأحكام الفصل 31 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 سالف الذكر التي أوجبت تنزيل الموارد المالية للقائمة فور قبضها بالحساب البنكي الوحيد للحملة، تولت 14 قائمة إيداع الموارد المالية التي تم قبضها بالحساب البنكي بتأخير تراوح بين ثلاثة أيام و75 يوما. كما هو مبين بالملحق عدد 20.

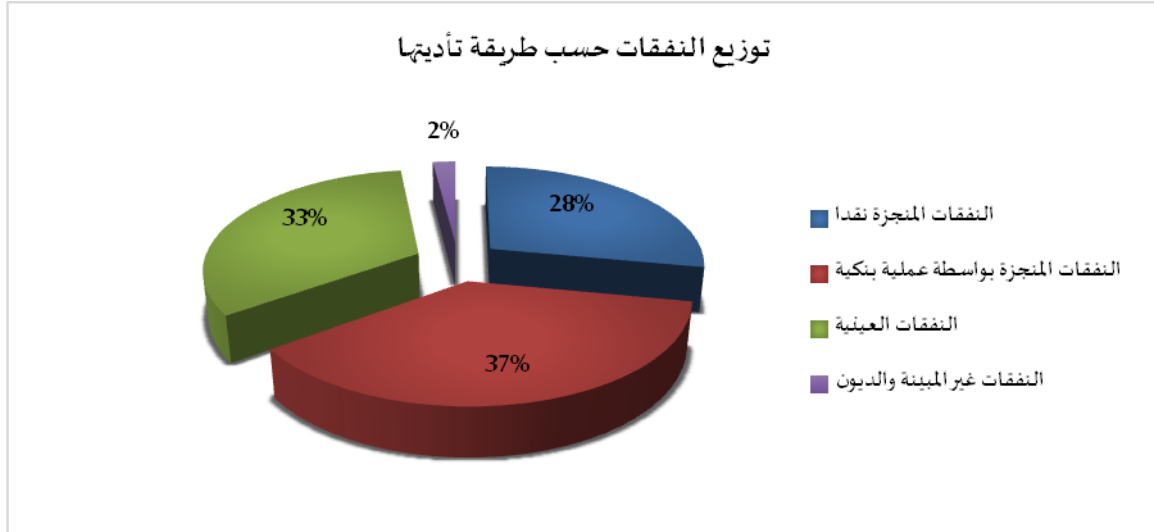
ولا يساعد التصرف على هذا النحو على التأكد من مشروعية موارد القوائم المترشحة وشموليتها ومن التحقق من احترامها سقف التمويل الخاص كما ضبطه الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أوت 2019. وتتعارض مثل هذه الوضعيات مع مستلزمات تفعيل الشفافية وتجعل القوائم المعنية عرضة إلى رفض حساباتها من قبل محكمة المحاسبات وما يترتب عن ذلك من تسليط خطية تساوي بين خمس وسبع مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة الانتخابية.



**الجزء الثالث**

**نفقات الحملة الانتخابية**

بلغت نفقات القوائم الفائزة في الانتخابات التشريعية 2019 كما تم التصريح به من قبلها ضمن الوثائق المودعة لدى محكمة المحاسبات ما جملته 3.785 أ.د. وتمت تأدية 65% من هذه النفقات نقداً أو بواسطة عملية بنكية كما يتبين من الرسم البياني الموالي :



ومثلت نفقات الطباعة والنشر ونفقات التنقل ومصاريف التظاهرات والاستقبال النصيب الأكبر من مجموع النفقات المنجزة حيث ارتفعت على التوالي إلى 1.281 أ.د. و883 أ.د. و796 أ.د. ممثلة بذلك نسبة 78,20% من مجموع النفقات المنجزة. ويبرز الرسم البياني الموالي هيكله نفقات هذه القوائم حسب طبيعتها.



وتتوزع هذه النفقات بين القوائم الحزبية والقوائم الائتلافية والقوائم المستقلة في حدود على التوالي 3.275 أ.د. و 281 أ.د. و 229 أ.د. ويبلغ معدّل الإنفاق للقوائم الفائزة 20,683 أ.د. مقابل معدّل سقف إنفاق في حدود 78,236 أ.د. ويبرز الجدول الموالي حصة كل صنف من القوائم من مجموع النفقات بالألف دينار :

القوائم المستقلة	القوائم الائتلافية	القوائم الحزبية	المجموع
229	281	3.275	3785
6%	7%	87%	100,00%

وتهدف رقابة محكمة المحاسبات على نفقات الحملة الانتخابية أساسا إلى التثبّت من تقديم القوائم المترشّحة حسابية ذات مصداقية تتضمّن بيانات شاملة ودقيقة حول كلّ عمليات الصرف المتّصلة بالحملة الانتخابية ضمانا لشفافيتها فضلا عن التأكّد من الصبغة الانتخابية للنفقات المضمّنة بالحسابات المالية ومن إنجازها طبقا للقواعد الواردة بالقانون الانتخابي والتشريع الجاري به العمل.

وأفرزت الأعمال الرقابية ملاحظات تعلّقت بالطابع الانتخابي للنفقات وبشرعيّة النفقات وشموليّتها ومصداقية وثائق إثباتها.

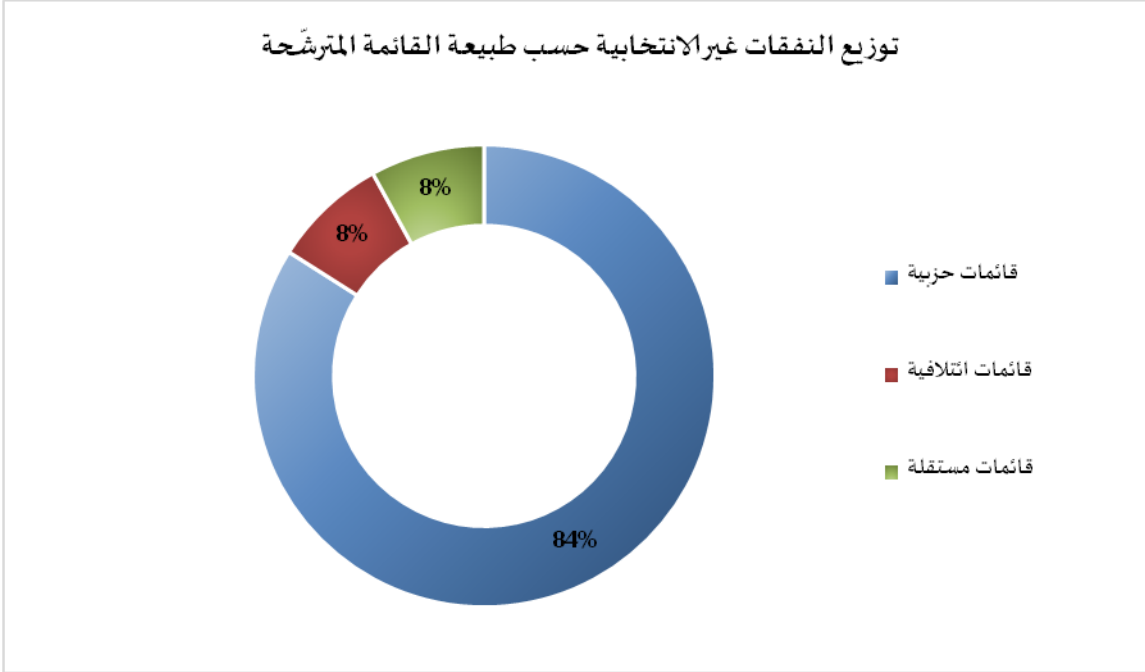
## 1. الطابع الانتخابي للنفقات

تتمثّل النفقات الانتخابية وفقا لأحكام الفصل 3 من القانون الانتخابي والفصل 37 جديد من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 سالف الذكر في مجموع المصاريف النقدية والعينية التي تمّ التعهد بها أثناء الفترة الانتخابية من قبل القائمة المترشّحة أو لفائدتها وتم استهلاكها أو دفعها في الدائرة الانتخابية المعنية لتسديد نفقات الحملة الانتخابية بهدف نيل ثقة الناخب والحصول على صوته.

وفي هذا الإطار أفرز فحص الوثائق المثبتة للنفقات المتعلقة بالحملة حالات تضمين الحسابات المالية لمصاريف لا تكتسي صبغة انتخابية حيث أنجزت 116 قائمة مترشّحة تمثّل 57,27% من العدد الجملي للقوائم<sup>(1)</sup> نفقات لا تكتسي صبغة انتخابية قيمتها الجمالية 282,781 أ.د. وتمثّل نسبة 7,47% من جملة المصاريف المصرّح بها بالحسابات المالية. ويبيّن الملحق عدد 21 توزيع النفقات التي لا تكتسي صبغة انتخابية.

<sup>(1)</sup> العدد الجملي للقوائم التي أودعت حساباتها في الأجل القانونية والتي تحصّلت على أكثر من 3% من الأصوات المصرّح بها.

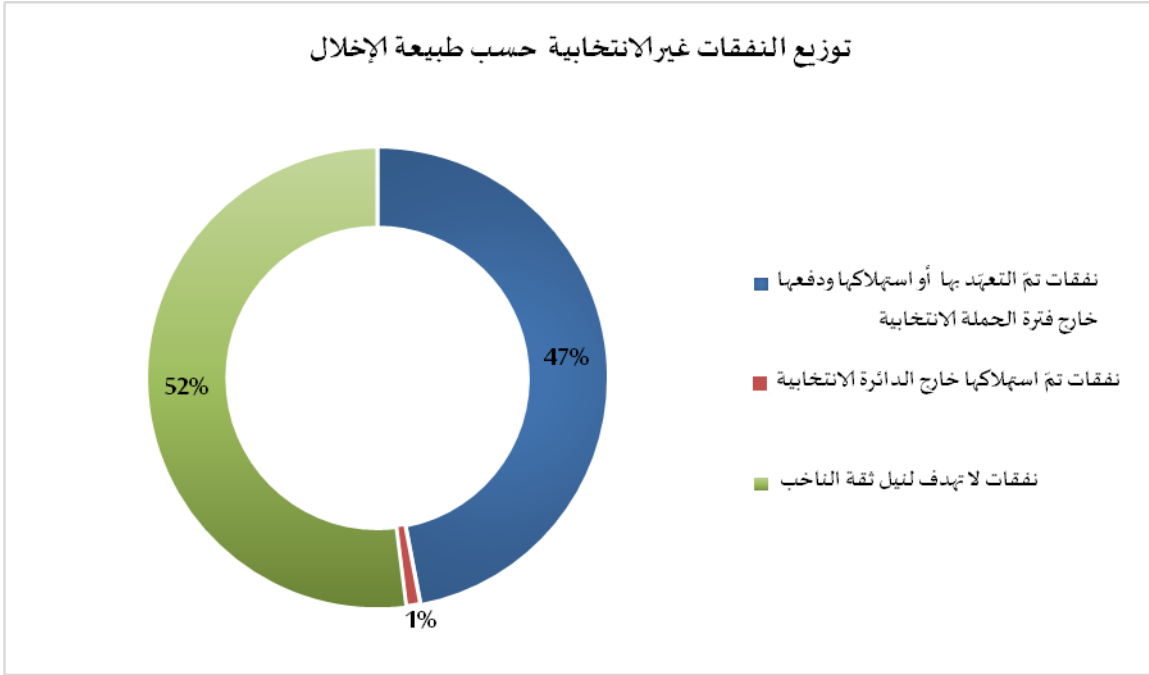
وتخصّ النفقات غير الانتخابية 89 قائمة حزبية و15 قائمة ائتلافية و12 قائمة مستقلة بما قيمته على التوالي 237,303 أ.د و22,532 أ.د و22,946 أ.د أي بنسبة 84 % و8% و8%. ويبين الرسم البياني الموالي توزيع النفقات غير الانتخابية حسب طبيعة القائمة المترشحة :



ويذكر في هذا الشأن تعهد قوائم حزبية بنفقات لا تكتسي صبغة انتخابية بلغت قيمتها بالنسبة إلى 16 قائمة مترشحة عن حزب حركة تحيا تونس 84.624,153 د و59.375,597 د بالنسبة إلى 18 قائمة مترشحة عن حزب قلب تونس و10.359,870 د بالنسبة إلى 9 قوائم مترشحة عن الحزب الدستوري الحر و31.050 د بالنسبة إلى القائمة المترشحة عن الحزب الاشتراكي الدستوري بالدائرة الانتخابية القصرين و5.798,137 د بالنسبة إلى 11 قائمة مترشحة عن حزب حركة النهضة و4.065,439 د بالنسبة إلى 10 قوائم مترشحة عن حزب التيار الديمقراطي وبلغت قيمة النفقات غير الانتخابية التي تمّ الوقوف عليها بالنسبة إلى 11 قائمة مترشحة عن ائتلاف الكرامة وقائمتين مترشحتين عن ائتلاف تونس أخرى ما قدره تباعا 14.749,177 د و6.842,995 د.

أما فيما يتعلّق بالقوائم المستقلة فقد بلغ حجم النفقات غير الانتخابية أقصاه بالنسبة إلى قائمة صوت المهاجر المترشحة بالدائرة الانتخابية إيطاليا وقائمة بكلنا توانسا المترشحة بالدائرة الانتخابية إيطاليا وقائمة مستقلون لأجل تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية نابل و2 وقائمة الوفاء بالعهد المترشحة بالدائرة الانتخابية القصرين بقيمة تباعا 6.575,719 د و6.164,814 د و3.200 د و1.890 د.

وتتوزع النفقات غير الانتخابية المنجزة من قبل القوائم المترشحة إلى نفقات تمّ التعهد بها من قبل قائمة خارج الفترة الانتخابية أو تمّ استهلاكها ودفعها خارج فترة الحملة الانتخابية قيمتها 131,835 أ.د. ونفقات تمّ استهلاكها من قبل 7 قوائم خارج الدائرة الانتخابية قيمتها 4,541 أ.د. ونفقات لا تهدف لنيل ثقة الناخب والحصول على صوته قيمتها 146,405 أ.د. وتخصّ 75 قائمة. ويبين الرسم الموالي توزيع النفقات غير الانتخابية التي تحمّلها القوائم المترشحة حسب طبيعة الإخلال :



وعملا بأحكام الفصل 78 (جديد) من القانون الانتخابي يقتصر التمويل العمومي على المصاريف التي تكتسي صبغة انتخابية طبقا للتعريف الوارد بالفصل 3 من نفس القانون.

## 2. شرعية نفقات الحملة الانتخابية

أفضت الرقابة على شرعية نفقات الحملة الانتخابية المنجزة من قبل مختلف القوائم المترشحة إلى الوقوف على ملاحظات تندرج في إطار مخالفة القوانين والتراتيب الجاري بها العمل تعلقت أساسا بتجاوز السقف المحدد للإنفاق الانتخابي وبالإشهار السياسي وبإنجاز نفقات على خلاف الصيغ القانونية وبتسديد المصاريف الانتخابية نقدا وبالصرف الفعلي للنفقات.

## 1-2 إنجاز نفقات على خلاف الصيغ القانونية

ينصّ الفصل 35 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 على أن النفقة الانتخابية يجب أن تكون مطابقة للقوانين والتراتب الجاري بها العمل. وفي حال كانت هذه النفقة غير شرعية فإنها تطرح من النفقات الانتخابية وتحسب ضمن سقف الإنفاق الانتخابي كما أشار إلى ذلك الفصل 38 من ذات القرار، إلا أنه تبيّن أن 27 قائمة تولت تأدية نفقات غير شرعية بمبلغ جملي قدره 108.241,814 د.

وينصّ الفصل 33 من القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 09 أفريل 2004 المنظم للنقل البري على أن تعاطي نشاط كراء كل صنف أو مجموعة أصناف من العربات المعدّة لنقل الأشخاص أو البضائع يخضع لكراس شروط وتصريح مسبق لدى المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالنقل كما ينص الفصل 04 جديد من الأمر عدد 2118 لسنة 2006 المؤرخ في 31 جويلية 2006 أن تعاطي نشاط كراء السيارات الخاصة يكون من قبل الذوات المعنوية دون سواها. وخلافاً لذلك اتضح من خلال فحص وثائق الإثبات المودعة لدى المحكمة تولى 11 قائمة<sup>(1)</sup> مترشحة أداء نفقات بقيمة 20.370 د لفائدة أشخاص طبيعيين بعنوان كراء سيارات دون أن تتوفر فيهم الشروط القانونية لممارسة هذا النشاط.

ويتعلق هذا الإخلال أساساً بالقوائم المترشحة عن حزب حركة الشعب المترشحة بالدوائر الانتخابية سيدي بوزيد وقبلي ونابل 1 بقيمة جمالية قدرها 11.470 د وقوائم حزب حركة تحيا تونس المترشحة عن الدوائر الانتخابية قفصة وتونس 1 وزغوان بمبلغ جملي قدره 4.510 د وقائمة الاتحاد الشعبي الجمهوري المترشحة بالدائرة الانتخابية بن عروس بمبلغ قدره 2.100 د والقائمة المستقلة الوفاء بالعهد المترشحة بالدائرة الانتخابية القصيرين بقيمة 1.000 د.

## 2-2 تسديد مصاريف تجاوزت قيمتها 500 د وتجزئة المصاريف

أوجب الفصل 85 من القانون الانتخابي على القوائم المترشحة تسديد المصاريف الانتخابية بواسطة شيكات أو تحويلات بنكية إذا تجاوزت قيمتها مبلغ خمسمائة دينار للنفقة الواحدة وعدم تجزئة هذه المصاريف لكي لا تتجاوز القيمة المذكورة.

(1) قوائم حزب حركة تحيا تونس بالدوائر الانتخابية قفصة وتونس 1 وزغوان وقوائم حزب حركة الشعب بالدوائر نابل 1 وسيدي بوزيد وقبلي وقائمة حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري بدائرة بن عروس وقائمة الحزب الدستوري الحر بدائرة صفاقس 2 وقائمة ائتلاف الكرامة بدائرة تطاوين والقائمة المستقلة الوفاء بالعهد بدائرة القصيرين والقائمة المستقلة قائمة الشباب المستقل بدائرة قفصة.

وأفضت الأعمال الرقابية إلى تسديد 39 قائمة مترشحة 71 نفقة نقدية تجاوزت قيمتها 500 د وذلك بمبلغ جملي قدره 234,790 أ.د تتوزع بين 27 قائمة حزبية و07 قوائم ائتلافية و05 قوائم مستقلة تولت إنجاز نفقات في هذا الإطار قدرها تباعا 129,052 أ.د و70,763 أ.د و34,975 أ.د وتعلقت أساسا بنفقات الطباعة والنشر ونفقات النقل ونفقات التظاهرات والاجتماعات مثلما يبيّنه الملحق عدد 22.

ولم يتمّ التقيّد بالسقف المحدّد لتأدية النفقات نقدا خاصّة من قبل 6 قوائم مترشحة عن حزب حركة تحيا تونس و6 قوائم مترشحة عن الحزب الدستوري الحر و3 قوائم مترشحة عن حزب حركة الشعب بمبلغ جملي قدره على التوالي 58,356 أ.د و18,657 أ.د و5,186 أ.د وذلك فضلا عن 5 قوائم مترشحة عن ائتلاف الكرامة بمبلغ جملي قدره 9,186 أ.د وقائمة مترشحة عن ائتلاف عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج بالدائرة الانتخابية فرنسا 2 بمبلغ جملي قدره 56,341 أ.د وقائمة مترشحة عن ائتلاف تونس أخرى بالدائرة الانتخابية باجة بمبلغ 4,035 أ.د.

وقد فسرت القائمة الائتلافية عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج دائرة فرنسا 2 في إجابتها توليها دفع مصاريف تتجاوز قيمتها 500 د نقدا بصعوبة الحصول على بطاقة بنكية دولية خلال فترة الحملة الانتخابية.

أما في ما يتعلق بالقوائم المستقلة فقد تولت القائمة المستقلة بكلنا توانسة المترشحة بالدائرة الانتخابية إيطاليا تأدية نفقات نقدا تجاوزت قيمتها الحدّ المذكور وبلغت النفقات المنجزة نقدا في هذا الإطار 20.725,484 د أي ما يمثل 84,46% من جملة المصاريف النقدية للقائمة المعنية.

وعلى صعيد آخر، تولّت 25 قائمة مترشحة تجزئة مصاريفها كي لا تتجاوز قيمة الحدّ الأقصى للنفقات التي يجوز تأديتها نقدا وذلك من خلال إنجاز نفقات من نفس الطبيعة لدى نفس المزود بنفس التاريخ أو بتاريخ متقاربة. وناهزت القيمة الجمالية للنفقات التي تمّت تجزئتها 69,917 أ.د تعلقت خاصة بنفقات الطباعة والنشر والإشهار كما يبيّنه الملحق عدد 23.

وفي هذا الإطار تولّت قوائم حزب حركة تحيا تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية القصرين وحزب تحيا تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية توزر وحزب حركة النهضة المترشحة بالدائرة الانتخابية قفصة وحزب قلب تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية سيدي بوزيد والقائمة المستقلة الوفاء بالعهد المترشحة بالدائرة الانتخابية القصرين وحزب حركة الشعب المترشحة بالدائرة الانتخابية سيدي بوزيد وحزب البديل التونسي المترشحة بالدائرة الانتخابية توزر تجزئة مصاريفها كي لا تتجاوز قيمة الحدّ

الأقصى للنفقات التي يجوز تأديتها نقدا. وقد بلغت قيمة هذه المصاريف 30.696,550 د وتعلقت التجزئة أساسا بمصاريف كراء السيارات والمطبوعات.

كما تولّت القائمة المستقلة قائمة الخير المترشحة بالدائرة الانتخابية زغوان تجزئة مصاريفها كي لا تتجاوز قيمة الحد الأقصى للنفقات التي يجوز تأديتها نقدا ويتعلق الأمر بنفقات نقدية بقيمة جمالية قدرها 3.754,732 د أي ما يمثل 32,72% من جملة المصاريف النقدية للقائمة.

### 2-3 إثبات الصرف الفعلي للنفقات

خلافًا لمقتضيات الفصل 35 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 08 أوت 2014 كما تم تنقيحه واتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017 الذي أوجب في "كل الحالات اثبات الصرف الفعلي لكل نفقة انتخابية"، تم الوقوف على ديون متخلدة بذمة 16 قائمة. وبلغت الديون 67.267,417 د. ويبرز الملحق عدد 24 تفاصيل ذلك.

وهو ما لا يمكن المحكمة من إجراء الرقابة المطلوبة بخصوص مشروعية مواردها والالتزام بالواجبات القانونية عند إنجاز النفقات باعتبار أنه لم يتم رصدها بالحساب البنكي الوحيد حسب أحكام الفصل 83 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014.

وبلغت بهذا الخصوص ديون قائمة حزب حركة مشروع تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية المنستير وقائمة حزب قلب تونس المترشحة بالدائرة الانتخابية زغوان والقائمة المترشحة عن حزب حركة تحيا تونس بالدائرة الانتخابية تونس 1 والقائمة الائتلافية أمل وعمل المترشحة بالدائرة الانتخابية تطاوين وقائمة ائتلاف الكرامة المترشحة بالدائرة الانتخابية قبلي لدى المزودين تباعا ما قيمته 000.12 د و 8.609,420 د و 7594,6 د و 6.005,700 د و 1.900,390 د تمثل تباعا نسبة 66,67% و 43,21% و 19,28% و 38,61% و 98,21% من مجموع نفقاتها.

وقد دعت المحكمة في هذا الصدد، القوائم المترشحة لتسديد ديونها والإدلاء بما يفيد رصد ما يقابلها من موارد بالحساب البنكي الوحيد عملا بأحكام الفصل 83 من القانون الانتخابي وبما يثبت مصدرها. وفي غياب ذلك تعتبر المحكمة أنّ هذه النفقات لم تنجز فعليا ولا تتوفر بها مقومات الشرعية ولا يجوز استرجاع قيمتها من خلال المنحة العمومية.



### 3. شمولية النفقات ومصداقية وثائق إثباتها

لم تتقيّد القوائم المترشّحة أحيانا في إنجاز نفقاتها وتقديم حساباتها إلى محكمة المحاسبات بمتطلبات شفافية تمويل الحملة الانتخابية وشاب وثائق إثبات نفقاتها نقائص من شأنها أن تمسّ بمصداقية المعطيات المصرّح بها أو أنّها لا توفر المؤيدات الضرورية للتأكد من قيمة النفقات ومن مصدر تمويلها. وتمّ الوقوف بهذا الخصوص على ملاحظات تعلّقت بعدم تصريح قائمات مترشّحة بنفقات وعدم تقديم الوثائق المثبتة لنفقات أخرى وبإنجاز نفقات بناء على وثائق إثبات تشوبها نقائص فضلا عن تسجيل إخلالات تتعلق بتقدير قيمة بعض النفقات.

#### 3-1 شمولية النفقات المصرّح بها

وفقا لأحكام الفصل 93 من القانون الانتخابي، يتعيّن على كل قائمة مترشّحة مسك حسابية ذات مصداقية تتضمن بيانات شاملة ودقيقة حول كل عمليات الصرف المتصلة بالحملة الانتخابية، إلا أنّ 29 قائمة مترشّحة لم تتول من خلال مختلف الوثائق المكوّنة لحساباتها المالية الإفصاح عن نفقات أنجزتها.

ويذكر في هذا الإطار قائمة حزب حركة النهضة بدائرة تونس 1 التي لم تلتزم بالتصريح ضمن حسابها المالي بالنفقات المتعلقة بتنظيم ثلاث تظاهرات انتخابية.

كما لم تتول بعض القوائم الإفصاح عن كامل النفقات المنجزة وتسجيلها بالحسابات المودعة لدى المحكمة رغم ارتباطها الوثيق بالأنشطة الدّعائية الانتخابية على غرار قائمة حزب قلب تونس سيدي بوزيد حيث تولت في مناسبتين توزيع مطويات بأحد الأسواق<sup>(1)</sup> دون أن يتضمن حسابها المالي نفقات بهذا العنوان. ولم تصرّح قائمات حزب حركة تحيا تونس المترشّحة بالدائرتين قفصة والقصرين عن نفقات كراء مقرات<sup>(2)</sup> كما لم تصرّح قائمة حركة الشعب قبلي عن نفقات الوقود بالرغم من استعمالها لعشر سيارات طيلة الحملة الانتخابية.

ومن شأن هذا الإخلال أن يمسّ بشمولية ومصداقية الحسابات المذكورة وأن يخفي حالات تجاوز السقف المحدد للإنفاق. ويبين الملحق عدد 25 القوائم التي لم تلتزم بواجب التصريح بجميع نفقاتها.

(1) حسب تقرير الهيئة المستقلة للانتخابات بتاريخ 26 سبتمبر 2019 و28 سبتمبر 2019

(2) تم الإفصاح عن نفقات تنظيف المقر وحراسته فقط.

### 2-3- إنجاز نفقات دون تقديم وثائق إثباتها

خلافا للفصلين 85 و86 من القانون الانتخابي اللذين أوجبا على القوائم المترشحة إنجاز المصاريف المتعلقة بالحملة الانتخابية بناء على وثائق إثبات أصلية وذات مصداقية وإحالتها إلى محكمة المحاسبات، لم تُضمّن 35 قائمة مترشحة حساباتها المالية الوثائق المثبتة لنفقات بلغت قيمتها الجمالية 163.810,002 د تتوزّع بين 26 قائمة حزبية و5 قوائم ائتلافية و4 قوائم مستقلة على التوالي بما قيمته 150.352,805 د و6.489,400 د و6.967,797 د مثلما بيّنه الملحق عدد 26.

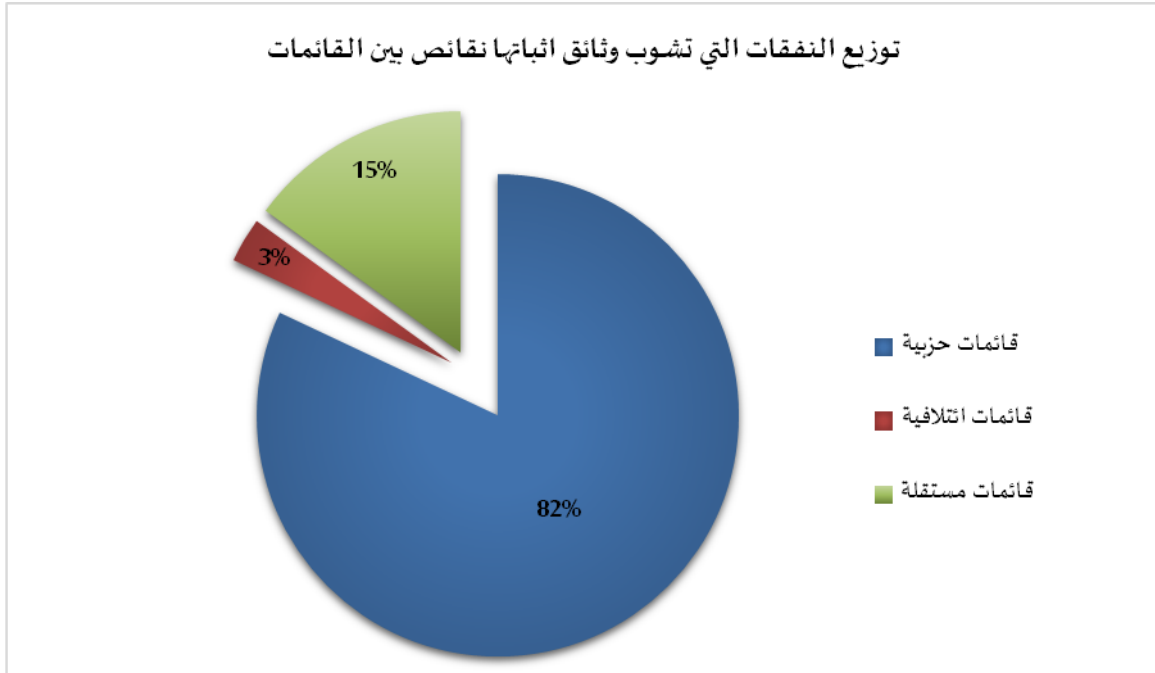
وفيما يتعلّق بالقوائم الحزبية، بلغت قيمة النفقات غير المؤيدة بوثائق إثبات أقصاها لدى القوائم المترشحة عن حزب حركة تحيا تونس بالدوائر الانتخابية سوسة وتونس 1 وتونس 2 وأريانة وبن عروس ونابل 1 ونابل 2 وبنزرت وزغوان وقابس ومدنين ما جملته 95.606,735 د ولدى القوائم المترشحة عن الحزب الدستوري الحر بالدوائر الانتخابية فرنسا 1 وزغوان وبن عروس و صفاقس 1 و صفاقس 2 ما قدره 16.322,110 د.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى القوائم الائتلافية والقوائم المستقلة حيث بلغت النفقات المنجزة في هذا الإطار بالنسبة إلى القائمة المترشحة عن ائتلاف الكرامة بدائرة منوبة والقائمة المترشحة عن ائتلاف الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي بدائرة قفصة والقائمة المترشحة عن ائتلاف أمل وعمل بالدائرة الانتخابية تطاوين والقائمة المستقلة بكلنا توانسا المترشحة بالدائرة الانتخابية إيطاليا والقائمة المستقلة أمل تطاوين المترشحة بالدائرة الانتخابية تطاوين ما قدره على التوالي 2.400 د و1.390 د و2.688 د و3.989,047 د و1.698,750 د. وتحول هذه الوضعية دون التثبت من صحة المعطيات المتعلقة بنفقات القوائم المعنية والتحقّق من إنجازها طبقا للضوابط المنصوص عليها بالقانون الانتخابي والتراتب الجاري بها العمل.

ومن شأن الإخلالات المذكورة أن تعرّض القوائم المعنية للعقوبات المالية المنصوص عليها بالفصل 99 من القانون الانتخابي والتي تتراوح بين ألف دينار وخمسة آلاف دينار أو لرفض حسابها المالي بالنظر إلى أهمية حجم النفقات التي لم يتمّ إثباتها وتسليط الخطية المنصوص عليها بالفصل 98 (جديد) من القانون الانتخابي والتي تتراوح بين خمس وسبع مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة المعنية.

### 3-3- نقائص تتعلق بوثائق إثبات النفقات

خلافًا لأحكام الفصل 85 من القانون الانتخابي الذي نص على أن تنجز المصاريف المتعلقة بالحملة الانتخابية بناء على وثائق أصلية وذات مصداقية والفصل 33 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار الذي أوجب أن تكون كل عملية بيع منتج أو إسداء خدمة موضوع فاتورة وأن تتضمن الفاتورة الرقم التسلسلي وأسماء الأطراف وعناوينهم والمعرف الجبائي وتاريخ تسليم البضاعة أو القيام بالخدمة والتسمية الدقيقة وسعر الوحدة ، تبين أنّ عدد 89 قائمة أي ما يمثل 39% من عدد القوائم التي أودعت حساباتها لدى المحكمة في الأجل القانونية والتي تحصلت على أكثر من 3% من الأصوات المصرح بها، قدمت فواتير لا تتضمن الموجبات القانونية المذكورة أعلاه. وتتوزع هذه القوائم بين 71 قائمة حزبية و10 قوائم ائتلافية و8 قوائم مستقلة. وبلغت المصاريف المنجزة خلال فترة الحملة الانتخابية والتي شابت وثائق إثباتها إخلالات أثرت على مصداقيتها ما قيمته 326.271,520 د تتوزع بين القوائم الحزبية والائتلافية والمستقلة على التوالي 266.966,914 د و 10.059,942 د و 49.244,664 د. ويبين الملحق عدد 27 تفصيل القوائم المعنية. ويبرز الرسم البياني الموالي توزيع النفقات المعنية بين القوائم حسب طبيعتها:



وتتعلق النقائص المسجلة في هذا الإطار أساسا بغياب بيانات حول هوية المستفيد وتاريخ الفاتورة والمعرف الجبائي للمزود. وذلك بعد أخذ ردود القوائم المترشحة على التقارير الأولية لمحكمة المحاسبات بعين الاعتبار.

ففيما يتعلّق بالقوائم الحزبية، تولّت 11 قائمة مترشّحة عن حزب حركة تحيا تونس و4 قوائم عن حزب التيار الديمقراطي و16 قائمة عن حزب قلب تونس و8 قوائم عن الحزب الدستوري الحر و3 قوائم عن حزب حركة النهضة وقائمتان عن حزب مشروع تونس إنجاز نفقات تمّ في شأنها إيداع فواتير تشوبها إخلالات قيمتها على التوالي 80.030,831 د و1436,5 د و41.860,697 د و26.383,300 د و27.040,487 د و3.936,200 د.

أما بالنسبة إلى القوائم الائتلافية تولّت القائمتان المترشحتان عن ائتلاف الكرامة بالدائرتين الانتخابيتين القيروان والمنستير إنجاز نفقات تمّ في شأنها إيداع فواتير تشوبها إخلالات قيمتها 5.237 د.

أما بخصوص القوائم المستقلّة، فقد بلغت نفقات قائمة مستقلون لأجل تونس المترشّحة بالدائرة الانتخابية نابل 2 وقائمة نحن هنا المترشّحة بالدائرة الانتخابية تونس 2 وقائمة الرجوع إلى الأصل المترشّحة بالدائرة الانتخابية القيروان وقائمة بكلنا توانسا المترشّحة بالدائرة الانتخابية إيطاليا والتي تشوب وثائق إثباتها نقائص ما قدره تباعا 25.092,5 د و7.950 د و5.934 د و5.649,764 د.

ومن شأن الإخلالات المذكورة أنّ تجعل القوائم المعنية عرضة للعقوبات المالية المنصوص عليها بالفصل 99 من القانون الانتخابي والتي تتراوح بين ألف دينار وخمسة آلاف دينار، علاوة على إمكانية عدم احتسابها ضمن النفقات الانتخابية التي يجوز استرجاعها من خلال المنحة العمومية.

#### 3-4- تقدير القيمة الحقيقية للنفقات

في إطار الصلاحية الموكولة إلى محكمة المحاسبات بخصوص ضبط قيمة المصاريف الانتخابية التي ستعتمدها في احتساب مبلغ المنحة العمومية المستحقّ، تولّت المحكمة ضمنا للمساواة بين القوائم المترشّحة إعادة تقييم النفقات الانتخابية التي لا تعكس قيمتها المصرّح بها سعرها الحقيقي. وتمّ في هذا الشأن الوقوف على تولّي قائمتين حزبيتين مترشحتين عن حزب حركة تحيا تونس بالدائرتين الانتخابيتين تونس 1 وقارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية وقائمتان ائتلاف الكرامة المترشّحة بالدوائر الانتخابية تونس 1 وتونس 2 ومدنين وتطاوين وقائمة حزب قلب تونس المترشّحة بالدائرة الانتخابية القيروان وقوائم حزب حركة النهضة المترشّحة بالدوائر الانتخابية العالم العربي وباقي دول العالم و صفاقس 1 و صفاقس 2 وقابس ومدنين وتطاوين وقائمة الحزب الدستوري الحر المترشّحة بالدائرة الانتخابية صفاقس 1 وقائمة حزب التيار الديمقراطي المترشّحة بالدائرة الانتخابية مدنين تضخيم قيمة بعض نفقاتها بما قيمته الجمالية 21.896,953 د. وهو ما يبرز من خلال الملحق عدد 28.

ومن جهة أخرى، تولّت 6<sup>(1)</sup> قوائم التصريح بنفقات كانت قيمتها دون الأسعار المتداولة في السوق على غرار ما تمّ بالنسبة إلى قائمة حزب التيار الديمقراطي المترشحة بالدائرة الانتخابية صفاقس 2 بخصوص نفقات متعلّقة باستعمال سيارات حيث بلغت قيمة الفارق بين القيمة المصرّح بها من قبل القائمة والقيمة المقدّرة من قبل المحكمة 4.400 د.

---

(1) قائمة الحزب الدستوري الحر المترشحة بالدائرة الانتخابية صفاقس 1 وقائمة حزب التيار الديمقراطي المترشحة بالدائرة الانتخابية صفاقس 2 وقائمة حزب حركة النهضة المترشحين عن الدائرتين الانتخابيتين قابس وتطاوين وقائمة ائتلاف الكرامة المترشحة بالدائرة الانتخابية صفاقس 2.

**الجزء الرابع: تقدير المبلغ الأقصى للمنحة  
العمومية بعنوان الانتخابات التشريعية**

**2019**

أوكل الفصل 78 (جديد) من القانون الانتخابي لمحكمة المحاسبات مهمة ضبط قيمة المصاريف الانتخابية بالنسبة إلى كل قائمة مترشحة تتوفر فيها الشروط القانونية للانتفاع بمنحة عمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية. وتعتمد هذه القيمة في احتساب مبلغ المنحة العمومية المستحق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القيمة الجمالية للمنحة العمومية التي تمّ صرفها في إطار تمويل حملة الانتخابات التشريعية لسنة 2014 بلغت ما قدره 6.568,702 أ.د. لفائدة 1312 قائمة مترشحة منها 1149 مطالبة بإرجاع مبلغ قدره 5.202,200 أ.د. إلى خزينة الدولة التونسية، إلا أنه وإلى تاريخ 31 جويلية 2020، تولت 541 قائمة فقط مترشحة للانتخابات التشريعية لسنة 2014 إرجاع قسط المنحة العمومية المتحصل عليه وبقي متخلدا بذمة 608 قائمة مبلغ جملي قدره 2.086,025 أ.د. أي ما يمثل نسبة 40 % من جملة المنحة العمومية المستوجب إرجاعه.

وبلغ عدد القوائم المترشحة التي تحصّلت على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرح بها بالدائرة الانتخابية وأودعت حساباتها المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجال القانونية 227 قائمة، لم تلتزم منها 23 قائمة بنشر حساباتها المالية وفق ما نص عليه الفصل 87 من القانون الانتخابي مما يحرمها من المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية. وتستوفي بالتالي 204 قائمة مترشحة الشروط الأولية لاسترجاع النفقات الانتخابية.

كما ضبط كل من الفصل 3 من القانون الانتخابي والفصل 37 (جديد) من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 والمتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه<sup>(1)</sup> العناصر المحددة للصبغة الانتخابية للنفقات والمتمثلة أساسا في تاريخ التعهد بالنفقة أو دفعها وتاريخ ومكان استهلاكها والغاية من تأديتها.

وتولت القوائم المترشحة التي استجابت للشروط الأولية لاسترجاع النفقات الانتخابية المذكورة سالفا تأدية نفقات غير انتخابية قيمتها حوالي 243 أ.د. لا يمكن لها الحصول على منحة عمومية بعنوانها. وبالتالي، ترتفع النفقات الانتخابية لهذه القوائم إلى ما قيمته 3.227 أ.د.

وضبط الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أوت 2019<sup>(2)</sup> سقف التمويل العمومي بالنسبة إلى كل دائرة انتخابية بالاستناد إلى معايير تتعلق أساسا بعدد الناخبين المرشحين

(1) كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017.

(2) المتعلق بتحديد السقف الجملي للإنفاق على الحملة الانتخابية وسقف التمويل الخاص بتحديد سقف التمويل العمومي وضبط شروطه وإجراءاته بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية لسنة 2019.

بالدائرة الانتخابية وبكثافتها السكانية مع مراعاة خصوصية تمويل القوائم المترشحة عن الدوائر الانتخابية بالخارج<sup>(1)</sup>.

ويتراوح سقف التمويل العمومي المحدد بالنسبة إلى الدوائر الانتخابية بالداخل كما ضبطته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ونشرته بموقعها على الواب بين 5.500 د و 16.484 د في حين يتراوح سقف التمويل العمومي المحدد بالنسبة إلى الدوائر الانتخابية بالخارج بين 8.176 د و 27.456 د وهو ما يفرز معدّل سقف تمويل عمومي يناهز 13.039 د على مستوى كل الدوائر الانتخابية.

وينص الفصل 25 من القانون الانتخابي على أنه يتعين على كل قائمة مترشحة في دائرة يساوي عدد المقاعد فيها أو يفوق أربعة أن تضم من بين الأربعة الأوائل فيها مترشحا أو مترشحة لا يزيد سنّه عن خمس وثلاثين سنة وعلى أن تُحرم القوائم التي لا تحترم هذا الشرط من نصف القيمة الجمالية لمنحة التمويل العمومي. وفي هذا الإطار لم تضمّ 164 قائمة<sup>(2)</sup> مترشحا لا يزيد سنّه عن خمس وثلاثين سنة ضمن الأربعة الأوائل فيها منها 38 قائمة استوفت الشروط الأولية لاسترجاع النفقات الانتخابية مما يحرمها من نصف مبلغ المنحة العمومية المخوّل لها. وتتوزّع القوائم المذكورة بين 37 قائمة حزبية وقائمة مستقلة.

وطبقا لأحكام القانون الانتخابي، لا يمكن أن تتجاوز قيمة المنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية في كل الحالات مبلغ التمويل الذاتي الفعلي للقائمة المترشحة ومبلغ مصاريفها الانتخابية. وفي هذا الإطار تم الوقوف على 3 وضعيات مختلفة لضبط المبلغ الأقصى للتمويل العمومي المخول لكل قائمة مترشحة حسب العناصر المضمّنة بالجدول الموالي :

(1) يتم الترفيع ثلاث مرات في مبلغ المنحة المخوّل لكل قائمة مترشحة بدائرة انتخابية بالخارج والذي يتم احتسابه بناء على عدد الناخبين المرسمين بالدائرة المعنية.

(2) من بين 1406 قائمة مترشحة بما عدده 29 دائرة انتخابية يساوي أو يفوق عدد مقاعدها عن أربعة مقاعد.



الوضعية الأولى	الوضعية الثانية	الوضعية الثالثة
المبلغ الأقصى للمنحة العمومية كما تم ضبطه بمقتضى الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019 يساوي أو يقلّ عن مبلغ التمويل الذاتي وعن مبلغ النفقات الانتخابية	مبلغ التمويل الذاتي يقلّ عن المبلغ الأقصى للمنحة العمومية وعن مبلغ النفقات الانتخابية	مبلغ النفقات الانتخابية يقلّ عن المبلغ الأقصى للمنحة العمومية وعن مبلغ التمويل الذاتي
التمويل العمومي المخوّل للقائمة المترشّحة	التمويل العمومي المخوّل للقائمة المترشّحة	التمويل العمومي المخوّل للقائمة المترشّحة
المبلغ الأقصى للمنحة العمومية كما تم ضبطه بمقتضى الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019	مبلغ التمويل الذاتي للقائمة المترشّحة	مبلغ النفقات الانتخابية للقائمة المترشّحة
47 قائمة مترشّحة (9 قوائم تحصلت على نصف مبلغ المنحة العمومية المخوّل لها) المبلغ: 506 أ.د.	140 قائمة مترشّحة (26 قائمة تحصلت على نصف مبلغ المنحة العمومية المخوّل لها) المبلغ: 407 أ.د.	17 قائمة مترشّحة (3 قوائم تحصلت على نصف مبلغ المنحة العمومية المخوّل لها) المبلغ: 93 أ.د.

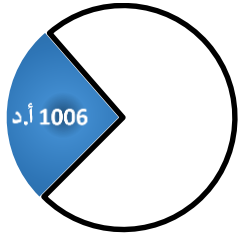
وتبلغ القيمة الجمالية القصوى للتمويل العمومي المخوّل لما عدده 47 قائمة مترشّحة تجاوز كلّ من تمويلها الذاتي وقيمة نفقاتها الانتخابية المبلغ الأقصى للمنحة العمومية مثلما تمّ ضبطه بمقتضى الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019 ما قدره 506 أ.د وهو ما يتطابق مع المبلغ الأقصى الجملي للمنحة العمومية الذي ضبطه الأمر الحكومي المذكور بالنسبة إلى هذه القوائم بعد الأخذ بعين الاعتبار 9 قوائم حُرمت من نصف المبلغ المخوّل لها لعدم احترامها للشرط المتعلق بسن المترشّحين المذكور آنفا.

وتبلغ القيمة الجمالية القصوى للتمويل العمومي المخوّل لما عدده 140 قائمة مترشّحة يقلّ تمويلها الذاتي عن المبلغ الأقصى للمنحة العمومية المحدد بمقتضى الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019 وعن قيمة نفقاتها الانتخابية ما قدره 407 أ.د وهو ما يتطابق مع المبلغ الجملي للتمويل الذاتي للقوائم المترشّحة المذكورة بعد الأخذ بعين الاعتبار 26 قائمة حُرمت من نصف المبلغ المخوّل لها لعدم احترامها للشرط المتعلق بسن المترشّحين المذكور آنفا.

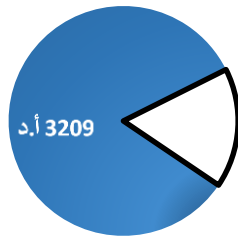
ويتطابق المبلغ الأقصى للتمويل العمومي المخوّل لما عدده 17 قائمة مترشّحة، تقلّ نفقاتها الانتخابية عن مبلغ تمويلها الذاتي وعن المبلغ الأقصى للمنحة العمومية المحدد بمقتضى الأمر الحكومي عدد 755 لسنة 2019، مع مبلغ النفقات الانتخابية المنجزة من قبل القوائم المترشّحة المذكورة وقدره 93

أ.د بعد الأخذ بعين الاعتبار 3 قوائم حُرمت من نصف المبلغ المخوّل لها لعدم احترامها للشرط المتعلق بسن المترشّحين المذكور آنفاً.

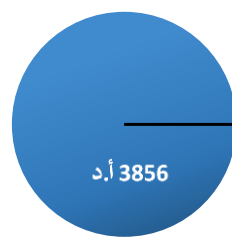
ويرتفع بالتالي المبلغ الأقصى للتمويل العمومي المخوّل لما عدده 204 قائمة مترشّحة أودعت حساباتها المالية لدى محكمة المحاسبات في الأجل القانونية وتحصّلت على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرّح بها بالدائرة الانتخابية واحترمت الأحكام المتعلقة بنشر حساباتها المالية إلى 1.006 أ.د وهو ما يمثّل نسبة 26% من المبلغ الجملي لإنفاق القوائم التي أودعت حساباتها المالية في الأجل القانونية وتحصّلت على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرّح بها بالدائرة الانتخابية مثلما بيّنه الرّسم الموالي :



204 قائمة مترشّحة



204 قائمة مترشّحة



227 قائمة مترشّحة

المبلغ الأقصى للتمويل العمومي	قيمة النفقات الانتخابية للقوائم التي أودعت حساباتها المالية في الأجل القانونية وتحصّلت على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرّح بها والتزمت بالأحكام المتعلقة بنشر حساباتها	المبلغ الجملي لإنفاق القوائم التي أودعت حساباتها المالية في الأجل القانونية وتحصّلت على ما لا يقل عن 3% من الأصوات المصرّح بها
-------------------------------	---	--

وستتولّى المحكمة في إطار ممارستها لسلطتها القضائية تقييم أهمية الإخلالات المرتكبة بخصوص تحصيل موارد القوائم المترشّحة وإنجاز نفقاتها وتقدير أثرها على مصداقية حساباتها المالية وعلى ضبط مبلغ المنحة العمومية المستحق.

الملاحق

الجزء الأول  
الحسابات المالية

ملحق عدد 1 : القوائم المترشحة التي تولت إيداع حساباتها في الأجال القانونية

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتحصل عليها	نسبة الأصوات المتحصل عليها %
1	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	توزر	1	14,44
2	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	سيدي بوزيد	2	15,77
3	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	الكاف	1	13,68
4	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	القصيرين	1	13,18
5	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	قفصة	1	16,64
6	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	باجة	1	15,82
7	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	سليانة	1	11,29
8	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	منوبة	2	20,73
9	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	جندوبة	1	15,44
10	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	المنستير	2	16,84
11	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	سوسة	2	18,58
12	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	تطاوين	2	39,88
13	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	العالم العربي و باقي دول العالم	1	38,82
14	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	قبلي	2	24,77
15	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	تونس 2	1	13,94
16	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	تونس 1	2	22,43
17	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	صفاقس 1	2	23,59
18	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	إيطاليا	1	34,67
19	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	قارة أمريكا و باقي الدول الأوروبية	1	26,75
20	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	زغوان	1	12,84
21	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	فرنسا-باريس	1	23,78
22	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	قابس	3	41,38
23	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	بنزرت	2	19,04
24	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	فرنسا-مرسيليا	1	21,38
25	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	مدنين	4	38,1
26	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	المهدية	2	16,73
27	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	بن عروس	2	18,9
28	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	نابل 1	1	15,73
29	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	نابل 2	1	14,71
30	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	ألمانيا	1	30,85
31	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	صفاقس 2	2	19,88

17,29	2	أريانة	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة	32
17,92	2	القيروان	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة	33
10,97	1	تونس 1	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	34
19,08	1	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	35
3,38	0	توزر	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	36
6,74	1	إيطاليا	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	37
5,93	1	نابل 1	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	38
1,99	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	39
5,54	1	قابس	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	40
4,09	1	المنستير	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	41
1,98	0	القصيرين	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	42
6,04	1	سوسة	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	43
9,68	1	أريانة	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	44
4,61	1	المهدية	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	45
2,97	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	46
5,81	1	بترت	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	47
1,22	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	48
3,41	0	باجة	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	49
13,61	1	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	50
10,8	1	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	51
1,95	0	قبلي	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	52
14,84	1	قارة أمريكا و باقي الدول الأوروبية	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	53
7,78	1	منوبة	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	54
1,58	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	55
3,06	0	مدنين	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	56
2,56	1	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	57
10,05	1	فرنسا-باريس	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	58
3,43	1	الكاف	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	59
25,98	0	ألمانيا	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	60
9,75	1	تونس 2	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	61
2,17	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	62
5,08	1	فرنسا-مرسيليا	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	63
5,83	1	نابل 2	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	64
3,19	1	القيروان	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	65
10,7	1	بن عروس	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	66
7,86	1	قفصة	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	67

3,17	1	تونس 1	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	68
3,18	0	فرنسا-باريس	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	69
4,47	1	بن عروس	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	70
2,47	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	71
4,65	1	باجة	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	72
3,64	0	توزر	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	73
3,39	0	قابس	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	74
2,93	0	ألمانيا	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	75
4,17	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	76
2,79	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	77
5,14	0	إيطاليا	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	78
10,19	1	قبلي	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	79
3,26	1	القصرين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	80
4,69	1	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	81
2,94	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	82
5,23	1	سوسة	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	83
5,31	1	سليانة	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	84
3,34	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	85
4,14	1	نابل 1	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	86
3,35	0	فرنسا-مرسيليا	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	87
1,35	0	القبروان	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	88
2,71	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	89
6,19	1	تونس 2	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	90
2,98	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	91
3,46	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	92
2,38	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	93
1,83	0	الكاف	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	94
3,76	1	بئررت	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	95
1,91	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	96
7,37	1	نابل 2	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	97
6,05	0	قارة أمريكا و باقي الدول الأوروبية	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	98
5,25	1	جندوبة	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	99
0,96	0	تطاوين	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	100
5,05	1	صفاقس 2	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	101
6,44	0	ألمانيا	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	102
11,43	1	أريانة	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	103

1,67	0	قفصة	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	104
0,97	0	القصرين	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	105
1,96	0	القيروان	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	106
1,76	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	107
4,08	0	منوبة	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	108
4,64	1	بنزرت	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	109
6,59	1	المهدية	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	110
3,34	0	قبلي	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	111
1,27	0	توزر	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	112
4,1	1	زغوان	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	113
15,84	1	تونس 2	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	114
1,12	0	مدنين	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	115
7,31	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	116
17,45	2	المنستير	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	117
2,24	0	جندوبة	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	118
5,22	1	سليانة	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	119
2,08	0	قابس	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	120
3,85	1	صفاقس 1	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	121
9,47	1	نابل 1	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	122
6,74	1	فرنسا-مرسيليا	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	123
3,88	0	إيطاليا	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	124
2,41	0	الكاف	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	125
5,9	0	فرنسا-باريس	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	126
8,28	1	نابل 2	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	127
6,51	1	تونس 1	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	128
7,67	1	بن عروس	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	129
5,67	1	باجة	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	130
12,37	1	سوسة	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	131
3,07	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	132
2,51	0	نابل 2	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	133
9,1	1	باجة	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	134
1,12	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	135
2,02	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	136
9,94	1	قفصة	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	137
1,91	0	قارة أمريكا و باقي الدول الأوروبية	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	138



2,75	1	القبروان	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	139
6,18	1	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	140
2,64	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	141
2,59	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	142
16,41	1	قبلي	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	143
5,26	1	توزر	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	144
3,56	1	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	145
4,41	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	146
6,34	1	جندوبة	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	147
3,62	0	إيطاليا	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	148
3,19	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	149
3,59	1	الكاف	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	150
4,28	0	فرنسا-باريس	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	151
19,23	2	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	152
10,54	1	قابس	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	153
4,49	1	منوبة	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	154
3,18	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	155
2,04	0	بنزرت	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	156
3,21	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	157
2,37	0	القصيرين	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	158
4,81	1	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	159
2,35	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	160
3,53	1	المنستير	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	161
0,4	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	162
1,78	0	ألمانيا	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	163
2,27	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	164
1,53	0	قابس	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	165
1,66	0	القصيرين	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	166
3,12	0	فرنسا-باريس	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	167
2,78	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	168
0,51	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	169
0,93	0	قبلي	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	170
2,56	1	سوسة	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	171
2,05	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	172
2,18	0	قارة أمريكا و باقي الدول الأوروبية	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	173
0,82	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	174

3,83	1	المهدية	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	175
2,12	0	إيطاليا	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	176
1,24	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	177
1,19	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	178
0,65	0	الكاف	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	179
0,93	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	180
1,59	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	181
1,21	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	182
1,37	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	183
0,22	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	184
1,8	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	185
2,63	0	بنزرت	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	186
1,04	0	باجة	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	187
2,61	0	نابل 2	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	188
0,44	0	مدنين	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	189
1,57	0	فرنسا-مرسيليا	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	190
1,24	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب آفاق تونس	191
1,43	0	قابس	قائمة حزبية	حزب الأمل	192
1,51	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة حزبية	حزب الأمل	193
1,44	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب الأمل	194
1,64	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب الأمل	195
3,87	0	توزر	قائمة حزبية	حزب الأمل	196
1,93	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب الأمل	197
0,65	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب الأمل	198
2,9	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب الأمل	199
0,15	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب الأمل	200
0,88	0	فرنسا-مرسيليا	قائمة حزبية	حزب الأمل	201
0,64	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب الأمل	202
0,36	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب الأمل	203
0,58	0	قارة أمريكا و باقي الدول الأوروبية	قائمة حزبية	حزب الأمل	204
0,32	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب الأمل	205
0,5	0	قبلي	قائمة حزبية	حزب الأمل	206
0,35	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب الأمل	207
0,68	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب الأمل	208
0,34	0	مدنين	قائمة حزبية	حزب الأمل	209
0,63	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب الأمل	210

1,78	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب الأمل	211
1,56	0	بئررت	قائمة حزبية	حزب الأمل	212
2,56	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب الأمل	213
0,28	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب الأمل	214
0,9	0	الكاف	قائمة حزبية	حزب الأمل	215
0,71	0	باجة	قائمة حزبية	حزب الأمل	216
0,49	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب الأمل	217
1,01	0	سوسة	قائمة حزبية	حزب الأمل	218
0,27	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب الأمل	219
0,93	0	نابل 2	قائمة حزبية	حزب الأمل	220
1,35	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب الأمل	221
4,78	1	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	222
0,97	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	223
3,88	1	قابس	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	224
4,29	1	قفصة	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	225
2,23	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	226
0,6	0	قبلي	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	227
0,51	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	228
1,01	0	توزر	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	229
0,55	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	230
1,07	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	231
0,94	0	بئررت	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	232
3,33	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	233
1,28	0	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	234
0,69	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	235
0,96	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	236
0,99	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	237
0,44	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	238
1,21	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	239
0,57	0	فرنسا-مرسيليا	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	240
1,34	0	فرنسا-باريس	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	241
2,17	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	242
1,21	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	243
0,63	0	باجة	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	244
2,33	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	245
1,08	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	246
1	0	نابل 2	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	247
0,45	0	سوسة	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	248

3,19	1	الكاف	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	249
14,19	2	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	250
6,76	1	قابس	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	251
10,12	1	فرنسا-باريس	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	252
11,15	1	القصرين	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	253
24,8	2	بنزرت	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	254
10,86	1	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	255
15,27	1	نابل 1	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	256
3,23	1	مدنين	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	257
7,64	1	قفصة	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	258
17,46	1	نابل 2	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	259
17,75	1	فرنسا-مرسيليا	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	260
20,73	2	تونس 2	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	261
9,48	1	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	262
9,93	1	زغوان	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	263
16,57	2	المهدية	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	264
6,58	0	إيطاليا	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	265
23,34	2	باجة	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	266
23,07	2	جندوبة	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	267
15,17	2	بن عروس	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	268
11,54	1	المنستير	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	269
15,73	2	تونس 1	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	270
16,81	1	منوبة	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	271
11,18	1	سليانة	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	272
3,72	0	قبلي	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	273
14,63	2	القيروان	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	274
23,78	2	الكاف	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	275
17,67	2	سوسة	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	276
18,71	2	أريانة	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	277
0,41	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب بني وطني	278
0,27	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب بني وطني	279
0,4	0	توزر	قائمة حزبية	حزب بني وطني	280
0,88	0	باجة	قائمة حزبية	حزب بني وطني	281
0,26	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب بني وطني	282
0,11	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب بني وطني	283
0,45	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب بني وطني	284
0,85	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة حزبية	حزب بني وطني	285

1,32	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب بني وطني	286
0,37	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب بني وطني	287
0,18	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب بني وطني	288
0,43	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب بني وطني	289
0,72	0	الكاف	قائمة حزبية	حزب بني وطني	290
0,37	0	ألمانيا	قائمة حزبية	حزب بني وطني	291
0,66	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب بني وطني	292
0,19	0	قابس	قائمة حزبية	حزب بني وطني	293
0,45	0	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	قائمة حزبية	حزب بني وطني	294
0,49	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب بني وطني	295
1,3	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب بني وطني	296
0,25	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب بني وطني	297
0,41	0	فرنسا-باريس	قائمة حزبية	حزب بني وطني	298
0,66	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب بني وطني	299
0,44	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب بني وطني	300
0,23	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب بني وطني	301
0,63	0	سوسة	قائمة حزبية	حزب بني وطني	302
0,31	0	نابل 2	قائمة حزبية	حزب بني وطني	303
0,17	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب بني وطني	304
2,66	1	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	305
0,38	0	قبلي	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	306
0,68	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	307
0,24	0	فرنسا-مرسيليا	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	308
0,44	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	309
1,3	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	310
0,74	0	نابل 2	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	311
0,44	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	312
1,04	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	313
0,4	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	314
0,19	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	315
0,3	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	316
0,42	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	317
0,34	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	318
0,78	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	319
0,69	0	بنزرت	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	320
0,69	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	321
1,81	0	توزر	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	322

0,4	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	323
0,4	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	324
0,51	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	325
0,83	0	مدنين	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	326
0,47	0	سوسة	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	327
0,48	0	باجة	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	328
0,36	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	329
0,23	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب تيار المحبة	330
0,85	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	331
1,23	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	332
1,39	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	333
0,14	0	توزر	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	334
1,82	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	335
2,5	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	336
0,84	0	قابس	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	337
1,11	0	بئررت	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	338
1,84	0	الكاف	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	339
0,67	0	سوسة	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	340
0,91	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	341
0,54	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	342
1,83	0	باجة	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	343
0,74	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	344
0,57	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	345
0,77	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	346
0,6	0	مدنين	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	347
0,68	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	348
5,31	1	جندوبة	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	349
1,1	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	350
0,71	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	351
0,73	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	352
1,52	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب الجبهة الشعبية	353
4,63	1	زغوان	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	354
1,76	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	355
1,68	0	قبلي	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	356
6,43	1	توزر	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	357
1,83	0	نابل 2	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	358
2,46	1	القصرين	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	359
1,2	0	إيطاليا	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	360

0,97	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	361
0,93	0	سوسة	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	362
0,5	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	363
1,25	0	باجة	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	364
1,41	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	365
2,02	0	قابس	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	366
1,75	0	بئررت	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	367
0,87	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	368
1,54	0	فرنسا-مرسيليا	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	369
1,65	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	370
0,98	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	371
0,74	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	372
0,85	0	الكاف	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	373
2,05	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	374
2,72	0	القبروان	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	375
1,81	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب حركة نداء تونس	376
0,68	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	377
2,76	1	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	378
0,39	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	379
0,5	0	بئررت	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	380
4,15	0	توزر	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	381
6,45	1	المنستير	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	382
0,68	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	383
1,42	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	384
0,56	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	385
0,72	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	386
0,92	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	387
1,35	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	388
1,34	0	القبروان	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	389
2,93	0	نابل 2	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	390
0,64	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	391
1,54	0	مدنين	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	392
4,5	1	سوسة	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	393
2,24	0	الكاف	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	394
0,62	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	395
1,1	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	396
0,41	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	397
0,86	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب البديل التونسي	398

1,53	0	فرنسا-باريس	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	399
0,21	0	بنزرت	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	400
0,21	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	401
0,45	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	402
0,21	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	403
0,14	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	404
0,55	0	قابس	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	405
0,32	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	406
0,76	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	407
0,58	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	408
0,19	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	409
0,27	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	410
0,12	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	411
1,32	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	412
0,45	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	413
0,59	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	414
0,29	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	415
0,78	0	باجة	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	416
0,23	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	417
0,5	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	418
1,27	0	قبلي	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	419
0,32	0	بنزرت	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	420



0,51	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	421
0,22	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	422
1,08	0	قابس	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	423
0,37	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	424
0,41	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	425
0,25	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	426
0,32	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	427
1,13	0	القبروان	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	428
0,52	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	429
0,47	0	نابل 2	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	430
0,52	0	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	قائمة حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	431
1,71	0	القصرين	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	432
0,14	0	توزر	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	433
0,23	0	قفصة	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	434
0,17	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	435
0,24	0	قبلي	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	436
0,22	0	بن عروس	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	437
0,83	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	438
0,5	0	جندوبة	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	439
0,83	0	القبروان	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	440
1,07	0	الكاف	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	441
0,17	0	تونس 2	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	442
2,43	0	زغوان	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	443
0,85	0	سليانة	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	444
0,19	0	سوسة	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	445
0,19	0	منوبة	قائمة حزبية	الحزب الاشتراكي	446
0,38	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	447
0,35	0	توزر	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	448
0,39	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	449
0,2	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	450
0,18	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	451
0,19	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	452
0,75	0	قابس	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	453
0,66	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	454
0,51	0	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	455
0,23	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	456
0,35	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	457

0,32	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	458
0,54	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	459
0,95	0	إيطاليا	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	460
0,33	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	461
3,78	1	بن عروس	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	462
3,36	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	463
0,32	0	توزر	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	464
0,99	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	465
0,76	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	466
3,36	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	467
7,99	1	القصرين	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	468
1,17	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	469
3	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	470
2,56	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	471
1,11	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	472
1,84	0	باجة	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	473
1,38	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	474
4,19	1	المنستير	قائمة حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	475
0,67	0	تطاوين	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	476
0,82	0	نابل 2	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	477
0,32	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	478
0,53	0	سوسة	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	479
0,51	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	480
0,84	0	منوبة	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	481
0,37	0	الكاف	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	482
0,99	0	نابل 1	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	483
1,06	0	تونس 1	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	484
0,37	0	سليانة	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	485
0,99	0	جندوبة	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	486
4,31	1	القصرين	قائمة حزبية	الحزب الإشتراكي الدستوري	487
1,55	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	488
0,79	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	489
0,14	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	490
0,17	0	مدنين	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	491
0,31	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	492
0,38	0	الكاف	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	493
1,11	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	494
1,16	0	بئر تورت	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	495

0,16	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	496
0,28	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	497
0,62	0	جندوبة	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	498
0,13	0	سوسة	قائمة حزبية	حزب "هلموا لتونس"	499
5,13	1	تونس 1	قائمة حزبية	حزب الرحمة	500
5,07	1	منوبة	قائمة حزبية	حزب الرحمة	501
1,29	0	بئررت	قائمة حزبية	حزب الرحمة	502
4,53	1	أريانة	قائمة حزبية	حزب الرحمة	503
0,52	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب الرحمة	504
6,85	1	بن عروس	قائمة حزبية	حزب الرحمة	505
1,22	0	باجة	قائمة حزبية	حزب الرحمة	506
2,95	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب الرحمة	507
3,26	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب الرحمة	508
0,44	0	توزر	قائمة حزبية	حزب حركة شباب تونس الوطني	509
0,79	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب حركة شباب تونس الوطني	510
0,72	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب حركة شباب تونس الوطني	511
1,12	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب حركة شباب تونس الوطني	512
1,67	0	الكاف	قائمة حزبية	حزب حركة شباب تونس الوطني	513
0,46	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب حركة شباب تونس الوطني	514
0,53	0	سليانة	قائمة حزبية	حزب حركة شباب تونس الوطني	515
0,47	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب حركة شباب تونس الوطني	516
0,76	0	سوسة	قائمة حزبية	حزب حركة شباب تونس الوطني	517
0,41	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب أوفياء للوطن	518
0,7	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب أوفياء للوطن	519
0,19	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب أوفياء للوطن	520
0,27	0	قابس	قائمة حزبية	حزب أوفياء للوطن	521
0,19	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب أوفياء للوطن	522
0,51	0	باجة	قائمة حزبية	حزب أوفياء للوطن	523
0,54	0	المهدية	قائمة حزبية	حزب أوفياء للوطن	524
0,95	0	القصيرين	قائمة حزبية	حزب التحالف من أجل تونس	525
0,36	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب التحالف من أجل تونس	526
0,87	0	القيروان	قائمة حزبية	حزب التحالف من أجل تونس	527
0,67	0	سوسة	قائمة حزبية	حزب التحالف من أجل تونس	528
0,43	0	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب التحالف من أجل تونس	529
0,52	0	باجة	قائمة حزبية	حزب التحالف من أجل تونس	530
3,52	1	جندوبة	قائمة حزبية	حزب صوت الفلاحين	531
0,3	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب صوت الفلاحين	532
0,47	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب صوت الفلاحين	533

0,69	0	الكاف	قائمة حزبية	حزب صوت الفلاحين	534
0,41	0	باجة	قائمة حزبية	حزب صوت الفلاحين	535
0,45	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب حركة النضال الوطني	536
0,13	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب حركة النضال الوطني	537
0,62	0	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة النضال الوطني	538
0,58	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب حركة النضال الوطني	539
0,51	0	القبروان	قائمة حزبية	حزب حركة النضال الوطني	540
0,21	0	تونس 2	قائمة حزبية	حزب القطب	541
0,05	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة حزبية	حزب القطب	542
0,1	0	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	قائمة حزبية	حزب القطب	543
0,17	0	القبروان	قائمة حزبية	حزب القطب	544
0,29	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب المسؤولية الوطنية	545
0,07	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب المسؤولية الوطنية	546
0,09	0	بن عروس	قائمة حزبية	حزب المسؤولية الوطنية	547
0,29	0	سيدي بوزيد	قائمة حزبية	حزب العدالة والتنمية	548
0,51	0	تطاوين	قائمة حزبية	حزب العدالة والتنمية	549
0,61	0	باجة	قائمة حزبية	حزب العدالة والتنمية	550
0,37	0	القصرين	قائمة حزبية	حزب أمل تونس	551
0,36	0	منوبة	قائمة حزبية	حزب أمل تونس	552
0,15	0	قفصة	قائمة حزبية	حزب الخضر للتقدم	553
0,18	0	تونس 1	قائمة حزبية	حزب الخضر للتقدم	554
0,12	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة حزبية	الحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء	555
0,16	0	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	قائمة حزبية	الحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء	556
0,12	0	أريانة	قائمة حزبية	حزب المحافظين التونسيين	557
0,21	0	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب الرفاه التونسي	558
0,11	0	سوسة	قائمة حزبية	حزب الخيار الثالث	559
0,16	0	المنستير	قائمة حزبية	حزب تونس للعمل	560
0,69	0	زغوان	قائمة حزبية	حزب تونس للجميع	561
0,63	0	نابل 1	قائمة حزبية	حزب معا من أجل الخضراء	562
1,36	0	أريانة	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	563
1,3	0	منوبة	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	564
4,2	0	تطاوين	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	565
0,79	0	قفصة	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	566
1,68	0	توزر	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	567

0,38	0	القصرين	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	568
2,67	0	فرنسا-مرسيليا	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	569
0,6	0	قبلي	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	570
0,62	0	سيدي بوزيد	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	571
2,65	0	سليانة	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	572
1,92	0	سوسة	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	573
0,45	0	الكاف	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	574
1,06	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	575
4,47	1	نابل 1	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	576
1,19	0	المهدية	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	577
1,37	0	نابل 2	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	578
1,47	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	579
0,95	0	جندوبة	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	580
1,73	0	صفاقس 2	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	581
1,44	0	بازرت	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	582
1,46	0	باجة	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	583
1,16	0	تونس 2	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	584
8,11	1	فرنسا-باريس	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	585
1,66	0	زغوان	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	586
1,62	0	إيطاليا	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	587
1,55	0	قابس	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	588
4,78	0	ألمانيا	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	589
1,55	0	القبروان	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	590
1,41	0	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	591
2,52	0	المنستير	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	592
0,97	0	أريانة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	593
1,7	0	قبلي	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	594
0,62	0	ألمانيا	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	595
0,89	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	596
2,35	0	سيدي بوزيد	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	597
2,82	0	قفصة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	598
0,54	0	القصرين	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	599
1,07	0	قابس	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	600
0,59	0	تونس 2	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	601
0,47	0	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	602
1,24	0	القبروان	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	603
0,7	0	فرنسا-باريس	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	604

0,94	0	إيطاليا	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	605
1,03	0	باجة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	606
1,16	0	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	607
0,94	0	منوبة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	608
1,13	0	نابل 1	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	609
0,78	0	جندوبة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	610
1,09	0	نابل 2	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	611
2,73	0	سليانة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	612
0,92	0	المهدية	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	613
0,77	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	614
0,68	0	زغوان	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	615
0,41	0	المنستير	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	616
1,28	0	سوسة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	617
0,88	0	صفاقس 2	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	618
0,34	0	بزررت	قائمة ائتلافية	إئتلاف الجبهة	619
0,65	0	القبروان	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	620
2,23	0	توزر	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	621
0,52	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	622
0,72	0	القصيرين	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	623
0,46	0	قفصة	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	624
0,91	0	سيدي بوزيد	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	625
3,78	0	قبلي	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	626
1,58	0	بزررت	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	627
1,01	0	قارة أمريكا و باقي الدول الأوروبية	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	628
1,48	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	629
3,68	0	باجة	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	630
1,99	0	مدنين	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	631
0,19	0	تونس 2	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	632
1,17	0	جندوبة	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	633
0,39	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	634
2,44	0	سليانة	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	635
0,55	0	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	636
1,23	0	تطاوين	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	637
1,74	0	فرنسا-باريس	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	638
2,95	0	قابس	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	639
0,86	0	سوسة	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	640

0,5	0	منوبة	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	641
0,33	0	نابل 2	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	642
0,4	0	صفاقس 2	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	643
0,63	0	الكاف	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	644
0,43	0	ألمانيا	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	645
2,62	0	قفصة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	646
4,43	1	تونس 2	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	647
2,89	1	سيدي بوزيد	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	648
11,77	1	تطاوين	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	649
14,48	1	قبلي	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	650
5,61	1	المهدية	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	651
3,78	1	جندوبة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	652
6,47	1	القبروان	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	653
7,49	1	تونس 1	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	654
10,76	1	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	655
6,37	1	نابل 2	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	656
7,2	1	بترت	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	657
7,84	1	فرنسا-باريس	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	658
10,88	0	ألمانيا	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	659
2,04	0	الكاف	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	660
7,85	1	مدنين	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	661
6,12	1	أريانة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	662
5,21	1	نابل 1	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	663
9,41	1	فرنسا-مرسيليا	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	664
5,53	1	سوسة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	665
3,39	0	المنستير	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	666
6,69	1	منوبة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	667
13,82	2	صفاقس 2	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	668
7,05	1	بن عروس	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	669
2,54	0	سليانة	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	670
1,3	0	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	671
0,69	0	سيدي بوزيد	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	672
1,34	0	قفصة	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	673
0,87	0	قبلي	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	674
1,29	0	القصيرين	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	675
1,47	0	منوبة	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	676
0,95	0	قابس	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	677
1,35	0	المهدية	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	678

1,34	0	جندوبة	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	679
1,31	0	المنستير	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	680
2,1	0	نابل 2	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	681
1,57	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	682
1,97	0	زغوان	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	683
1,47	0	سوسة	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	684
2,64	0	نابل 1	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	685
1,68	0	صفاقس 2	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	686
0,71	0	تطاوين	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	687
0,83	0	توزر	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	688
1,15	0	باجة	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	689
1,02	0	الكاف	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	690
2,26	0	تونس 2	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	691
1,18	0	القيروان	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	692
2,33	0	أريانة	قائمة ائتلافية	عيش تونسي	693
0,94	0	سليانة	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	694
0,98	0	نابل 2	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	695
0,9	0	قفصة	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	696
1,29	0	سوسة	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	697
0,32	0	أريانة	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	698
0,35	0	نابل 1	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	699
0,74	0	القصيرين	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	700
1,35	0	جندوبة	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	701
1,53	0	زغوان	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	702
0,43	0	القيروان	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	703
1,48	0	المهدية	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	704
0,83	0	باجة	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	705
1,38	0	توزر	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	706
0,54	0	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	707
0,39	0	منوبة	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	708
0,4	0	سيدي بوزيد	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	709
0,3	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	710
0,83	0	بترت	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	711
0,31	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	712
0,22	0	تونس 2	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	713
1,65	0	الكاف	قائمة ائتلافية	كلنا للوطن	714
0,42	0	الكاف	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	715
0,84	0	القصيرين	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	716



1,23	0	قابس	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	717
0,44	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	718
0,89	0	سيدي بوزيد	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	719
0,56	0	قفصة	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	720
0,54	0	نابل 1	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	721
0,28	0	تونس 2	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	722
0,43	0	سوسة	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	723
0,57	0	بزررت	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	724
2,66	0	باجة	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	725
0,39	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	726
1,48	0	تطاوين	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	727
1,57	0	مدنين	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	728
0,52	0	فرنسا-باريس	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	729
1,24	0	القبروان	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	730
2,56	0	زغوان	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	731
0,17	0	المنستير	قائمة ائتلافية	الوطن الجديد	732
0,64	0	سيدي بوزيد	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	733
3,5	0	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	734
0,28	0	نابل 1	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	735
3,95	1	قفصة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	736
0,44	0	قابس	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	737
0,28	0	القبروان	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	738
0,79	0	مدنين	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	739
0,56	0	توزر	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	740
0,5	0	سوسة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	741
1,58	0	صفاقس 2	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	742
0,56	0	بزررت	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	743
1,91	0	زغوان	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	744
0,82	0	تونس 2	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	745
1,39	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	746
0,62	0	أريانة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	747
0,57	0	جندوبة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	748
1,21	0	سليانة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	749
2,52	0	قفصة	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	750
0,92	0	القصيرين	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	751
1,2	0	نابل 1	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	752
0,65	0	منوبة	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	753
1,96	0	نابل 2	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	754

0,28	0	باجة	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	755
1,45	0	المهدية	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	756
0,95	0	جندوبة	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	757
2,07	0	المنستير	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	758
0,37	0	تونس 2	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	759
0,47	0	سوسة	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	760
0,21	0	القيروان	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	761
0,68	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	مواطنون ونشارك	762
0,45	0	قفصة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الوطني للمستقلين	763
0,43	0	سيدي بوزيد	قائمة ائتلافية	الإتحاد الوطني للمستقلين	764
0,15	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	الإتحاد الوطني للمستقلين	765
0,73	0	منوبة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الوطني للمستقلين	766
0,43	0	المنستير	قائمة ائتلافية	الإتحاد الوطني للمستقلين	767
0,63	0	الكاف	قائمة ائتلافية	الإتحاد الوطني للمستقلين	768
0,62	0	زغوان	قائمة ائتلافية	الإتحاد الوطني للمستقلين	769
0,41	0	سليانة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الوطني للمستقلين	770
1,1	0	باجة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الوطني للمستقلين	771
0,22	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	الرابطة الخضراء	772
3,48	1	القيروان	قائمة ائتلافية	الرابطة الخضراء	773
0,21	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	الرابطة الخضراء	774
0,41	0	جندوبة	قائمة ائتلافية	الرابطة الخضراء	775
0,15	0	المنستير	قائمة ائتلافية	الرابطة الخضراء	776
0,39	0	باجة	قائمة ائتلافية	الرابطة الخضراء	777
0,08	0	تونس 2	قائمة ائتلافية	الرابطة الخضراء	778
0,14	0	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	الرابطة الخضراء	779
0,61	0	قفصة	قائمة ائتلافية	الرجوع إلى الأصل	780
1,27	0	زغوان	قائمة ائتلافية	الرجوع إلى الأصل	781
0,17	0	أريانة	قائمة ائتلافية	الرجوع إلى الأصل	782
0,72	0	القصرين	قائمة ائتلافية	الرجوع إلى الأصل	783
0,27	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	الرجوع إلى الأصل	784
3,12	1	القيروان	قائمة ائتلافية	الرجوع إلى الأصل	785
0,28	0	الكاف	قائمة ائتلافية	الرجوع إلى الأصل	786
0,16	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	المستقلون الديمقراطيون	787
0,12	0	نابل 2	قائمة ائتلافية	المستقلون الديمقراطيون	788
0,12	0	زغوان	قائمة ائتلافية	المستقلون الديمقراطيون	789
0,24	0	المهدية	قائمة ائتلافية	المستقلون الديمقراطيون	790
0,13	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	المستقلون الديمقراطيون	791
0,11	0	أريانة	قائمة ائتلافية	المستقلون الديمقراطيون	792

0,08	0	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	المستقلون الديمقراطيون	793
0,39	0	سيدي بوزيد	قائمة ائتلافية	تحرك	794
0,23	0	الكاف	قائمة ائتلافية	تحرك	795
0,54	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	تحرك	796
2,4	0	باجة	قائمة ائتلافية	تحرك	797
0,19	0	منوبة	قائمة ائتلافية	تحرك	798
0,08	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	تحرك	799
0,46	0	تطاوين	قائمة ائتلافية	تحرك	800
0,16	0	المنستير	قائمة ائتلافية	النصر لتونس	801
0,24	0	نابل 2	قائمة ائتلافية	النصر لتونس	802
0,18	0	سوسة	قائمة ائتلافية	النصر لتونس	803
0,21	0	صفاقس 2	قائمة ائتلافية	النصر لتونس	804
0,3	0	المهدية	قائمة ائتلافية	النصر لتونس	805
0,08	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة ائتلافية	النصر لتونس	806
0,72	0	تونس 2	قائمة ائتلافية	من أجل تأسيس جديد	807
1,15	0	نابل 1	قائمة ائتلافية	من أجل تأسيس جديد	808
0,59	0	بن عروس	قائمة ائتلافية	من أجل تأسيس جديد	809
0,64	0	تونس 1	قائمة ائتلافية	من أجل تأسيس جديد	810
0,58	0	سليانة	قائمة ائتلافية	من أجل تأسيس جديد	811
0,95	0	نابل 2	قائمة ائتلافية	من أجل تأسيس جديد	812
0,45	0	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	الشباب يتحدى	813
0,4	0	المنستير	قائمة ائتلافية	الشباب يتحدى	814
1,56	0	سوسة	قائمة ائتلافية	الشباب يتحدى	815
1,69	0	صفاقس 2	قائمة ائتلافية	يد وحدة	816
2,28	0	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	يد وحدة	817
0,2	0	الكاف	قائمة ائتلافية	أنقذ تونس	818
4,51	0	فرنسا-مرسيليا	قائمة ائتلافية	عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج	819
0,38	0	أريانة	قائمة مستقلة	قائمة البيئة والتنمية أريانة	820
0,26	0	أريانة	قائمة مستقلة	قائمة التحدي بأريانة	821
0,4	0	أريانة	قائمة مستقلة	قائمة الأفضل	822
0,32	0	أريانة	قائمة مستقلة	قائمة أحبك يا شعب	823
0,38	0	أريانة	قائمة مستقلة	قائمة السنبل	824
0,33	0	أريانة	قائمة مستقلة	قائمة أصواتكم أمانة	825
0,52	0	أريانة	قائمة مستقلة	قائمة الامتياز	826
0,3	0	أريانة	قائمة مستقلة	قائمة حريّات	827

4,37	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة مستقلة	أمل و عمل المستقلة	828
0,54	0	العالم العربي و باقي دول العالم	قائمة مستقلة	أهداف	829
1,73	0	القصيرين	قائمة مستقلة	الأحرار المتحدون	830
0,63	0	القصيرين	قائمة مستقلة	القائمة المستقلة الحزبية	831
0,38	0	القصيرين	قائمة مستقلة	سواعد الشباب	832
0,84	0	القصيرين	قائمة مستقلة	الوصية	833
5,98	1	القصيرين	قائمة مستقلة	الوفاء بالعهد	834
0,3	0	القصيرين	قائمة مستقلة	شعلة الخير	835
2,24	0	القصيرين	قائمة مستقلة	شرفاء القصيرين	836
0,57	0	القصيرين	قائمة مستقلة	أرض السياسب	837
0,44	0	القصيرين	قائمة مستقلة	السبيل	838
1,1	0	القصيرين	قائمة مستقلة	القصيرين للجميع	839
0,72	0	القصيرين	قائمة مستقلة	احبك يا شعب	840
1,63	0	القصيرين	قائمة مستقلة	الإقلاع	841
0,44	0	القصيرين	قائمة مستقلة	نحب نعيش	842
4,42	1	القصيرين	قائمة مستقلة	الامتياز	843
0,66	0	القصيرين	قائمة مستقلة	إيجابيون	844
0,31	0	القصيرين	قائمة مستقلة	المواطن المستقل	845
1,28	0	القصيرين	قائمة مستقلة	القصيرين تتحد و تتغير	846
0,98	0	القصيرين	قائمة مستقلة	مستقبلنا بيدينا	847
0,25	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة القيروان الجديدة	848
0,42	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة العين	849
0,35	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة التأسيس الجديد القيروان	850
0,24	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة الاغالبية	851
1,1	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة القيروان في القلب	852
0,3	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة صوت الاغالبية	853
1,18	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة رد الإعتبار	854
0,22	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة الاتحاد الوطني للمستقلين	855
0,29	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة صوت القيروان	856
0,42	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة تيار العامل التونسي	857
1,18	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة تونس أفضل القيروان أفضل	858
0,52	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة القيروان تجمعنا	859
1,84	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة الاقلاع نحو الأفضل	860
2,35	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة السنبله	861
0,47	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة التحدي و الطموح	862

1,14	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة القروان غدوة خير	863
2,31	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة فرسان القيروان	864
0,68	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة أنوار الأغالبة	865
1,81	0	القيروان	قائمة مستقلة	قائمة شموع الوطن	866
0,51	0	الكاف	قائمة مستقلة	بدل العقلية	867
0,75	0	الكاف	قائمة مستقلة	الكاف تسكننا	868
2,66	0	الكاف	قائمة مستقلة	الفلاحة هي الحل	869
1,42	0	الكاف	قائمة مستقلة	الكاف تجمعنا	870
0,38	0	الكاف	قائمة مستقلة	دريم	871
2,56	0	الكاف	قائمة مستقلة	وقيت...قايمتنا	872
0,23	0	الكاف	قائمة مستقلة	الشجرة الطيبة	873
2,13	0	الكاف	قائمة مستقلة	الكاف حرة	874
2,44	0	الكاف	قائمة مستقلة	كلمة وحدة "الكاف"	875
1,82	0	الكاف	قائمة مستقلة	المستقلون الأحرار	876
1,39	0	الكاف	قائمة مستقلة	الكاف العالي	877
0,81	0	الكاف	قائمة مستقلة	أحرار الكاف	878
0,65	0	الكاف	قائمة مستقلة	التحدي	879
1,26	0	الكاف	قائمة مستقلة	الكاف وقتاش	880
0,74	0	الكاف	قائمة مستقلة	الكاف هي الكل	881
0,94	0	الكاف	قائمة مستقلة	مصيرنا بين أيدينا	882
1,6	0	الكاف	قائمة مستقلة	الكاف في القلب	883
0,14	0	المنستير	قائمة مستقلة	العزيمة	884
0,66	0	المنستير	قائمة مستقلة	التكتل المدني	885
0,45	0	المنستير	قائمة مستقلة	الافياء	886
0,54	0	المنستير	قائمة مستقلة	الاصالة والتجديد	887
0,34	0	المنستير	قائمة مستقلة	الفلاح البسيط	888
0,93	0	المنستير	قائمة مستقلة	طموح الشباب	889
0,81	0	المنستير	قائمة مستقلة	اصحاب الهمم	890
0,27	0	المنستير	قائمة مستقلة	صمود تونس	891
0,35	0	المنستير	قائمة مستقلة	المتوسط	892
0,2	0	المنستير	قائمة مستقلة	الفلاحة	893
1,1	0	المنستير	قائمة مستقلة	التحدي	894
0,47	0	المنستير	قائمة مستقلة	العلا	895
0,35	0	المنستير	قائمة مستقلة	الأرض الطيبة	896
0,94	0	المنستير	قائمة مستقلة	احرار الدستور	897
0,44	0	المنستير	قائمة مستقلة	رضاؤكم غابتنا	898
0,49	0	المهدية	قائمة مستقلة	الشموخ	899
0,41	0	المهدية	قائمة مستقلة	القائمة المستقلة شبابنا	900

1,34	0	المهدية	قائمة مستقلة	العبور	901
0,2	0	المهدية	قائمة مستقلة	معا نستطيع	902
1,75	0	المهدية	قائمة مستقلة	مستقبل أفضل	903
0,85	0	المهدية	قائمة مستقلة	صوت الاحرار	904
0,66	0	المهدية	قائمة مستقلة	قائمة التحدي	905
0,29	0	المهدية	قائمة مستقلة	نضال كريم دكتور في الحقوق	906
0,48	0	المهدية	قائمة مستقلة	قائمة شباب المهديّة	907
0,26	0	المهدية	قائمة مستقلة	قائمة الوفاق	908
1,98	0	المهدية	قائمة مستقلة	صوت الارياف	909
0,61	0	المهدية	قائمة مستقلة	أبناء الشعب العامل	910
10,7	1	إيطاليا	قائمة مستقلة	بكلنا توانسه	911
4,04	0	إيطاليا	قائمة مستقلة	صوت المهاجر	912
1,27	0	إيطاليا	قائمة مستقلة	النصر	913
0,42	0	باجة	قائمة مستقلة	معا من أجل تنمية عادلة	914
1,32	0	باجة	قائمة مستقلة	باجة تجمعنا	915
0,83	0	باجة	قائمة مستقلة	طموح ونجاح	916
0,41	0	باجة	قائمة مستقلة	شباب الإصلاح و التنمية	917
0,42	0	باجة	قائمة مستقلة	العهد	918
0,54	0	باجة	قائمة مستقلة	الغزالة	919
0,34	0	بن عروس	قائمة مستقلة	نسمة تونس	920
0,25	0	بن عروس	قائمة مستقلة	رسالتنا	921
0,47	0	بن عروس	قائمة مستقلة	خوذ حقلك	922
0,21	0	بن عروس	قائمة مستقلة	النملة	923
0,62	0	بن عروس	قائمة مستقلة	عين مستقبل بن عروس	924
0,21	0	بن عروس	قائمة مستقلة	معا ننتصر	925
0,51	0	بن عروس	قائمة مستقلة	الشمعة 216	926
0,49	0	بن عروس	قائمة مستقلة	شبابنا بن عروس	927
0,22	0	بن عروس	قائمة مستقلة	علي بن غدام	928
0,32	0	بن عروس	قائمة مستقلة	فجر البناء	929
2,41	0	بن عروس	قائمة مستقلة	بن عروس للجميع	930
0,2	0	بن عروس	قائمة مستقلة	مواطنون	931
1,24	0	بنزرت	قائمة مستقلة	وحدة بنزرت	932
0,32	0	بنزرت	قائمة مستقلة	أحرار الغد	933
0,21	0	بنزرت	قائمة مستقلة	الفاعلون الصادقون	934
0,42	0	بنزرت	قائمة مستقلة	بنزرت البيبة	935
1,28	0	بنزرت	قائمة مستقلة	أحبك يا شعب	936
0,61	0	بنزرت	قائمة مستقلة	تونس متاعنا	937
0,41	0	بنزرت	قائمة مستقلة	التحدي	938

0,45	0	بئزرت	قائمة مستقلة	بئزرت دارنا الكبيرة	939
1	0	بئزرت	قائمة مستقلة	التضامن	940
0,66	0	بئزرت	قائمة مستقلة	الفلاح	941
0,46	0	بئزرت	قائمة مستقلة	تونس أمانة	942
0,41	0	بئزرت	قائمة مستقلة	الربيع	943
3,25	0	تطاوين	قائمة مستقلة	أمل تطاوين	944
1,12	0	تطاوين	قائمة مستقلة	اعمار تطاوين	945
2,95	0	توزر	قائمة مستقلة	متحدون	946
1,03	0	توزر	قائمة مستقلة	الرسالة	947
6,65	1	توزر	قائمة مستقلة	المواطنة و التنمية	948
3,35	0	توزر	قائمة مستقلة	الجريد موطني	949
1,27	0	توزر	قائمة مستقلة	التحدي و الطموح	950
3,64	0	توزر	قائمة مستقلة	مستقبلنا بيدينا	951
2,51	0	توزر	قائمة مستقلة	جريدنا	952
0,8	0	توزر	قائمة مستقلة	النهوض	953
3,89	0	توزر	قائمة مستقلة	لسان الجريد	954
1,46	0	توزر	قائمة مستقلة	نحن على العهد	955
0,21	0	تونس 1	قائمة مستقلة	تونس في العلامي	956
0,54	0	تونس 1	قائمة مستقلة	شباب الإصلاح	957
0,23	0	تونس 1	قائمة مستقلة	سيب الشباب	958
0,07	0	تونس 1	قائمة مستقلة	قادرين أحرار	959
1,41	0	تونس 1	قائمة مستقلة	نبض تونس	960
1,07	0	تونس 1	قائمة مستقلة	الخير	961
0,9	0	تونس 1	قائمة مستقلة	بلادنا	962
0,28	0	تونس 1	قائمة مستقلة	الطريق الصحيح	963
0,11	0	تونس 2	قائمة مستقلة	نواب شباب	964
0,15	0	تونس 2	قائمة مستقلة	تونس تضوي علينا	965
0,13	0	تونس 2	قائمة مستقلة	كلنا قادرين	966
0,15	0	تونس 2	قائمة مستقلة	أجيال تونس	967
0,14	0	تونس 2	قائمة مستقلة	الحوار	968
4,64	1	تونس 2	قائمة مستقلة	نحن هنا	969
0,09	0	تونس 2	قائمة مستقلة	تونس تتبدل	970
0,07	0	تونس 2	قائمة مستقلة	ولاد الحومة	971
0,1	0	تونس 2	قائمة مستقلة	احرار تونس	972
0,12	0	تونس 2	قائمة مستقلة	صوت أسود الوطن	973
1,79	0	جندوبة	قائمة مستقلة	رابطة الأحرار للعدالة و التنمية	974
0,54	0	جندوبة	قائمة مستقلة	تجيا جندوبة	975
0,41	0	جندوبة	قائمة مستقلة	من أجل الوطن	976

1,84	0	جندوبة	قائمة مستقلة	الإفلاخ بجندوبة	977
0,43	0	جندوبة	قائمة مستقلة	صوت المستقبل	978
0,62	0	جندوبة	قائمة مستقلة	صوت الضمير	979
0,53	0	جندوبة	قائمة مستقلة	الوفاء لجندوبة	980
0,36	0	جندوبة	قائمة مستقلة	جندوبة تجمعنا	981
2,12	0	جندوبة	قائمة مستقلة	سنابل جندوبة	982
0,9	0	جندوبة	قائمة مستقلة	كفانا ...	983
0,55	0	جندوبة	قائمة مستقلة	تونيس إلي نحبوها	984
2,38	0	جندوبة	قائمة مستقلة	شمس خمير	985
0,63	0	جندوبة	قائمة مستقلة	لنكن معا	986
0,79	0	جندوبة	قائمة مستقلة	صدى الشمال	987
1,79	0	جندوبة	قائمة مستقلة	سواعد	988
0,21	0	جندوبة	قائمة مستقلة	الى الامام جندوبة القوى الديمقراطية	989
0,46	0	جندوبة	قائمة مستقلة	تونيس المتألقة	990
0,4	0	جندوبة	قائمة مستقلة	حقنا	991
0,92	0	جندوبة	قائمة مستقلة	النجاح المستقلة بجندوبة	992
1	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة فيق لزغوان	993
0,67	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة العبور	994
0,49	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة كفى ...	995
2,31	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة الشروق	996
0,51	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة شباب التحدي	997
2,57	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة كلنا زغوان	998
0,27	0	زغوان	قائمة مستقلة	القائمة المستقلة الميثاق	999
3,64	1	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة الخير	1000
2,23	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة زغوان تجمعنا	1001
0,56	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة الخير للجميع	1002
2,72	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة من أجل مستقبل أفضل	1003
2,42	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة الوفاء للجميع	1004
1,14	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة الكواسر	1005
0,99	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة ويكيليكس زغوان	1006
0,92	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة الغيث النافع	1007
0,29	0	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة الحضارة و الازدهار	1008
0,52	0	سليانة	قائمة مستقلة	الإمتياز	1009
1,25	0	سليانة	قائمة مستقلة	العين الحمراء	1010
0,36	0	سليانة	قائمة مستقلة	إتحاد شباب الغد	1011
5,76	1	سليانة	قائمة مستقلة	بذل و عطاء	1012
1,85	0	سليانة	قائمة مستقلة	صوت لنفسك صوت لسليانة	1013



4,5	1	سليانة	قائمة مستقلة	سليانة في عينينا	1014
2,89	0	سليانة	قائمة مستقلة	أحبك سليانة	1015
0,96	0	سليانة	قائمة مستقلة	سليانة الخير	1016
0,32	0	سليانة	قائمة مستقلة	رد الإعتبار	1017
1,27	0	سليانة	قائمة مستقلة	التحدي	1018
1,46	0	سليانة	قائمة مستقلة	كفاءة	1019
0,63	0	سليانة	قائمة مستقلة	درة الشمال	1020
2,86	0	سليانة	قائمة مستقلة	مع بعضنا نبنو سليانة	1021
0,4	0	سوسة	قائمة مستقلة	القائمة المستقلة ربوع الخضراء	1022
0,57	0	سوسة	قائمة مستقلة	صوت سوسة	1023
0,45	0	سوسة	قائمة مستقلة	القائمة المستقلة للنسور	1024
0,35	0	سوسة	قائمة مستقلة	في خدمة سوسة	1025
0,25	0	سوسة	قائمة مستقلة	التحالف الإجتماعي بسوسة	1026
0,41	0	سوسة	قائمة مستقلة	المزارعين	1027
1,47	0	سوسة	قائمة مستقلة	سوسة تجمعنا	1028
0,52	0	سوسة	قائمة مستقلة	سوسة للناس الكل	1029
0,3	0	سوسة	قائمة مستقلة	منارة تونس	1030
0,17	0	سوسة	قائمة مستقلة	زهرة الساحل	1031
0,31	0	سوسة	قائمة مستقلة	فلاحتنا اولا	1032
0,4	0	سوسة	قائمة مستقلة	نسمة سوسة	1033
1,08	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	الإقلاع	1034
0,38	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	الوعد الصادق	1035
0,35	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	بوزيدنا	1036
0,61	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	قائمة إرادة الشعب	1037
0,84	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	زيتونتنا	1038
0,62	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	المصير المشترك	1039
0,35	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	قادمون المستقلة	1040
2,37	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	سيدي بوزيد الكرامة	1041
0,43	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	تونس الخير	1042
0,42	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	سيدي بوزيد توحدنا	1043
0,38	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	عيون المزونة	1044
0,64	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	نزرع لنحصد	1045
2,16	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	يحيا الوطن	1046
0,99	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	حق موطني	1047
0,78	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	صوت سيدي بوزيد	1048
0,62	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	مع بعضنا	1049
1,05	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	غدوة خير	1050
0,24	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	حالمون	1051

0,86	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	النهوض	1052
1,8	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	صوت الجهة	1053
0,91	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	البيان	1054
0,5	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	صوتي حر	1055
1,01	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	معا من أجل سيدي بوزيد	1056
0,69	0	سيدي بوزيد	قائمة مستقلة	شباب البلاد	1057
1,61	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	علي بن خليفة	1058
0,11	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	مستقلون متحدون	1059
0,52	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	نعمل و نأمل في غد أفضل	1060
1,97	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	ريحة البلاد	1061
0,83	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	صوت صفاقس	1062
0,1	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	قائمة الشباب للعمل و النزاهة	1063
0,28	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	خليج صفاقس	1064
0,94	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	ملحمة الأرياف	1065
0,1	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	التأسيس الجديد	1066
0,37	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	حب صفاقس يجمعنا	1067
0,51	0	صفاقس 1	قائمة مستقلة	المنظار	1068
0,65	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	صفاقس تجمعا	1069
0,24	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	رجع حق التوانسة	1070
0,33	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	صفاقس لميمة عزيزة علينا	1071
1,04	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	التحدي	1072
0,71	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	قائمة رؤى الشباب	1073
0,47	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	السلام	1074
0,18	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	فرسان الحق	1075
0,77	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	التكتل للنهوض بالشباب	1076
0,75	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	صفاقسنا	1077
0,74	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	اليد في اليد	1078
0,21	0	صفاقس 2	قائمة مستقلة	نظف	1079
0,14	0	فرنسا-باريس	قائمة مستقلة	نحبك يا تونس	1080
0,48	0	فرنسا-مرسيليا	قائمة مستقلة	تونس قول و فعل	1081
1,09	0	قابس	قائمة مستقلة	شباب قابس	1082
0,36	0	قابس	قائمة مستقلة	على الدرب لن نحيد	1083
2,54	0	قابس	قائمة مستقلة	يكفيننا	1084
4,84	0	قارة أمريكا و باقي الدول الأوروبية	قائمة مستقلة	أمل و عمل المستقلة	1085
0,22	0	قارة أمريكا و باقي الدول الأوروبية	قائمة مستقلة	المستقلون الديمقراطيون	1086
0,45	0	قارة أمريكا و باقي	قائمة مستقلة	صوت المهاجر	1087

		الدول الأوروبية			
0,13	0	قبلي	قائمة مستقلة	قائمة العدالة	1088
0,38	0	قبلي	قائمة مستقلة	قائمة العزة	1089
1,91	0	قبلي	قائمة مستقلة	قائمة نفاوة تجمعنا	1090
1,68	0	قبلي	قائمة مستقلة	قائمة التحدي	1091
1,95	0	قبلي	قائمة مستقلة	قائمة درب الاحرار	1092
0,55	0	قفصة	قائمة مستقلة	قفصة البيبة	1093
0,8	0	قفصة	قائمة مستقلة	شباب مبادرون	1094
0,53	0	قفصة	قائمة مستقلة	الحصاد	1095
0,24	0	قفصة	قائمة مستقلة	الخط 15	1096
5,47	1	قفصة	قائمة مستقلة	قائمة الشباب المستقل	1097
0,13	0	قفصة	قائمة مستقلة	الياسمين	1098
0,06	0	قفصة	قائمة مستقلة	المجهر	1099
0,92	0	قفصة	قائمة مستقلة	قفصة أمانة	1100
0,78	0	قفصة	قائمة مستقلة	توازن	1101
1,1	0	قفصة	قائمة مستقلة	الفلاحة	1102
0,25	0	قفصة	قائمة مستقلة	المستقلة للتنمية و الشغل	1103
0,32	0	قفصة	قائمة مستقلة	صوت النقل	1104
0,19	0	قفصة	قائمة مستقلة	القائمة المستقلة الواحيون	1105
0,85	0	قفصة	قائمة مستقلة	قائمة الوفاء	1106
0,27	0	قفصة	قائمة مستقلة	إرادة و تحدي	1107
0,23	0	قفصة	قائمة مستقلة	بلادي كيما نحلّم بها	1108
0,92	0	قفصة	قائمة مستقلة	عازمون	1109
0,63	0	قفصة	قائمة مستقلة	قفصة المتضامنة	1110
0,16	0	قفصة	قائمة مستقلة	قفصة غدوة خير	1111
0,28	0	قفصة	قائمة مستقلة	حلول للماء البطالة والتنمية	1112
0,24	0	قفصة	قائمة مستقلة	الرقى المستقلة	1113
0,89	0	قفصة	قائمة مستقلة	نبض قفصة	1114
0,22	0	مدنين	قائمة مستقلة	الشراع	1115
1,99	0	مدنين	قائمة مستقلة	الوفاء و الإصلاح	1116
0,75	0	مدنين	قائمة مستقلة	صوت المستقبل الحر	1117
0,64	0	مدنين	قائمة مستقلة	الأمانة و الإصلاح	1118
0,59	0	مدنين	قائمة مستقلة	طريقنا إلى التنمية	1119
0,4	0	مدنين	قائمة مستقلة	وطننا يجمعنا	1120
1,33	0	مدنين	قائمة مستقلة	مستقبل تنموي واعد	1121
0,17	0	منوبة	قائمة مستقلة	تونس العزيزة	1122
0,32	0	منوبة	قائمة مستقلة	أحبك يا شعب	1123
0,75	0	منوبة	قائمة مستقلة	منوبة الجميلة	1124

0,33	0	منوبة	قائمة مستقلة	الثقة	1125
0,29	0	منوبة	قائمة مستقلة	من اجل غد أفضل	1126
0,39	0	منوبة	قائمة مستقلة	بلادنا	1127
0,43	0	منوبة	قائمة مستقلة	نبض منوبة	1128
0,12	0	منوبة	قائمة مستقلة	السيدة المنوبية	1129
0,58	0	منوبة	قائمة مستقلة	نحن منوبة	1130
0,86	0	منوبة	قائمة مستقلة	أولاد الحومة	1131
1,3	0	منوبة	قائمة مستقلة	غدوة خير	1132
1,13	0	منوبة	قائمة مستقلة	رجال و نساء تونس	1133
1,28	0	منوبة	قائمة مستقلة	صوت منوبة في البرلمان	1134
0,39	0	نابل 1	قائمة مستقلة	ورقة قرطاج	1135
0,31	0	نابل 1	قائمة مستقلة	نخدموا بلادنا	1136
0,58	0	نابل 1	قائمة مستقلة	الشباب أملي	1137
0,77	0	نابل 1	قائمة مستقلة	الشباب المستقل	1138
0,73	0	نابل 1	قائمة مستقلة	نابل تجمعنا	1139
0,77	0	نابل 1	قائمة مستقلة	داركم	1140
0,17	0	نابل 1	قائمة مستقلة	فلوكة	1141
1,86	0	نابل 1	قائمة مستقلة	قائمة الوطن القبلي	1142
1,13	0	نابل 1	قائمة مستقلة	نابل 1 للجميع	1143
1,09	0	نابل 1	قائمة مستقلة	الكفاح	1144
4,22	0	نابل 2	قائمة مستقلة	مستقلون لأجل تونس	1145
0,58	0	نابل 2	قائمة مستقلة	أحبك يا شعب	1146
0,79	0	نابل 2	قائمة مستقلة	فيق !	1147
0,72	0	نابل 2	قائمة مستقلة	قلب نابل	1148
1,2	0	نابل 2	قائمة مستقلة	البنية التحتية و الفلاحة أولوية	1149
0,64	0	نابل 2	قائمة مستقلة	نحبك يا تونس	1150
0,84	0	نابل 2	قائمة مستقلة	المثابرة	1151

ملحق عدد 2 : القوائم المترشحة التي لم تتول إيداع حساباتها في الأجل القانونية

قوائم لم تودع حساباتها إلى تاريخ 06 أكتوبر 2020			
ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	قفصة
2	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	القصرين
3	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	ألمانيا
4	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	سيدي بوزيد
5	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	إيطاليا
6	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	تطاوين
7	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	نابل 1
8	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	فرنسا-باريس
9	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	صفاقس 1
10	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	مدنين
11	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	المهدية
12	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	باجة
13	حزب البديل التونسي	حزبية	قبلي
14	حزب البديل التونسي	حزبية	قفصة
15	حزب البديل التونسي	حزبية	العالم العربي و باقي دول العالم
16	حزب البديل التونسي	حزبية	فرنسا-مرسيليا
17	حزب البديل التونسي	حزبية	قابس
18	حزب البديل التونسي	حزبية	فرنسا-باريس
19	حزب البديل التونسي	حزبية	ألمانيا
20	حزب البديل التونسي	حزبية	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية
21	حزب البديل التونسي	حزبية	المهدية
22	حزب البديل التونسي	حزبية	باجة
23	حزب حركة نداء تونس	حزبية	العالم العربي و باقي دول العالم
24	حزب حركة نداء تونس	حزبية	فرنسا-باريس
25	حزب حركة نداء تونس	حزبية	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية
26	حزب حركة نداء تونس	حزبية	مدنين
27	حزب حركة نداء تونس	حزبية	سليانة
28	حزب حركة نداء تونس	حزبية	ألمانيا
29	حزب حركة نداء تونس	حزبية	نابل 1
30	حزب حركة نداء تونس	حزبية	أريانة
31	حزب حركة نداء تونس	حزبية	صفاقس 2
32	حزب "هلموا لتونس"	حزبية	قبلي
33	حزب "هلموا لتونس"	حزبية	تونس 2
34	حزب "هلموا لتونس"	حزبية	زغوان

35	حزب "هلموا لتونس"	حزبية	تونس 1
36	حزب "هلموا لتونس"	حزبية	بن عروس
37	حزب "هلموا لتونس"	حزبية	أريانة
38	حزب أوفياء للوطن	حزبية	القصرين
39	حزب أوفياء للوطن	حزبية	توزر
40	حزب أوفياء للوطن	حزبية	سليانة
41	حزب أوفياء للوطن	حزبية	نابل 1
42	حزب أوفياء للوطن	حزبية	تونس 1
43	حزب أوفياء للوطن	حزبية	نابل 2
44	حزب صوت الفلاحين	حزبية	القيروان
45	حزب صوت الفلاحين	حزبية	سيدي بوزيد
46	حزب صوت الفلاحين	حزبية	نابل 2
47	حزب صوت الفلاحين	حزبية	نابل 1
48	حزب صوت الفلاحين	حزبية	سليانة
49	حزب صوت الفلاحين	حزبية	القصرين
50	حزب أمل تونس	حزبية	أريانة
51	حزب أمل تونس	حزبية	القيروان
52	حزب أمل تونس	حزبية	سيدي بوزيد
53	حزب أمل تونس	حزبية	زغوان
54	حزب أمل تونس	حزبية	ألمانيا
55	حزب تيار المحبة	حزبية	العالم العربي و باقي دول العالم
56	حزب تيار المحبة	حزبية	قابس
57	حزب تيار المحبة	حزبية	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية
58	حزب تيار المحبة	حزبية	الكاف
59	حزب تيار المحبة	حزبية	فرنسا-باريس
60	حزب قلب تونس	حزبية	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية
61	حزب قلب تونس	حزبية	ألمانيا
62	حزب قلب تونس	حزبية	توزر
63	حزب قلب تونس	حزبية	العالم العربي و باقي دول العالم
64	حزب الجبهة الشعبية	حزبية	إيطاليا
65	حزب الجبهة الشعبية	حزبية	المهدية
66	حزب الجبهة الشعبية	حزبية	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية
67	حزب الجبهة الشعبية	حزبية	فرنسا-باريس
68	الحزب الاشتراكي الدستوري	حزبية	بن عروس
69	الحزب الاشتراكي الدستوري	حزبية	المهدية
70	الحزب الاشتراكي الدستوري	حزبية	بنزرت
71	حزب أفاق تونس	حزبية	توزر
72	حزب أفاق تونس	حزبية	صفاقس 2

القيروان	حزبية	حزب أفاق تونس	73
فرنسا-مرسيليا	حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	74
سوسة	حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	75
قبلي	حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	76
المهدية	حزبية	حزب التحالف من أجل تونس	77
تونس 2	حزبية	حزب التحالف من أجل تونس	78
قفصة	حزبية	حزب المسؤولية الوطنية	79
القيروان	حزبية	حزب المسؤولية الوطنية	80
قفصة	حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	81
منوبة	حزبية	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	82
ألمانيا	حزبية	حزب حركة الشعب	83
فرنسا-مرسيليا	حزبية	حزب حركة الشعب	84
باجة	حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	85
منوبة	حزبية	حزب حركة الشباب "نحن لها"	86
المهدية	حزبية	حزب بني وطني	87
بئررت	حزبية	حزب بني وطني	88
فرنسا-باريس	حزبية	حزب الأمل	89
المهدية	حزبية	حزب العدالة والتنمية	90
القيروان	حزبية	حزب حركة شباب تونس الأحرار	91
قفصة	حزبية	حزب حركة الشباب الإصلاحي	92
القصرين	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	93
الكاف	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	94
تطاوين	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	95
المهدية	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	96
بن عروس	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	97
باجة	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	98
المنستير	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	99
نابل 2	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	100
فرنسا-باريس	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	101
قبلي	إئتلافية	كلنا للوطن	102
إيطاليا	إئتلافية	كلنا للوطن	103
ألمانيا	إئتلافية	كلنا للوطن	104
صفاقس 2	إئتلافية	كلنا للوطن	105
المنستير	إئتلافية	كلنا للوطن	106
فرنسا-باريس	إئتلافية	كلنا للوطن	107
العالم العربي و باقي دول العالم	إئتلافية	كلنا للوطن	108
توزر	إئتلافية	الوطن الجديد	109
قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	إئتلافية	الوطن الجديد	110

111	الوطن الجديد	إئتلافية	نابل 2
112	الوطن الجديد	إئتلافية	صفاقس 1
113	الوطن الجديد	إئتلافية	المهدية
114	إئتلاف الجبهة	إئتلافية	توزر
115	إئتلاف الجبهة	إئتلافية	الكاف
116	إئتلاف الجبهة	إئتلافية	العالم العربي و باقي دول العالم
117	إئتلاف الجبهة	إئتلافية	مدنين
118	إئتلاف الجبهة	إئتلافية	تطاوين
119	تونس أخرى	إئتلافية	فرنسا-مرسيليا
120	تونس أخرى	إئتلافية	نابل 1
121	تونس أخرى	إئتلافية	زغوان
122	تونس أخرى	إئتلافية	إيطاليا
123	الإتحاد الوطني للمستقلين	إئتلافية	العالم العربي و باقي دول العالم
124	الإتحاد الوطني للمستقلين	إئتلافية	تطاوين
125	الإتحاد الوطني للمستقلين	إئتلافية	نابل 2
126	إئتلاف الكرامة	إئتلافية	زغوان
127	إئتلاف الكرامة	إئتلافية	قارة أمريكا و باقي الدول الأوروبية
128	إئتلاف الكرامة	إئتلافية	القصرين
129	عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج	إئتلافية	إيطاليا
130	عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج	إئتلافية	ألمانيا
131	عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج	إئتلافية	العالم العربي و باقي دول العالم
132	المستقلون الديمقراطيون	إئتلافية	العالم العربي و باقي دول العالم
133	المستقلون الديمقراطيون	إئتلافية	تونس 2
134	النصر لتونس	إئتلافية	فرنسا-باريس
135	النصر لتونس	إئتلافية	صفاقس 1
136	تحرك	إئتلافية	تونس 2
137	تحرك	إئتلافية	أريانة
138	صوت ذوي الهمم	إئتلافية	صفاقس 2
139	صوت ذوي الهمم	إئتلافية	صفاقس 1
140	مواطنون ونشارك	إئتلافية	أريانة
141	مواطنون ونشارك	إئتلافية	قبلي
142	أنقذ تونس أولوية مغربية	إئتلافية	منوبة
143	عيش تونسي	إئتلافية	تونس 1
144	ائتلاف تونس الرقمية	إئتلافية	أريانة
145	الشباب يتحدى	إئتلافية	المقروان
146	السفراء	مستقلة	القصرين
147	سيدي بوزيد الناجحة	مستقلة	سيدي بوزيد
148	التحدي	مستقلة	سيدي بوزيد



قبلي	مستقلة	قائمة معا نبي نفاوة	149
قبلي	مستقلة	قائمة من أجل قبلي الغد	150
القصرين	مستقلة	الفلولة	151
قفصة	مستقلة	الناس الكل	152
سيدي بوزيد	مستقلة	شباب المزونة	153
قفصة	مستقلة	احرار قفصة	154
قفصة	مستقلة	اللقاء الشعبي	155
سيدي بوزيد	مستقلة	سيلما	156
قبلي	مستقلة	قائمة الثبات من أجل نفاوة	157
قفصة	مستقلة	تحيا قفصة	158
قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	مستقلة	ريحة البلاد	159
سيدي بوزيد	مستقلة	زهرة تونس	160
توزر	مستقلة	أمل الجريد	161
توزر	مستقلة	الدقلة في عراجينها	162
توزر	مستقلة	أحب الجريد	163
سيدي بوزيد	مستقلة	الأحرار	164
سيدي بوزيد	مستقلة	الإقلاع نحو الأفضل	165
قفصة	مستقلة	السلام	166
قفصة	مستقلة	القدس	167
سيدي بوزيد	مستقلة	يزي	168
القصرين	مستقلة	القصرين الغالية	169
سيدي بوزيد	مستقلة	العزة	170
سيدي بوزيد	مستقلة	بوزيد البية	171
توزر	مستقلة	توزرالخير	172
قبلي	مستقلة	قائمة نسور قبلي	173
سيدي بوزيد	مستقلة	أحبك يا شعب	174
قفصة	مستقلة	شمس الجنوب	175
قفصة	مستقلة	قفصة تنتصر	176
قفصة	مستقلة	صوت قفصة	177
القصرين	مستقلة	القوة الصاعدة	178
القصرين	مستقلة	رسالة شعب	179
باجة	مستقلة	باجة تعيش	180
ألمانيا	مستقلة	هنا الشعب	181
أريانة	مستقلة	قائمة صوت الأحرار	182
منوبة	مستقلة	اوفياء منوبة	183
المنستير	مستقلة	المعاهد	184
فرنسا-باريس	مستقلة	تواصل	185
العالم العربي و باقي دول العالم	مستقلة	قائمة الفيل	186

منوبة	مستقلة	صوتكم امانة	187
قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	مستقلة	تونس المنارة	188
قابس	مستقلة	بيئة سليمة حق	189
صفاقس 1	مستقلة	غصن الزيتون	190
صفاقس 2	مستقلة	نسمة الحرية	191
قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	مستقلة	توانسة أوروبا و القارة الأمريكية	192
القصرين	مستقلة	السواعد	193
فرنسا-مرسيليا	مستقلة	توانسا بفرنسا	194
توزر	مستقلة	الهلال	195
القصرين	مستقلة	الشعاني ينتصر	196
باجة	مستقلة	زهرة فاذا	197
العالم العربي و باقي دول العالم	مستقلة	يزي	198
نابل 1	مستقلة	صوت الحرية	199
المهدية	مستقلة	الفعل والطموح	200
تونس 2	مستقلة	إنارة	201
سيدي بوزيد	مستقلة	اليد في اليد	202
فرنسا-باريس	مستقلة	الموقف الحر	203
مدنين	مستقلة	مدنين أفضل	204
بئررت	مستقلة	متفائلون	205
فرنسا-باريس	مستقلة	تونس غدوة	206
فرنسا-باريس	مستقلة	الإتحاد	207
قابس	مستقلة	الميزان	208
تونس 1	مستقلة	النجمة	209
إيطاليا	مستقلة	عايش تونسي في الغربه	210
باجة	مستقلة	السنبله	211
باجة	مستقلة	باجة الأرض الطيبة	212
بئررت	مستقلة	حقي في التنمية	213
تطاوين	مستقلة	الوفاء	214
تطاوين	مستقلة	أحرار	215
فرنسا-باريس	مستقلة	ريحة البلاد	216
منوبة	مستقلة	وقيتنا	217
تونس 2	مستقلة	المستقلة للمتقاعدين و العاطلين	218
تونس 2	مستقلة	مستقبل بلادنا	219
تونس 2	مستقلة	بيناتنا عهد	220
قفصة	مستقلة	مستقبل شبابنا	221
جندوبة	مستقلة	جندوبة تتحدى	222
صفاقس 1	مستقلة	وقيت شباب	223
سليانة	مستقلة	اليد في اليد	224

سليانة	مستقلة	الإقلاع	225
زغوان	مستقلة	قائمة الهممة العالية	226
سوسة	مستقلة	الساحل الجديد	227
سوسة	مستقلة	إذا الشعب يوما أراد الحياة	228
صفاقس 1	مستقلة	نحب نعيش	229
صفاقس 2	مستقلة	المنارة	230
فرنسا-مرسيليا	مستقلة	عايش تونسي في الغربية	231
قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	مستقلة	عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج	232
قابس	مستقلة	احبك يا شعب	233
قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	مستقلة	كلنا للوطن	234
قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	مستقلة	إزدهار بلادنا	235
قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	مستقلة	حركة غرس للكفاح الوطني	236
نابل 1	مستقلة	القائمة المستقلة تونس الأعماق	237
نابل 2	مستقلة	الإتحاد	238
نابل 2	مستقلة	تاج الدخلة	239
المنستير	مستقلة	غدوة خير	240
صفاقس 1	مستقلة	أولاد الشعب	241
صفاقس 1	مستقلة	متحدون للبناء و التجديد	242
صفاقس 2	مستقلة	صوت لروحك	243
فرنسا-مرسيليا	مستقلة	راجعلك يا بلادي	244
قابس	مستقلة	تونس أمانة	245
قابس	مستقلة	صوت قابس	246
مدنين	مستقلة	صوت الأهالي	247
إيطاليا	مستقلة	أحرار تونس	248
قبلي	مستقلة	قائمة صوت شباب نفاوارة	249
تونس 2	مستقلة	افق يا شعب	250
منوبة	مستقلة	حقي	251
سيدي بوزيد	مستقلة	قائمة التغيير والتقدم	252
المنستير	مستقلة	الوفاء للوطن	253
القصرين	مستقلة	العبور	254
القصرين	مستقلة	قصارنية موش قصار النية	255
سوسة	مستقلة	الشباب هو الحل	256
المهدية	مستقلة	الفلاحة هي الحل	257
تونس 1	مستقلة	حومتي...مسؤولتي	258
تونس 1	مستقلة	القيم و العمل	259
تونس 2	مستقلة	المنقالة	260
تونس 2	مستقلة	التعليم هو الحل	261
تونس 2	مستقلة	المدنية	262

263	أحبك يا شعب	مستقلة	بن عروس
264	الوطنيون الأحرار	مستقلة	بن عروس
265	إرادة شباب اليوم	مستقلة	بن عروس
266	التحدي	مستقلة	بن عروس
267	قائمة غدوة الخير	مستقلة	أريانة
268	الشباب هو الحل	مستقلة	منوبة
269	إتحاد القوى الشبابية	مستقلة	منوبة
270	أحرار تونس	مستقلة	العالم العربي و باقي دول العالم
271	قائمة تاج أريانة	مستقلة	أريانة
272	أولاد البلاد	مستقلة	الكاف
273	الشموخ	مستقلة	القصرين
274	الانتصار و الشموخ	مستقلة	سليانة
275	نبض بلادي	مستقلة	سليانة
276	الحرية و التضامن	مستقلة	باجة
277	الضمير	مستقلة	القصرين
278	العمل لغد أفضل	مستقلة	باجة
279	قائمة القلم	مستقلة	زغوان
280	تونس متاعنا	مستقلة	المهدية
281	كلنا للوطن	مستقلة	مدنين
282	قائمة الكرامة و الأمل	مستقلة	الكاف
283	الرجوع إلى الأصل	مستقلة	العالم العربي و باقي دول العالم
284	وطني ووطنك	مستقلة	مدنين
285	وطن عادل	مستقلة	جندوبة
286	القائمة الموحدة للكفاءات المستقلة بولاية سوسة	مستقلة	سوسة
287	الجيل الجديد	مستقلة	سيدي بوزيد
288	تحرك قفصة تجمعنا	مستقلة	قفصة
289	قائمة النجاح	مستقلة	القيروان
290	نايل الزهراء	مستقلة	نايل 1
291	قائمة أريانة تجمعنا	مستقلة	أريانة
292	قائمة حراس البلاد	مستقلة	أريانة
293	قائمة حركة شباب أريانة	مستقلة	أريانة

### قوائم أودعت حساباتها المالية خارج الأحوال

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	حزب حركة نداء تونس	حزبية	قفصة
2	حزب حركة شباب تونس الوطني	حزبية	صفاقس 2
3	حزب صوت الفلاحين	حزبية	تونس 2
4	حزب قوى 14 جانفي	حزبية	صفاقس 1
5	الحزب الدستوري الحر	حزبية	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية

تطاوين	حزبية	حزب قلب تونس	6
إيطاليا	حزبية	حزب البديل التونسي	7
مدنين	حزبية	حزب بني وطني	8
تونس 1	حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	9
تونس 2	حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	10
الكاف	حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	11
زغوان	حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	12
بزررت	حزبية	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	13
نابل 2	حزبية	حزب الجبهة الشعبية	14
فرنسا-مرسيليا	حزبية	حزب الجبهة الشعبية	15
فرنسا-باريس	حزبية	الحزب التونسي	16
تونس 1	حزبية	الحزب الإشتراكي	17
القبروان	حزبية	حزب اللقاء الديمقراطي	18
نابل 1	حزبية	حزب اللقاء الديمقراطي	19
أريانة	حزبية	حزب التحالف من أجل تونس	20
توزر	إئتلافية	إئتلاف الكرامة	21
قبلي	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	22
فرنسا-مرسيليا	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	23
منوبة	إئتلافية	الإتحاد الديمقراطي الإجتماعي	24
فرنسا-مرسيليا	إئتلافية	كلنا للوطن	25
تطاوين	إئتلافية	كلنا للوطن	26
إيطاليا	إئتلافية	مواطنون ونشارك	27
فرنسا-مرسيليا	إئتلافية	مواطنون ونشارك	28
بزررت	إئتلافية	عيش تونسي	29
سليانة	إئتلافية	عيش تونسي	30
فرنسا-مرسيليا	إئتلافية	إئتلاف الجبهة	31
فرنسا-باريس	إئتلافية	مواطنون ونشارك	32
فرنسا-باريس	إئتلافية	عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج	33
صفاقس 2	إئتلافية	الوطن الجديد	34
القصرين	مستقلة	التنمية و المواطنة	35
سيدي بوزيد	مستقلة	الطريق	36
سيدي بوزيد	مستقلة	حركة أمل سيدي بوزيد	37
فرنسا-مرسيليا	مستقلة	التحرك الوطني لانقاذ تونس	38
قفصة	مستقلة	المرساة	39
فرنسا-باريس	مستقلة	تونس في القلب	40
سوسة	مستقلة	الود	41
فرنسا-مرسيليا	مستقلة	صوت جاليتنا	42
زغوان	مستقلة	قائمة زغوان تنادينا	43

إيطاليا	مستقلة	اندماج	44
فرنسا-باريس	مستقلة	جالية تونسنا	45
سيدي بوزيد	مستقلة	الوطن أولا	46
تونس 2	مستقلة	فايقين	47
فرنسا-باريس	مستقلة	المستقلون على العهد	48
زغوان	مستقلة	قائمة الطموح	49
توزر	مستقلة	شباب توزر	50
سليانة	مستقلة	حقي نعيش	51
فرنسا-مرسيليا	مستقلة	صوتك امانة	52
أريانة	مستقلة	قائمة الورد	53
نابل 1	مستقلة	المتوسط	54

ملحق عدد 3 : القوائم التي أودعت كشف حساب بنكي لا يغطي كل عملياتها المالية

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	قلب تونس	قائمة حزبية	قبلي
2	قلب تونس	قائمة حزبية	المهدية
3	قلب تونس	قائمة حزبية	مدنين
4	قلب تونس	قائمة حزبية	قابس
5	قلب تونس	قائمة حزبية	صفاقس 1
6	قلب تونس	قائمة حزبية	منوبة
7	آفاق تونس	قائمة حزبية	المهدية
8	حركة الشعب	قائمة حزبية	المهدية
9	حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	تطاوين
10	حركة النهضة	قائمة حزبية	أمريكا وباقي الدول الأوروبية
11	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	نابل 1
12	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	فرنسا 1
13	التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	تونس 2
14	التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	إيطاليا
15	التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	نابل 1
16	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	قائمة ائتلافية	صفاقس 1
17	أمل وعمل	قائمة ائتلافية	نابل 1

ملحق عدد 4 : قوائم لم تقدّم إلى محكمة المحاسبات سجل للمداخيل والنفقات

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	صوت المهاجر	قائمة مستقلة	إيطاليا
2	حركة الشعب	قائمة حزبية	المنستير
3	الرحمة	قائمة حزبية	أريانة
4	الرحمة	قائمة حزبية	تونس 1
5	الرحمة	قائمة حزبية	منوبة
6	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	نابل 1



ملحق عدد 5 : قوائم أودعت سجل المداخل والنفقات غير مؤشّر عليه أو غير مختوم من قبل

### الهيئة الانتخابية

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	الرابطة الخضراء	قائمة مستقلة	القيروان
2	الاتحاد الشعبي الجمهوري	قائمة حزبية	منوبة
3	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	فرنسا 2
4	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	فرنسا 1
5	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	فرنسا 2
6	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	الدول العربية وبقية دول العالم
7	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	نابل 1
8	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	العالم العربي وباقي دول العالم
9	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	فرنسا 2
10	أمل وعمل المستقلة	قائمة ائتلافية	ألمانيا
11	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	نابل 2
12	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	المهدية

ملحق عدد 6 : قوائم لم تلتزم بتسجيل كافة مواردها ونفقاتها وعملياتها البنكية بسجل

### المداخيل والنفقات

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	بن عروس
2	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	صفاقس 1
3	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	المنستير
4	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	الكاف
5	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	سيدي بوزيد
6	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	قبلي
7	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	القصرين
8	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	صفاقس 1
9	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	مدنين
10	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	القبروان
11	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	صفاقس 1
12	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	صفاقس 1
13	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	صفاقس 2
14	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	تونس 1
15	حزب حركة نداء تونس	قائمة حزبية	توزر
16	الحزب الإشتراكي الدستوري	قائمة حزبية	القصرين
17	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	قفصة
18	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	القصرين
19	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	توزر
20	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	مدنين
21	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	تطاوين
22	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	تونس 2
23	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية
24	حزب حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	قفصة
25	حزب حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	تطاوين
26	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	تطاوين
27	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	أريانة
28	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	بئررت
29	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	ألمانيا
30	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	مدنين
31	سليانة في عينينا	قائمة مستقلة	سليانة
32	مستقلون لأجل تونس	قائمة مستقلة	نابل 2
33	أمل تطاوين	قائمة مستقلة	تطاوين

ملحق عدد 7: قوائم جمّعت بعض نفقاتها عند تسجيلها بسجل الموارد والنفقات

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	بنزرت
2	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	المهدية
3	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	نابل 2
4	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	فرنسا 2
5	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	قابس
6	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	تونس 1
7	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	القيروان
8	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	المنستير
9	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	قائمة ائتلافية	قفصة
10	الرجوع إلى الأصل	قائمة مستقلة	القيروان

ملحق عدد 8 : قوائم لم تحترم التسلسل الزمني حسب تاريخ الإنجاز عند تسجيل نفقاتها  
ومواردها بسجل المداخل والنفقات

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	سوسة
2	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	القبروان
3	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	سيدي بوزيد
4	الاتحاد الشعبي الجمهوري	قائمة حزبية	أريانة
5	حزب حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	قابس
6	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	أريانة
7	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	ألمانيا
8	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	المنستير
9	مستقبلنا بيدنا	قائمة مستقلة	توزر

ملحق عدد 9 : القوائم المعنية بتسجيل معطيات مغايرة لوثائق إثباتها

الدائرة الانتخابية	طبيعة القائمة	اسم القائمة	ر/ع
تونس 2	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	1
فرنسا 1	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	2
سوسة	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	3
باجة	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	4
صفاقس 2	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	5
القيروان	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	6
قابس	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	7
الكاف	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	8
قابس	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	9
مدنين	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	10
صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	11
صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	12
قابس	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	13
تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	14
تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	15
تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	16
تطاوين	قائمة ائتلافية	أمل وعمل المستقلة	17
تطاوين	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	18
سليانة	قائمة مستقلة	سليانة في عينينا	19

ملحق عدد 10 : قوائم لم تتولّ التنصيب على مراجع وثائق إثبات بعض نفقاتها بسجل

### المداهيل والنفقات

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	القيروان
2	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	سيدي بوزيد
3	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	قبلي
4	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	القصرين
5	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	تطاوين
6	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	تونس 1
7	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	زغوان
8	إئتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	المنستير
9	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	بنزرت
10	سليانة في عينينا	قائمة مستقلة	سليانة

ملحق عدد 11 : القوائم المعنية بعدم تقديم قائمة في التظاهرات والأنشطة المنجزة من قبلها

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	فرنسا 1
2	حزب البديل التونسي	قائمة حزبية	المنستير
3	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	القبروان
4	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	نابل 1
5	حزب الأمل	قائمة حزبية	توزر
6	الرحمة	قائمة حزبية	منوبة
7	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	قابس
8	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	أريانة
9	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	بن عروس
10	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	زغوان
11	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	بنزرت
12	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	فرنسا 1
13	أمل وعمل المستقلة	قائمة ائتلافية	ألمانيا
14	أمل وعمل المستقلة	قائمة ائتلافية	فرنسا 1
15	صوت المهاجر	قائمة مستقلة	إيطاليا
16	مستقلون لأجل تونس	قائمة مستقلة	نابل 2
17	أمل تطاوين	قائمة مستقلة	تطاوين

ملحق عدد 12 : قوائم تولت تقديم قائمة في التظاهرات والأنشطة والملتقيات غير مؤشر عليها  
من قبل هيئة الانتخابات

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	نابل 2
2	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	سيدي بوزيد
3	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	زغوان
4	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	توزر
5	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	قفصة
6	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	قائمة حزبية	منوبة
7	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	فرنسا 1
8	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	فرنسا 2
9	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	الدول العربية وبقيّة دول العالم



ملحق عدد 13 : قوائم تولّت تقديم قائمة في التظاهرات والأنشطة والممتلكات لا تشتمل على جميع التظاهرات والأنشطة والممتلكات التي تم إنجازها خلال فترة الحملة الانتخابية

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	سيدي بوزيد
2	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	أريانة
3	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	فرنسا 2
4	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	ناجل 2
5	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	ألمانيا
6	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	تونس 1
7	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	تونس 1
8	الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي	قائمة ائتلافية	قفصة
9	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	أريانة
10	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	بن عروس
11	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	ناجل 1
12	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	ناجل 2

ملحق عدد 14 : الأحزاب والائتلافات التي لم تودع الحسابية التأليفية الجامعة

عدد القوائم المترشحة	اسم الحزب	ع/ر
33	حزب حركة تحيا تونس	1
33	حزب البديل التونسي	2
33	حزب آفاق تونس	3
31	حزب تيار المحبة	4
30	حزب بني وطني	5
29	حزب الجبهة الشعبية	6
22	حزب حركة شباب تونس الوطني	7
18	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	8
18	حزب "هلموا لتونس"	9
17	حزب حركة الشباب "نحن لها"	10
15	الحزب الإشتراكي الدستوري	11
13	حزب أوفياء للوطن	12
12	حزب صوت الفلاحين	13
9	حزب الرحمة	14
9	حزب التحالف من أجل تونس	15
7	حزب أمل تونس	16
5	حزب حركة النضال الوطني	17
5	حزب المسؤولية الوطنية	18
4	حزب العدالة والتنمية	19
4	حزب القطب	20
2	الحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء	21
2	حزب اللقاء الديمقراطي	22
2	حزب الخضر للتقدم	23
عدد القوائم المترشحة	اسم الائتلاف	ع/ر
33	ائتلاف الجبهة	1
30	كلنا للوطن	2
29	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	3
26	عيش تونسي	4
24	الوطن الجديد	5
18	مواطنون ونشارك	6
12	الإتحاد الوطني للمستقلين	7
9	المستقلون الديمقراطيون	8
9	تحرك	9
8	الرابطة الخضراء	10
8	النصر لتونس	11

7	الرجوع إلى الأصل	12
6	من أجل تأسيس جديد	13
6	عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج	14
4	الشباب يتحدى	15
2	يد وحدة	16
2	صوت ذوي الهمم	17

الجزء الثاني

موارد الحملة الانتخابية

ملحق عدد 15 : قوائم تولّت سحب رصيدها المتبقي وغلّق حساباتها البنكية الوحيدة

ع/ر	القائمة المترشحة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية
1	تونس أخرى	ائتلافية	تونس 2
2	تونس أخرى	ائتلافية	جندوبة
3	الاتحاد الديمقراطي الإجتماعي	ائتلافية	أريانة
4	الاتحاد الديمقراطي الإجتماعي	ائتلافية	سوسة
5	الاتحاد الديمقراطي الإجتماعي	ائتلافية	المهدية
6	أمل و عمل المستقلة	ائتلافية	بنزرت
7	أمل و عمل المستقلة	ائتلافية	نابل 2
8	عيش تونس	ائتلافية	جندوبة
9	الاتحاد الوطني للمستقلين	ائتلافية	بن عروس
10	أمل تونس	حزبية	أريانة
11	هلموا لتونس بنزرت	حزبية	بنزرت
12	الحزب الاشتراكي	حزبية	سوسة
13	الحزب الاشتراكي	حزبية	زغوان
14	تيار المحبة	حزبية	زغوان
15	التيار الديمقراطي	حزبية	زغوان
16	المؤتمر من أجل الجمهورية	حزبية	القصرين
17	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	حزبية	قبلي
18	حزب الخضر للتقدم	حزبية	تونس 1
19	افاق تونس	حزبية	مدنين
20	افاق تونس	حزبية	المنستير
21	حزب الرحمة	حزبية	بنزرت
22	الاتحاد الشعبي الجمهوري	حزبية	تونس 2
23	الاتحاد الشعبي الجمهوري	حزبية	المهدية
24	حركة نداء تونس	حزبية	نابل 2
25	حركة نداء تونس	حزبية	المهدية
26	حزب الأمل	حزبية	نابل 2
27	حزب الأمل	حزبية	القصرين
28	حزب الجبهة الشعبية	حزبية	سليانة
29	حزب الجبهة الشعبية	حزبية	المنستير
30	البديل التونسي	حزبية	سليانة
31	بني وطني	حزبية	سليانة
32	حركة أوفياء للوطن	حزبية	منوبة
33	حركة مشروع تونس	حزبية	القصرين
34	حزب حركة الشعب	حزبية	المهدية
35	الوفاء للوطن	مستقلة	المنستير

زغوان	مستقلة	الحضارة و الازدهار	36
زغوان	مستقلة	فيق لزغوان	37
زغوان	مستقلة	امل و عمل المستقلة	38
بن عروس	مستقلة	التحدي	39
منوبة	مستقلة	حقي	40
سوسة	مستقلة	المزارعين	41
نابل 2	مستقلة	قائمة احبك يا شعب	42
نابل 1	مستقلة	الكفاح	43
سليانة	مستقلة	الاتنتصار والشموخ	44
سليانة	مستقلة	كفاءة	45
جندوبة	مستقلة	سواعد	46
المهدية	مستقلة	ابناء الشعب العامل	47
المنستير	مستقلة	العلا	48
المنستير	مستقلة	المتوسط	49
القصرين	مستقلة	التنمية و المواطنة	50
القصرين	مستقلة	الشعاني ينتصر	51
القصرين	مستقلة	البديل التونسي	52
المنستير	مستقلة	رضائكم غايتنا	53
سيدي بوزيد	مستقلة	معا من اجل سيدي بوزيد	54
سيدي بوزيد	مستقلة	قادمون المستقلة	55
مدنين	مستقلة	مستقبل تنموي واعد	56
مدنين	مستقلة	طريقنا إلى التنمية	57

ملحق عدد 16 : تمويلات مجهولة المصدر

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية	جملة الموارد المصحح بها (د)	موارد مجهولة المصدر (د)	النسبة %
1	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	المهدية	34865	4350	12,48
2	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	مدنين	6000	7200	120
3	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	المنستير	12000	762	6,35
4	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	القبروان	4550	4211	92,55
5	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	مدنين	13985	15,775	0,11
6	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	المنستير	8500	4710	55,41
7	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	المهدية	2950	50	1,69
8	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	إيطاليا	3659,62	3659,62	100
9	نداء تونس	قائمة حزبية	توزر	5513,5	1391,63	25,24
10	نداء تونس	قائمة حزبية	زغوان	20481,5	1000	4,88
11	حزب أفاق تونس	قائمة حزبية	المهدية	28000	241	0,86
12	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	مدنين	19800,027	19600,027	98,99
13	حزب حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	تطاوين	30000	120	0,4
14	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	قائمة حزبية	القصرين	5089	62,1	1,22
15	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	أريانة	3900	600	15,38
16	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	منوبة	3750	1050	28
17	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	بنزرت	4240	500	11,79
18	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	نابل 2	10950,67	300	2,74
19	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	المنستير	8176	3176	38,85
20	الرجوع إلى الأصل	قائمة مستقلة	القبروان	15600	8675	55,61
21	سليانة في عينينا	قائمة مستقلة	سليانة	14 706,00	2 275,00	15,47
				256716,317	63949,15	25%
	المجموع					

ملحق عدد 17: الصفحات والإعلانات المدفوعة المنشورة على شبكة التواصل الاجتماعي التي استعملت للدعاية في الحملة الانتخابية التشريعية 2019 والتي وقفت عليها الوكالة الفنية للاتصالات

القائمة المترشحة	عدد الصفحات	عدد المشتركين	التوزيع الجغرافي للمشرفين على الصفحة	تاريخ استعمال الصفحة لتقنية الاشهار
لفائدة حركة النهضة: القائمة عدد 10 ايطاليا	1	5002	8 تونس	الصفحة عرضت 3 اعلانات بداية من 20 سبتمبر (21-20 ، 21-20 ، 23-20) أسامة الصغير
			1 ايطاليا	
قائمت ائتلاف الكرامة: فرنسا 1	2	5182	1 فرنسا	2 اعلانات - 30 سبتمبر (7-30 أكتوبر فرنسا 1
			2 تونس	2-30 أكتوبر (ائتلاف الكرامة الصفحة باسم قيس البحري)
قلب تونس: فرنسا 2	2	غير متوفر	غير متوفر	2 اعلانات من 1 سبتمبر إلى 5 سبتمبر من 26 أوت إلى 31 أوت
قائمت حركة الشعب فرنسا 1 (الصفحة ممولة من قبل عبد الناصر لعراض رئيس القائمة هذه المعلومة مكتوبة على الاعلان) فرنسا 2 ايطاليا	3	139343	13 تونس	8 إعلانات
			14 فرنسا	16-17 سبتمبر فرنسا 1
			1 إيطاليا	17-18 سبتمبر فرنسا 1
				17-19 سبتمبر فرنسا 1
				18-20 فرنسا 1
				14-15 جويلية إيطاليا
				6-7 أوت إيطاليا
				24-26 سبتمبر إيطاليا
				25 - 30 سبتمبر فرنسا 2
				6 اعلانات خلال شهر سبتمبر بداية أكتوبر
25-28 سبتمبر ايطاليا صفحة رئيس القائمة محمد بن صوف				
29 سبتمبر - 3 أكتوبر ايطاليا صفحة رئيس القائمة محمد بن صوف				
تحيا تونس ايطاليا بلجيكا قرونوبل	4	19734	غير متوفر	30-4 أكتوبر ايطاليا صفحة رئيس القائمة محمد بن صوف
			30-6 أكتوبر بلجيكا	30-6 أكتوبر بلجيكا
			25-4 أكتوبر بلجيكا صفحة رئيسة القائمة لمياء المليلح	25-4 أكتوبر بلجيكا صفحة رئيسة القائمة لمياء المليلح
			21-22 سبتمبر قرونوبل	21-22 سبتمبر قرونوبل
قائمة حركة مشروع تونس فرنسا 2	1	غير متوفر	غير متوفر	عرضت الصفحة إعلان من 2019/9/28 إلى 2019/10/5
الحزب الدستوري الحر ايطاليا	1	غير متوفر	غير متوفر	اعلان من 3 أوت إلى 18 أوت



القائمة المترشحة	عدد الصفحات	عدد المشتركين	التوزيع الجغرافي للمشرفين على الصفحة	تاريخ استعمال الصفحة لتقنية الاشهار
قوائم البديل التونسي فرنسا 1	2	11679	3 تونس	4 اعلانات خلال شهر سبتمبر
			8 فرنسا	20-17 سبتمبر زياد خليفي رئيس قائمة فرنسا الشمالية 1
				20-17 سبتمبر زياد خليفي
				27 سبتمبر 2 أكتوبر زياد خليفي رئيس قائمة فرنسا الشمالية 1
				22 سبتمبر 27 سبتمبر البديل التونسي فرنسا 17-20، 17، 20، 27-17 أكتوبر، 22-27)
1 تونس	8 إعلانات			
قوائم أفاق تونس امريكا وياقي اوروبا	2	7784	3 فرنسا	25-22 سبتمبر وداد بن علي كاربنتي
			1 المملكة المتحدة البريطانية	3 اعلانات 2 – 6 أكتوبر، "ممول من قبل افاق تونس امريكا وياقي اوروبا"
				3 اعلانات 2 – 6 أكتوبر، "ممول من قبل افاق تونس امريكا وياقي اوروبا"
				اعلانات 2-17 أكتوبر "ممول من قبل افاق تونس امريكا وياقي اوروبا"
				، 19-21 سبتمبر بلجيكا وبروكسال
2 تونس	اعلان 1-5 أكتوبر			
قائمة أمل وعمل لفائدة ياسين العياري وكل القوائم المترشحة	1	16276	3 ايطاليا	اعلان 19-29 سبتمبر
قوائم عيش تونسي فرنسا 1	2	1616	3 فرنسا	5 إعلانات
				15-25 سبتمبر حكيم التونسي مترشح فرنسا 1
				15-24 سبتمبر حكيم التونسي مترشح فرنسا 1
				20-26 سبتمبر حكيم التونسي مترشح فرنسا 1
				26 – 28 سبتمبر حكيم التونسي مترشح فرنسا 1
				15-24 سبتمبر، عز الدين دحاس
				16-26 سبتمبر عز الدين دحاس
				13 أوت 14 أوت

ملحق عدد 18 : إichالات هيئة الانتخابات للنيابة العمومية بخصوص إشهار سياسي بصفحة

مدعومة بموقع تواصل اجتماعي

ع/ر	الهيئة الفرعية	المشتكى به	نسبة الأصوات المتحصل عليها (%)
1	القيروان	ماهر بوحولة ممثل قائمة "أمل وعمل المستقلة" بالقيروان	1,55
2	القيروان	الهادي المحفوظي ممثل قائمة حزب الجبهة الشعبية بالقيروان	1,52
3	القيروان	طارق البراق ممثل قائمة "الجبهة" بالقيروان	1,24
4	القيروان	حمدي فريد ممثل قائمة "صوت القيروان" بالقيروان	0,29
5	القيروان	الصحبي سمارة ممثل قائمة "الرابطة الخضراء" بالقيروان	3,48
6	القيروان	رياض فتح الله ممثل قائمة "احزب البديل التونسي" بالقيروان	1,34
7	القيروان	المنصف الشريقي ممثل قائمة "الحزب الاشتراكي"	0,83
8	القيروان	حسام الهمادي ممثل قائمة "حزب تيار المحبة"	1,04
9	القيروان	قريش بلغيث ممثل قائمة "القيروان في القلب"	1,1
10	صفاقس 2	قائمة "أفاق تونس"	1,13
11	صفاقس 2	قائمة "الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي"	1,58
12	صفاقس 2	قائمة "البديل التونسي"	0,92
13	صفاقس 2	قائمة "تحيا تونس"	2,71
14	صفاقس 2	قائمة "يد وحدة"	1,69
15	صفاقس 2	قائمة "تونس أخرى"	0,4
16	صفاقس 2	قائمة "رؤى الشباب"	0,71
17	صفاقس 2	قائمة "صفاقسنا"	0,75
18	صفاقس 1	رئيس القائمة الائتلافية الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي	3,5
19	صفاقس 1	رئيس القائمة الحزبية البديل التونسي	1,35
20	صفاقس 1	رئيس القائمة المستقلة ريحة البلاد	1,97
21	صفاقس 1	رئيس القائمة الائتلافية عيش تونس	1,3
22	صفاقس 1	بسام الوكيل رئيس قائمة ائتلاف يد وحدة	2,28
23	صفاقس 1	محمد كمون رئيس قائمة الائتلاف "كلنا للوطن"	0,54
24	صفاقس 1	قائمة نداء تونس	1,41

ملحق عدد 19 : القوائم المترشحة التي لم تودع موارد بالحساب البنكي الوحيد

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية	موارد نقدية لم يتم ايداعها بالحساب البنكي الوحيد (المبلغ بالدينار)	الموارد النقدية للقوائم (المبلغ بالدينار)	النسبة (%)
1	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	منوبة	780	8310	9,39
2	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	أريانة	9810	16050	61,12
3	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	العالم العربي و باقي دول العالم	3549,441	3549,441	100
4	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	زغوان	12500	12500	100
5	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	سليانة	2,856	8 670,000	0,03
6	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	صفاقس 2	9810	19810	49,52
7	حزب آفاق تونس	قائمة حزبية	المهدية	241	18000	1,34
8	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	المهدية	200	2950	6,78
9	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	باجة	6,200	4 350,000	0,14
10	قائمة حركة الشعب	قائمة حزبية	فرنسا 1	17384,738	34476,088	50,43
11	قائمة حركة الشعب	قائمة حزبية	إيطاليا	3659,62	3659,62	100
12	قائمة حركة الشعب	قائمة حزبية	فرنسا 1	17384,738	34476,088	50,43
13	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	سوسة	300	4800	6,25
14	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	القيروان	167	2700	6,19
15	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	إيطاليا	541,225	939,06	57,63
16	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	قارة أمريكا وبقية الدول الأوروبية	10848,747	27105,677	40,02
17	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	تونس 2	2483,7	11133,7	22,31
18	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	بنزرت	1400	2700	51,85
19	حزب صوت الفلاحين	قائمة حزبية	جندوبة	8 000,000	8 000,000	100
20	الرحمة	قائمة حزبية	تونس 2	130	2510	5,18
21	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	قائمة حزبية	القصرين	62,1	5089	1,22
22	الاتحاد الشعبي الجمهوري	قائمة حزبية	نابل 1	480	2480	19,35
23	الاتحاد الشعبي	قائمة حزبية	منوبة	600	3000	20

					الجمهوري	
96,64	2980	2880	بن عروس	قائمة حزبية	الاتحاد الشعبي الجمهوري	24
100	7250,36	7250,36	إيطاليا	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	25
90,61	21300	19300	منوبة	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	26
0,99	3 030,000	30,000	جندوبة	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	27
37,88	13200	5000	مدنين	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	28
50	6000	3000	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	29
49,49	19800	9800	تونس 2	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	30
19,97	16778,347	3350	أريانة	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	31
66,54	23295,14	15500,5	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	32
100	7887	7887	فرنسا 1	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	33
39,54	18155,256	7178,564	فرنسا 2	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	34
27,40	4295	1177	إيطاليا	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	35
1,01	19800,027	200	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	36
0,40	30000	120	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	37
61,48	3 663,898	2 252,698	فرنسا 1	قائمة ائتلافية	أمل وعمل المستقلة	38
12,50	3200	400	تطاوين	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	39
56,05	14595	8180	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	40
24,02	8555	2055	قفصة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	41

97,43	60303,19	58751,19	فرنسا 2	قائمة ائتلافية	عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج	42
29,17	4800	1400	منوبة	ائتلافية	ائتلاف الكرامة	43
26,15	3250	850	بئررت	ائتلافية	ائتلاف الكرامة	44
18,23	11250,67	2050,67	نابل 2	ائتلافية	ائتلاف الكرامة	45
0,01	11101,4	1,4	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة	46
0,00	5000,25	0,25	تطاوين	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة	47
5,48	5470	300	القبروان	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	48

100	18 557,910	18 557,910	إيطاليا	قائمة مستقلة	صوت المهاجر	49
100	24 299,010	24 299,010	إيطاليا	قائمة مستقلة	بكلنا توانسة	50
3,85	4160	160	القيروان	قائمة مستقلة	الرابطة الخضراء	51
0,27	2 110,000	5,750	سليانة	قائمة مستقلة	بذل وعطاء	52
58,33	16800	9800	تونس 2	قائمة مستقلة	قائمة نحن هنا	53
83,12	17772,645	14772,645	تطاوين	قائمة مستقلة	أمل تطاوين	54
<b>50,60</b>	<b>645918,777</b>	<b>326851,312</b>	<b>المجموع</b>			

ملحق عدد 20 : القوائم المترشحة التي تأخرت في تنزيل مواردها بحسابها البنكي الوحيد

ع/ر	اسم القائمة	الدائرة الانتخابية	طبيعة القائمة	الولاية	عدد أيام التأخير
1	حزب قلب تونس	المهدية	قائمة حزبية	المهدية	12
2	حزب قلب تونس	أريانة	حزبية	-	9
3	حزب حركة الشعب	المهدية	قائمة حزبية	المهدية	9
4	حزب البديل التونسي	المنستير	قائمة حزبية	المنستير	4
5	حزب التيار الديمقراطي	القيروان	قائمة حزبية	القيروان	5
6	حزب التيار الديمقراطي	قارة أمريكا وبقية الدول الأوروبية	قائمة حزبية	-	30 و 46
7	الحزب الدستوري الحر	المهدية	قائمة حزبية	المهدية	3
8	حزب حركة مشروع تونس	الكاف	قائمة حزبية	الكاف	44
9	الرحمة	بن عروس	قائمة حزبية	بن عروس	7
10	الرحمة	تونس 1	قائمة حزبية	تونس	25
11	الرحمة	منوبة	قائمة حزبية	منوبة	18
12	ائتلاف الكرامة	القيروان	قائمة ائتلافية	القيروان	21
13	ائتلاف الكرامة	ألمانيا	ائتلافية	-	75
14	حزب حركة تحيا تونس	بنزرت	حزبية	بنزرت	تتراوح بين 7 أيام و 14 يوما

الجزء الثالث

نفقات الحملة الانتخابية

ملحق عدد 21 : توزيع النفقات التي لا تكتسي صبغة انتخابية

ع/ر	اسم القائمة	الدائرة الانتخابية	مبلغ النفقات التي لا تكتسي صبغة انتخابية بالدينار		
			نفقات تم التعاقد بها أو استهلاكها ودفعها خارج فترة الحملة الانتخابية	نفقات تم استهلاكها خارج الدائرة الانتخابية	نفقات لا تهدف إلى نيل ثقة الناخب
قوائم حزبية					
1	الحزب الدستوري الحر	تونس 1	906,000	0,000	906,000
2	الحزب الدستوري الحر	إيطاليا	23,260	0,000	23,260
3	الحزب الدستوري الحر	ألمانيا	1557,580	0,000	1557,580
4	الحزب الدستوري الحر	زغوان	300,000	0,000	300,000
5	حزب قلب تونس	المهدية	50,000	90,000	140,000
6	حزب آفاق تونس	المهدية	168,000	919,000	1087,000
7	حزب حركة الشعب	المهدية	0,000	50,000	167,000
8	حزب حركة مشروع تونس	المنستير	0,000	1100,000	1100,000
9	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	المنستير	0,000	960,000	960,000
10	حزب قلب تونس	القيروان	0,000	713,000	713,000
11	حزب البديل التونسي	سوسة	0,000	7017,000	7017,000
12	حزب حركة النهضة	المهدية	0,000	22,000	22,000
13	حزب قلب تونس	المنستير	744,000	0,000	744,000
14	حزب حركة النهضة	المنستير	0,000	716,000	716,000
15	حزب التيار الديمقراطي	القيروان	339,000	0,000	339,000
16	حزب حركة الشعب	المنستير	681,000	0,000	681,000
17	حزب حركة النهضة	سوسة	0,000	2472,000	2472,000
18	حزب آفاق تونس	سوسة	0,000	2411,000	2411,000
19	الحزب الدستوري الحر	المهدية	145,000	1379,000	1524,000
20	الحزب الدستوري الحر	سليانة	135,630	1182,200	1317,830
21	الحزب الدستوري الحر	باجة	1045,000	2259,600	3304,600



205,570	205,570	0,000	0,000	الكاف	حزب التيار الديمقراطي	22
565,066	565,066	0,000	0,000	باجة	حزب التيار الديمقراطي	23
7333,900	7333,900	0,000	0,000	جندوبة	حزب الجبهة الشعبية	24
20,000	0,000	0,000	20,000	الكاف	حزب حركة الشعب	25
190,000	140,000	0,000	50,000	باجة	حزب حركة الشعب	26
76,600	76,600	0,000	0,000	باجة	حزب حركة النهضة	27
9090,611	9090,611	0,000	0,000	جندوبة	حزب حركة تحيا تونس	28
200,000	0,000	0,000	200,000	جندوبة	حزب صوت الفلاحين	29
129,500	129,500	0,000	0,000	جندوبة	حزب قلب تونس	30
4360,000	0,000	0,000	4360,000	الكاف	حزب قلب تونس	31
3147,000	3147,000	0,000	0,000	باجة	حزب قلب تونس	32
782,600	0,000	0,000	782,600	قبلي	حزب قلب تونس	33
353,200	353,200	0,000	0,000	توزر	حزب حركة النهضة	34
31050,000	31050,000	0,000	0,000	القصرين	الحزب الاشتراكي الدستوري	35
2120,000	2120,000	0,000	0,000	القصرين	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	36
1260,000	1260,000	0,000	0,000	قفصة	حزب حركة تحيا تونس	37
639,500	639,500	0,000	0,000	قبلي	حزب حركة تحيا تونس	38
13040,300	13040,300	0,000	0,000	القصرين	حزب حركة تحيا تونس	39
1851,800	350,000	0,000	1501,800	توزر	حزب البديل التونسي	40
738,000	188,000	0,000	550,000	توزر	حزب التيار الديمقراطي	41
274,000	274,000	0,000	0,000	قبلي	حزب حركة الشعب	42
140,120	0,000	0,000	140,120	منوبة	الاتحاد الشعبي الجمهوري	43
200,000	0,000	0,000	200,000	بنزرت	حزب حركة النهضة	44

882,260	0,000	875,583	6,677	أمريكا وبقية الدول الأوروبية	حزب حركة النهضة	45
6,677	0,000	0,000	6,677	العالم العربي وبقية دول العالم	حزب حركة النهضة	46
2200,000	0,000	0,000	2200,000	تونس 1	حزب قلب تونس	47
16035,000	0,000	0,000	16035,000	أريانة	حزب قلب تونس	48
140,000	0,000	0,000	140,000	بن عروس	حزب قلب تونس	49
481,000	0,000	0,000	481,000	بئررت	حزب قلب تونس	50
5400,000	0,000	0,000	5400,000	نابل 1	حزب قلب تونس	51
10000,000	0,000	0,000	10000,000	نابل 2	حزب قلب تونس	52
3280,037	0,000	1946,592	1333,445	إيطاليا	حزب قلب تونس	53
1517,460	62,534	1454,926	0,000	فرنسا 2	حزب قلب تونس	54
47,500	47,500	0,000	0,000	منوبة	حزب حركة الشعب	55
3660,800	120,800	0,000	3540,000	نابل 1	حزب حركة الشعب	56
6502,609	3818,988	0,000	2683,621	فرنسا 1	قائمة حركة الشعب	57
954,712	954,712	0,000	0,000	ايطاليا	قائمة حركة الشعب	58
143,490	0,000	0,000	143,490	فرنسا 2	حزب التيار الديمقراطي	59
255,000	0,000	0,000	255,000	نابل 2	حزب التيار الديمقراطي	60
1174,000	0,000	0,000	1174,000	بن عروس	حزب التيار الديمقراطي	61
541,225	541,225	0,000	0,000	إيطاليا	حزب التيار الديمقراطي	62
175,300	55,500	64,000	55,800	صفاقس 1	الحزب الدستوري الحر	63
1251,300	451,300	0,000	800,000	صفاقس 2	الحزب الدستوري الحر	64
89,088	89,088	0,000	0,000	صفاقس 2	حزب التيار الديمقراطي	65
15,000	0,000	0,000	15,000	مدنين	حزب التيار الديمقراطي	66
352,500	352,500	0,000	0,000	صفاقس 1	حزب حركة النهضة	67
208,700	208,700	0,000	0,000	صفاقس 2	حزب حركة النهضة	68

508,200	508,200	0,000	0,000	تطاوين	حزب حركة النهضة	69
299,000	0,000	0,000	299,000	قابس	حزب حركة تحيا تونس	70
2120,843	0,000	0,000	2120,843	مدنين	حزب حركة تحيا تونس	71
974,900	974,900	0,000	0,000	تطاوين	حزب حركة تحيا تونس	72
9396,000	3736,000	0,000	5660,000	مدنين	قلب تونس	73
160,000	0,000	0,000	160,000	صفاقس 1	قلب تونس	74
750,000	0,000	0,000	750,000	صفاقس 2	قلب تونس	75
2793,500	813,500	0,000	1980,000	قابس	حزب حركة الشعب	76
560,000	500,000	0,000	60,000	صفاقس 1	حزب حركة الشعب	77
811,000	0,000	0,000	811,000	مدنين	حزب حركة الشعب	78
768,280	232,600	0,000	535,680	قابس	حزب حركة مشروع تونس	79
379,046	111,211	0,000	267,835	تطاوين	حزب حركة مشروع تونس	80
6365,097	0,000	0,000	6365,097	تونس 1	حزب حركة تحيا تونس	81
7250,600	0,000	60,000	7190,600	تونس 2	حزب حركة تحيا تونس	82
14091,676	0,000	0,000	14091,676	نابل 1	حزب حركة تحيا تونس	83
749,750	749,750	0,000	0,000	نابل 2	حزب حركة تحيا تونس	84
2071,841	1,785	0,000	2070,056	أريانة	حزب حركة تحيا تونس	85
9549,540	723,763	0,000	8825,777	قارة أمريكا وبقاى الدول الأوروبية	حزب حركة تحيا تونس	86
191,071	0,000	0,000	191,071	بئررت	حزب حركة تحيا تونس	87
5544,000	0,000	0,000	5544,000	فرنسا 1	حزب حركة تحيا تونس	88
11385,424	11250,877	0,000	134,547	فرنسا 2	حزب حركة تحيا تونس	89
<b>قائمت ائتلافية</b>						
400,000	400,000	0,000	0,000	ألمانيا	أمل وعمل المستقلة	90
530,000	530,000	0,000	0,000	القبروان	إئتلاف الكرامة	91

20,000	0,000	0,000	20,000	المنستير	إئتلاف الكرامة	92
300,000	300,000	0,000	0,000	سوسة	إئتلاف الكرامة	93
5544,200	4728,200	0,000	816,000	باجة	تونس أخرى	94
1298,795	1298,795	0,000	0,000	قبلي	تونس أخرى	95
3249,760	3092,400	0,000	157,360	تونس 1	ائتلاف الكرامة	96
552,400	282,800	0,000	269,600	تونس 2	ائتلاف الكرامة	97
70,000	40,000	0,000	30,000	منوبة	ائتلاف الكرامة	98
5020,670	0,000	0,000	5020,670	نابل 2	ائتلاف الكرامة	99
400,000	400,000	0,000	0,000	صفاقس 1	ائتلاف الكرامة	100
544,000	544,000	0,000	0,000	صفاقس 2	ائتلاف الكرامة	101
2759,000	2539,000	0,000	220,000	مدنين	ائتلاف الكرامة	102
1303,347	1303,347	0,000	0,000	تطاوين	ائتلاف الكرامة	103
540,000	470,000	0,000	70,000	صفاقس 1	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	104
<b>قوائم مستقلة</b>						
6575,719	4691,119	0,000	1884,600	إيطاليا	صوت المهاجر	105
581,000	581,000	0,000	0,000	زغوان	قائمة الخير	106
6164,814	3823,598	0,000	2341,216	إيطاليا	بكلنا توانسة	107
503,000	413,000	90,000	0,000	القبروان	الرابطة الخضراء	108
467,000	467,000	0,000	0,000	توزر	الجريد موطني	109
1890,000	0,000	0,000	1890,000	القصرين	الوفاء بالعهد	110
300,000	300,000	0,000	0,000	توزر	المواطنة والتنمية	111
1491,600	1241,600	0,000	250,000	توزر	لسان الجريد	112
440,000	0,000	0,000	440,000	القصرين	الامتياز	113
3200,000	0,000	0,000	3200,000	نابل 2	مستقلون لأجل تونس	114
411,800	411,800	0,000	0,000	تونس 2	قائمة نحن هنا	115
921,070	921,070	0,000	0,000	تونس 2	قائمة نحن هنا	116
<b>282781,638</b>	<b>146405,209</b>	<b>4541,101</b>	<b>131835,328</b>	<b>المجموع</b>		

ملحق عدد 22 : القوائم التي أنجزت نفقات نقدية تجاوزت قيمتها 500 دينار

ع/ر	إسم القائمة	الدائرة الانتخابية	موضوع النفقة	المبلغ بالدينار
<b>قوائم حزبية</b>				
1	الحزب الدستوري الحر	نابل 1	نفقات التظاهرات والطباعة و الاجتماعات	1188,840
2	الحزب الدستوري الحر	فرنسا-باريس	كراء سيارة	1000,000
3	الحزب الدستوري الحر	أريانة	الطباعة و النشر و الإشهار و نفقات التظاهرات و الاجتماعات	8260,000
4	الحزب الدستوري الحر	العالم العربي وباقي دول العالم	مصاريف استقبال	3549,441
5	الحزب الدستوري الحر	زغوان	الطباعة و النشر و الإشهار	658,794
6	حزب حركة الشعب	المهدية	مطبوعات	531,000
7	حزب البديل التونسي	سوسة	كراء معدات	710,000
8	حزب قلب تونس	المنستير	كراء وسائل النقل ومقرات	1930,000
9	الحزب الدستوري الحر	المهدية	وقود	4000,000
10	حزب صوت الفلاحين	جندوبة	طباعة ونشر	4748,105
11	حزب قلب تونس	قبلي	أجور وأتعاب	595,000
12	حزب حركة النهضة	القصيرين	كراء معدات	595,600
13	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	القصيرين	مصاريف وسائل نقل	660,000
			شراء وقود	660,000
14	حزب حركة الشعب	توزر	وقود	1455,000
15	حزب حركة الشعب	سيدي بوزيد	كراء وسائل نقل	3200,000
16	الرحمة	منوبة	مطويات ومطبوعات	1933,735
17	نداء تونس	زغوان	الطباعة والنشر والإشهار ووقود وكراء سيارات	5605,000
18	حزب حركة تحيا تونس	تونس 1	نفقات كراء وأجور	5491,000
19	حزب حركة تحيا تونس	تونس 2	استهلاك مواد غذائية	984,000
20	حزب حركة تحيا تونس	أريانة	كراء سيارات	15516,750
			ملصقات ولافتات	
			تنشيط ومنح	
21	حزب حركة تحيا تونس	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	كراء معدات أخرى	14934,794
			مصاريف المكالمات الهاتفية	
			أتعاب	
22	حزب حركة تحيا تونس	فرنسا 2	كراء مقر الحملة	17376,797
			طباعة مطويات	
			كراء سيارات	
23	حزب حركة تحيا تونس	إيطاليا	مصاريف استقبال	4053,000

800	التزوّد بوجبات أكل	صفاقس 2	الحزب الدستوري الحر	24
800	كراء سيّارة			
800	تنشيط			
700	أجر الوكيل المالي	تطاوين	حزب حركة تحيا تونس	25
1119,2	معلقات ومطويات	تطاوين	حزب حركة الشعب	26
25196,65	طباعة ونشر، مصاريف نقل وتنقل، منح، مصاريف التظاهرات والاجتماعات	تطاوين	حزب حركة مشروع تونس	27
<b>قائمتان ائتلافية</b>				
4383,000	احياء حفل -طباعة	القيروان	ائتلاف الكرامة	28
2403,000	طباعة	المنستير	ائتلاف الكرامة	29
1200,000	مصاريف وسائل النقل	باجة	تونس أخرى	30
910,000	مصاريف وسائل النقل			
825,000	نفقات التظاهرات والاجتماعات			
550,000	نفقات التظاهرات والاجتماعات			
550,000	نفقات التظاهرات والاجتماعات			
4740,450	مصاريف المقرات	فرنسا 2	عيش تونسي صوت التونسيين بالخارج	31
3352,813	مصاريف النقل و التنقل			
47694,119	مصاريف التظاهرات			
554,343	مصاريف وسائل الاتصال			
600,000	كراء معدات سمعية بصرية	أريانة	ائتلاف الكرامة	32
1050,000	كراء معدات سمعية بصرية	منوبة	ائتلاف الكرامة	33
750,000	كراء الفضاءات			
1200	مقابل خدمات	صفاقس 1	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	34
<b>قائمتان مستقلة</b>				
2390,540	مصاريف استقبال	إيطاليا	بكلنا توانسة	35
704,870	مصاريف تنقل			
979,277	مصاريف تنقل			
939,130	مصاريف استقبال			
2847,430	مصاريف طباعة			
3269,350	مصاريف كراء قاعة اجتماع			
4583,367	مصاريف مواد دعائية			
5011,520	مصاريف كراء قاعة			
2771,600	لافتات	توزر	المواطنة والتنمية	36
2023,600	كراء وسائل نقل			
500,400	مطبوعات			

570,000	نفقات التظاهرات والاجتماعات	نايل 2	مستقلون لأجل تونس	37
3200,000	الأجور والمنح			
650,000	الطباعة والنشر	تونس 2	قائمة نحن هنا	38
600	أتعاب	تطاوين	أمل تطاوين	39
600	أتعاب			
600	أتعاب			
1200	أتعاب			
833,6	اقتناء أقمصة			
700	أتعاب			
234790,115	المجموع			

ملحق عدد 23 : القوائم التي تولت تجزئة نفقاتها

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية	موضوع النفقات المجزئة	مجموع النفقات المجزئة بالدينار
1	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	زغوان	كراء السيارات	1500,000
				مطبوعات	893,700
2	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	صفاقس 1	تنشيط	750,000
3	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	المهدية	كراء سيارات	980,000
4	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	سيدي بوزيد	شراء مواد غذائية	5232,500
5	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	زغوان	كراء خيمة وشان ستيريو ومضخم صوت	2200,000
6	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	مدنين	خدمات إعلامية	900,000
7	حزب البديل التونسي	قائمة حزبية	توزر	كراء وسائل النقل	2503,000
				الطباعة والنشر والإشهار	1000,000
8	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	سيدي بوزيد	الطباعة والنشر والإشهار	1805,250
9	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	قابس	مصاريف الأكل	572,500
10	الاتحاد الشعبي الجمهوري	قائمة حزبية	منوبة	مطويات	890,606
11	نداء تونس	قائمة حزبية	زغوان	بطاقات ومطويات	970,000
12	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	مدنين	طباعة	810,400
13	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	صفاقس 2	كراء لوازم تظاهرات انتخابية	1530,000
14	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	تطاوين	كراء معدّات	555,000
15	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	أمريكا وبقية الدول الأوروبية	طباعة مطويات	830,503
16	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	قفصة	الطباعة والنشر والإشهار	3697,500
17	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	قابس	كراء لوازم تظاهرات انتخابية	970,000
18	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	القصرين	الطباعة والنشر والإشهار	4280,000
				مصاريف استقبال	985,000



6703,500	الطباعة والنشر والإشهار	توزر	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	19
1219,800	نفقات الاتصال				
2670,000	تظاهرات واجتماعات				
2249,100	كراء سيارة	قابس	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	20
1340,000	كراء لوازم تظاهرات انتخابية				
600,000	استهلاك وقود				
980,000	طباعة				
2333,000	اقتناء بطاقات زيارة وأقمصة ومعلقات	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	21
523,000	اقتناء أدوات مكتبية				
4383,000	احياء حفل-طباعة	القيروان	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة	22
960,000	مصاريف التزوّد بالوقود	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة الخير	23
600,000	تنظيم ملتقيات	القصرين	قائمة مستقلة	الوفاء بالعهد	24
2510,000	الطباعة والنشر والإشهار نشرات	نابل 2	قائمة مستقلة	مستقلون لأجل تونس	25
2900,000	الطباعة والنشر والإشهار التزيين والترويق				
900,000	الطباعة والنشر والإشهار دعوات				
650,000	إنتاج سمعي بصري	تطاوين	قائمة مستقلة	أمل تطاوين	26
2841,750	اقتناء مطويات ومعلقات ولافتات				
1698,750	كراء سيارة				
<b>69917,859</b>	<b>المجموع</b>				

ملحق عدد 24 : القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية والمتخلدة بدمتها ديون

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية	مبلغ ديون القائمة	جملة نفقات القائمة	النسبة %
1	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	منوبة	540	5741	9,41
2	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	صفاقس 2	5400	19985	27,02
3	حزب حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	المنستير	12000	18000	66,67
4	حزب حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	تطاوين	6000	35970	16,68
5	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	قبلي	1275	3246,521	39,27
6	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	زغوان	8609,42	19925,22	43,21
7	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	فرنسا 1	3041,502	3761,502	80,86
8	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	نابل 2	7	7816,34	0,08
9	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	تونس 1	1000	8419,294	11,88
10	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	القيروان	4045	8761	46,17
11	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	تونس 1	7594,6	39382,646	19,28
12	أمل وعمل المستقلة	قائمة ائتلافية	فرنسا 1	900,000	6 626,696	13,58
13	أمل وعمل	قائمة ائتلافية	تطاوين	6005,7	15556,099	38,61
14	ائتلاف الكرامة	قائمة ائتلافية	قبلي	1900,39	1935	98,21
15	المواطنة والتنمية	قائمة مستقلة	توزر	324,305	12045,579	2,69
16	الرجوع إلى الأصل	قائمة مستقلة	القيروان	8625	23853	36,16
	<b>المجموع</b>			<b>67 267,917</b>	<b>231 024,897</b>	<b>0,29</b>

ملحق عدد 25 : القوائم التي لم تصرّح بجميع نفقاتها

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية	نفقات تمّ تقديرها من قبل محكمة المحاسبات بالدينار			موضوع النفقات غير المقدّرة
				استغلال المقر	أجرة الوكيل المالي	التظاهرات	
1	حركة الشعب	قائمة حزبية	ايطاليا	-	-	-	استعمال سيارة طيلة فترة الحملة الانتخابية
2	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	زغوان	-	-	-	كراء سيارات
3	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	صفاقس 2	175	-	-	-
4	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	صفاقس 1	-	-	-	إشهار سياسي تمثّل في نقل قناة الزيتونة لاجتماع شعبي التأم بمدينة صفاقس ضمّ قائمتي حزب حركة النهضة المترشّحتين بدائرتي صفاقس 1 وصفاقس 2
5	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	صفاقس 2	-	-	-	إشهار سياسي تمثّل في نقل قناة الزيتونة لاجتماع شعبي التأم بمدينة صفاقس ضمّ قائمتي حزب حركة النهضة المترشّحتين بدائرتي صفاقس 1 وصفاقس 2
6	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	مدنين	-	-	2.528,400	-
7	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	تطاوين	-	-	144	310
8	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	مدنين	-	-	-	تبرع عيني أو كراء سيارات/صفحة على موقع الواب
9	حزب حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	تطاوين	-	-	-	استهلاك الوقود
10	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	سيدي بوزيد	-	-	195	-
11	الاتحاد الشعبي الجمهوري	قائمة حزبية	نابل 1	-	-	-	استغلال المقر
				-	-	-	أجرة
				-	-	-	الوكيل المالي

أجرة	-	-	-	-	منوبة	قائمة حزبية	الاتحاد الشعبي الجمهوري	12
الوكيل المال	-	-	-	-				
استغلال المقر	-	-	-	-	أريانة	قائمة حزبية	الرحمة	13
أجرة	-	-	-	-				
الوكيل المالي	-	-	-	-				
استغلال المقر	-	-	-	-	بن عروس	قائمة حزبية	الرحمة	14
أجرة	-	-	-	-				
الوكيل المالي	-	-	-	-				
أجرة	-	-	-	-	تونس1	قائمة حزبية	الرحمة	15
الوكيل المالي	-	-	-	-				
استغلال المقر	-	-	-	-	تونس2	قائمة حزبية	الرحمة	16
أجرة	-	-	-	-				
الوكيل المالي	-	-	-	-				
أجرة	-	-	-	-	منوبة	قائمة حزبية	الرحمة	17
الوكيل المالي	-	-	-	-				
أجرة	-	-	-	-	زغوان	قائمة حزبية	نداء تونس	18
الوكيل المالي	-	-	-	-				
أمسية حوارية	-	-	-	-	تونس 1	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة	19
لقاء شبابي بقاعة شاي	-	-	-	-				
خيمة انتخابية	-	-	-	-				
خيمة دعائية	-	-	-	-	نابل 2	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	20
كراء سيارات	-	-	-	-	تونس 1	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	21
-خلاص 53 شخص (يرتدون أقمصة تابعة للقائمة ويقومون بتوزيع منشورات)	-	-	-	-	تونس 1	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	22
-ألعاب الوكيل المالي	-	-	-	-				
-مصاريف تتعلق بأنشطة انتخابية ومواد دعائية	-	-	-	-	نابل 1	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	23
-ألعاب الوكيل المالي	-	-	-	-				
-مصاريف تتعلق بأنشطة انتخابية ومواد دعائية وتسويق	-	-	-	-	نابل 2	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	24
مقرات ومعدات	-	-	-	-				
- ألعاب الوكيل المالي	-	-	-	-	فرنسا2	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	25
- مصاريف تتعلق بالوقود	-	-	-	-				

تظاهرات	-	-	-	-	إيطاليا	حزبية	حزب حركة تحيا تونس	26
اجتماع بمقهى Lounge Sixty three Frankfurt	-	-	-	-	ألمانيا	قائمة ائتلافية	أمل وعمل المستقلة	27
اجتماع بمقهى Stamm Kaffee Kassel								
طباعة معلقات ومطويات	-	-	-	-				
استغلال أو كراء مقر الحملة ونفقات الماء والكهرباء								
التزود بالوقود	-	-	-	-				
معاليم تنزيل نقدي بالحساب البريدي	8	-	-	-	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة	28
اجتماع عام وسهرة فنية بروما					إيطاليا	قائمة مستقلة	بكلنا توانسة	29
اجتماع عام وسهرة فنية بميلانو	-	-	-	-				
اجتماع عام وسهرة فنية ببالرمو								

ملحق عدد 26 : القوائم التي لم تضمن الوثائق المثبتة لكل أو بعض نفقاتها

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية	موضوع النفقة	المبلغ بالدينار
1	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	فرنسا-باريس	كراء مقر	1640,41
2	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	زغوان	كراء السيارات	1000
				أجور	2250
				التنشيط	2050
				ملصقات	548,6
3	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	بن عروس	التزود بالمواد	43,7
				التنشيط	5800
				ملصقات	450
				نشریات	98,6
				كراء المقرات	700
4	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	سوسة	أعلام - مطويات - مطبوعات	3500
5	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	المنستير	كراء مقرات ونفقات الاتصال	790
6	حزب البديل التونسي	قائمة حزبية	المنستير	وقود-كراء مقرات -سيارات حفل غنائي- وسائل سمعية وبصرية- قبعات وأقمصة	18630
7	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	المنستير	كراء مقر وشراء مشروبات	1767
8	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	الكاف	كهرباء وماء وكراء كراسي	51,000
9	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	سيدي بوزيد	نفقات اتصال	178,71
10	الحزب الإشتراكي الدستوري	قائمة حزبية	القصرين	كراء مقرات	1200
				كراء معدات	2500
11	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	زغوان	كراء 05 سيارات	6400,6
12	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	فرنسا 1	طباعة ملصقات ونشریات	1629,897
13	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	نابل 2	مصارييف خيمات قرمبالية والحمامات	490
14	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	تونس 1	حصة تصوير لأعضاء القائمة	400
15	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	تونس 1	غياب عقود بالنسبة إلى 5 نفقات	4590
16	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	تونس 2	7 تبرعات عينية و33 وصل تسلم مبالغ مالية في غياب فواتير	11720

13129,053	مصاريف الحملة الانتخابية	أريانة	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	17
	أنعاب القائمين بحملة الاتصال المباشر				
	تبرعات عينية (منشورات، لافتات)				
21351	تبرعات عينية مختلفة	بن عروس	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	18
19923,296	نفقات تتعلق بتسويق مقرات بتمويل عيني متأت من حزب حركة تحيا تونس	نابل 1	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	19
	-نفقات تتعلق باقتناء مواد دعائية بتمويل عيني متأت من حزب حركة تحيا تونس				
	-نفقات تتعلق بمصاريف نقل وتنقل بتمويل عيني ذاتي وخاص				
	-نفقات تتعلق بمصاريف مختلفة بتمويل عيني خاص				
630	-نفقة تتعلق بنشاط انتخابي بتمويل عيني خاص	نابل 2	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	20
	-نفقة تتعلق بنشاط انتخابي بتمويل عيني خاص				
4992,628	-تبرعات عينية متأتية من الحزب	بنزرت	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	21
2450	-تبرعات عينية مختلفة	زغوان	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	22
	-نفقات مختلفة				
1	تذكرة سفر عبر عبّارة جزيرة قرقنة	صفاقس 1	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	23
1600	خلاص شيكات غير واضحة الموضوع	صفاقس 2	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	24
139,8	غير واضح (يساوي الفارق بين مبلغ التّفقات المتوقّر في شأنها وثائق إثبات وجموع النفقات المضمّن بالحساب المالي)				

780	طباعة	قابس	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	25
2249,1	كراء سيارة				
4560,6	كراء سيارة				
180	توفير فضاء عام للاجتماع				
750,6	كراء سيارات	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	26
4801,211	كراء سيارات				
3098	مصاريف نقل وتنقل ومصاريف أخرى	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	27
1288	كراء سيارات بطريقة مخالفة للنصوص القانونية والترتيبية بقيمة 1200 د وصرف نفقات بقيمة 88 د دون تقديم وثائق إثبات	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	28
238	اقتناء أقمصية	تطاوين	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	29
2450	كراء سيارة				
11,4	مصاريف الاتصال	منوبة	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة	30
1210	أجور وأتعاب	قفصة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	31
180	نفقات الاتصال				
2400	تبرعات عينية سيارة - مصاريف اكل و شرب	سوسة	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة	32
1 295,003	أجور أعوان	إيطاليا	قائمة مستقلة	بكلنا توانسة	33
704,870	مصاريف تنقل				
1 009,897	مصاريف تنقل				
979,277	مصاريف تنقل				
300	أجرة الوكيل المالي	القبروان	قائمة مستقلة	الرابطة الخضراء	34
980	مصاريف استقبال	نابل 2	قائمة مستقلة	مستقون لأجل تونس	35
1698,75	كراء سيارة	تطاوين	قائمة مستقلة	أمل تطاوين	36
163 810,002	المجموع				



ملحق عدد 27 : القوائم التي تتضمن وثائق إثباتها نقائص

ع/ر	اسم القائمة	طبيعة القائمة	الدائرة الانتخابية	المجموع
1	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	بثرت	100
2	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	تونس 1	1486
3	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	زغوان	9329,8
4	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	بن عروس	9175,5
5	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	المهدية	2696
6	حزب آفاق تونس	قائمة حزبية	المهدية	3483
7	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	المهدية	167
8	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	سوسة	5662
9	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	سوسة	100
10	حزب حركة النهضة	قائمة حزبية	المنستير	893
11	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	المنستير	1425
12	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	القبروان	450
13	حزب حركة الشعب	قائمة حزبية	المنستير	1043
14	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	المنستير	160
15	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	المهدية	4000
16	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	سليانة	424,000
17	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	باجة	1 045,000
18	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	الكاف	37,570
19	حزب التيار الديمقراطي	قائمة حزبية	باجة	746,700
20	حزب حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	الكاف	2 286,200
21	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	سيدي بوزيد	2644
22	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	قفصة	400
23	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	القصرين	15080,785
24	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	قبلي	101,9
25	حزب حركة مشروع تونس	قائمة حزبية	قفصة	1650
26	حزب الأمل	قائمة حزبية	توزر	3680
27	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	قفصة	9947
28	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	قبلي	1842,587
29	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	القصرين	7360
30	الحزب الدستوري الحر	قائمة حزبية	قبلي	823
31	حزب حركة تحيا تونس	قائمة حزبية	توزر	632,7
32	حزب الرحمة	قائمة حزبية	تونس 2	200
33	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	منوبة	4277,579
34	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	تونس 1	2310
35	حزب قلب تونس	قائمة حزبية	نابل 1	1066,82

1240	أريانة	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	36
1935,3	بن عروس	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	37
2810	بنزرت	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	38
130	تونس 2	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	39
2559,168	إيطاليا	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	40
554,145	فرنسا 2	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	41
2630	زغوان	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	42
750	أريانة	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	43
181,50	بن عروس	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	44
280	منوبة	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	45
225	تونس 1	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي	46
1116,7	تونس 1	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	47
1487,5	تونس 2	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	48
867	أريانة	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	49
600	بن عروس	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	50
1874,664	قارة أمريكا وباقي الدول الأوروبية	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	51
8330,6	نابل 1	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	52
11317,57	نابل 2	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	53
25205,8	بنزرت	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	54
7801,2	فرنسا 1	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	55
17376,797	فرنسا 2	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	56
4053	إيطاليا	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	57
17519,9	أمريكا وبقية الدول الأوروبية	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة	58
57,692	العالم العربي وبقية دول العالم	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة	59
177,5	صفاقس 1	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	60
10735	صفاقس 2	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر	61
1308,4	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة	62
800	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة	63
393,5	قابس	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	64
4522	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	65
1625,54	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	66
365	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	67
400	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	68
2733	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	69
260	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	70

853,61	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة تحيا تونس	71
19070,128	قابس	قائمة حزبية	حزب قلب تونس	72
500	قابس	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	73
1323,57	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة الشعب	74
5624,6	قابس	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	75
8645,389	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة مشروع تونس	76
150	تطاوين	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	77
75	تطاوين	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	78
140	تطاوين	قائمة ائتلافية	أمل وعمل	79
465	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	80
543,942	قفصة	قائمة ائتلافية	الإتحاد الديمقراطي الاجتماعي	81
1090	صفاقس 1	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة	82
93	صفاقس 2	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة	83
70,8	مدنين	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة	84
450	المنستير	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	85
4787	القيروان	قائمة ائتلافية	إئتلاف الكرامة	86
585,2	قبلي	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	87
1 610,000	باجة	قائمة ائتلافية	تونس أخرى	88
2 391,000	زغوان	قائمة مستقلة	قائمة الخير	89
5 649,764	إيطاليا	قائمة مستقلة	بكلنا توانسة	90
13,2	تطاوين	قائمة مستقلة	أمل تطاوين	91
410	تطاوين	قائمة مستقلة	أمل تطاوين	92
28	تطاوين	قائمة مستقلة	أمل تطاوين	93
7950	تونس 2	قائمة مستقلة	قائمة نحن هنا	94
19252,5	نابل 2	قائمة مستقلة	مستقلون لأجل تونس	95
5840	نابل 2	قائمة مستقلة	مستقلون لأجل تونس	96
1100	توزر	قائمة مستقلة	لسان الجريد	97
676,200	سليانة	قائمة مستقلة	بذل وعطاء	98
5934	القيروان	قائمة مستقلة	الرجوع إلى الأصل	99
326 271,520	المجموع			

ملحق عدد 28 : القوائم التي تولّت تضخيم قيمة بعض نفقاتها

موضوع النفقة	الفارق بالدينار (1) - (2)	قيمة النفقة بالدينار		الدائرة الانتخابية	طبيعة القائمة	اسم القائمة
		القيمة المقدّرة من قبل الدائرة (2)	القيمة المصحّح بها من قبل القائمة (1)			
شراء أثاث	590	10	600	القيروان	قائمة حزبية	حزب قلب تونس
4 نفقات تعلقت بخلاص أشخاص في إطار أنشطة انتخابية	1200	2050	3250	تونس 1	حزبية	حزب حركة تحيا تونس
-لافتات	507,628	16339,533	16847,161	قارة أمريكا وياقي الدول الأوروبية	حزبية	حزب حركة تحيا تونس
-كراء فضاءات						
-وقود						
-كراء معدات أخرى						
عصا ارتكاز	143,125	2,289	145,414	العالم العربي وبقية دول العالم	حزبية	حزب حركة النهضة
خدمات توزيع مطويات مقدّمة مجاناً وبصفة مناسباتية وغير رسمية	4150	0	4150	صفاقس 1	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر
استعمال سيّارة في شكل مساهمة عينية	450	1050	1500	صفاقس 1	قائمة حزبية	الحزب الدستوري الحر
شراء معدّات (طاوولات وكراسي ومضخّم صوت ومصدح)	599,15	15,85	615	مدنين	قائمة حزبية	حزب التيار الديمقراطي
خدمات حراسة تظاهرات اجتماعية مقدّمة مجاناً وبصفة مناسباتية وغير رسمية	135	0	135	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة
خدمات تنشيط خيمات دعائية مقدّمة مجاناً وبصفة مناسباتية وغير رسمية	1920	0	1920	صفاقس 1	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة
خدمات تنشيط وحراسة خيمات دعائية ومقاهي سياسية وحملات اتصال ميداني "باب باب" مقدّمة مجاناً وبصفة مناسباتية وغير رسمية	2218	0	2218	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة

معدات إعلامية (مفتاح ذاكرة)	49,616	0,984	50,6	صفاقس 2	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة
تسخير سيارة لمدة 3 ساعات مع الجهد البشري	11,25	19,5	30,75	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة
خدمات حماية وتأطير اجتماعات عامة وتنشيط خيمات دعائية ومقاهي مقدّمة مجانا وبصفة مناسباتية وغير رسمية	2347,5	0	2347,5	مدنين	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة
عمل تطوعي غير مبيّن الطبيعية	1700	0	1700	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة
خدمات حراسة اجتماعات عامة وتنشيط خيمات دعائية ومقاهي سياسية وتجمّعات بالشوارع وتوزيع مطبوعات ومطويات والقيام بحملات ميدانية مقدّمة مجانا وبصفة مناسباتية وغير رسمية	1880	0	1880	تطاوين	قائمة حزبية	حزب حركة النهضة
استعمال سيارة تاكسي في شكل مساهمة عينية	1080	420	1500	مدنين	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة
استعمال سيارات وتنشيط خيمات ومرافقة القائمة في شكل مساهمات عينية	1370	2600	3970	تطاوين	قائمة ائتلافية	ائتلاف الكرامة
شراء معدات	340,849	9,750	350,599	تونس 1	ائتلافية	ائتلاف الكرامة
شراء معدات	1204,835	33,445	1238,280	تونس 2	ائتلافية	ائتلاف الكرامة
<b>21896,953</b>	<b>المجموع</b>					

الجمهورية التونسية



محكمة المحاسبات

نتائج مراقبة مالية الأحزاب السياسية

أكتوبر 2020

# الفهرس

01	المقدمة
03	أبرز الملاحظات
08	الجزء الأول: الرقابة على التقارير المودعة لدى محكمة المحاسبات للفترة 2014-2019
09	I- إيداع التقارير المالية
15	II- تحليل الموارد والنفقات
21	الجزء الثاني: الرقابة على مالية الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية 2019
22	I- مسك الحسابات المالية للأحزاب
22	أ- القوائم المالية
25	ب- الحسابية التأليفية الجامعة
27	ج- مسك المحاسبة
28	د- سجل الانخرائط والمساعدات
31	هـ- الحساب البنكي
32	II- الرقابة على موارد الأحزاب ونفقاتها
32	أ- الرقابة على موارد الأحزاب

34	ب- الرقابة على النفقات
34	1- التبرعات النقدية المقدّمة من الحزب لفائدة قائماته
35	2- التبرعات العينية المقدّمة من الحزب لفائدة قائماته
36	3- نفقات المقرات الحزبية المستغلّة خلال الحملة الانتخابية التشريعية
37	4- انجاز عمليات مالية أكثر من 500 دينار نقدا
37	5- عمليات الخصم من المورد
39	6- غياب وثائق إثبات النفقات
40	7- عدم التصريح بنفقات
40	8- عدم تنزيل نفقات ضمن قائمة المصاريف المسوكة من قبل الحزب
41	9- فوارق بين مبلغ النفقات المحتسب والمبلغ المدون بالحسابية التأليفية الجامعة
41	III- التمويل عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية والوسائط الإلكترونية
44	الملحق
47	الخاتمة



# المقدّمة

لإضفاء الشفافية على تمويل الأحزاب السياسية وحماية تمويل الحملات الانتخابية من الأموال ذات المصادر غير المشروعة أفرد المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المسائل المالية للأحزاب السياسية بباب حدّد من خلاله سقفا لكل تمويل ينتفع به الحزب كاشتراكات الأعضاء وتعهّدات الحزب بخصوص القروض لدى مؤسّسات القرض بالإضافة إلى ضبط سقف للتبرعات والهبات الصادرة عن كلّ مانح. وحافظ المرسوم عدد 87 لسنة 2011 على تحجير قبول الأحزاب السياسية أي تمويل مباشر أو غير مباشر صادر عن أي جهة أجنبية أو ذوات معنوية أو متأتّ من مصدر مجهول.

وأوجب المرسوم على كلّ حزب فتح حساب بنكي أو بريدي وحيد لكلّ معاملاته المالية وكذلك تعيين وكيل مالي ومسك محاسبة وفقا للقانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسّسات وللمعايير المحاسبية الخاصة بالأحزاب السياسية التي يصادق عليها وزير المالية<sup>(1)</sup> مع وجوب تعيين مراقب أو مراقبين للحسابات.

كما أوكل الفصل 92 من القانون الانتخابي إلى محكمة المحاسبات بمناسبة رقابتها على تمويل الحملات الانتخابية رقابة مالية الأحزاب الفائزة في الانتخابات للتأكد من شرعية الموارد موضوع مساهمة الحزب في تمويل الحملات الانتخابية للقائمات المترشحة عنه وسلامة مصدرها.

ويندرج هذا التقرير في إطار التأكيد من مدى التزام الأحزاب السياسية بمقتضيات الفصل 27 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 الذي أوجب على كل حزب تقديم تقرير سنوي يشمل وصفا مفصلا لمصادر تمويله ونفقاته إلى محكمة المحاسبات من ناحية ومن مدى مشروعية الموارد التي تم استعمالها لتمويل الحملات الانتخابية للقائمات المترشحة عنها للانتخابات التشريعية 2019 والفائزة بمقاعد بمجلس نواب الشعب من ناحية أخرى.

ويشمل هذا التقرير أهم الإحصائيات حول إيداع التقارير المالية للأحزاب السياسية والمؤشرات المالية المتعلقة بمواردها ونفقاتها بناء على المعلومات التي صرّحت بها هذه الأحزاب ضمن التقارير المتعلقة بالفترة 2014-2019 والتي تمّ ايداعها لدى المحكمة إلى تاريخ 15 سبتمبر 2020 فضلا عن أهم الملاحظات التي أفرزتها الرقابة المستندية والميدانية في علاقة بمالية الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية 2019 وتمويلها لحملات القائمات المترشحة عنها.

(1) المعيار المحاسبي عدد 45 المصادق عليه بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 13 فيفري 2018.

## أبرز الملاحظات

يشمل هذا التقرير أهم الإحصائيات حول إيداع التقارير المالية للأحزاب السياسية والمؤشرات المالية المتعلقة بمواردها ونفقاتها بناء على المعلومات التي صرّحت بها هذه الأحزاب ضمن التقارير المتعلقة بالفترة 2014-2019 والتي تمّ ايداعها لدى محكمة المحاسبات إلى غاية 15 سبتمبر 2020 فضلا عن أهم الملاحظات التي أفرزتها الرقابة المستندية والميدانية في علاقة بمالية الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية 2019 وتمويلها لحملات القوائم المترشحة عنها.

### • الرقابة على التقارير المودعة لدى المحكمة للفترة 2014-2019

- إلى غاية 15 سبتمبر 2020، تولّى 54 حزب من مجموع 221 حزبا سياسيا مكونا إلى غاية موفى سنة 2018 إيداع تقارير مالية تعلقت بكامل الفترة 2014-2019 أو بإحدى هذه السنوات المالية.
- لم تتولّى سوى خمسة أحزاب<sup>(1)</sup> من مجموع 221 حزبا ناشطا خلال سنة 2019 إيداع تقاريرها المالية لكامل الفترة 2014-2019.
- إلى غاية 15 سبتمبر 2020، تولّت 10 أحزاب من مجموع 16 حزبا ممثلا في مجلس نواب الشعب إيداع تقارير مالية لدى محكمة المحاسبات للفترة 2014-2019.
- لم يتول سوى 14 حزبا من جملة 45 حزبا مشاركا في الانتخابات التشريعية 2019 إيداع التقرير المتعلق بالسنة المالية 2018.
- تم الوقوف على عدم التزام 44 حزبا بالدورية السنوية في إيداع تقاريرها.
- سجّل قيام 15 حزبا بتقديم تقارير سلبية باعتبار عدم تلقي موارد وعدم إنجاز أي نفقات مقابل تصريح ستة أحزاب سياسية بعدم تحصيل مداخيل بالنسبة إلى كامل الفترة 2014-2019.
- لم يتجاوز عدد الأحزاب السياسية التي أودعت تقارير مالية مرفقة بتقارير مراقبي الحسابات 19 حزبا من جملة 54 حزبا بالنسبة إلى كامل الفترة 2014-2019 أو بإحدى السنوات المالية.
- بلغ عدد التقارير المالية المودعة لدى المحكمة في الفترة 2014-2019 والتي لم يتم ارفاقها بتقارير مراقبي الحسابات 116 تقريرا من جملة 185 تقريرا.
- لم يتبيّن للمحكمة من خلال التقارير التي تمّ ايداعها رفع الأحزاب المعنية كلّ في ما يخصّه تقرير مراقبة الحسابات إلى اللجنة التي يترأسها الرئيس الأول للمحكمة الإدارية بمشاركة كل من الرئيس

(1) الحزب الدستوري الحرّ وحزب المحافظين التونسيين والحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء والحزب الاشتراكي وحزب الأمل.

الأول لمحكمة الاستئناف بتونس ورئيس هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية قصد المصادقة على القوائم المالية للحزب.

- بلغ مجموع موارد ونفقات الأحزاب السياسية التي تولت إيداع تقاريرها المالية بالنسبة إلى كامل الفترة 2014-2019 أو إحدى السنوات المالية ما قدره على التوالي 47,26 م.د و 56,217 م.د.

## • الرقابة على مالية الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية 2019

### ❖ مسك الحسابات المالية للأحزاب

- لم يتولّ حزب حركة تحيا تونس موافاة المحكمة بما يفيد إعداد القوائم المالية لسنة 2019 وضبطها في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ ختم السنة المحاسبية.

- تعلّقت كلّ المعطيات المضمّنة بالقوائم المالية لحزب حركة الشعب لسنة 2019 بالعمليات المنجزة على المستوى المركزي دون الأخذ بعين الاعتبار العمليات المالية المنجزة من طرف الفروع الجهوية والمحلية.

- عدم شمولية الحسابية التأليفية الجامعة المتعلقة بسنة أحزاب سياسية وهي الحزب الدستوري الحر وحزب التيار الديمقراطي وحزب قلب تونس وحزب حركة الشعب وحزب صوت الفلاحين وحزب الرحمة.

- لم يتولّ حزب حركة الشعب تعيين مراقبا لحساباته كما لم يعيّن حزب الرحمة مراقبا لحساباته سوى في 4 أكتوبر 2018 رغم إحداثه منذ سنة 2012.

- عدم التزام ثلاثة أحزاب بمسك دفاتر المحاسبة وهي حزب التيار الديمقراطي وحزب قلب تونس وحزب حركة الشعب في حين لم يدلّ حزب حركة النهضة بالسجلات المحاسبية والميزان المحاسبي والقوائم الماليّة وتقارير مراقبي الحسابات لسنة 2019.

- لم يتولّ حزب حركة الشعب مسك محاسبة طبقا للنظام المحاسبي للمؤسسات المنصوص عليه بالقانون عدد 112 لسنة 1996 واكتفى بمسك تطبيقية إعلامية تتضمن المبالغ الإجمالية للمداخيل والنفقات.

- لم يتولّ حزب حركة الشعب مسك سجل مفصّل للانخرافات وسجلّ المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا فضلا عن عدم التمييز بين التبرعات النقدية والعينية.

- لم يلتزم حزب حركة الشعب بمسك سجل المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا. في حين لم يقدّم حزب الرحمة نسخة من هذا السجل. ولم يتولّ حزب حركة النهضة الإدلاء به



لسنة 2019. في نفس السياق، لا تحتوي الوثيقة المودعة من قبل حزب حركة تحيا تونس بعنوان المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا على كافة التبرعات المُقدّمة للحزب حيث لم يتمّ تضمينها ما يناهز 100 وصل تبرع.

- تشمل قاعدة البيانات المتعلقة بالمنخرطين في حزب قلب تونس أشخاصا مختلفين حاملين لنفس عدد بطاقة التعريف الوطنية بالإضافة إلى وجود بعض الأشخاص الذين قاموا بتسديد معلوم انخراط سنة 2019 أكثر من مرّة.

#### ❖ الرقابة على موارد الأحزاب

- تحصّل حزب التيار الديمقراطي على تبرعات نقدية فاقت الحد المسموح به قانونا وتعلق الأمر بعدد 13 عملية تبرع بمبلغ إجمالي ناهز 13 أ.د.
- تسجيل فارق بقيمة 18 أ.د بين المداخل المضمنة بالحساب البنكي وقيمة الموارد النقدية المضمنة بقواعد بيانات حزب قلب تونس لم يتم تضمينه في قاعدة البيانات المتعلقة بالتبرعات النقدية.
- تولى حزب حركة تحيا تونس قبض تبرعات نقدية فاقت قيمتها 500 دينار وبلغ مجموعها 53.390 د.

#### ❖ الرقابة على نفقات الأحزاب

- تسجيل فوارق بين المساهمات النقدية لحزب حركة تحيا تونس في تمويل الحملة الانتخابية التشريعية لسنة 2019 لفائدة قائماته المترشحة والمعطيات المصرّح بها من قبل كل قائمة صلب حسابها المالي المودع لدى محكمة المحاسبات بمبلغ جملي قدره 47.767,404 دينار .
- تسجيل فوارق بين مبلغ النفقات المحتسب من قبل المحكمة اعتمادا على وثائق الاثبات التي تولت القوائم تقديمها والمبلغ المدون بالحسابية التأليفية للحزب الدستوري الحر بخصوص تسع قوائم بمبلغ يساوي 15.493 د.
- تسجيل تضارب بين ما تمّ التصريح به من قبل حزب حركة تحيا تونس من كون الحملة الانتخابية التشريعية لسنة 2019 اعتمدت على الاتّصال المباشر ولم يتم الاعتماد على المقررات الحزبية مع ما تمّ الوقوف عليه من استغلال عدد من قائماته للمقررات الحزبية خلال حملاتها الانتخابية التشريعية وارتفاعها بتبرعات عينية حزبية بقيمة جمالية بلغت 9.064,999 دينارا.
- عدم تصريح خمسة قوائم بحصولها على تبرعات عينية من قبل حزب قلب تونس ويتعلق



الأمر بالقوائم المترشحة بدوائر باجة والقصرين وسيدي بوزيد وقبلي ومدنين بمبلغ فردي قدره 8.535,064 د وهو ما يتعارض مع المعطيات التي تمّ تقديمها من الحزب.

- أنجز حزب التيار الديمقراطي عمليتي خلاص لمصاريف بعنوان تنظيم ملتقيات نقدا بمبلغ إجمالي قدره 1.650 دينار تجاوزت قيمة كلّ منها مبلغ خمسمائة دينار.

- لم يتولّى حزب التيار الديمقراطي خلال السنة المالية 2019 إيداع تصاريح بعنوان الخصم من المورد كما لم يتولّ التصريح بإجراء عمليات خصم من المورد بعنوان معينات كراء مقره الاجتماعي وخلصها لدى القبضة المالية ذات النظر ولم يتولّ دفع المبالغ المستوجبة لفائدة الخزينة في الأجل القانونية.

- لا يمسك حزب التيار الديمقراطي بصفته مؤجراً بطاقات الخلاص للأعوان المتعاقدين معه.

- عدم شمولية قائمة المصاريف لسنة 2019 التي تمّ توفيرها من حزب حركة الشعب حيث تبين من خلال الاطلاع على صفحة الحزب الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" تنظيم الحزب تظاهرات لم يتمّ إبراز المصاريف المرتبطة بها بالقائمة المذكورة. كما لم يقدّم الحزب بتنزيل نفقات بقيمة 3.600 د بقائمة مصاريفه.

- انتفاع القوائم المترشحة عن حزب قلب تونس والمترشح للانتخابات الرئاسية نبيل القروي بومضات تحسيسية ودعاية من قبل قناة نسمة فضلا عن قيامها بدعاية مضادة ضد حزب حركة النهضة وضد المترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 قيس سعيد وهو ما يتعارض مع النصوص القانونية والترتيبية الصادرة في الغرض.

- تخصيص قناة نسمة مساحات لدعوة الناخبين وتحسيسهم بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية عن طريق مساندين للحملة الانتخابية لحزب قلب تونس دون السعي لتوفير نفس المساحة لنفس الغرض التحسيسي لبقية المتنافسين.

## - التوصيات

- تدعو محكمة المحاسبات الأحزاب السياسية إلى الالتزام بإيداع التقارير المالية مع احترام الدورية السنوية في ذلك واستيفاء كلّ الإجراءات المتعلقة بإعداد القوائم المالية والمصادقة عليها ونشرها لأنّ في ذلك ترسيخاً لمبدأ الشفافية في تسيير الأحزاب السياسية التي أكد عليها المرسوم عدد 87 لسنة 2011.

- في غياب تمتع الأحزاب السياسية بالمال العمومي وباستثناء ما أجازها لها القانون الانتخابي لا يمكن محكمة المحاسبات خارج المحطات الانتخابية القيام بمراقبة شاملة على مصادر تمويل

الأحزاب السياسية. ولتلافي هذه النقائص فإنه يقترح مراجعة المرسوم عدد 87 لسنة 2011 نحو تحسين  
حوكمة الأحزاب السياسية وإحكام مراقبتها ضمانا للشفافية وحسن تنظيم الحياة السياسية وتكافؤ  
الفرص أمام الأحزاب المشاركة في الانتخابات.



**الجزء الأول**  
**الرقابة على التقارير المودعة**  
**لدى محكمة المحاسبات**  
**للفترة 2014-2019**



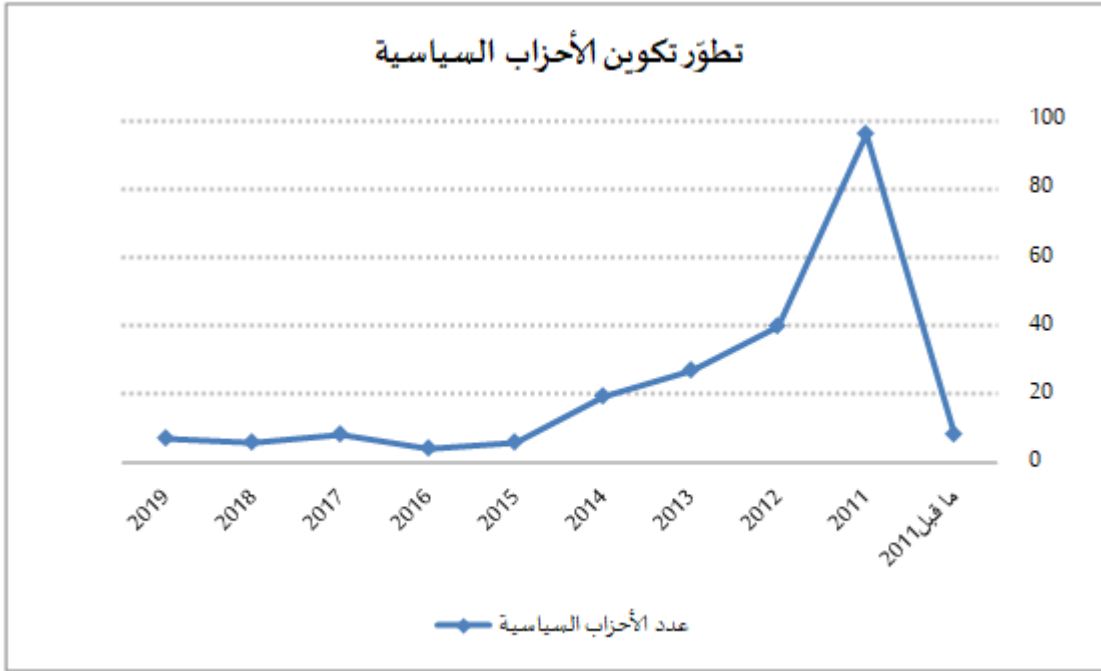
تمثل المتطلبات الأساسية للشفافية المالية في الالتزام بالانفتاح بشكل يسمح بمساءلة جادة وبالعامل ضمن إجراءات واضحة ومعلنة وبالتعهد بتوفير المعلومات الصحيحة للرأي العام من خلال الكشف عن مصادر تعبئة الموارد وطريقة تأدية النفقات واتخاذ الإجراءات التي تضمن حفظ السجلات والمعلومات التي تتعلق بكيفية إدارة الأحزاب بما يضمن دقة المعلومات والأمانة وسهولة عملية عرض المعلومات وتحليلها وتقديمها لطالبيها وفق الإجراءات التي ضبظها المرسوم عدد 87 لسنة 2011 سابق الذكر.

## I- إيداع التقارير المالية

شهد تكوين الأحزاب السياسية في تونس على إثر صدور المرسوم عدد 87 لسنة 2011 تطورا هاما حيث ارتفع عدد الأحزاب من 8 أحزاب مرخّص فيها قانونا قبل سنة 2011 إلى 221 حزبا في موقّي سنة 2019 كما يبرزه الجدول الموالي :

السنة/الفترة	عدد الأحزاب السياسية	نسبة التطور(%)
ما قبل 2011	8	-
2011	104	1200
2012	144	38,46
2013	171	18,75
2014	190	11,11
2015	196	3,16
2016	200	2,04
2017	208	4
2018	214	2,88
2019	221	3,27

وقد شهدت سنة 2011 إحداث أكبر عدد من الأحزاب السياسية الجديدة حيث تمّ تكوين 96 حزبا جديدا أما أدناه كان في حدود 4 أحزاب خلال سنة 2016. ويبين الرّسم البياني الموالي عدد الأحزاب السياسية سنويا خلال الفترة 2011-2019 :



وإلى تاريخ 15 سبتمبر 2020، لم يتولّى سوى 54 حزبا سياسيا إيداع تقارير مالية تعلقّت بكامل الفترة 2019-2014 أو بإحدى هذه السنوات المالية بنسبة لم تتجاوز 24,43% من مجموع الأحزاب الناشطة في موقّ سنة 2019. وتختلف هذه النسبة من سنة إلى أخرى كما هو مبين بالجدول الموالي :

النسبة (%)	عدد الأحزاب الناشطة	عدد الأحزاب التي تولّت إيداع تقارير مالية	السنة المالية
17,36	190	33	2014
19,89	196	39	2015
21	200	42	2016
20,19	208	42	2017
11,68	214	25	2018
3,62	221	8	2019
24,43	221	54	الفترة 2019-2014 أو إحدى السنوات المالية

ولم تتولّى سوى خمسة أحزاب<sup>(1)</sup> من مجموع 221 حزبا ناشطا خلال سنة 2019 إيداع تقاريرها المالية لكامل الفترة 2014-2019 أي ما يمثل نسبة 2,26%.

وبلغ عدد الأحزاب الممثلة في مجلس نواب الشعب والتي تم تأسيسها إلى موفى سنة 2019، 16 حزبا<sup>(2)</sup>، قام منها 10 أحزاب<sup>(3)</sup>، إلى تاريخ 15 سبتمبر 2020، بإيداع تقارير مالية لدى محكمة المحاسبات للفترة 2014-2019 (كامل الفترة أو إحدى السنوات المالية) أي بنسبة 62,5%.

ولم يتولّى سوى 14 حزبا<sup>(4)</sup> من مجموع الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية 2019، وعددها 45 حزبا فاز منها 16 حزبا بما جملته 181 مقعدا من جملة 217 مقعدا، إيداع التقرير المتعلق بالسنة المالية 2018 لدى محكمة المحاسبات.

ويبرز الجدول الموالي وضعية الأحزاب الفائزة ومدى التزامها بإيداع تقاريرها المالية لدى المحكمة:

ع/د	الحزب (حسب عدد المقاعد المتحصل عليها)	الإيداع لدى محكمة المحاسبات (إلى 15 سبتمبر 2020)
1	حزب حركة النهضة	أودع التقارير المالية المتعلقة بالفترة 2011-2018
2	حزب قلب تونس	لم يحن الأجل القانوني للإيداع (تأسس الحزب سنة 2019)
3	حزب التيار الديمقراطي	أودع التقارير المالية المتعلقة بالفترة 2013-2018
4	الحزب الدستوري الحر	أودع التقارير المالية المتعلقة بالفترة 2013-2019
5	حزب حركة الشعب	أودع التقارير المالية المتعلقة بالفترة 2015-2019
6	حزب حركة تحيا تونس	لم يحن الأجل القانوني للإيداع (تأسس الحزب سنة 2019)
7	حزب الرحمة	لم يودع تقاريره المالية
8	حزب حركة مشروع تونس	أودع التقرير المالي لسنة 2016
9	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	أودع التقارير المالية المتعلقة بالفترة 2011-2018
10	حزب البديل التونسي	أودع التقارير المالية لسنتي 2017 و2018
11	حزب حركة نداء تونس	أودع التقارير المالية المتعلقة بالفترة 2013-2018
12	حزب أفاق تونس	أودع التقارير المالية المتعلقة بالفترة 2014-2017
13	الحزب الاشتراكي الدستوري	لم يودع تقاريره المالية

<sup>(1)</sup> الحزب الدستوري الحرّ وحزب المحافظين التونسيين والحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء والحزب الاشتراكي وحزب الأمل.

<sup>(2)</sup> حزب حركة النهضة وحزب التيار الديمقراطي والحزب الدستوري الحر وحزب البديل التونسي وحزب حركة الشعب وحزب حركة مشروع تونس وحزب الرحمة وحزب الاتحاد الشعبي الجمهوري وحزب حركة نداء تونس وحزب أفاق تونس وحزب تيار المحبة والحزب الاشتراكي الدستوري وحزب صوت الفلاحين. وحزب تحيا تونس وحزب قلب تونس وحزب الجبهة الشعبية.

<sup>(3)</sup> حزب حركة النهضة وحزب التيار الديمقراطي والحزب الدستوري الحر وحزب البديل التونسي وحزب حركة الشعب وحزب حركة مشروع تونس وحزب الاتحاد الشعبي الجمهوري وحزب حركة نداء تونس وحزب أفاق تونس وحزب تيار المحبة.

<sup>(4)</sup> حزب حركة النهضة وحزب التيار الديمقراطي وحزب الاتحاد الشعبي الجمهوري وحزب حركة نداء تونس وحزب حركة نداء تونس وحزب تيار المحبة والحزب التونسي وحزب المحافظين التونسيين وحزب حركة الشعب والحزب الاشتراكي والحزب الدستوري الحرّ وحزب البديل التونسي وحزب الأمل وحزب قوى 14 جانفي والحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء.

ع/د	الحزب (حسب عدد المقاعد المتحصل عليها)	الايذاع لدى محكمة المحاسبات (إلى 15 سبتمبر 2020)
14	حزب الجبهة الشعبية	لم يحن الأجل القانوني للإيداع (تأسس الحزب سنة 2019)
15	حزب تيار المحبة	أودع التقارير المالية المتعلقة بالفترة 2016-2019
16	حزب صوت الفلاحين	لم يودع تقاريره المالية

ولئن نصّ الفصل 27 من المرسوم عدد 87 المذكور أعلاه على وجوب تقديم كل حزب تقريراً سنوياً يشمل وصفاً مفصلاً لمصادر تمويله ونفقاته إلى محكمة المحاسبات، فقد تم الوقوف على عدم التزام الأحزاب بالدورية السنوية في إيداع تقاريرها. حيث توّلى 38 حزبا إيداع تقاريرهم المالية دفعة واحدة لدى المحكمة من مجموع 54 حزبا تولّوا إيداع تقاريرهم خلال الفترة 2014-2019 أو إحدى السنوات المالية.

فعلى سبيل المثال توّلى الحزب الاشتراكي إيداع تقاريره المالية المتعلقة بكامل الفترة 2011-2017 في جوان 2018 وتقارير 2018 و2019 دفعة واحدة في سبتمبر 2020. كما توّلى حزب حركة الشعب إيداع تقاريره المالية المتعلقة بكامل الفترة 2015-2017 في نوفمبر 2018 وتقارير 2018 و2019 في جويلية 2020. كما أودع حزب البديل التونسي تقاريره المالية بعنوان تصرف سنتي 2017 و2018 في مارس وسبتمبر 2020 وأودع حزب التنوير والتنمية تقاريره المالية المتعلقة بكامل الفترة 2015-2018 في جويلية 2019. ويبرز الملحق عدد 1 الأحزاب التي أودعت تقاريرها المالية دفعة واحدة.

ولم تلتزم سوى 4 أحزاب<sup>(1)</sup> من مجموع 54 حزبا أودعوا تقاريرهم لدى المحكمة بالدورية السنوية لإيداع الأحزاب أي بنسبة لا تتجاوز 7,40%.

فعلى سبيل المثال، توّلى الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي إيداع تقرير 2017 بتاريخ 28 فيفري 2018 وأودع تقرير 2018 بتاريخ 29 ماي 2019. كما توّلى الحزب الجمهوري إيداع تقرير 2017 بتاريخ 17 ماي 2018 وتقرير 2018 بتاريخ 12 جويلية 2019.

وفي غياب الالتزام بمبدأ الشفافية يكون الحزب عرضة للعقوبات الواردة بالباب الخامس من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 والتي تتدرج من التنبيه عليه من قبل السلطة التنفيذية إلى تعليق نشاطه ثم إصدار حكم بحله من قبل السلطة القضائية.

(1) حزب المحافظين التونسيين وحزب تيار المحبة والحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي والحزب الجمهوري.

أما بخصوص محتوى التقرير والذي يشمل بالضرورة معطيات مفصلة بشأن التمويلات التي تم تحصيلها والنفقات التي تمت تأديتها خلال السنة المعنية فقد سُجل قيام 15 حزبا بتقديم تقارير سلبية باعتبار عدم تلقي موارد وعدم إنجاز أي نفقات، كما يبينه الجدول الموالي :

ع/د	الأحزاب	التقارير المالية المتعلقة بالسنوات التالية
1	حزب المحافظين التونسيين	2019-2018-2017-2016-2015-2014
3	حزب الأمانة والعدالة	2018-2017-2016
4	حزب التنوير والتنمية	2018-2017-2016-2015
5	حزب الشورى الديمقراطي التونسي	2018-2017-2016-2015-2014
6	حزب الإصلاح الوطني	2018-2017
7	حزب حركة خمسة نجوم	2018-2017-2016
8	حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2017-2016
9	حزب الانتماء الديمقراطي	2017-2016-2015-2014
10	حزب تونس الزيتونة	2017-2016-2015-2014
11	حزب الوفاء لتونس	2017-2016-2015-2014
12	حركة تونس المستقبل	2016-2015-2014
13	حزب البديل الديمقراطي	2016-2015
14	حزب الخيار الثالث	2016-2015
15	الحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء	2019-2018-2017-2016-2015-2014
16	الحزب الشعبي للحرية والتقدم	2015-2014

ومن ناحية أخرى، صرّحت أربعة أحزاب سياسية بعدم تحصيل مداخيل بالنسبة إلى كامل الفترة 2019-2014 أو إحدى السنوات المالية وهو الشأن بالنسبة إلى حزب حركة تونس الديمقراطية للجميع بالنسبة إلى السنوات 2014 و2015 و2016 و2017 وحزب صوت التونسي بالنسبة إلى السنوات 2014 و2015 و2016 و2018 وحزب الوحدويين الأحرار بالنسبة إلى السنوات 2015 و2016 و2017 وكذلك كل من حزب البديل الديمقراطي وحزب صوت المواطن التونسي تباعا لسنة 2014 وسنة 2017 والحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء وحزب التنوير والتنمية وحزب الأمل بالنسبة لكامل السنوات التي تمّ إيداع تقارير بشأنها.

ولم يتجاوز عدد الأحزاب السياسية التي أودعت تقارير مالية مرفقة بتقارير مراقبي الحسابات، بالنسبة إلى كامل الفترة 2014-2019 أو بإحدى السنوات المالية، 19 حزبا من جملة 54 حزبا<sup>(1)</sup> أودعوا تقاريرهم لدى المحكمة في نفس الفترة أي بنسبة لا تتجاوز 35,18%.

وقد بلغ عدد التقارير المالية المودعة<sup>(2)</sup> لدى المحكمة والتي لم يتم ارفاقها بتقارير مراقبي الحسابات 116 تقريرا من جملة 185 تقريرا مودعا لدى المحكمة في الفترة 2014-2019 أي بنسبة تبلغ 62,70%. ويبين الجدول الموالي نسبة التقارير المالية غير المصحوبة بتقارير مراقبي الحسابات :

السنة المالية	عدد التقارير المصحوبة بتقارير مراقبي الحسابات غير المودعة	عدد التقارير المالية المودعة	النسبة من مجموع التقارير المالية المودعة (%)
2014	20	28	71,42
2015	27	39	64,28
2016	27	42	65,85
2017	23	42	54,76
2018	14	26	53,84
2019	5	8	62,50
الفترة 2014-2019	116	185	62,50

وفي سياق متصل وخلافا لما نصّ عليه الفصل 26 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 لم يتبين لمحكمة المحاسبات من خلال التقارير التي تمّ إيداعها أن الأحزاب المعنية قد رفعت كلّ في ما يخصه تقرير مراقبة الحسابات إلى اللجنة التي يترأسها الرئيس الأول للمحكمة الإدارية وبمشاركة كل من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتونس ورئيس هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية قصد المصادقة على القوائم المالية للحزب.

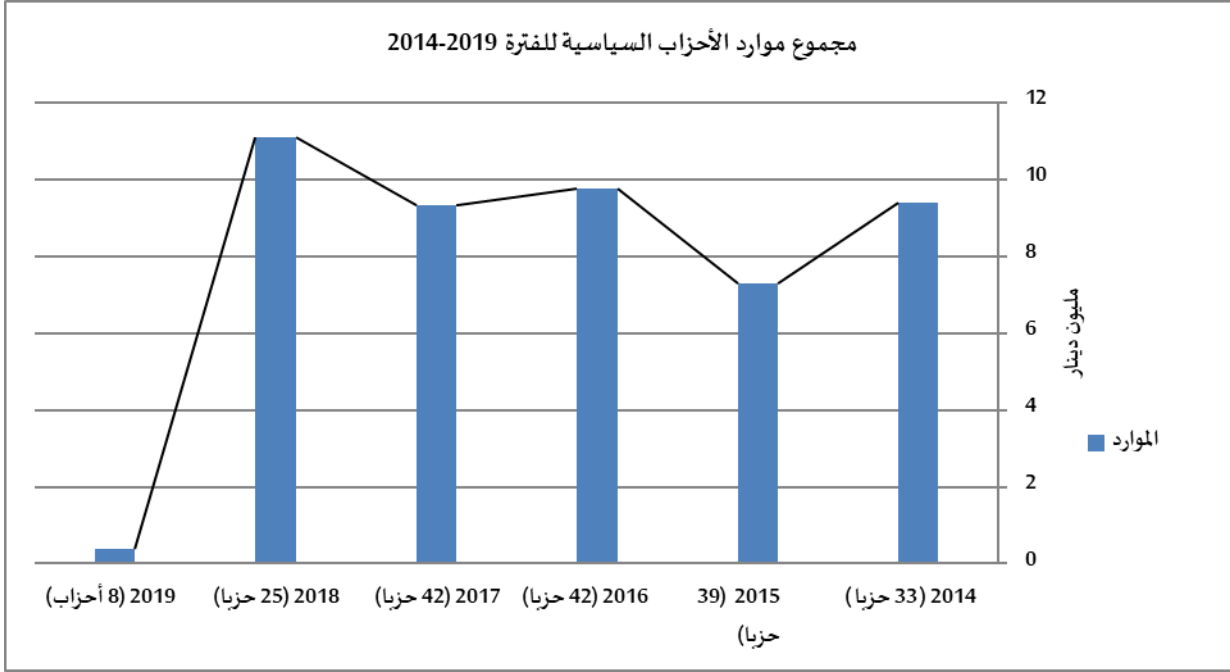
وتدعو محكمة المحاسبات الأحزاب السياسية إلى الالتزام بإيداع التقارير المالية مع احترام الدورية السنوية في ذلك واستيفاء كلّ الإجراءات المتعلقة بإعداد القوائم المالية والمصادقة عليها ونشرها لأنّ في ذلك ترسيخا لمبدأ الشفافية في تسيير الأحزاب السياسية التي أكد عليها المرسوم عدد 87 لسنة 2011.

(1) أغلب هذه الأحزاب أودعت تقارير سنة أو أكثر دون استكمال كامل الفترة.

(2) يتعلق الأمر بعدد التقارير بغض النظر عن الحزب المتعلقة به هذه التقارير.

## II- تحليل الموارد والتنفقات

بلغ مجموع موارد الأحزاب السياسية التي تولت إيداع تقاريرها المالية إلى غاية 5 سبتمبر 2020 بالنسبة إلى كامل الفترة 2014-2019 أو إحدى السنوات المالية ما قدره 47,26 م.د، وتراوحت موارد هذه الأحزاب بين 11,10 م.د خلال سنة 2018 و 380 أ.د خلال سنة 2019. ويبين الرّسم البياني الموالي تطوّر موارد الأحزاب السياسية خلال الفترة 2014-2019 التي التزمت بواجب ايداع تقاريرها لدى المحكمة:



ويتوزع مجموع الموارد المالية السنوية للأحزاب السياسية التي أودعت تقاريرها المالية المتعلقة بكامل الفترة 2014-2019 أو بإحدى السنوات المالية إلى تاريخ 15 سبتمبر 2020 وفقا للتقارير المودعة لدى المحكمة كما يلي :

السنة	مجموع الموارد المالية أقل من 100 أ.د		مجموع الموارد المالية بين 100 أ.د و 1 م.د		مجموع الموارد المالية أكثر من 1 م.د	
	عدد الأحزاب	النسبة (%)	عدد الأحزاب	النسبة (%)	عدد الأحزاب	النسبة (%)
2014	23	69,7	7	21,21	2 <sup>(1)</sup>	6,06
2015	32	82,05	6	15,38	1 <sup>(2)</sup>	2,56
2016	34	80,95	7	16,66	1 <sup>(3)</sup>	2,38
2017	31	73,80	10	23,80	1 <sup>(4)</sup>	2,38
2018	17	40,47	6	24	2 <sup>(5)</sup>	8
2019	7	87,5	1	12,5	0	0

(1) حزب حركة النهضة وحزب حركة نداء تونس.

(2) حزب حركة النهضة.

(3) حزب حركة النهضة.

(4) حزب حركة النهضة.

(5) حزب حركة نداء تونس وحزب حركة النهضة.

وفي سياق متصل، بلغ عدد الأحزاب السياسية التي فاقت مواردها 100 أ.د دون أن تتجاوز 1 م.د. 15 حزبا من مجموع 54 حزبا أودعوا تقاريرهم المالية خلال الفترة 2014-2019، أي ما يمثل 27,77% من بينها حزب أفاق تونس وحزب العمال وحزب التيار الديمقراطي والحزب الجمهوري وحزب المبادرة وحزب التحرير والحزب الدستوري الحر وحزب حركة الشعب وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وحزب البديل التونسي وحزب حراك تونس الإرادة وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد.

وعلى مستوى الاستقلالية المالية للحزب والتي يتم قياسها بنسبة مجموع الانخرافات من مجموع الموارد المالية للحزب السياسي، فقد بلغ معدل هذا المؤشر بالنسبة إلى الأحزاب التي أودعت تقاريرها<sup>(6)</sup> ما نسبته 49,98% خلال كامل الفترة 2018-2019 ويبيّن الجدول الموالي المعدّل السنوي لمؤشر الاستقلالية المالية لهذه الأحزاب :

السنة المالية	معدل مؤشراستقلالية الأحزاب (%)	المؤشر الأقصى (%)	الحزب المعني بالمؤشر الأقصى
2018	49,59	100	حزب الديمقراطيين الإجماعيين
2019	50,36	99,96	الحزب الدستوري الحرّ
الفترة 2019-2018	49,98	-	-

أمّا في ما يتعلق بالديمومة المالية للحزب والتي تحتسب على أساس مدى تغطية الموارد الذاتية للنفقات المرتبطة بالتسيير العادي للحزب المتمثلة في مشتريات المواد والتموينات المستهلكة وأعباء الأعوان ومخصصات الاستهلاك والمدخرات ومصاريف المقرات فقد ارتفع معدّل الديمومة المالية للأحزاب خلال الفترة 2018-2019 إلى حوالي 75,71%. ويتوزع معدّل هذا المؤشر خلال الفترة 2018-2019 كما يلي :

السنة المالية	معدّل مؤشرديمومة الأحزاب (%)	المؤشر الأقصى (%)	الحزب المعني بالمؤشر الأقصى
2018	45,99	120,11	الحزب الدستوري الحر
2019	105,42	324,59	حزب تيار المحبة
الفترة 2019-2018	75,71	-	-

<sup>(6)</sup> حزب تيار المحبة وحزب حركة الشعب والحزب الاشتراكي والحزب الدستوري الحر وحزب حركة الديمقراطيين الإجماعيين دون إحتساب حزب المحافظين والحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء باعتبار إيداعهم لتقارير سلبية خلال كامل الفترة 2018-2019.



وارتفع معدّل نسبة مديونية الأحزاب والتي تتمثل في نسبة مجموع الديون من مجموع الموارد، خلال الفترة 2019-2018 إلى حوالي 3,9 % ويتوزع معدّل هذا المؤشر خلال الفترة 2019-2018 كما يلي :

السنة المالية	معدّل مؤشر مديونية الأحزاب (%)	المؤشر الأقصى (%)	الحزب المعني بالمؤشر الأقصى
2018	2,9	14,52	الحزب الدستوري الحرّ
2019	4,89	24,44	الحزب الدستوري الحرّ
الفترة 2019-2018	3,9	-	-

أمّا في ما يتعلق بالتوازنات المالية للأحزاب التي تولت إيداع تقاريرها المالية لدى المحكمة إلى غاية 15 سبتمبر 2020 فقد تم الوقوف على وجود عجز في توازنات 08 تقارير مالية من مجموع 34 تقريراً تم إيداعه بعنوان الفترة 2019-2018 وهو ما يمثل نسبة 23,53 %.

ويبيّن الجدول الموالي نسبة العجز القسوى والتي تتمثل في نسبة مجموع العجز من مجموع الموارد والحزب المعني بذلك خلال الفترة 2019-2018 :

السنة المالية	نسبة العجز القسوى (%)	مبلغ العجز بالدينار (%)	الحزب المعني بنسبة العجز القسوى
2018	49,61	-18.009,995	الحزب الإشتراكي
2019	24,48	-4.274,343	حزب حركة الشعب

وعلى صعيد آخر بلغ مجموع نفقات الأحزاب السياسية التي تولت إيداع تقاريرها المالية للفترة 2019-2014 أو إحدى السنوات المالية ما قدره 56,217 م.د. ويبيّن الجدول الموالي تطوّر النفقات بالنسبة إلى الأحزاب التي تولت إيداع كافة تقاريرها المالية 5 أحزاب<sup>(1)</sup> بخصوص السنوات 2018 و2019 :

السنة المالية	مجموع النفقات بالألف دينار	نسبة التطور (%)
2018	339.700,850	26,16
2019	428.566,706	

(1) حزب تيار المحبة وحزب حركة الشعب والحزب الإشتراكي والحزب الدستوري الحر وحزب حركة الديمقراطيين الاجتماعيين وذلك دون احتساب كل من حزب المحافظين التونسيين والحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء نظراً لتقديمهم تقارير سلبية بعنوان هذه الفترة.

ومثل معدّل نسبة النفقات المرتبطة بالتسيير العادي للأحزاب السياسية التي تولت إيداع كافة تقاريرها المالية بالنسبة إلى الفترة 2018-2019<sup>(2)</sup> ما قدره 50,92 % من مجموع نفقاتها الجمالية خلال نفس الفترة كما هو مفصّل بالجدول الموالي :

السنة المالية	معدّل نسبة النفقات المرتبطة بالتسيير العادي من مجموع النفقات (%)	النسبة القصوى (%)	الحزب المعنى بالنسبة القصوى
2018	54,88	93,17	الحزب الدستوري الحر
2019	46,96	92,43	حزب حركة الشعب
الفترة 2018-2019	50,92	-	-

أمّا بخصوص معدّل نسبة نفقات التظاهرات والممتلكات فقد ناهز 2,74 % بالنسبة إلى الأحزاب التي تولت إيداع كامل تقاريرها المالية خلال الفترة 2018-2019<sup>(3)</sup> وبلغ 5,48 % خلال سنة 2018 التي تزامنت مع تنظيم الانتخابات البلدية. وبلغت النسبة القصوى 27,41 % بخصوص نفس السنة بالنسبة إلى حزب حركة الشعب. ويبين الجدول الموالي تفصيل ذلك :

السنة المالية	معدّل نسبة نفقات التظاهرات والممتلكات من مجموع النفقات (%)	النسبة القصوى (%)	الحزب المعنى بالنسبة القصوى
2018	5,48	27,41	حزب حركة الشعب
2019	0	0	-
الفترة 2018-2019	2,74	-	-

أمّا في ما يتعلق بمعدّل نفقات المقرات فقد بلغ 29,38 % من مجموع النفقات خلال الفترة 2018-2019 بخصوص الأحزاب التي تولت إيداع كامل تقاريرها المالية<sup>(1)</sup>.

السنة المالية	معدّل نسبة نفقات المقرات (%)	النسبة القصوى (%)	الحزب المعنى بالنسبة القصوى
2018	34,37	68,61	الحزب الاشتراكي
2019	24,39	82,81	حزب حركة الشعب
الفترة 2018-2019	29,38	-	-

(2) دون احتساب حزب المحافظين والحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء اللذان أودعا تقارير سلبية بعنوان الفترة 2018-2019.

(3) دون احتساب حزب المحافظين والحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء اللذان أودعا تقارير سلبية بعنوان الفترة 2018-2019.

(1) دون احتساب حزب المحافظين والحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء اللذان أودعا تقارير سلبية بعنوان الفترة 2018-2019.

ومثّل معدّل نسبة أعباء الأعوان 10,22 % من مجموع النفقات خلال الفترة 2018-2019 بخصوص الأحزاب التي تولت إيداع كامل تقاريرها المالية<sup>(2)</sup>.

السنة المالية	معدّل نسبة أعباء الأعوان من مجموع النفقات (%)	النسبة القصوى (%)	الحزب المعني بالنسبة القصوى
2018	11,97	56,10	حزب تيار المحبة
2019	8,48	35,60	حزب تيار المحبة
الفترة 2018-2019	10,22	-	-

ختاماً ولئن مكّن المرسوم 87 لسنة 2011 من تكريس مبدأ حرية التنظيم عبر تكوين الأحزاب السياسية والانخراط فيها مما ساهم في إحداث أكثر من 221 حزب إلى موفى سنة 2019 فقد شابت أحكامه عدة نقائص خاصّة على مستوى الالتزامات المالية للأحزاب. وتعلقت هذه النقائص أساساً بعدم تحديد آجال لإيداع التقارير المالية لدى محكمة المحاسبات وغياب الدقة في ما يتعلق بمحتوى التقرير خاصة في ظل عدم وجود نموذج موحد يُعتمد من قبل الأحزاب السياسية.

كما لم يتم تحديد مآل التقارير التي يتم إيداعها لدى المحكمة خاصّة وأن دور هذه الأخيرة يقتصر حسب المرسوم 87 لسنة 2011 على تلقي التقارير دون الخوض في الإجراءات الواجب اتباعها إثر ذلك.

وفي غياب تمتع الأحزاب السياسية بالمال العمومي وباستثناء ما أجازها لها القانون الانتخابي لا يمكن لمحكمة المحاسبات خارج المحطات الانتخابية القيام بمراقبة شاملة على مصادر تمويل الأحزاب السياسية. وذلك فضلاً عن عدم تحديد شروط لضمان استقلالية مراقب الحسابات (عدم الجمع بين عضوية الحزب ومهمة مراقب الحسابات) وعدم التنصيص على وجوبية اشهار تعيينه لإضفاء الشفافية وضمان مصداقية التقارير.

ولتلافي هذه النقائص فإنه يقترح مراجعة هذا المرسوم نحو تحسين حوكمة الأحزاب السياسية وإحكام مراقبتها ضماناً للشفافية وحسن تنظيم الحياة السياسية وتكافؤ الفرص أمام الأحزاب المشاركة في الانتخابات.

<sup>(2)</sup> دون احتساب حزب المحافظين والحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء اللذان أودعا تقارير سلبية بعنوان الفترة 2018-2019.

الجزء الثاني

الرقابة على مالية الأحزاب الفائزة

في الانتخابات التشريعية 2019

بهدف التأكد من مدى التزام الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات بأسس الشفافية في تحصيلها لمواردها وتأدية نفقاتها وشرعية الموارد التي استعملتها لمساندة القوائم المترشحة عنها تولت محكمة المحاسبات إجراء رقابة على مالية 10<sup>(1)</sup> أحزاب سياسية. وتعذر عليها مراقبة مالية حزب آفاق تونس الذي لم يستجب لطلب المحكمة المتعلق بتوفير وثائق ومعطيات حول ماليته<sup>(2)</sup> وحزب صوت الفلاحين بسبب عدم قيام رئيس الحزب بتحديد عنوان المقر الاجتماعي للحزب وهو ما لم يسمح بالإطلاع على القوائم المالية الخاصة به وذلك رغم توجيه مراسلة له في الغرض تحت عدد 34 بتاريخ 11 ماي 2020 وحزب حركة نداء تونس لاستحالة الاتصال بممثليه.

ومن شأن تعمّد الحزبين عرقلة أعمال محكمة المحاسبات بالتأخير في مدّها بالوثائق المطلوبة لإنجاز الأعمال الرقابية الموكولة لها أن يجعلهما عرضة إلى تسليط عقوبة مالية على كل منهما تتراوح بين خمسمائة دينار وألفين وخمسمائة دينار وذلك طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 99 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تمّ تنقيحه وإتمامه.

ومكّن فحص الوثائق المقدمة من قبل الأحزاب المذكورة أنفاً ومقاربتها مع الوثائق والمعطيات المدرجة صلب الحسابات المالية للقوائم المترشحة عن هذه الأحزاب من رصد جملة من الإخلالات تعلقت أساساً بمسك الحسابات المالية للأحزاب وبتحصيل مواردها وتأدية نفقاتها وبالتمويل عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية والوسائط الإلكترونية.

## I- مسك الحسابات المالية للأحزاب

### أ- القوائم المالية

ينصّ الفصل 23 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 على أن يمسك الحزب السياسي محاسبة طبق النظام المحاسبي للمؤسسات المنصوص عليه بالقانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات، إلا أنّه وخلافاً لأحكام الفصل 21 من القانون عدد 112 لسنة 1996 المشار إليه أعلاه، لم يتولّى حزب حركة تحيا تونس موافاة المحكمة بما يفيد إعداد القوائم المالية لسنة 2019 وضبطها في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ ختم السنة المحاسبية. وكذلك

<sup>(1)</sup>المتمثلة في حزب حركة النهضة وحزب قلب تونس وحزب تحيا تونس والحزب الدستوري الحر وحزب التيار الديمقراطي وحزب حركة الشعب وصوت الفلاحين وحزب الرحمة وحزب الاتحاد الشعبي الجمهوري وحزب حركة مشروع تونس.

<sup>(2)</sup> المرسل إلى الممثل القانوني لحزب آفاق تونس بتاريخ 27 جويلية 2020.

الشأن بالنسبة إلى حزب حركة مشروع تونس الذي لم يتم بإعداد القوائم المالية للسنوات 2017 و2018 و2019.

كما لم يعد حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري قوائمه المالية للسنة المحاسبية 2018 طبقا للمعيار المحاسبي عدد 45 الخاص بالجمعيات والأحزاب السياسية والوحدات ذات الأهداف غير الربحية الأخرى المصادق عليه بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 13 فيفري 2018 والذي دخل حيز التطبيق بالنسبة للسنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من غرة جانفي 2018، حيث أنه لم يضبط قوائمه المالية حسب النماذج المحددة ضمن المعيار. كما لم يرتب عناصر الأصول وعناصر الخصوم ترتيبا تنازليا على التوالي بحسب قابليتها إلى التحول إلى سيولة مالية وبحسب استحقاقها وتأكدّها. وكذلك الشأن بالنسبة إلى حزب الرحمة الذي لم يتول إعداد القوائم المالية لسنتي 2018 و2019 كما تم تقديمها لمحكمة المحاسبات وفق المعيار المذكور.

وفي سياق متصل، تبين أنّ القوائم المالية المضمنة بالحسابية التأليفية لحزب حركة الشعب وردت منقوصة من الموازنات الخاصة بقوائمات الحزب المترشحة على دوائر صفاقس 2 والقيروان والمنستير وفرنسا 2 وبن عروس وهو ما يحول دون مراقبتها. وأفاد الحزب ضمن إجابته على التقرير الأولي حول رقابة محكمة المحاسبات على مالية حزب حركة الشعب أنّ المكلفين بإعداد الموازنات الخاصة بالقوائم المذكورة أعلاه لم يتولوا إحالة نسخ منها إلى المركز حتى يتسنى دمجها بالحسابية التأليفية للحزب.

ولوحظ من خلال فحص القوائم المالية لحزب حركة الشعب لسنة 2019 ومختلف الإيضاحات المضمنة بها أنّ كل المعطيات المتعلقة بالعمليات المنجزة على المستوى المركزي دون الأخذ بعين الاعتبار العمليات المالية المتعلقة بتحصيل الموارد أو تأدية النفقات المنجزة من طرف الفروع الجهوية والمحلية.

وفي سياق متصل لم يتول حزب حركة الشعب مسك محاسبة طبقا للنظام المحاسبي للمؤسسات المنصوص عليه بالقانون عدد 112 لسنة 1996 حيث اكتفى بمسك تطبيقية إعلامية تتضمن المبالغ الإجمالية للمداخيل والنفقات دون توضيح تفاصيلها فضلا عن أنّها لا تضمن أدنى مقومات المصدقية والشفافية حيث أنّ المعطيات المضمنة بها قابلة للحذف والتغيير دون إمكانية متابعتها وذلك خلافا لما نصّ عليه الفصل 12 من القانون سالف الذكر الذي أوجب تدوين العمليات المالية بدفتر يومي يكون مرقما ومؤشرا عليه من قبل كتابة المحكمة التي يوجد بدائرتها مقر الحزب حسب التسلسل الزمني لكلّ عملية على حده وذلك يوما بيوم مع بيان مصدر العملية ومحتواها وكذلك مراجع المستندات والمؤيدات.

و أفاد الحزب أنه نظرا لقلّة مواردّه الماليّة وعدم تفرّغ أعضائه للعمل بمقره فإنّه تعذّر عليه في السنوات السابقة مسك حساباته طبقا للنظام المحاسبي للمؤسسات وأنّه سيعمل على تسوية هذه الوضعيّة.

وعلى صعيد آخر، تمّ الاتفاق في الجلسة التأسيسية لهذا الحزب المنعقدة في 25 جانفي 2012 على أن يساهم الأعضاء الأربعة المؤسّسين بما جمّله 20 ألف دينار. وخلافا للمعيار المحاسبي سابق الذكر أُدرج هذا المبلغ في القوائم الماليّة المقدّمة للمحكمة تحت بند سُميّ "رأس المال" عوضا عن تسميته "المخصّصات الدائمة" كما ورد بالمعيار.

كما لم يُسجّل حزب حركة الشعب منذ إحدائه أيّ إيرادات رغم وجود منخرطين به حيث لم يتمّ تسجيل اشتراكات المنخرطين ضمن الإيرادات. كما لم يتمّ تسجيل أي نتائج راجعة للسنوات الفارطة في قائمة الوضعيّة الماليّة للسنة المحاسبية 2018 رغم أن الحزب أحدث منذ سنة 2012.

وخلافا لأحكام الفصل 26 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 أنف الذكر والذي أوجب على الأحزاب السياسية التي لا تتجاوز مواردها السنوية مليون دينار تعيين مراقب لحساباتها يتم اختياره من ضمن خبراء محاسبين مرسّمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية أو مرسّمين بجدول مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية في قائمة "المختصين في الحسابية". لم يدل حزب حركة النهضة بالسجلات المحاسبية والميزان المحاسبي والقوائم الماليّة وتقارير مراقبي الحسابات لسنة 2019. وعلل ذلك بعدم جاهزيّة هذه الوثائق نظرا للظرف الصحي المرتبط بجائحة الكورونا والذي أخرج عمليّة إعداد الحسابات الماليّة والمصادقة عليها.

وفي نفس السياق لم يتول حزب حركة الشعب تعيين مراقبا لحساباته. كما لم يعيّن حزب الرحمة مراقبا لحساباته سوى في 4 أكتوبر 2018 ليتولّى التدقيق في القوائم الماليّة للحزب بالنسبة إلى السنوات 2017 و2018 و2019 وذلك رغم إحدائه منذ سنة 2012. ولم تخضع القوائم الماليّة المتعلقة بالسنوات 2017 و2018 و2019 لمراقبة مراقب الحسابات الذي تمّ تعيينه.

وباعتبار عدم خضوع القوائم الماليّة للحزب منذ إحدائه لمراقبة مراقب حسابات، لم يتمّ الإيفاء ببقية الالتزامات المنصوص عليها في نفس الفصل والمتمثلة تباعا في رفع تقرير مراقبة الحسابات إلى المسؤول الأول في الحزب وإلى لجنة يترأسها الرئيس الأول للمحكمة الإدارية ويشارك فيها كلّ من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتونس ورئيس هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية لتتولى المصادقة على القوائم الماليّة للحزب أو رفض المصادقة عليها وفي رفع تقرير مراقبة الحسابات إلى رئيس الحكومة في أجل شهر ابتداء من تاريخ تسليم مراقبي الحسابات لقوائم الحزب الماليّة.

كما لم ينشر الحزب نتيجة لذلك قوائمه المالية مرفقة بتقرير مراقب الحسابات بإحدى الجرائد اليومية الصادرة بالبلاد التونسية.

## ب- الحسابية التأليفية الجامعة

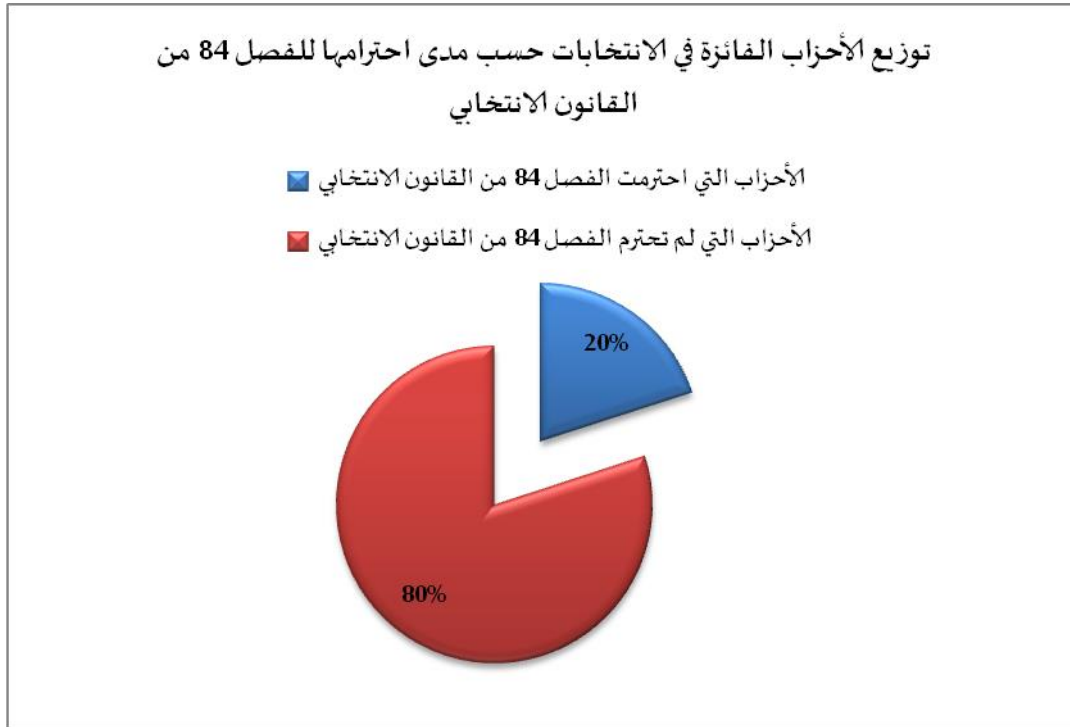
خلافًا لمقتضيات الفصل 84 جديد من القانون الانتخابي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة الذي ينص على أنه يتوجب على كل حزب يقدم أكثر من قائمة مترشحة أن يمسك حسابية جامعة لكل العمليات المنجزة في مختلف الدوائر الانتخابية التي يقدم فيها قوائم مترشحة، تم الوقوف على عدم ايداع الحسابية التأليفية الجامعة المتعلقة أو عدم شموليتها بخصوص 7 أحزاب سياسية مفصلة بالجدول الموالي وهو ما حال دون قيام المحكمة بالمقاربات اللازمة في الغرض.

ع/د	الحزب	الإخلال
1	الحزب الدستوري الحر	لم تتضمن الحسابية التأليفية الجامعة الموارد والنفقات المنجزة من قبل كل من القائمتين المترشحتين للانتخابات التشريعية في دائرة ألمانيا ودائرة الأمريكيتين وباقي الدول الأوروبية
2	حزب التيار الديمقراطي	لم تتضمن الحسابية التأليفية الجامعة معطيات بخصوص قيمة مساهمات لفائدة أربع قوائم مترشحة عن الحزب بالدوائر الانتخابية صفاقس 1 وبن عروس ومنوبة وأريانة بقيمة جمالية قدرها 2.345 دينار.
3	حزب قلب تونس	اقتصر حزب قلب تونس على تقديم حسابية تأليفية جامعة سجلت بها المبالغ الجمالية لمداخل القائمتين المترشحة عنه ومصاريفها دون تفصيل للعمليات الحسابية بعنوان كل قائمة مترشحة عنه وتقديم الوثائق المثبتة لها. تسجيل فوارق بين مجموع المساهمات النقدية والمساهمات العينية المصرح بها من قبل الحزب وقائمه في حدود على التوالي 8.761 د و 6.273 د.
4	حزب حركة الشعب	الحسابية التأليفية الجامعة غير مفصلة حيث تم الاقتصار على تقديم قوائم سجلت بها المبالغ الجمالية للموارد والنفقات لكل قائمة دون تحديد التبرعات العينية والنقدية للحزب وتقديم الوثائق المثبتة لها.
5	حزب صوت الفلاحين	لم يتول الحزب تقديم حسابية تأليفية جامعة لكل العمليات المنجزة بخصوص 11 قائمة مترشحة في كل من الدوائر الانتخابية جندوبة والكاف وباجة وسليانة وتونس 1 وتونس 2 ونابل 1 ونابل 2 والقبروان وسيدي بوزيد والقصرين.
6	حزب الرحمة	لم يتول الحزب تقديم حسابية تأليفية جامعة لكل العمليات المنجزة بخصوص القوائم المترشحة عنه
7	حزب آفاق تونس	لم يتول الحزب تقديم حسابية تأليفية جامعة لكل العمليات المنجزة بخصوص القوائم المترشحة عنه



وبزّرت بعض الأحزاب الفوارق التي تم الوقوف عليها بين ما تمّ التصريح به من قبل القوائم الحزبية المترشحة عنها وما تضمنته الحسابية التأليفية الجامعة المودعة من قبل هذه الأحزاب بالسهمو في إدراجها على غرار ما أفاد به حزب التيار الديمقراطي بخصوص التبرعات عينية.

ويبرز الرّسم البياني الموالي توزيع الأحزاب الفائزة في الانتخابات حسب مدى احترامها للفصل عدد 84 من القانون الانتخابي:



ومن شأن عدم ايداع الحسابية التأليفية الجامعة للحزب لدى المحكمة في الأجل القانونية أن يؤدي إلى تسليط عقوبة مالية على الحزب تتراوح بين ألف دينار وخمسة آلاف دينار وذلك طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 99 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المذكور سابقاً.

### ج- مسك المحاسبة

ينصّ الفصل 11 من القانون عدد 112 لسنة 1996 على وجوب مسك دفاتر المحاسبة التي تتضمن الدفتر اليومي ودفتر الحسابات ودفتر الجرد وإعداد ميزان حسابات وعلى أن يكون الدفتر اليومي ودفتر الجرد مرقّمين ومؤشرا عليهما من قبل كتابة المحكمة التي يوجد بدائرتها مقر المؤسسة أو أي سلطة

أخرى مؤهلة بمقتضى تشريع خاصة علاوة على وجوب تحرير الدفاتر دون ترك بياض وبلا تغيير مهما كان نوعه، إلا أنه تبيّن للمحكمة أنّ ثلاثة أحزاب لم تلتزم بمسك السجلات المذكورة ويبرز الجدول الموالي توضيح ذلك :

الإخلال	الحزب
لم يتول الحزب مسك الدفتر اليومي ودفتر الحسابات ودفتر الجرد للسنة المالية 2019 كما لم يتم إلى غاية موفّي شهر ماي 2020 الشروع في تجميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالعمليات المنجزة قبضا وصرفا.	حزب التيار الديمقراطي
لم يتول حزب قلب تونس مسك الدفتر اليومي ودفتر الجرد مرقمين ومؤشرين من قبل كتابة المحكمة التي يوجد بدائرتها مقر الحزب.	حزب قلب تونس
لم يتول حزب حركة الشعب مسك الدفتر اليومي ودفتر الحسابات ودفتر الجرد وميزان الحسابات علما بأنّ محكمة المحاسبات قد سبق لها أن رفعت للحزب نفس الملاحظة بمناسبة رقابتها على تمويل الانتخابات البلدية لسنة 2018.	حزب حركة الشعب

وبرّر حزب التيار الديمقراطي<sup>(1)</sup> التأخير الحاصل في إعداد الدفاتر المحاسبية لسنة 2019 "بتغيير مكتب المحاسبة وصعوبة تسليم الوثائق المحاسبية بين المكتب القديم والمكتب الجديد (...). متعمدا بتقديمها في أقرب الأجال (...)."

#### د- سجل الانخرافات والمساعدات

نصّ الفصل 24 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المذكور أعلاه على أنّه يتعين على كل حزب سياسي مسك السجلات المتعلقة بالانخرافات ومداولات هياكل التسيير وسجل المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا مع التمييز بين النقدي منها والعيني وذكر قيمتها وأسماء الأشخاص الصادرة عنهم غير أنّه تم الوقوف على عدم احترام ذلك من قبل كل من حزب حركة مشروع تونس وحزب حركة الشعب وحزب تحيا تونس وحزب الرحمة.

حيث لم يقدم حزب حركة مشروع تونس للمحكمة نسخة من سجل المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا. أما بخصوص حزب حركة الشعب فقد تم الوقوف على عدم توليه مسك سجل مفصل للانخرافات مكتفيا بذكر عدد الدفاتر المسلمة لرؤساء الدوائر الجهوية وعددها التسلسلي دون تحديد قيمتها ودون متابعة سير عمليات بيعها. ولا تتوفر لدى الحزب قائمة شاملة لكلّ منخرطيه إذ يتم مده من قبل الهياكل الجهوية والمحلية سنويا بقائمتان منفصلة للمنخرطين دون تجميعها في سجل موحد. وتحول

<sup>(1)</sup> رد حزب التيار الديمقراطي بتاريخ 1 جويلية 2020.

هذه الوضعية دون إمكانية تحديد حجم الموارد الجمالية المتأتية من الانخراطات وشموليتها. من ذلك تمّ خلال سنة 2019 تسليم 10.225 انخراط لرؤساء المكاتب الجهوية بقيمة 51.125 دينار في حين لم يتمّ تحويل سوى 5.195 دينار إلى المالية المركزية للحزب أي ما يمثل 10,16% من القيمة الإجمالية القصوى لهذا الصنف من المداخيل.

كما لم يتم إمضاء جذاذات وصولات التبرعات الخاصة بسنة 2019 من قبل المتبرعين علاوة على عدم مسكها وفقا للتسلسل الزمني لقبضها كما لم يتضمن عدد منها أرقام بطاقات التعريف الوطنية للمنخرطين. وقد برر الحزب هذه الوضعية بكون التبرعات تتم مباشرة عن طريق الحساب البنكي ويتم بعد ذلك تعميم وصل التبرع.

وفي سياق متصل لا تتطابق المبالغ المتعلقة بالتبرعات والمدونة بقائمة المداخيل لهذا الحزب مع تلك الواردة بكشف الحساب البنكي الوحيد والتي بدورها تختلف عن المبالغ المدونة بالقوائم المالية. من ذلك تم التنصيص على مبلغ تبرعات جملي بقيمة 12.357 د ضمن قائمة المداخيل في حين بلغ نفس المورد 12.902,009 د حسب كشف الحساب البنكي و11.530 د حسب القوائم المالية.

وأفاد الحزب بهذا الخصوص أنّ المعطيات المدونة بالقوائم المالية هي الصحيحة حيث أنّ الفارق على مستوى المداخيل والمقدر بمبلغ 2.710,448 د يعود لمعاليم انخراطات سابقة بقيمة 737 د لم يقع تسديدها إلا سنة 2019 وتم تسجيلها خطأ ضمن قائمة التبرعات إضافة إلى عمليات تسوية مالية متعلقة برفع التجميد عن أرصدة قيمتها 1973,448 د.

وعلى صعيد آخر، اتضح أن دفتر الوصولات لتلقي التبرعات لنفس الحزب يتسم بعدم الشمولية حيث تعلق آخر عملية مالية بتبرع بقيمة 1.000 د بتاريخ 31 ديسمبر 2019 في حين يشير كشف الحساب البنكي الوحيد إلى تحصيل الحزب خلال الفترة الممتدة من 2 جانفي إلى 26 ماي 2020 لموارد جمالية قدرها 25.914,645 د دون إفرادها بوصولات تبرعات وفق ما تنص عليه الإجراءات الجاري بها العمل.

وبرّر الحزب هذه الوضعية بأنه لم يتم خلال سنة 2020 تسلم أي مبلغ نقدي وأن المبالغ المذكورة تعود لتنزيلات بالحساب البنكي الوحيد لم تتم معالجتها بعد بالتنسيق مع الجهات.

كما لم يتولّى الحزب مسك سجلّ المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا فضلا عن عدم التمييز بين التبرعات النقدية والعينية وإدراج مداخيل تعود لسنتي 2017 و2018 ضمن مداخيل سنة 2019. وقد أرجع الحزب هذا التأخير في تنزيل المبالغ المحصلة إلى صعوبة التزام المكاتب المحلية

بإيداعها في وقتها في حين كان من المفترض ايداعها بالحساب البنكي حال تسلمها. ويحول التأخير في ايداع المبالغ المالية المحصلة دون إمكانية متابعة تطور موارد الحزب من سنة محاسبية إلى أخرى بصفة دقيقة ومحينة.

وخلافا لما نصّ عليه معيار المحاسبة المتعلق بالجمعيات والأحزاب السياسية والوحدات ذات الأهداف غير الربحية الأخرى (م م 45) في جزئه المتعلّق بالرقابة الداخلية (النقطة 1.2) من ضرورة وجود إجراءات لإصدار بطاقات الانخراط حسب ترتيب رقمي مستمرل ومراقب لم يتول حزب تحيا تونس تسجيل أرقام الانخراط بصفة متسلسلة وهو ما انجرّ عنه عدم تطابق المعطيات المتعلّقة بعدد المنخرطين صلب السّجل المذكور. كما يعوز مسك سجل الانخرطات الدقة والشمولية والمصادقية وذلك لعدم ترقيم الانخرطات (23 حالة) أو عدم إدراج رقم بطاقة التعريف الوطنية للمنخرط في الخانة المخصّصة لذلك (8 حالات) او عدم تحديد هوية المنخرطين (427 حالة) فضلا عن إسناد نفس رقم الانخراط لشخصين مختلفين في 565 حالة او إسناد نفس رقم بطاقة التعريف الوطنية لمنخرطين مختلفين في 18 حالة.

وتبيّن من جهة أخرى اعتماد ترقيم غير موحد عند تقييد بطاقات التعريف الوطنية للمنخرطين حيث تراوحت أعداد بطاقات التعريف الوطنية للمنخرطين بين رقم وحيد و8 أرقام. وللإشارة فإنّ جلّ أعداد بطاقات التعريف المسجّلة لم تشتمل على 8 أرقام.

وأرجع الحزب هذه الوضعية إلى عدم توفر عدد بطاقة التعريف الوطنية بجذاذة الانخراط ولجوء المتطوعين إلى إدخال رقم اعتباطي.

وفي سياق متصل، وإثر فحص سجّل المنخرطين لحزب حركة النهضة للسنة 2019 والذي تضمّن 16.248 منخرطا ومقاربة المعطيات المضمّنة به مع المعطيات المضمّنة بالسجل الوطني للحالة المدنيّة تم الوقوف على أن هذا السجل يشكو بعض النقائص بما لا يسمح بالتأكّد من صحة ومصادقيّة البيانات المضمّنة به.

وتواصل المحكمة ضمن أعمالها القضائية البت في انجرارات الاخلاطات المرفوعة على تمويل الحزب لمرشحيه في الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة.

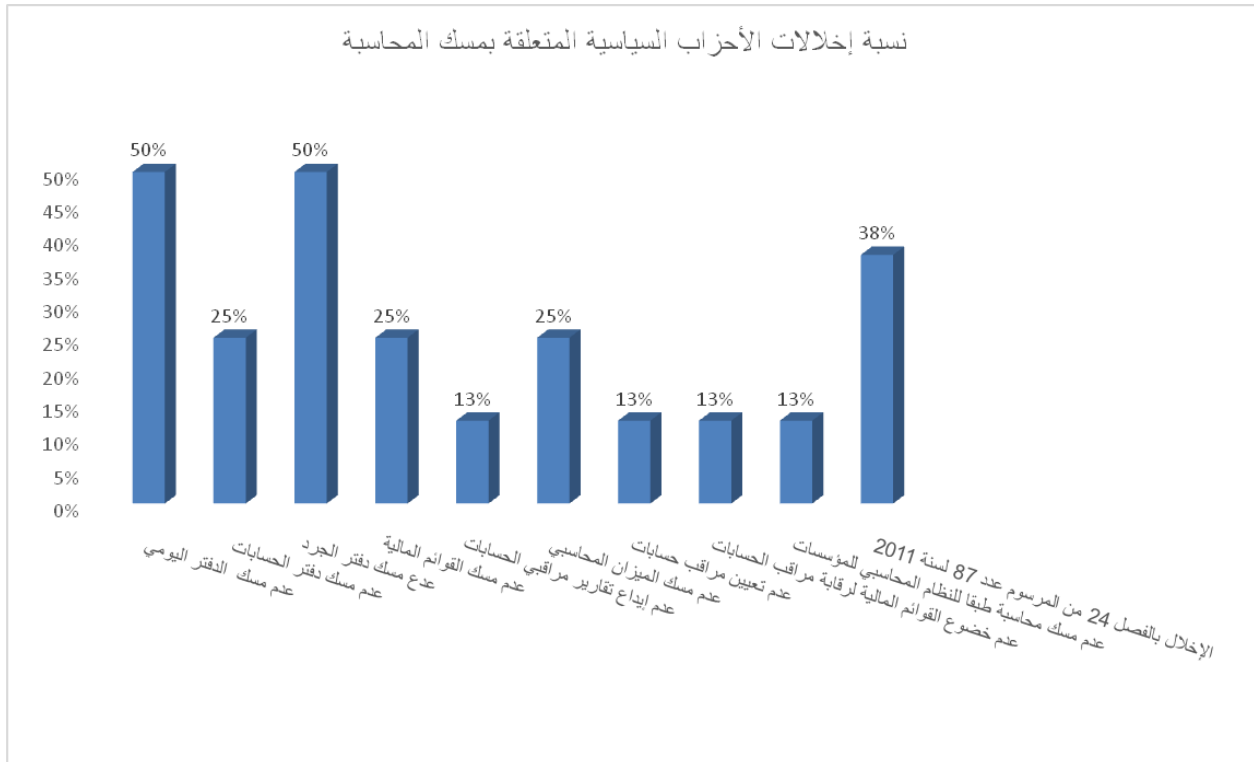
ومن جهته قدّم حزب الرحمة إثر طلب معطيات قدّم إليه من محكمة المحاسبات وثيقة ضمّن بها قائمة للانخرطات غير مؤشّر عليها ولم يتمّ مسكها في سجّل. كما لم يقدم الحزب نسخة من سجل

المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا. وقدّم نسخاً لبعض محاضر جلساته غير مضمّنة بسجّل وهو ما حال دون التأكد من شموليتها.

ويحوصل الجدول الموالي الاخلاطات المتعلقة بمسك المحاسبة وتوزيعها بين الأحزاب التي تمت مراقبتها.

الإخلال بالفصل 24 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011	عدم مسك محاسبة طبقاً للنظام المحاسبي للمؤسسات	عدم تعيين مراقب حسابات	عدم مسك الميزان المحاسبي	عدم إيداع تقارير مراقبي الحسابات	عدم مسك القوائم المالية	عدم مسك دفتر الجرد	عدم مسك دفتر الحسابات	عدم مسك الدفتر اليومي	الحزب
*			*	*	*	*	*	*	حزب حركة النهضة
	*				*	*	*	*	حزب التيار الديمقراطي
						*		*	حزب قلب تونس
	*	*	*			*	*	*	حزب حركة الشعب
*									حزب حركة تحيا تونس
*	*		*	*	*	*	*	*	حزب الرحمة

ويبيّن الرّسم البياني الموالي نسبة اخلاطات المرتكبة من قبل الأحزاب السياسية التي تمت مراقبتها والمتعلقة بمسك المحاسبة :



## هـ- الحساب البنكي

خلافًا لما نص عليه الفصل 22 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المذكور آنفاً من ضرورة فتح الحزب السياسي حساباً بنكياً أو بريدياً وحيداً يخصص لكل معاملاته المالية وما أقرّه النظام الداخلي لحزب قلب تونس في فصله الخامس عشر على أن تودع جميع أموال الحزب بحساب جاري لدى إحدى المؤسسات البنكية وتكون تحت رقابة ومسؤولية الوكيل المالي لم يتم إنجاز أول عملية بنكية للحزب الذي تأسس بتاريخ 21 جوان 2019 إلا بتاريخ 26 سبتمبر 2019 أي بتأخير قدره 97 يوماً من تاريخ التأسيس وأكثر من 10 أيام من انطلاق الحملة الانتخابية التشريعية<sup>(1)</sup>. وقد أفاد الحزب في هذا الخصوص بأنه تعرض للعديد من الصعوبات والتعطيلات في فتح الحساب البنكي.

وفي سياق متصل وخلافًا للفصل 22 سابق الذكر الذي ينصّ على أن يُعيّن الحزب وكيلاً مالياً وحيداً يكون مسؤولاً عن إعداد القوائم المالية للحزب وعلى أن يفتح حساباً بنكياً أو بريدياً وحيداً يُخصّص لكل معاملاته المالية، لم يُعيّن حزب الرحمة الذي تم تكوينه في سنة 2012<sup>(2)</sup> وكيلاً مالياً سوى في 31 أوت 2018 ولم يتمّ اتخاذ قرار فتح حساب بنكي وحيد للحزب سوى في هذا التاريخ.

## II- الرقابة على موارد الأحزاب ونفقاتها

### أ- الرقابة على موارد الأحزاب

تتكون موارد الحزب السياسي وفقاً لأحكام الفصل 17 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 سالف الذكر من اشتراكات الأعضاء بمختلف أصنافها ومن المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا. وتم الوقوف على اخلالات خصت بالأساس أربعة أحزاب وتعلقت خاصة بسلامة اجراءات قبول الهبات ومصادرها ومعاليم الانخرافات وتسجيلها بمختلف الدفاتر المحاسبية وتنزيلها بالحساب البنكي للحزب المعني.

فخلافًا لمعيار المحاسبة المتعلق بالجمعيات والأحزاب السياسية والوحدات ذات الأهداف غير الربحية الأخرى (م م 45) في جزئه المتعلق بالرقابة الداخلية (النقطة 1.2) والذي نصّ على ضرورة وجود إجراءات دائمة ومستمرّة لقبول الهبات والمنح وإصدار الوصولات حسب ترتيب رقمي مستمرّ ومراقب مع تفويض إمضاء خاص بذلك لا تحتوي الوثيقة المودعة من قبل حزب حركة تحيا تونس بعنوان

(1) انطلقت منذ تاريخ 14 سبتمبر 2019 وفقاً لقرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 05 المؤرخ في 14 مارس 2019 المتعلق ببرنامج الانتخابات التشريعية والرئاسية كما تم تنقيحه وإتمامه.

(2) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية للاعلانات القانونية والشرعية والعدلية عدد 84 بتاريخ 14 جويلية 2012.

المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا (تبرّعات نقدية قدرها 1.171.975 دينار وعينية قدرها 19.300 دينار) على كافة التبرعات المُقدّمة للحزب حيث لم يتمّ تضمينها ما يناهز 100 وصل تبرع. ولم يتولّ الحزب في هذا الصدد الاستجابة لطلب المحكمة بتقديم دفاتر ووصولات التبرّعات الأصلية.

وهو ما لم يمكّن المحكمة من التثبت من مصادر هذه التمويلات وقيمتها وطريقة التبرع بها (بواسطة صكّ أو تحويل أو نقدا) وهوية المتبرعين بها.

وخلافا لما نصّ عليه الفصل 22 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المذكور آنفا من ضرورة أن تتمّ كل المعاملات المالية صرفا ودخلا بواسطة تحويلات أو صكوك بنكية إذا تجاوزت قيمتها مبلغ خمسمائة دينار قام حزب حركة تحيا تونس بقبض تبرّعات مالية نقدا فاقت قيمتها 500 د بلغ مجموعها 53.390 د. كما تمّ تسجيل تنزيل مبالغ مالية نقدا مباشرة بالحساب البنكي للحزب بقيمة جمالية قدرها 227.850 د.

وقد تبين من خلال مقارنة المعطيات المضمّنة بالوثائق المتعلقة بالمساعدات والتبرعات والهبات والوصايا مع تلك المتعلقة بموارد الحزب المدرجة بكشف الحساب البنكي وجود فارق مجهول المصدر بخصوص مجموع الموارد المالية للحزب بلغ ما قيمته 531.209,090 د. كما لم يتمّ إيداع وثائق الإثبات الخاصة بتبرّعات عينية قدرها 19.300 د حصل عليها الحزب. وهو ما لا يمكّن المحكمة من التثبت من قيمة هذه التبرّعات ومصداقيتها.

وقد أفاد حزب حركة تحيا تونس في إجابته أن مجموع المبالغ التي تمّ تنزيلها نقدا بالحساب البنكي والفارق على مستوى مجموع الموارد المالية للحزب المشار إليه يمثل مداخيل بيع الانخرافات وهي مبالغ مجمّعة في إطار الحملات الجهوية والمحلية لترويج الانخرافات. إلا أنه لم يتمّ توفير وثائق الإثبات الخاصة بهذه المبالغ لا سيما الدفتر اليومي الذي يتمّ فيه تسجيل كل عمليات القبض والصرف وأوامر تنزيلها بالحساب البنكي.

وفي نفس السياق تم الوقوف بالنسبة إلى حزب حركة الشعب على تنزيل المبالغ المتعلقة بالانخرافات بالحساب البنكي للحزب بصفة مجمّعة وتسجيلها في قائمة المداخيل دون تحديد أرقام الوصولات وهوية المنخرطين وهو ما حال دون تأكد المحكمة من صحة المبالغ المحصلة ومصداقيتها ومرورها عبر الحساب البنكي الوحيد. فضلا عن ذلك اتضح من خلال فحص المبالغ المضمّنة بكشف الحساب البنكي لسنة 2019 ومقارنتها بقائمة المداخيل الممسوكة من طرف الحزب عدم شموليتها لما عدده 130 عملية مالية بمبلغ جملي قدره 2.910 دينار بعنوان تبرّعات نقدية.

وقد أفاد حزب حركة الشعب بهذا الخصوص أنّ مناضلي الحزب من مختلف الجهات يتبرعون إراديا ومن دون مناسبة أو اتصال بالمركز أو الجهة وذلك بتزليل أو تحويل مبلغ من 15 دينار إلى 30 دينار وخاصة بالنسبة لأعضاء المكاتب الجهوية والمحلية والمجلس الوطني والمكتب السياسي ويصعب تمكينهم من وصولات في الإبان علما وأنه تمّ الأخذ بعين الاعتبار جملة هذه المبالغ ضمن القائمة المالية التأليفية للحزب.

ومن جهته تحصّل حزب التيار الديمقراطي على تبرعات نقدية فاقت الحد المسموح به قانونا وتعلق الأمر بعدد 13 عملية تبرع بمبلغ إجمالي ناهز 13 أ.د.

أما بالنسبة إلى حزب قلب تونس، فقد بلغت موارده النقدية خلال الفترة من 01 سبتمبر 2019 إلى غاية 24 جوان 2020 ما قيمته 106.000 د<sup>(1)</sup> منها مداخيل انخرافات بقيمة 34.260 د<sup>(2)</sup>. وبلغت الموارد العينية ما قيمته 257.266,400 د. وتبين من خلال فحص قاعدة البيانات المتعلقة بالمنخرطين أنها تشمل أشخاص مختلفين حاملين لنفس عدد بطاقة التعريف الوطنية بالإضافة إلى وجود بعض الأشخاص الذين قاموا بتسديد معلوم انخراف سنة 2019 أكثر من مرة. وهو ما يمس من مصداقية قاعدة البيانات المقدمة للمحكمة.

ولئن تم مد المحكمة بقاعدة بيانات وسجلات تتعلق بالتبرعات النقدية التي تلقاها حزب قلب تونس فإنها لم تتضمن أرقام بطاقات تعريف المتبرعين وامضاءاتهم وعناوينهم مما حال دون تأكيد المحكمة من هوية المتبرعين وبالتالي معرفة مصادر تمويل الحزب وهو ما يتنافى واحكام الفصل 19 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المذكور أعلاه الذي حجّر على الأحزاب السياسية قبول تمويل مباشر أو غير مباشر مجهول المصدر.

وتبين من خلال إجراء مقارنة بين المداخيل المضمنة بالحساب البنكي والبالغة 106.000 د وقيمة الموارد النقدية المضمنة بقواعد بيانات الحزب وجود فارق بقيمة 18.000 د لم يتم تضمينه في قاعدة البيانات المتعلقة بالتبرعات النقدية.

وفي سياق متصل تم الوقوف بخصوص حزب حركة مشروع تونس تسجيل فارق بين إجمالي الموارد المسجلة بقائمة التبرعات ومبلغ الموارد المنزلة بالحساب البنكي الوحيد حيث بلغ مجموع الموارد لسنة 2019 المسجلة بقائمة التبرعات والاشتراكات التي قام الحزب بإيداعها لدى محكمة المحاسبات ما

(1) كشف الحساب البنكي لحزب قلب تونس للفترة من 01-09-2019 إلى 26-06-2020.

(2) حسب قاعدة البيانات المتعلقة بالانخرافات.



قيمته 84,750 أ.د في حين بلغت الموارد المنزلة بالحساب البنكي الوحيد في سنة 2019 ما جملته 115,132 أ.د.

## ب- الرقابة على النفقات

### 1- التبرعات النقدية المقدّمة من الحزب لفائدة قائماته

أفرزت مقارنة المعطيات المقدّمة من قبل حزب حركة النهضة الذي ساهم في تمويل قائماته المترشحة للانتخابات التشريعية والبالغ عددها 33 قائمة بقيمة 411.721,210 ديناراً منها 405.285 ديناراً في شكل تمويل نقدي، أنّه لا يمكن البت في شرعية تمويل الحزب لقائمه من عدمه في ظلّ تواصل أعمال المحكمة بخصوص النقائص التي تشوب سجلّ الانخراطات للسنة المعنية بالانتخابات.

وخلافاً لأحكام الفصل 76 من القانون الانتخابي الذي ينص على أنه يُعتبر تمويلًا ذاتياً كل تمويل نقدي أو عيني للحملة بالموارد الذاتية للحزب بالنسبة لقائمه المترشحة. مكن فحص التحويلات البنكية التي قام بها حزب قلب تونس لفائدة القائمات المترشحة للانتخابات التشريعية لسنة 2019 والتبرعات النقدية المصح بها من قبل قائمته من الوقوف على عدم تصريح قائمتين بتلقيهما تبرعات نقدية من قبل الحزب بلغت 3000 د بالنسبة إلى القائمة المترشحة بدائرة باجة و1000 بالنسبة إلى القائمة المترشحة بدائرة مدينين.

وأفاد حزب قلب تونس أنّ القائمتين المعنيتين أخطأتا في عدم تسجيلهما المبالغ الممولة من الحزب.

كما تولى حزب قلب تونس القيام بثلاث عمليات تحويل بنكية بالعملة الصعبة بمبلغ 2000 أورو لكل واحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2019 دون تقديم معطيات حول الجهة المنتفعة بهذه المبالغ. علماً بأنه تم تقديم مطلب تحويل واحد بقيمة 2000 أورو لفائدة قائمة حزب قلب تونس عن فرنسا 2.

وقد أجاب الحزب أنه تمت إعادة المبالغ التي تحصلت عليهما القائمتين المعنيتين بتاريخ 7 فيفري 2020 وذلك بعد انقضاء فترة الحملة الانتخابية.

### 2- التبرعات العينية المقدّمة من الحزب لفائدة قائماته

تعلقت الملاحظات التي وقفت عليها المحكمة بهذا الخصوص بعدم تطابق قائمة التبرعات العينية المتحصل عليها مع المعطيات المضمنة بالحسابات المالية للقائمت المودعة لدى محكمة المحاسبات من قبل أربعة أحزاب وهي حزب حركة تحيا تونس والحزب الدستوري الحر وحزب حركة الشعب وحزب قلب تونس.

وخلافا لما تقدّم به حزب حركة تحيا تونس من عدم تقديمه تبرعات عينية لفائدة قائمته المترشحة بالخارج أفادت قائمة فرنسا 1 بتلقّي تبرّعات عينية من الحزب بقيمة 2.310 د (وصل تبرّع عيني عدد 3 مضمّن بحسابية القائمة بتاريخ 2019/09/13) في إطار تمويل حملتها الانتخابية التشريعية لسنة 2019.

ويمنّ التضارب في المعطيات المصرّح بها من قبل الحزب وقائمة فرنسا 1 المترشحة في الانتخابات التشريعية لسنة 2019 من مصداقية حسابية الحزب والحساب المالي للقائمة المعنية.

من جهة أخرى، لم يقدّم الحزب الفواتير المتعلقة باقتناء المواد موضوع التبرّعات العينية المشار إليها أعلاه وهو ما لم يمكّن المحكمة من التثبت من قيمة هذه التبرّعات ومصداقيتها. وفي سياق متصل، تبين وجود فارق بمبلغ 800 د بين ما تم التصريح به كمساهمات عينية من قبل الحزب الدستوري الحر لفائدة قائمة نابل 1 ضمن الجداول المرفقة للقائمة التأسيسية للحزب (2.873,600 د) ووثائق الإثبات المقدمة من قبل نفس القائمة لدى محكمة المحاسبات (3.678,600 د).

كما تبين بالنسبة إلى حزب حركة الشعب عدم تطابق قائمة التبرعات العينية المتحصل عليها مع المعطيات المضمنة بالحسابات المالية للقائمت المودعة لدى محكمة المحاسبات بخصوص مبلغ التبرع العيني الموضوع على ذمة قائمة حركة الشعب المترشحة عن دائرة توزر. حيث اقتصر التبرع العيني حسب الحزب على مقر بمعلوم كراء بلغت قيمته 200 د في حين ضمّن بالحساب المالي للقائمة بالإضافة إلى ذلك مبلغ 964,500 د يخصّ حسب الوكيل المالي للحزب دين متعلق بإنجاز أعمال طباعة تولت الحركة دفعه بتاريخ 27 ماي 2020 أي بعد تاريخ إيداع الحسابية الجامعة لدى المحكمة.

وفي سياق متصل، أفضى فحص التبرعات العينية التي تم تقديمها من قبل حزب قلب تونس لفائدة القائمت المترشحة عنه وتلك المصرّح بها من قبل القائمت إلى الوقوف على عدم تصريح أربع قائمت حصولها على تبرعات عينية من قبل الحزب. ويتعلق الأمر بالقائمت المترشحة بدوائر باجة والقصرين وسيدي بوزيد وقبلي ومدنين بمبلغ فردي قدره 8.535,064 د بعنوان شراء أعلام وأقمصة ومعلقات.

بالإضافة إلى ذلك تم الوقوف على وجود فوارق في تقييم التبرع العيني بين الحزب وأربع قوائم مترشحة عنه في حدود على التوالي 4060,955 د و 535,064 د و 412,585 د و 3060 د.

وفسرّ الحزب الفارق في التبرعات النقدية والعينية بين المصريح به من طرف القوائم والمضمن بالقائمة التأليفية المقدمة من طرفه بعدم إيداع بعض القوائم التي لم تتحصل على مقاعد لحساباتها لدى المحكمة ولأخطاء مادية قامت بها بعض القوائم.

### 3- نفقات المقرات الحزبية المستغلة خلال الحملة الانتخابية التشريعية

صرّح حزب "حركة تحيا تونس" في إطار إجابته على طلب المعطيات الموجّه له من قبل محكمة المحاسبات أنّ الحملة الانتخابية التشريعية لسنة 2019 اعتمدت على الاتّصال المباشر ولم يتمّ الاعتماد على المقرات الحزبية. غير أنّ فحص عقود كراء المقرات الحزبية المقدّمة من الحزب ومقاربتها مع المعطيات ووثائق الإثبات المضمّنة صلب الحسابات المالية للقوائم المترشّحة عن الحزب، بيّن استغلال عدد من هذه القوائم للمقرات الحزبية (جهوية ومحلية) خلال حملاتها الانتخابية التشريعية وانتفاعها بتبرعات عينية حزبية بقيمة جمالية بلغت 9.064,999 ديناراً.

وقد أقرّ الحزب في إجابته أنّ " الحملة التشريعية لمختلف القوائم قامت على مبدأ الاتصال المباشر في غالبيتها باستثناء الحالات المشار إليها في تقرير محكمة الحاسبات من خلال الاعتماد على مبدأ التدبير الحرّ أو بوضعه على ذمّة الجهة".

ومن شأن هذا التضارب في المعطيات المصريح بها من قبل كلّ من الحزب ومن القوائم المترشّحة على التوالي بالدوائر الانتخابية بكلّ من جندوبة ونابل 2 وتونس 1 أن يمسّ من مصداقية ومن شفافية حسابية الحزب.

### 4- إنجاز عمليات مالية أكثر من 500 دينار نقداً

أسفر فحص عيّنة من مستندات القبض والصرف المنجزة خلال سنة 2019 عن مخالفة حزب التيار الديمقراطي للفصل 22 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المذكور آنفاً والذي ينصّ على ضرورة إنجاز كل المعاملات المالية صرفاً ودخلاً بواسطة تحويلات أو صكوك بنكية أو بريدية إذا تجاوزت قيمتها مبلغ خمسمائة دينار، حيث اتضح إنجاز الحزب لعملياتي خلاص لمصاريف بعنوان تنظيم ملتقيات نقداً تجاوزت قيمة كلّ منها السقف المذكور وبمبلغ إجمالي قدره 1.650 دينار.

وتبين من خلال الوثائق المودعة من قبل حزب حركة مشروع تونس لدى محكمة المحاسبات تأدية الحزب لنفقات تجاوزت قيمتها 500 خلال أشهر جويلية وأوت وأكتوبر ونوفمبر من سنة 2019 بمبلغ قدره 8803 أ.د دينار لم يتم خلاصها بواسطة الحساب البنكي الوحيد.

## 5- عمليات الخصم من المورد

عملا بأحكام الفقرة عدد 4 من الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات يتعين على الأشخاص المعنويين دفع المبالغ المخصومة من المورد التي تم القيام بها بأي عنوان كان لقباضة المالية المعنية خلال الثمانية وعشرين يوما الأولى من الشهر الموالي للشهر الذي تمت خلاله هذه الخصوم.

وخلافا لذلك، لم يقر حزب التيار الديمقراطي خلال السنة المالية 2019 بإيداع تصاريح بهذا العنوان. وأفاد الحزب أن الإخلال المذكور مردّه عدم التزام المكتب المكلف بمسك المحاسبة بإيداع التصاريح الشهرية.

ومن شأن التصرف على هذا النحو أن يعرض الحزب إلى العقوبات المنصوص عليها بالفصل 89 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية الذي نص على أنه "يعاقب بخطية تتراوح بين 100 دينار و10.000 دينار كل شخص لم يقر بإيداع تصريح أو بتقديم عقد أو وثيقة في الأجل المحددة بالتشريع الجبائي وذلك علاوة على الخطايا المنصوص عليها بالفصول من 81 إلى 86 من هذه المجلة".

وقام حزب التيار الديمقراطي خلال السنة المالية 2019 بإجراء عمليات خصم من المورد بعنوان معينات كراء مقره الاجتماعي في حين لم يتول التصريح بها وخلاصها لدى القباضة المالية ذات النظر. وتعتبر هذه الوضعية مخالفة للتشريع الجبائي الجاري به العمل حيث تنضوي تحت طائلة الفصل 92 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية الذي ينص على أنه "يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين ستة عشر يوما وثلاث سنوات وبخطية تتراوح بين 1.000 دينار و50.000 دينار كل شخص قام بتوظيف الأداء على القيمة المضافة أو المعلوم على الاستهلاك أو الأداءات غير المباشرة الأخرى المستوجبة على رقم المعاملات أو قام بخصم الأداء من المورد ولم يتول دفع المبالغ المستوجبة لفائدة الخزينة في أجل ستة أشهر ابتداء من اليوم الأول الموالي لانتهاؤ الأجل المحدد للدفع وذلك علاوة على دفع أصل الأداء والخطايا المنصوص عليها بالفصول من 81 إلى 86 من هذه المجلة".

وتولى حزب التيار الديمقراطي تسوية الوضعية لدى قباضة المالية على إثر تدخل محكمة المحاسبات وإيداع التصاريح المستوجبة والإدلاء بنسخ لأربعة وصلات خلاص مؤرخة في 30 جوان 2020 بما قيمته 3.430,656 دينار (باعتبار خطايا التأخير).

وأوجبت أحكام الفصل 52 سالف الذكر إجراء خصم من المورد بنسبة 1,5% بعنوان المبالغ التي تساوي أو تفوق 1000 دينار بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة والمدفوعة من قبل الدولة والجماعات المحلية والأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل حسب النظام الحقيقي والأشخاص المشار إليهم بالفقرة II من الفصل 22 من هذه المجلة بعنوان اقتنائاتها من سلع ومعدات وتجهيزات وخدمات في حين لم يتولّ حزب التيار الديمقراطي خصم المبالغ المستحقة لفائدة الخزينة العامة للدولة بخصوص 13 فاتورة تعلقت أساسا بمصاريف تنظيم ملتقيات وطباعة معلقات وأعلام والمقدّرة بنحو 1.556 دينار.

فضلا عن ذلك لم يتولّ الحزب توظيف وخصم الأداء من المورد (بنسبة 15%) بعنوان معين كراء سنوي قدره 3.000 دينار لمقرّ المكتب المحلي للحزب بمدينة طينة وأتعاب خبير نشط حلقات تكوين لفائدة الحزب بمبلغ قدره 2.231,850 دينار (بنسبة 2,5%) مستحقّ بشأنها مبالغ لفائدة الخزينة قدرها على التوالي 450 دينار و55,796 دينار.

وخلافا للفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركة، لم يتولّ حزب الإتحاد الشعبي الجمهوري خلال سنة 2019 الخصم من المورد بعنوان المبالغ التي دفعها والتي تتعلق بالأكرية وبالأتعاب وبكلّ المبالغ المدفوعة والتي تساوي أو تفوق 1000 دينار. وبلغت القيمة الجمالية للخصوم من المورد غير المجرة ما قدره 3167,943 دينار. وهو ما يعرّض الحزب لتطبيق خطية جبائية إدارية مساوية للمبالغ غير المخصوصة تطبيقا للفصل 83 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حزب الإتحاد الشعبي الجمهوري لم يلتزم إلى حدود 1 أكتوبر 2017 بالواجبات الجبائية المحمولة عليه وخاصة تلك المتعلقة بوجود الخصم من المورد حيث لم يصحّ بوجوده لدى مكتب المراقبة الجبائية المختص ولم يتحصل تبعا لذلك على بطاقة تعريف جبائية سوى في التاريخ المذكور أي بتأخير فاق 6 سنوات مقارنة بتاريخ اكتسابه الشخصية القانونية<sup>(1)</sup> في 9 جوان 2011.

(1) تطبيقا للفصل 11 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلّق بتنظيم الأحزاب السياسية "يعتبر الحزب السياسي مكونا قانونا ويكتسب الشخصية القانونية انطلاقا من تاريخ نشر الإعلان بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية".

## 6- غياب وثائق إثبات النفقات

مكّن فحص وثائق صرف حزب التيار الديمقراطي ومقارنتها بجدول الموارد والنفقات من الوقوف على غياب المؤيدات المتعلقة بنفقات كراء سيارات وفضاءات وطباعة لافتات وأعلام بلغت 2.952 د تمّ خلاصها. علاوة على ذلك تمّ إنجاز نفقات بقيمة 2.673,943 د موضوع خمس فواتير لا تتوفر فيها التصنيفات الوجوبية المنصوص عليها بالفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة على غرار المعرف الجبائي والتاريخ.

وعلى صعيد آخر وخلافا لأحكام الفصل 143 من مجلة الشغل لا يمكّن حزب التيار الديمقراطي بصفته مؤجراً بطاقات الخلاص للأعوان المتعاقدين معه تضبط مقدار الأجر الخام المستحق من طرف كلّ عون ونوع ومبلغ عمليات الخصم المجرأة على الأجر الخام ومقدار الأجر الصافي الذي تقاضاه العون فعلا وتاريخ دفع الأجر. كما يقتضي الفصل 144 من نفس المجلة إعداد المؤجّر لكشف شهري في الأجر يتمّ على ضوئه ضبط مبالغ الاقتطاعات بعنوان كلّ من المساهمات الاجتماعية والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

وتولى حزب الإتحاد الشعبي الجمهوري تنفيذ نفقات بلغت إلى حدود تاريخ ختم السنة المحاسبية 2019 ما قدره 6050,753 دينار دون وثائق إثبات وتمّ خلاص هذه العمليات عن طريق صكوك وتحويلات بنكية مقابل قيدها في الجانب المدين من حساب انتظار. ولم تتمّ تسوية رصيد هذا الحساب إلى حدود شهر أكتوبر 2020.

## 7- عدم التصريح بنفقات

تضمّنت قائمة المصاريف لسنة 2019 التي تمّ توفيرها من حزب حركة الشعب نفقات بقيمة جمالية بلغت 6.821,483 د على مستوى الفرع المركزي فقط، وقد لوحظ عدم شمولية تلك القائمة حيث تبين من خلال الاطلاع على صفحة الحزب الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" تنظيم الحزب تظاهرات<sup>(1)</sup> لم يتمّ إبراز المصاريف المرتبطة بها بالقائمة المذكورة. وأفاد الحزب في إجابته أنّه لا يتولّى تمويل هذه الأنشطة وإنّما يقوم بالاتفاق مع صاحب الفضاء بقبول احتضان التظاهرة، وهو ما يعتبر إقراراً ضمنياً بتحصيله لتبرعات عينية دون تقدير قيمتها وتقديم وصولات بخصوصها وتزليلها بقائمة مصاريفه ممّا يحول دون التثبت من شرعيتها.

(1) ندوات إقليمية بتاريخ 3 فيفري 2019 بكل من جندوبة وقفصة وقابس ومسامة ليلية بتطاوين بتاريخ 17 أوت 2018 وورشنة عمل بالحمامات بتاريخ غرة سبتمبر 2019.

## 8- عدم تنزيل نفقات ضمن قائمة المصاريف المسوكة من قبل الحزب

اتضح من خلال فحص قائمة المصاريف المسوكة من طرف حزب حركة الشعب ومقارنتها بوثائق الإثبات المتوفرة لدى المحكمة عدم تنزيل الحزب بقائمة مصاريفه لنفقات بقيمة 3.600 دينار أي ما يمثل 34,54% من مجموع نفقاته وذلك خلافاً للفقرة الثانية من الفصل 12 من القانون عدد 112 لسنة 1996 سالف الذكر الذي أوجب تدوين العمليات المالية بدفتر يومي حسب التسلسل الزمني لكل عمليّة على حدة وذلك يوماً فيوماً ويكون مدعماً بمستندات ومؤيدات.

## 9- فوارق بين مبلغ النفقات المحتسب والمبلغ المدون بالحسابية التأليفية

### الجامعة

تمّ من خلال فحص الوثائق المقدمة إلى محكمة المحاسبات من الوقوف على وجود فوارق بين مبلغ النفقات المحتسب من قبل المحكمة اعتماداً على وثائق الإثبات التي تولت القوائم تقديمها والمبلغ المدون بالحسابية التأليفية الجامعة للحزب الدستوري الحر بخصوص تسع قوائم بمبلغ يساوي 15.493 د (8323 بالنقصان).

## III- التمويل عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية

### والوسائط الإلكترونية

نصّ الفصل الثالث من القانون الانتخابي على أنّ الحملة الانتخابية تتكوّن من مجموع الأنشطة التي يقوم بها المترشحون أو القوائم المترشحة أو مساندهم خلال الفترة المحددة قانوناً للتعريف بالبرنامج الانتخابي باعتماد مختلف وسائل الدعاية والأساليب المتاحة قانوناً قصد حث الناخبين على التصويت لفائدتهم يوم الاقتراع. وتتمثل وسائل الدعاية المتعلقة بالانتخابات حسب الفصل 59 من نفس القانون في الإعلانات والاجتماعات العمومية والاستعراضات والمواكب والتجمعات والأنشطة الإعلامية بمختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة وغيرها من وسائل الدعاية. وتتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالتشاور مع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري ضبط القواعد والشروط العامة التي يتعين على وسائل الإعلام التقيد بها خلال الحملة الانتخابية كما نصّ على ذلك الفصل 67 من نفس القانون.

وبخصوص الاشهار السياسي، فقد عرفه الفصل الثالث من نفس القانون على أنه كل عملية إشهار أو دعاية بمقابل مادي أو مجاني تعتمد أساليب وتقنيات التسويق التجاري، موجّهة للعموم، وتهدف إلى الترويج لشخص أو لموقف أو لبرنامج أو لحزب سياسي، بغرض استمالة الناخبين أو التأثير في سلوكهم واختياراتهم عبر وسائل الإعلام السمعية أو البصرية أو المكتوبة أو الالكترونية وحجّر في الفصل 57 الإشهار السياسي في جميع الحالات خلال الفترة الانتخابية وتمّ اعتباره حسب الفصل 38 من من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المتعلق بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته وطرقه كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017 أنه نفقة غير مشروعة.

وأكد الفصل 7 من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 8 لسنة 2018 بتاريخ 20 فيفري 2018 المتعلق بضبط القواعد والشروط العامة التي يتعين على وسائل الإعلام التقيد بها خلال الحملة الانتخابية على أنه يحجّر على وسائل الإعلام سواء خلال فترة ما قبل الحملة أو خلال الحملة وفترة الصمت الانتخابي، القيام بالإشهار السياسي باستثناء الإعلانات الشهرية في الصحف الحزبية. ويحجر عليها القيام بالإشهار السياسي المقنع من خلال الدعاية والترويج لقائمة مترشحة أو لمترشح أو لحزب.

ونص الفصل 29 من القرار المشترك بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري المؤرخ في 21 أوت 2019 والمتعلق بضبط القواعد الخاصة بتغطية الحملة الانتخابية الرئاسية والتشريعية بوسائل الإعلام والاتصال السمعي والبصري وإجراءاتها على أنه: "يمنع توظيف المنشآت الإعلامية من قبل أصحابها أو المساهمين فيها أو من قبل ذوي العلاقة الثابتة للدعاية المباشرة أو غير المباشرة للمترشحين منهم أو للدعاية المضادة لمنافسيهم"،

كما أكد الفصل 45 من مرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري على أنه يحجّر على كافة منشآت الإعلام السمعي والبصري بث برامج أو إعلانات أو ومضات إشهار لفائدة حزب سياسي أو قوائم مترشحين، بمقابل أو مجانا. وتعاقب كل مخالفة لهذا التحجير بخطة مالية يكون مقدارها مساويا للمبلغ المتحصل عليه مقابل البث على أن لا تقل في كل الحالات عن عشرة آلاف دينار، وتضاعف الخطة في صورة العود.

وخلافا للمقتضيات المذكورة أعلاه فقد لوحظ انتفاع القوائم المترشحة عن حزب قلب تونس والمترشح للانتخابات الرئاسية نبيل القروي بومضات تحسيسية ودعاية وبدعاية مضادة ضد حزب حركة



النهضة وضد المترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2019 قيس سعيد من قبل قناة نسمة التي تبث خارج إطار القانون ودون إجازة.

وحيث خصصت نفس القناة مساحات لدعوة الناخبين وتحسيسهم بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية والإدلاء بأصواتهم، عن طريق مساندين للحملة الانتخابية لحزب " قلب تونس " دون السعي لتوفير نفس المساحة لنفس الغرض التحسيسي لبقية المتنافسين فإن ذلك يعتبر من قبيل تمييز حزب " قلب تونس " وفسح المجال له للبروز والتوجه مباشرة للناخبين الأمر الذي حوّل هذه الومضة التحسيسية إلى ومضة إشهارية ذات مضمون سياسي.

وفي هذا الإطار أصدرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمي البصري خمس قرارات تقضي بتسليط خطايا ضد قناة نسمة من أجل الإشهار السياسي لفائدة القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية لسنة 2019 عن حزب قلب تونس ومترشح الحزب للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها لسنة 2019 نبيل القروي<sup>(1)</sup>.

وأفاد الحزب ضمن إجابته الواردة على المحكمة بتاريخ 06 أكتوبر 2020 أنّ الحزب ومرشحه والقوائم المترشحة عنه لم يطلبوا أي إشهار سياسي ولم ينتفعوا بأي عملية كما أنه ليس لديه علم بقرارات هيئة الاتصالات المذكورة.

---

(1) قرار بتاريخ 5 سبتمبر 2019 بتسليط خطية مالية على قناة نسمة قدرها 20 ألف دينار من أجل الإشهار السياسي - قرار بتاريخ 17 سبتمبر 2019 بتسليط خطية مالية على قناة نسمة قدرها 40 ألف دينار من أجل الإشهار السياسي - قرار بتاريخ 1 أكتوبر 2019 بتسليط خطية مالية ضد قناة نسمة قدرها 80 ألف دينار من أجل الإشهار السياسي - قرار بتاريخ 3 أكتوبر 2019 بتسليط خطية مالية على قناة نسمة قدرها 160 ألف دينار من أجل الإشهار السياسي - قرار بتاريخ 08 أكتوبر 2019 بتسليط خطية مالية على قناة نسمة قدرها 320 ألف دينار من أجل الإشهار السياسي.

المحقق

## الملحق عدد 1

### الأحزاب السياسية التي أودعت تقاريرها المالية دفعة واحدة خلال الفترة 2014-2019

ع/ر	الحزب	الملاحظات
1	حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	أودع دفعة واحدة تقارير 2011 و2012 بتاريخ 30 جانفي 2014. وأودع تقارير 2016 و2017 بتاريخ 28 فيفري 2018.
2	حزب حركة نداء تونس	أودع دفعة واحدة تقرير 2013 و2014 بتاريخ 07 جانفي 2016
3	حزب حركة تحرير العمل	أودع دفعة واحدة بتاريخ 24 أوت 2016
4	حزب حركة النهضة	أودع دفعة واحدة القوائم التالية: 2011 و2012 و2013 و2014 بتاريخ 16 جانفي 2017.
5	حزب المبادرة	أودع دفعة واحدة تقارير 2015 و2016 بتاريخ 27 فيفري 2017
6	حزب التكتل	تم الايداع دفعة واحدة في 17 أفريل 2017
7	حزب القراصنة	تم الايداع دفعة واحدة في 10 جانفي 2018
8	حزب العمال	أودع دفعة واحدة بتاريخ 17 أكتوبر 2018 وأودع دفعة واحدة بتاريخ 06 مارس 2019
9	حزب حركة الشعب	أودع تقارير 2015-2016-2017 دفعة واحدة بتاريخ 07 نوفمبر 2018 وأودع تقارير 2018 و2019 في 24 جويلية 2020
10	حزب حركة تونس الديمقراطية للجميع	أودع دفعة واحدة تقارير 2014 و2015 و2016 بتاريخ 07 ماي 2018
11	حزب حركة العمل	أودع دفعة واحدة بتاريخ 22 جوان 2018
12	حزب قوى 14 جانفي	أودع دفعة واحدة بتاريخ 02 ماي 2018
13	حزب الوندويين الأحرار	أودع دفعة واحدة بتاريخ 24 أكتوبر 2018
14	حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي	أودع دفعة واحدة بتاريخ 24 أفريل 2018
15	حزب تونس الزيتونة	أودع دفعة واحدة بتاريخ 03 جويلية 2018
16	حزب الانتماء الديمقراطي	أودع دفعة واحدة بتاريخ 08 ماي 2018
17	حزب البناء الوطني	أودع دفعة واحدة بتاريخ 03 ماي 2018
18	حركة النضال الوطني	أودع دفعة واحدة بتاريخ 23 ماي 2018
19	حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري	أودع دفعة واحدة التقارير من 2011 إلى 2016 بتاريخ 20 أفريل 2018 وأودع تقارير 2017 و2018 بتاريخ 29 جويلية 2019
20	حزب البديل الديمقراطي	أودع دفعة واحدة بتاريخ 28 جوان 2018
21	حزب الكادحين الوطني	أودع دفعة واحدة بتاريخ 27 جوان 2018

ع/ر	الحزب	الملاحظات
	الديمقراطي	
22	حزب صوت التونسي	أودع دفعة واحدة بتاريخ 21 نوفمبر 2018
23	حزب الوفاء لتونس	أودع دفعة واحدة بتاريخ 20 جوان 2018
24	حزب الخيار الثالث	أودع دفعة واحدة بتاريخ 20 جوان 2018
25	حزب التحرير	أودع دفعة واحدة التقارير من 2012 إلى 2016 بتاريخ 22 جوان 2018
26	الحزب الإشتراكي	أودع دفعة واحدة التقارير من 2011 إلى 2017 بتاريخ 29 جوان 2018 /أودع دفعة واحدة تقارير 2018 و2019 بتاريخ 02 سبتمبر 2020
27	الحزب الدستوري الحر	أودع تقارير 2015 و2016 دفعة واحدة في ديسمبر 2018 أودع دفعة واحدة تقارير 2013 و2014 و2018 في 24 أوت 2020
28	حزب حركة تونس المستقبل	أودع دفعة واحدة بتاريخ 21 جانفي 2019
29	الحزب التونسي	أودع دفعة واحدة بتاريخ 05 أفريل 2019
30	حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد	أودع تقارير 2015 و2016 و2017 دفعة واحدة بتاريخ 16 أفريل 2019 أودع دفعة واحدة تقارير 2014 و2018 بتاريخ 03 سبتمبر 2020
31	حزب التيار الشعبي	أودع دفعة واحدة بتاريخ 29 ماي 2018
32	حزب حركة خمسة نجوم	أودع دفعة واحدة بتاريخ 21 جوان 2019
33	حزب الشورى الديمقراطي التونسي	أودع دفعة واحدة بتاريخ 04 سبتمبر 2019
34	حزب الإصلاح الوطني	أودع دفعة واحدة بتاريخ 21 نوفمبر 2019
35	حزب الأمل	أودع دفعة واحدة بتاريخ 19 أوت 2020
36	الحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء	أودع دفعة واحدة بتاريخ 07 أوت 2020
37	حزب التنوير والتنمية	أودع دفعة واحدة بتاريخ 03 جويلية 2019
38	حزب صوت المواطن التونسي	أودع دفعة واحدة في 24 ديسمبر 2019

الخاتمة

في ضوء ما انتهت إليه أعمال الرقابة على تمويل الحملة الانتخابية الرئاسية السابقة لأوانها والتشريعية لسنة 2019 ويهدف مزيد إحكام الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية وحماية الانتخابات من التمويلات المشبوهة والحفاظ على مكتسبات الديمقراطية الناشئة وتدعيمها بإيجاد آليات المسائلة الفعالة توصي المحكمة بالعمل على مراجعة القانون الانتخابي ورفع النقائص التي تشوبه بعلاقة بالمسائل التالية :

#### أ- وجود التزامات غير مشفوعة بجزء

1- أوجب القانون الانتخابي عدم تجاوز سقف التمويل الخاص وحدد مبلغ التمويل المسموح به للفرد الواحد بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية وحجر التمويل من الذوات المعنية إلا أنه لم يتضمن أية عقوبة بخصوص تجاوز سقف التمويل الخاص على مستوى الفرد الواحد أو مجموع هذا التمويل أو فيما يتعلّق بالحصول على تمويل خاص من ذوات معنوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه ولئن كان لهذا التجاوز انعكاس على السقف الجملي للتمويل الذي خصّه القانون الانتخابي بعقوبات تدرجية حسب نسبة التجاوز (الفصل 98)، فإنّ تحديد المشرع لسقف التمويل الخاص يرمي إلى ضمان تكافؤ الفرص بين المتنافسين وإلى الحد من التأثير السلبي للمال على مجرى الانتخابات وعليه وحتى يتم تحقيق الهدف الذي ترمي إليه هذه القاعدة فإنّه لا بد أن يكون الاخلال بها مشفوعا بعقوبة سيما وأنّ تحجير التمويل الخاص من الذوات المعنية يتعلق بمصدر التمويل وليس بمقداره.

2- يحجّر الفصل 17 من قرار الهيئة عدد 20 لسنة 2014 كما تمّ تنقيحه تمويل الحملة بأموال يكون مصدرها مجهولا أو متأتيا من غسيل الأموال، كما حجر التمويل المقنّع. وبالرغم من أنّ هذا النوع من التمويل يتعارض مع المبادئ الأساسية للحملة الواردة بالفصل 52 من القانون الانتخابي فإنّ النص التشريعي على خلاف القرار الترتيبي المذكور لم ينص صراحة على تحجيره على غرار ما تمّ بالنسبة إلى التمويل الأجنبي كما لم يتضمن أية عقوبة بشأنه، لذا يكون من المتجه إدراج هذا التحجير صلب القانون الانتخابي وضبط عقوبة خاصة به.

3- وضع التشريع الانتخابي على كاهل كل قائمة مترشحة أو مترشح أو حزب مجموعة من الالتزامات إلا أنه لم يتضمن أي جزاء عن ارتكاب الاخلالات التالية :

- فتح أكثر من حساب بنكي.
- عدم مدّ الهيئة بمعرف الحساب البنكي الوحيد وهوية الوكيل أو عدم احترام الأجل الذي ضبطه الفصل 23 من قرار الهيئة عدد 20 لسنة 2014 في حدود 48 ساعة.

- عدم تعيين رئيس القائمة أو المترشح وكيل للتصرف في الحساب البنكي الوحيد أو تعيين نفس الوكيل لأكثر من قائمة مترشحة أو مترشح متنافسين في نفس الانتخابات.
- الجمع بين صفة رئيس القائمة المترشحة ووكيلها المالي.
- عدم إعلام هيئة الانتخابات بالمواقع والصفحات الالكترونية المخصصة للحملة.
- عدم احترام الشكليات والصيغ بخصوص الوثائق الواجب مسكها والمنصوص عليها بالفصلين 83 و84 من القانون الانتخابي.
- عدم اعتماد النماذج المنصوص عليها بالفصل 42 من قرار الهيئة عدد 20 الموضوعة من الهيئة للتصريح بمعرف الحساب البنكي الوحيد وهوية الوكيل ولقائمة الأنشطة والتظاهرات والملتقيات المنجزة ولسجل المداخل العينية والمداخيل المالية والنفقات. والجدير بالإشارة أنّ عدم الالتزام بالقواعد المذكورة من شأنه المس بمبادئ الشفافية وأن يعيق الأعمال الرقابية لذا وجب وضع جزاء لقاء عدم التقيد بها.

4- خوّل الفصل 95 من القانون الانتخابي لمحكمة المحاسبات أن تطلب من أي جهة كانت كل وثيقة ذات علاقة بتمويل الحملة يمكن أن تكون لها جدوى في إنجاز العمل الرقابي الموكول لها دون أن يتم التنصيص على عقوبة على غرار الفصل 99 من القانون الانتخابي بشأن الذوات الخاصة التي تمتنع عن توفير الوثائق المطلوبة إلى المحكمة أو تعتمد عرقلة أعمالها.

## ب - عقوبات غير متناسبة مع المخالفة

يتضح من الإطلاع على العقوبات الواردة بالقانون الانتخابي أنّ بعض العقوبات غير مجدية وضعيفة وأحيانا مشطة بالنظر إلى المخالفات المرتكبة كما أنّ بعض المخالفات لم تكن معرفة بشكل واضح رغم أنها تؤدي إلى عقوبات هامة إلى جانب أنّ بعض الأحكام المتعلقة بالعقوبات تفتقر إلى الوضوح والدقة من ذلك :

1- تعتبر العقوبة التي تسلط من أجل استعمال الوسائل والموارد العمومية لفائدة قائمة مترشحة أو مترشح أو حزب (المتتملة في السجن من 6 أشهر إلى سنة)<sup>(1)</sup> غير مجدية باعتبارها تسلط على الشخص الذي اقترف هذه المخالفة ولا يترتب عنها أي جزاء على المستفيد من الدعاية التي تمت بواسطة الوسائل والموارد العمومية. فمن الأجدى أن ترفق هذه المخالفة بعقوبة انتخابية أو مالية تسلط على المترشح أو القائمة المترشحة المستفيد من الدعاية مع احتساب قيمتها في سقف النفقات.

<sup>(1)</sup> الفصل 159 من القانون الانتخابي.

2- أن العقوبة المترتبة عن القيام بدعاية في الإدارة والمؤسسات والمنشات العمومية والمؤسسات الخاصة غير المفتوحة للعموم وبالمؤسسات التربوية والجامعية والتكوينية وبدور العبادة والتي تتمثل في خطية مالية تتراوح بين 2000 و5000 د<sup>(1)</sup> تعتبر ضعيفة وغير كافية بالنظر الى أهمية المساحة أو الفضاء المستعمل وتأثيرها على الناخب، سيما وأنه لا يمكن أو يصعب تقدير قيمة النفقة، بالإضافة إلى كونها لا تسلط في كل الحالات على المترشح المستفيد.

3- ينص الفصل 98 من القانون الانتخابي على أن عدم ايداع الحساب المالي وفقا للصيغ وفي الأجل المنصوص عليه بالفصل 86، يترتب عنه عقوبة مالية تساوي 10 مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة المعنية، وعقوبة انتخابية تتمثل في اسقاط عضوية كل عضو ترشح عن تلك القوائم. ويستخلص من هذه الأحكام أن كل من العقوبة المالية والعقوبة الانتخابية تستوجب على حد سواء في صورة عدم إيداع الحساب وكذلك في صورة مخالفة صيغ الإيداع (تسليم نسخ أصلية للوثائق دفعة واحدة إلى كتابة محكمة الحسابات) وعدم احترام الأجل المحدد بالفصل 86 والمتمثل في 45 يوما من تاريخ التصريح النهائي بنتائج الانتخابات، وهو ما من شأنه المس بمبدأ تناسب العقوبة مع المخالفة خاصة في غياب منح القاضي سلطة تقدير العقوبة بحسب ظروف وملابسات الواقعة.

4- يترتب عن رفض الحساب من قبل محكمة الحسابات خطية مالية تساوي بين 5 و7 مرات المبلغ الأقصى للمساعدة العمومية بالدائرة المعنية وهي عقوبة يمكن اعتبارها غير كافية مقارنة بالعقوبة المترتبة عن عدم إيداع الحساب أو التأخير في إيداعه ضرورة أن رفض الحساب لعدم مصداقيته جراء عدم شموليته وصحته يوازي غياب الحساب.

## ج - افتقار بعض الأحكام للوضوح والدقة الكافية في تحديد المفاهيم والمسؤوليات

1 - يقتضي القانون الانتخابي أنه في صورة رفض الحساب المالي لقائمة أو مترشح أو حزب تسلط عقوبة مالية، لكنه لم يضبط الأسباب التي تؤدي إلى رفض الحساب.

2- أوجب القانون الانتخابي فتح حساب بنكي وحيد خاص بالحملة ترصد فيه المبالغ صرفا وقبضا، لكنه أغفل إمكانية فتح حسابات بريدية، كما أن القانون الانتخابي تعرض فقط الى مراقبة فتح الحسابات البنكية من قبل البنك المركزي شأن منشور البنك عدد 03 المتعلق بفتح الحسابات البنكية. ولتفادي استغلال هذه الثغرة وجب إحكام فتح الحسابات البنكية والبريدية.

<sup>(1)</sup> الفصل 153 من القانون الانتخابي.



كما لم يأخذ الفصل 90 من القانون الانتخابي الذي ينص على أنه يتعيّن على البنك المركزي التونسي ووزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة بما يحول دون التمويل الأجنبي للانتخابات والاستفتاء بعين الاعتبار مصالح البريد التونسي في حال يمكن للمال الأجنبي أن يمرر بالحسابات البريدية.

3- ينصّ الفصل 99 من القانون الانتخابي على أنه يمكن لمحكمة المحاسبات تسليط عقوبة مالية تتراوح بين ألف دينار وخمسة آلاف دينار على المترشحين أو القوائم المترشحة أو الأحزاب التي تخالف الأحكام الواردة بالفصول 78 و84 إلى 86 في حين أنّ الفصل 78 لا يتضمن التزاما يستوجب الإخلال به تسليط عقوبة وإنما يتعلق بضبط شروط الحصول على المنحة العمومية وترتب عن عدم توفرها الحرمان من تلك المنحة.

أمّا الفصل 86 تعلق بواجب إحالة الحساب المالي والوثائق الحسابية إلى محكمة المحاسبات وقد خصّ الفصل 98 الإخلال بهذا الواجب بعقوبة مالية وبعقوبة انتخابية وهو ما يفضي إلى تداخل بين الفصلين لتنصيب كل منهما على عقوبة مالية لنفس المخالفة، لذا يكون من المتجه حذف الإشارة إلى الفصلين المذكورين من الفصل 99.

#### 4- النفقات الانتخابية

عرّف القانون الانتخابي المصاريف الانتخابية بأنها مجموع النفقات النقدية والعينية التي تمّ التعهد بها أثناء الفترة الانتخابية .. من قبل المترشح أو القائمة أو الحزب أو لفائدتهم، ومن جهة أخرى واستنادا إلى تعريف الفترة الانتخابية الوارد بالقانون الانتخابي تحتوي هذه الأخيرة على فترة الصمت التي من المفروض أن لا يتم خلالها التعهد بالنفقات باعتبار أنّه يحجّر ان يتم خلالها اي نشاط انتخابي ويتجلى بالتالي ضرورة مراجعة الفترة التي يمكن ان يتم فيها التعهد بالنفقات ذات العلاقة بالحملة الانتخابية.

#### 5- التمويل الخاص

لئن تمّ بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية ضبط سقف التمويل الخاص الذي يمكن للقوائم المترشحة والمترشحين الحصول عليه من قبل الذوات الطبيعية وعلهم احترامه بحساب 20 مرّة الأجر الأدنى المضمون في القطاعات غير الفلاحية للفرد الواحد بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية و30 مرّة بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية يجدر التذكير بأنه تمّ إغفال تحديد سقف بالنسبة إلى الانتخابات البلدية وهو ما من شأنه ان يؤدي إلى هيمنة بعض الذوات الطبيعية على الانتخابات،

## 6- المنحة العمومية للاسترجاع مصاريف انتخابية

يشكو نظام المنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية بعض النقائص التي تستدعي إدخال التوضيحات اللازمة لإضفاء النجاعة المطلوبة عليه. فتحديد مبلغ المنحة وأجال صرفها تستدعي مزيد التوضيح.

فبخصوص تحديد مبلغ المنحة نص القانون الانتخابي في فصله 78 (جديد) على أن تضبط محكمة المحاسبات بالنسبة إلى كل مترشح ولكل قائمة مترشحة قيمة المصاريف الانتخابية التي ستعتمدها في احتساب مبلغ المنحة العمومية المستحق. وفي كل الحالات لا يمكن أن تتجاوز قيمة المنحة العمومية مبلغ التمويل الذاتي للمترشح أو القائمة المترشحة المعنية، كما لا يمكن أن تتجاوز قيمة السقف الجملي للإنفاق. ونص الفصل 81 على أن يحدد كل من سقف الإنفاق وسقف التمويل العمومي بموجب أمر حكومي وحددت الفصول 3 و4 و5 من الأمر عدد 1041 لسنة 2017 المتعلق بتحديد السقف الجملي للإنفاق على الحملة الانتخابية وسقف التمويل الخاص بتحديد سقف التمويل العمومي طريقة احتساب "مبلغ المنحة المخصص لكل قائمة كما حدد الفصل 10 السقف الجملي للإنفاق بما يعادل خمس مرات مبلغ المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية. وبناء على ذلك وجب أن يأخذ ضبط المبلغ الذي يمكن أن تنتفع به كل قائمة تتوفر فيها الشروط القانونية أربعة عناصر وهي قيمة النفقات الانتخابية على نحو ما تضبطه محكمة المحاسبات بناء على نتائج رقابتها خاصة على الحسابات المالية المودعة لديها من ناحية ومبلغ التمويل الذاتي للقائمة ومبلغ المنحة كما ضبطته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وفق الفصول 3 و4 و5 ونشرته بموقعها الواب ومبلغ سقف الإنفاق. وبالتالي فإنّ المبلغ الذي يمكن أن يصرف للقائمة المستحقة سيكون في أقصى الحالات في حدود المنحة العمومية وهو ما يمثل خمس سقف الإنفاق وبالتالي يصبح إضافة عنصر سقف الإنفاق في احتساب مبلغ المنحة لا معنى له. وبالرجوع إلى ما هو معمول به دوليا تظل نسبة المنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية من مجموع المصاريف المسموح بها ضعيفة باعتبار أنها لا تمثل إلا خمس سقف الإنفاق فعلى سبيل يتمتع المترشحين للانتخابات الرئاسية في الأنظمة المقارنة من ذلك النظام الفرنسي بنسبة تجاوزت 47%.

من ناحية أخرى رفعا لكل التباس وجب التنصيص صلب القانون الانتخابي على أنّ التمويل الذاتي الذي يتم اعتماده في ضبط مبلغ المنحة بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية هو التمويل النقدي باعتبار أنّ المساهمات العينية التي يتم تقييمها على أساس جزائي لا يمكن استرجاعها لغياب عملية خلاص نقدي.

وفي هذا الإطار وجب تحديد مفهوم التمويل العيني صلب القانون الانتخابي خاصة وأنّ التعريف الذي ورد بالفصل 2 من قرار الهيئة عدد 20 كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 17 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017 والذي عرّف التمويل العيني بأنه جملة الموارد غير النقدية المخصصة لتغطية نفقات الحملة وتتمثل في المنافع أو الخدمات التي انتفعت بها القائمة المترشحة أو المترشح والتي لا يمكن تسجيلها ضمن العمليات المالية المنجزة على الحساب البنكي الوحيد يتطلب مزيد التوضيح بإضافة عبارة أنّ الموارد أو النفقات التي لم يتولد عن القيام بها فاتورة أو حركة مالية وخضعت بالتالي إلى تقييم . هذه النفقات تعتبر مساهمات عينية ولا يمكن اعتمادها في احتساب مبلغ المنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف.

## 7- سقف الإنفاق

يُحدّد السقف الجملي للإنفاق بالنسبة إلى كل قائمة تم الإعلان عن قبول ترشحها نهائيا في الانتخابات التشريعية بست مرات سقف المنحة العمومية بعنوان استرجاع مصاريف انتخابية. وقد ورد بتقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات أن المستوى المنخفض نسبيا لسقف الإنفاق حال دون تنظيم أنشطة متعددة أو واسعة النطاق من دون الوقوع في مخاطر تجاوز السقف. وضمانا لاحترام سقفا لإنفاق يتطلب الأمر مراجعة طريقة احتسابه من ناحية وإحكام تنظيم فترة ما قبل الحملة الانتخابية حتى لا تكون ملجئاً للأحزاب والقوائم المترشحة للقيام بأنشطة دعائية للتعريف بالبرامج الانتخابية قبل أيام قليلة من انطلاق الحملة ولا يتم احتساب كلفتها ضمن سقف الإنفاق ولا تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين القوائم المترشحة.

## 8- إحكام غلق الحسابات وتوزيع الأرصدة المتبقية بالحسابات البنكية وتصفية

### المساهمات العينية

لم يتضمن الإطار القانوني المنظم لتمويل الحملة قواعد تحدد بالنسبة إلى القوائم الفائزة والتي تتوفر فيها شروط الانتفاع بالمنحة العمومية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية التاريخ الأقصى لتوزيع الرصيد بعد صرف المنحة وغلق الحسابات كما تم إغفال جانب الرقابة على مدى الالتزام بالقواعد التي تمّ ضبطها بقرار الهيئة عدد 20 لسنة 2014 كما تم تنقيحه لتوزيع الرصيد بما انه لم يلزم القوائم بتقديم الوثائق المثبتة لذلك (غلق الحساب وتوزيع لرصيد) لمحكمة المحاسبات.

## 9- دور الوكيل المالي ومسؤوليته

إزاء ما تمّ الوقوف عليه من قبل محكمة المحاسبات من سوء مسك الوثائق المرافقة للحسابات المالية إضافة إلى النقائص المتعلقة بمؤيّدات النفقات والمداخيل وتعدّد الإخلالات في مستوى إعداد هذه الحسابات وكثرة التّشطيبات، مما أثار سلبا على شفافية العديد من الحسابات الماليّة ومصداقيّتها وجعلها عرضة للرفض وجعل القوائم المعنية عرضة إلى عقوبة تتراوح بين 5 و7 مرات سقف الانفاق.

لابد من توفر حد أدنى من المعرفة بالمسائل المالية والمحاسبية لدى الوكيل المالي. ومن جهة أخرى وبالرجوع إلى قرار الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات عدد 20 لسنة 2014 المؤرخ في 8 أوت 2014 كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 22 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017، تم تدعيم مهام الوكيل فيما يتصل بالتصرف في الحساب البنكي الوحيد دون تحديد مسؤوليته فيما يتعلق بمشروعية الموارد والنفقات خاصة في حالة ارتكاب إخلالات نصّ القانون الانتخابي على عقوبات بشأنها.

واستئناسا ببعض التجارب الدولية التي تحمّل المترشّح بمفرده المسؤولية المتعلّقة بمشروعيّة الموارد المخصّصة للحملة وباحترام سقف الإنفاق وبتوفير وثائق الإثبات المتعلّقة بطبيعة النفقات ومبالغها، وجبسنّ أحكام تفصل بين المهام الماليّة والمحاسبية للوكيل من جهة والمهام الأخرى المتعلقة بالتحقّق من مصدر الموارد النقدية والعينية وشرعيّتها ومشروعية النفقات على نحو يمكن من إحكام أعمال الرقابة. كما يتطلب الأمر تحميل مسؤولية الوكيل المالي بخصوص الاخلالات المرتكبة بعنوان المهام الموكولة إليه وبضرورة باعتماد إطار محاسبي خاص ينظم مسك وتسجيل كل العمليات المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية وذلك بالاستئناس بالمعيار المحاسبي عدد 45 الخاص بالجمعيات والأحزاب السياسية والوحدات ذات الأهداف غير ربحية الأخرى المصادق عليه بقرار وزير المالية المؤرخ في 13 فيفري 2018.

## 10- تزكية المترشحين

طرح تزكية المترشحين في الانتخابات الرئاسية من قبل الناخبين المرسمين عديد الصعوبات وذلك بالنظر إلى أهميّة عدد المترشحين والناخبين المزكين وضيق الأجال الممنوحة للهيئة للثبّت في مطالب الترشّح وارتفاع مخاطر الغشّ والتدليس.

وفي هذا الإطار توصي محكمة المحاسبات بتضمين القانون الانتخابي أحكاما رادعة تزجر كلّ أشكال الاستعمال القسدي لبيانات خاطئة أو مدّلسة لاستكمال عدد الترشّحات وإعادة النظر في الأجال القصوى الممنوحة للهيئة للثبّت في مطالب الترشّح.

## 11- تمويل الأحزاب لمرشحيها في الانتخابات الرئاسية

لئن أقر القانون الانتخابي إمكانية تمويل الأحزاب السياسية للحملات الانتخابية فقد حصر هذا التمويل لفائدة الحملات الانتخابية التشريعية والبلدية وللإستفتاء دون غيرها. وتدعو المحكمة في ضوء ما بيّنته أعمالها الرقابية من قيام بعض الأحزاب في 2014 و2019 بالتكفل بجزء من نفقات مترشحيها في الانتخابات الرئاسية وعدم إقرار الإطار القانوني المنظم لتمويل الانتخابات الرئاسية عقوبات رادعة ضدّ الأحزاب المخلّة حيث وباستثناء عقوبة رفض الحساب المالي التي يمكن أن تسلّطها محكمة المحاسبات على المترشّح لم يرتّب الإطار القانوني عقوبات ضدّ الأحزاب التي تموّل مرشحيها في الانتخابات الرئاسية بما لا يوفّر ضمانات كافية لاحترام هذه الأحكام ويستدعي مزيد تعميق النظر في جدوى الإبقاء على هذا التحجير وتلافي انعكاساته السلبية على تمويل الحملات الانتخابية وتطوّر الحياة السياسية.

12- بهدف انفاذ قاعدة تحجير الأشهر السياسي ضمنا لنزاهة العملية للانتخابية وجب مراجعة تعريف الدعاية الانتخابية والأشهر السياسي لإضفاء مزيد الدقة في التفريق بينهما والحسم في مدى شرعية بعض الوضعيات ذات العلاقة بالتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية وتوجيه الدعوة إلى عموم الناخبين لحثّم للذهاب إلى صناديق الاقتراع والولوج إلى وسائل الاعلام وظهور منسطين مترشحين للانتخابات في وسيلة إعلامية والمحتوى الذي يمكن تناوله فضلا عن تحديد صيغ تقدير كلفته المالية.

13- توضيح شروط حجية القرارات الصادرة عن الهيئة المكلفة بقطاع الاتصال المسعي البصري في رفع المخالفات المتصلة بالإشهار السياسي وانجراتها على المترشح أو القائمة المترشحة.

14- في ظلّ تنامي دور شبكات التواصل الاجتماعي وأهمية تأثيرها في مسار العملية الانتخابية واستعمالها كآلية جديدة للدعاية تدعو المحكمة إلى وضع الضوابط القانونية اللازمة لاستعمال هذه الشبكات وضبط اسس شرعيتها من ناحية وتأهيل الهياكل التي لها من الإمكانيات والتجهيزات الفنية اللازمة لضمان شمولية رصد الصفحات والاعلانات وتقدير كلفة الدعاية عبر هذه الوسائل من ناحية أخرى.

15- اعتماد مرجعية محاسبية لإعداد الحساب المالي للقائمت والمترشحين، وللحسابية التأليفية الجامعة بالنسبة للأحزاب والاتلافات وتحديد مكونات الحساب المالي بالدقة اللازمة.

16- تؤكد المحكمة من جديد على ضرورة أن يتضمن القانون الانتخابي والنصوص القانونية التي تنظم الحياة السياسية والحياة الجمعياتية أحكاما التي من شأنها أن تضمن الفصل بين العمل السياسي والعمل الحزبي حتى ينأى كل منهما عن كل ما من شأنه أن يشوب تصرفه من تحصيل موارد

وتأدية نفقات من أعمال غير شرعية حتى تتحقق الأهداف النبيلة والمنشودة والمنتظرة من النسيجين (الجمعياتي والسياسي).

#### د- دور محكمة المحاسبات وإجراءات التقاضي لديها

بالنظر إلى تعدد المشمولات الموكولة إلى محكمة المحاسبات<sup>(1)</sup> ومحدودية مواردها البشرية والمادية وخصوصية الرقابة على تمويل الحملات التي تتطلب مراقبة دقيقة للأنشطة والتظاهرات التي يقوم بها المترشحون خلال الحملة الانتخابية ليس بإمكان محكمة المحاسبات إنجاز كل الأعمال المتعلقة برقابة تمويل الحملات الانتخابية وتبعاتها من أعمال قضائية ذات الصلة. وتبعاً لذلك يقترح إحداث هيئة أو لجنة تعهد إليها مهمة تلقي الحسابات المالية للقوائم المترشحة والمترشحين والقيام بالأعمال الرقابية المتعلقة بها (مستندية كانت أو ميدانية) على غرار ما هو معمول به في عدد من الأنظمة المقارنة على أن تختص محكمة المحاسبات في البت في الطعون ذات الصلة وإقرار العقوبات في شأن الاختلالات التي يرفعها إليها الهيكل المكلف بالرقابة.

على صعيد آخر يعتبر غياب إجراءات تقاضي خاصة بالحملة الانتخابية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المادة الانتخابية من حيث ضمانات المحاكمة العادلة وقصر آجال البت من نقاط ضعف القانون الانتخابي حيث نص الفصل 92 على أن تنطبق الإجراءات المقررة بالقانون المنظم لمحكمة المحاسبات على رقابة تمويل الحملة، للمترشحين والأحزاب السياسية وقوائم المترشحين ما لم تتعارض صراحة مع أحكام هذا القانون دون أن يتضمن أحكاماً خاصة بالمادة الانتخابية بما يجعل الإجراءات المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المنظم لمحكمة المحاسبات والذي دخلت أحكامه حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 2020 تنطبق كلياً رغم عدم أخذها بعين الاعتبار خصوصية هذه المادة إذ أن إجراءات التقاضي أمام محكمة المحاسبات يمكن أن تمتد طيلة أشهر وسنوات (إضافة أرقام حول عدد القضايا من 2014 التي مازالت لم تصل إلى حكم نهائي).

لذا يقترح أفراد الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية بإجراءات خاصة بها تتلاءم مع طبيعة المادة الانتخابية وطبيعة المتقاضين كاعتماد إجراءات مبسطة وأجال مختصرة يتم بمقتضاها احترام أحكام الفصل 108 من دستور 2014 كالحق في محاكمة عادلة في آجال معقولة وضمن حق التقاضي والدفاع وتيسير اللجوء إلى القضاء.

(1) من مراقبة حسن التصرف في المال العام والقضاء في حسابات المحاسبين العموميين وتقييم طرق التصرف بالنسبة للدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية وزجر أخطاء التصرف والرقابة على تنفيذ قوانين المالية وخلق الميزانية إلى مساعدة السلطة التشريعية والتنفيذية ومراقبة تصرف الهيئات المستقلة والجمعيات المنتفعة بالتمويل العمومي إلى الرقابة اللاحقة للسلطة المحلية والتي تنفرد بها الدائرة.

ضبط نصّ هذا التقرير من قبل الجلسة العامّة لمحكمة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 05 أكتوبر

.2020